

غَايَةُ الْمُنْتَهَى

في

الجمع بين الإقناع والمنهى

تأليف

أشخ مريم بن يوسف
الكريمي القدسي
الحنبلي

المجلد الثاني

إعتمدنا في طبع هذا الجزء على النسخة الخطية الخاصة بأستاذنا العلامة
الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع - حفظه الله -
مع مراجعة نسخة «آل الشطي»

حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

محمد زهير السايوس

مدير مؤسسة دار السلام للطباعة والنشر

﴿ كتاب البيع ﴾

هو مبادلة عين بعين مالية ، او منفعة مباحة بأحدهما ، او بمال في الذمة للملك على التأييد ، غير رباً وقرض .

وأركانها إن لم يكن ضمناً^(١) - كقوله : اعتق عبدك عني وعلي ثمنه - أربعة ، متافران ، ومعقود عليه ، وصيغة او معاطاة .

فينعقد لا هزلاً ، ويقبل قوله يمينه مع قرينة ، ولا تلجئة وأمانة [وهو]^(٢) إظهاره لدفع ظالم ولا يراد باطنياً [وقال الشيخ] :^(٣) بيع الأمانة مضمونه اتفاقهما على أن البائع إذا جاء لمشتري بالثمن أعاد عليه ملكه فينتفع به مشتري باجارة وسكن ونحوه ، وهو عقد باطل بكل حال . ومقصودهما إنما هو الربا باعطاء دراهم بدراهم إلى أجل ومنفعة الدار ربح^(٤) .

بإيجاب : كبعثتك أو ملكتك أو وائيتك أو أشركتك أو وهبتك أو أعطيتك .

(١) صورة البيع الضمني أن يقول : اعتق عبدك عني . فإذا اعتقه صح العتق عن السائل ولزمه الثمن مع عدم وجود الأركان الأربعة . كذا بخط أستاذنا ابن مانع .

(٢) ما بين القوسين ليس في نسخة ابن مانع .

(٣) وهو المسمى عند بعضهم ببيع الوفاء . وقريباً منه بيع العيدة .

وقبول ؛ كابتعت أو قبلت أو تملكيت أو اشتريت أو أخذت ونحوه . وشرط كون قبول على وفق إيجاب قدرأً وتقداً وصفة وحلولاً وأجلاً . فلو قال : بعتك بألف صحيحة مثلاً ، فقال : اشتريت بألف مكسرة ، لم يصح . وصح تقدم قبول بلفظ أمرٍ أو ماضٍ فقط مجرد عن نحو استفهام وثنى ، كـبعتي أو اشتريت ، فيقول : بعتك ونحوه ، أو بارك الله لك فيه ، أو مبارك عليك ، أو إن الله قد باعك . لا بعته ، فقال : أنا آخذه ، ولا أبعثني أو ليت أو تبيعي . أو قال بائع لمشتري : اشتريه بكذا أو بعته بكذا ، فقال : اشتريته أو ابتعته . ما لم يقل بائع بعده بعتك ونحوه .

وصح تراخي أحدهما والبيعان بالمجلس ، ما لم يتشاغلا بما يقطعه عرفاً ، وإلا فلا (ويتبع) متولي طرفيه لا جزء أحدهما كنكاح ، وإن ما بطل مما مر يصح إذا قبض ، لوجود المعاطاة إذن * .

وإن كاتب أو راسل غائباً : إني بعتك داري أو بعت فلاناً^(١) داري بكذا ، فقبل حين بلغه الخبر صح^(٢) وينعقد في غير كتابة ، واعتق عبدك على كذا .

(١) كانت هذه الجملة غير واضحة في الأصل وصححت من «شرح الاقناع» .
(٢) أي صح العقد لأن التراخي مع غيبة المشتري لا يبدل على إعراضه عن الإيجاب بخلاف ما لو كان حاضراً ، وظاهر كلام أكثر الأصحاب خلافه راجع شرحي «الغاية» و«الاقناع» . ابن مانع .

(وينبم) وتولي طرفيه * بمعاطاة ، كاعطني بهذا خبزاً فيعطيه ما يرضيه
او يساومه سلعة بثمن فيقول : خذها ونحوه ، او هي لك ، او خذ
هذه بدرهم فيأخذها . او كيف تباع الخبز ؟ فيقول : كذا بدرهم
فيقول : خذه او اترنه . او وضع ثمنه عادة وأخذ عقه . وفي «المبدع»
ظاهره ولو لم يكن المالك حاضراً .

(وينبم) هذا في يسير * ويعتبر في معاطاة معاينة القبض او
الاقباض ، وكذا هبة وهدية وصدقة .

(وينبم) هذا لصحة البيع إذن ، وإلا فيصح بقبض متأخر وإن
تراخى * ولا بأس بذوق مبيع بما يحصل به عند شراء نصاً ولو بلا
إذن - خلافاً له - وقال «أحمد» مرة : لا أدري .

* فصل في شروط البيع *

وشروط تسعة :

الرضى إلا من مكره بحق ، كراهن ومحتكر ومدين وممتنع .
الثاني : الرشد إلا في يسير ، وإذا أذن لمميز وسفيه ولي ، ويحرم
بلا مصلحة .

(وينبم) ويضمن * او لقن سيد ، ولا يصح من مميز وسفيه
قبول هبة ووصية بلا إذن ، واختار «الموفق» وجمع : صحته من مميز
كعبد ، ولا يصح تصرف قن في ذمته كسفيه ، وتقبل هدية من مميز

أرسل بها، كاذنه في دخول منزل، قال «القاضي»: ومن كافر وفاسق إذا ظن صدقه.

الثالث: كون مبيع مالاً، وهو ما يباح نفعه مطلقاً، بخلاف جلد ميتة دبغ واقتناؤه بلا حاجة، كبغل وحمار ودود قر وبرزه، ونحل منفرد أو مع كواراته وفيها إذا شوهد داخلاً إليها، وشرط معرفته بفتح رأسها، وخفي بعضه لا يمنع الصحة كالصبرة. ويدخل العسل تبعاً لا ما كان مستوراً بأقراصه، ولا كواراة بما فيها من عسل ونحل وكهر - خلافاً لجمع - [بخلاف ما إذا باعه النحل والكوراة وسكت عن العسل فإنه يصح البيع ويدخل تبعاً مثل أساس الحيطان] ^(١) وفيل وما يصاد عليه كبومة شباشا ^(٢)، وكره فعل ذلك أوبه، وكديدان، وسباع بهائم، وطير لقصد صوته، وإن كره حبسه لذلك لكونه من البطر والأشر وبعد سفهاً، أو تصلح لصيد وولدها وفرخها ويضها، إلا الكلب وبقية حشرات كعقرب وفأر وسباع وجوارح لا تصلح، كنمر وذئب ونسر وغراب.

ومن قتل كلباً معلماً أساء لفعله محرماً، ولا غرم، وحرّم اقتناء غير معلّم، ولو لحفظ بيوت - خلافاً لجمع - غير كلب ماشية وصيد وحرث.

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ.

(٢) هو طائر تخيط عيناه ويربط لينزل عليه الطير فيصاد. هكذا في «شرح الاقتناع» واللفظ عنده، شباشياً. وما ذكره فمن «المنتهى».

ويجوز ثرية جرو صغير لذلك، ومن مات وفي يده كلب فورثته أحق به، ويجوز إهداء كلب مباح والاثابة عليه. وكقرء لحفظ لا للعب وكره «أحمد» بيعه وشراءه. ويحرم اقتناؤه للعب وكعلق لمص دم ولبن آدمية لا رجل ويكره، وقن مرتد ومريض ولو ميؤسا منه، وجانٍ وقاتل في محاربة، وأمة لمن به عيب يفسخ [به] ^(١) نكاح، وفي تحريم وطئها ومهران؛ أولاهما ليس لها منعه، وبه قال الشافعي حكاها ابن العماد.

(وينهم) [بل تمنعه] ^(١) للايذاء لأن الايذاء حرام * لا ميتة ولو سمك وجراد ولا سرجين نجس ^(٢).

(وينهم) ومتنجس * ولا دهن نجس او متنجس ولو لكافر، لأنه إذا حرم شيء حرم ثمنه، ويجوز في فكك مسلم، ويُعلم كافر بنجاسته.

ويجوز استصباح بمتنجس في غير مسجد على وجه لا تعدى نجاسته ولا ترياق فيه لحوم حيات، ولا سموم قاتلة كسم الأفاعي، فأما ما كان من نبات، فإن كان لا ينتفع به أو كان يقتل قليلة فكذلك وإلا جاز كييع «سقمونيا» ونحوها.

(١) ما بين القوسين ساقط من نسخة الأصل.

(٢) السرجين: بكسر السين وفتحها الزبل ولا يصح بيعه. كذا في شرح الأقناع.

وخرم بيع مصحف - ولا يصح - لكافر فقط - خلافاً له - وإن ملكه بارث أو غيره . (وينبغي) كمنسوخ واستيلاء حربي * ألزم بإزالة يده عنه ، وكذا إجارتة - ويأتي رهنه - (وينبغي) احتمال وكذا في سائر عقود، كهر وخلع وأجرة * ولا يكره شراؤه استنقازاً أو إبداله لمسلم بمصحف آخر ، ويجوز نسخه بأجرة ووقفه وهبته ووصية به . ويصح شراء كتب زندقة ونحوها ليتلفها ، لا خمر ليريقها وآلة لهو ليكسرها .

الرابع : أن يكون مملوكاً لبائعه ملكاً تاماً ، بخلاف نحو مكيل قبل قبض ولو أسيراً أو مأذوناً له فيه من مالك أو شارع وقت عقد ولو لم يعلم ، فلو رهن أو باع قنأً يعتقده مغصوباً فبان ملكه صح ، فلا يصح تصرف فضولي مطلقاً ولو أجزى بعد ، إلا إن اشترى في ذمته أو بنقد حاضر ونوى لشخص لم يسمه ، ثم إن أجازته من اشترى له ملكه حين شراء ، وإلا وقع لمشتري ولزمه . وليس له تصرف فيه قبل ، وإن حكم بصحة مختلف فيه كتصرف فضولي أجزى صح من حكم ، لا عقد ولا بيع ما لا يملكه كحر ومباح قبل حيازته ، إلا موصوفاً لم يعين إذا قبض أو ثمنه بمجلس عقد ، لا بلفظ سلم . والموصوف المعين ؛ كبعثك عبدي فلاناً ويستقصي صفته يجوز تفرق قبل قبض كحاضر . وينفسخ عقد عليه برده لفقد صفة ، وتلف قبل قبض بخلاف ما قبله . ويجوز

تقدم صفة فيها على عقد كسليم ، كبعثك أو أريد أن أسلفك في صاع
بر ووصفه كذا، ثم يقول: أسلفتك فيه أو اشتريته على الصفات المتقدمة،
ولا يبيع أرض موقوفة مما فتح عنوة ولم تقسم كمصر والشام،
لأن عمر - رضي الله عنه - وقفها وأقرها في أيدي أربابها بالخراج أجرة
لها في كل عام، وكذا العراق غير « الحيرة » و« ألسيس » و« بانقيا »
وأرض « بني صلوبا » لفتحها صاحباً، فهي كن أسلم أهلها عليها إلا
المساكن، ولو حدثت بعد فتح وألها منها . (وينبغي) في مساكن
يبتع لا تدخل الأرض تبعاً * .

ويصح بيع إمام لها لمصلحة كوقفه وإقطاعه تملكاً أو غير إمام
وحكم به من يرى صحته، وتصح إجارتها، لا يبيع ولا إجارة رباع
« مكة » و« الحرم » وهي المنازل . وكذا بقاع المناسك وأولى إذ هي
كالمساجد، ولا يصح تعليل بفتحها عنوة بل للنهي - خلافاً لهما - .

فإن سكن بأجرة لم يأثم بدفعها، ويجب بذل فاضل مسكن لمحتاج
بجئاً، ولا ماء عذب كمين وتقع بئر . ولا ما في معدن جار فقط كقار
وملح ونفط، ولا نابت من كلاً وشوك ونحوه ما لم يحزه ولو بمصانع
معدة للماء فلا يدخل في بيع أرض، ومشتريها أحق به، ومن أخذه
ملكه . وحرم دخول لأجل ذلك بغير إذن رب الأرض إن حوطت
وإلا جاز بلا ضرر . وحرم منع مستأذن إذن (وينبغي) ويدخل قهراً *

وطول ينجي نحل منها ككلاً وأولى ، ونحل رب الأرض أحق به ،
لكن لا شيء على رب نحل غيره .

فرع : يصح بيع دار تستحق معتدة - لوفاة - سكانها وهي
حامل - خلافاً للموفق - .

الخامس : القدرة على تسليمه ، فلا يصح نصف معين من نحو
إناء وسيف وحيوان ودين لغير مدين ولا آبق وشارد ، ولو لقادر على
تحصيلها ، ولا سمك بماء إلا مرثياً بحجوز يسهل أخذه منه ، ولا طائر
يصعب أخذه ، أو في الهواء وألف الرجوع إلا بمغلق ولو طال زمن
تحصيلها ، ولا مغصوب إلا لغاصبه أو قادر على أخذه ، وله الفسخ إن عجز .

السادس : معرفة مبيع برؤية متعاقدين مقارنة لجميعة أو بعض
يدل على بقيته ، كأحد وجهي ثوب غير منقوش ، ووجه رقيق ،
وظاهر صبرة متساوية الأجزاء من حب وتمر ، وما في ظروف من
جنس متساوي . فلا يصح إن سبقت رؤية العقد بزمن يتغير فيه مبيع
ولو شكاً ، ولا إن أراه صاعاً ويبيعه الصبرة على أنها من جنسه (وهو
بيع النموذج) ولا إن قال : هذا البغل فبان فرساً ، ولا الزيت فبان
شیرجاً ، أو الثوب القطن فبان كتاناً ونحوه ، وكرويته معرفته
بلمس ، أو شم ، أو ذوق ، أو وصف ما يصح سلف فيه بما يكفي فيه
فيصح بيع أعمى وشراؤه في نحو مذيق كتوكيله ، ثم إن وجد

ما وصف أو تقدمت رويته ييسير متغيراً ، فامشتر الفسخ ، ويحلف إن
اختلفا ، ولا يسقط إلا بما يدل على الرضى من سوم ونحوه . لا إن
استعمله بطريق رد ، كركوب دابة ، وحلب شاة ، وطحن رحي
للاختبار ، وإن أسقط حقه من رد فلا أرش .

ولا يصح بيع حمل بيطن (وهو بيع المضامين) وابن بضرع ،
ونوى بتمر ، وصوف على ظهر إلا تبعاً ، كبعتك هذه البهيمة وحملها ،
والأرض وما فيها من بذر . ولا عسب فحل أو تناج تناج ، أو ماتحمل
هذه الشجرة أو الدابة ، ولا مسك في فأرته ، ولقت وبصل ونحوه قبل
قلعه ، ولا ثوب مطوي ، أو نسج بعضه على أن ينسج بقيته ، فإن أحضر
لحمته وباعها معه وشرط على بائع نسجه صح ، ولا يبيع عطاء قبل قبضه
أو رقعة به ، ولا معدن وحجارته وسلف فيه .

ولا ملامسة ، كبعتك ثوبي هذا على أنك متى لمسته أو إن لمسته
أو أي ثوب لمسته فعليك بكذا .

ولا منابذة ، كمتي أو إن نبذت هذا أو أي ثوب نبذته فلك بكذا .
ولا يبيع الحصاة ؛ كارهها فعلى أي ثوب تقع فلك بكذا .

ولا يبيع ما لم يعين ؛ كعبد على عبيد وشاة من قطيع وشجرة من
بستان ، ولو تساوت قيمتهم ولا الجميع إلا غير معين ، ولا شيء بمشرة
دراهم ونحوها إلا ما يساوي درهماً ، ويصح إلا بقدر درهم ، لأنه بمنزلة

بعتك تسعة أعشار بعشرة، ولا كلما أخذت قفيزاً فعليك درهم، أو أوقدت
من الدهن رطلاً فعليك درهم - خلافاً للشيخ - وصح كلما أعنت
عبداً فعلي ثمنه .

ويع ما شوهده ، من نحو حيوان وثياب وإن جهلا عدده ، وحامل
بحر ، وحيوان مذبوح ولحمه في جلده وجلده وحده ، وما مأكولة في
جوفه ، كرمان وبيض وباقلاء وجوز ونحوه في قشريه ، وطلع قبل
تشققه ، وحب مشد في سنبله ، ويدخل السائر تبعاً ، ويبطل بيع باستثنائه .
ويصح بيع تبين قبل تصفية حب ، وقفيز من هذه الصبرة إن
تساوت أجزاؤها وزادت عليه ، وإلا فلا ، كصبرة يقال يجمع ما يبيع
به ، وشعير مختلف أوصاف ، ورطل من دس أو من زبرة حديد
ونحوه ، وتلف ما عدى قدر مبيع ويتعين ، ولو فرق قفزانا وباع
واحداً مبهماً مع تساوي أجزائها صح ، وصبرة جزافاً مع جهلها أو
علمها ، ومع علم بائع وحده يحرم ويصح ، ولمشتر الرد ، وكذا علم
مشتري وحده ، ولبائع الفسخ كتدليس ، بجعل الجيد فوق وعكسه ،
أو فوق ربوة وعكسه ، ولمشتري فسخ أو أخذ تفاوت ، ويصح بيع صبرة
علم قفزاتها إلا قفيزاً لا إن لم تعلم - كثرة شجرة - إلا صاعاً .

ويصح استثناء مشاع كثلث وثمان ، ولا نصف داره الذي يليه ،
قال « أحمد » : لأنه لا يدري إلى أين ينتهي . ولا دار لم يرها ويعرف

حدودها . ولا جريب من أرض أو ذراع من ثوب مبهماً إلا
إن علما زرعها - خلافاً لهما - ويكون مشاعاً ، وكما يصح معيناً بابتداء
وانتهاء معاً ، ثم إن نقص ثوب بقطع ولا شرط وتشاحا كانا شريكين ،
وكذا خشبة بسقف وفص بخاتم .

ولا يصح استثناء حمل مبيع أو شحمه ، أو نحو رطل شحم أو
لحم أو نحو طحال وكبد ، إلا رأس مأكول وجلده وأطرافه حضراً
وسفراً . ولا يصح استثناء ما لا يصح بيعه مفرداً إلا في هذه ، ويبطل
البيع ، ولو باع في هذه ما استثناء مفرداً لم يصح ، ولعل المراد ما لم تبع
لمالك الأصل كثمره ، قاله في «الاقناع» ولو أبى مشتر ذبحه ولم يشترط
لم يجبر وتلزمه قيمة ذلك تقريباً ، وله الفسخ بعيب يخص المستثنى .

فرع : لو اشترى معدوداً فعد ألف جوزة مثلاً ووضعها في كيل
ثم فعل مثل ذلك بلا عد لم يصح .

السابع : معرفتها لثمن حال عقد (وبنجم) أو قبله كمبيع * ولو
عشاهدة ، وكذا أجرة فيصحان بوزن صنجة وملء كيل مجهولين ،
وبنفقة عبده شهراً ، ويرجع مع تعذر معرفة ثمن عند فسخ بقيمة مبيع
وأجرة مثل حال عقد فيها ، ولو باع بعشرين درهماً فوزنها بصنجة ثم
وجد الصنجة زائدة فله الرجوع كعكسه ، وكذا مكيل ولو أسرا
ثمناً بلا عقد ثم عقدها بآخر فالثمن الأول ، ولو عقداً سرّاً بثمن ثم علانية

بأكثر أو أقل فالثاني إن كان في مدة خيار وإلا فالأول (وينبغي) احتمال
لا إن أراداً تجملاً * .

ولا يصح برقم ، ولا بما باع زيد إلا إن علمهما ، ولا بألف درهم
ذهباً وفضة ، ولا بثمان معلوم ورطل خمر ، ولا بما ينقطع به السعر ،
ولا كما يبيع الناس ، ولا بدينار أو درهم مطلق وشم تقود متساوية
رواجاً ، فإن لم يكن إلا واحداً أو أغلب أحدهما صح وصرف إليه ،
ولا بعشرة صحاحاً أو إحدى عشرة مكسرة ، ولا بعشرة نقداً أو عشرين
نسيئة ، إلا إن تفرقا فيهما على أحدهما ، ولا بدينار إلا درهماً ، ولا بمائة
درهم إلا ديناراً ، أو إلا قفيز بر أو نحوه (وينبغي) أن يراى * .

الثامن: خلو ثمن ومثمن ومتعاقدين عن موانع صحة كرباً أو اشتراط
أو غيرهما ، فلا يصح بيع أم ولد ، ومنذور عتقه أو تصدق به نذر
تبرر ، وأضحية وهدي واجبين إلا بخير منهما ، ووقف بلا مسوغ
ورهن بلا إذن مرتين ، وماء وسترة لمصل عادم غيرهما ، ومصحف
وقن لكافر ، ولا بعد نداء جمعة وضيق^(١) مكنوبة - وسيأتي كثير
من ذلك -

التاسع: أن لا يكون مؤقتاً ولا معلقاً بغير مشيئة الله ، كبعثك
سنة أو بعت أو اشتريت إن رضي زيد - ويأتي - .

(١) في نسخة ابن مانع ، وسبق .

* فصل *

ولا [يصح] ^(١) بيع من صبرة أو ثوب أو قطع ، كل قفيز أو ذراع أو شاة بدرهم ، ويصح بيع الصبرة أو الثوب أو القطيع كل قفيز أو ذراع أو شاة بدرهم ، أو عشرة أقفزة من هذه الصبرة كل قفيز بدينار إن زادت عليها ، وبعثك هذه الصبرة بعشرة دراهم على أن أزيدك قفيزاً أو أنقصك قفيزاً لم يصح ، وعلى أن أزيدك قفيزاً من هذه الصبرة الأخرى أو وصفه صفة يعلم بها صح ، وبعثكها كل قفيز بدرهم ، ولم يبين قدر قفزاتها ، على أن أزيدك قفيزاً من هذه الصبرة ، أو وصفه صفة يعلم بها لم يصح ، فإن بين قدرها صح .

ويصح بيع ما بوعاء مع وعائه موازنة كل رطل بكذا ، علماً مبالغ كل منها أولاً ، ودونه مع الاحتساب بزنته على مشتر إن علماً مبالغ كل منها ، وجزافاً مع ظرفه أو دونه أو كل رطل بكذا على أن يسقط منه وزن الظرف .

ومن اشترى نحو زيت في ظرف فوجد فيه رباً صح في الباقي بقسطه وله الخيار ، ولم يلزمه بدل الرب .



(١) ما بين القوسين سقط من نسخة الأصل .

﴿ فصل في تفريق الصفقة ﴾

وهي ؛ أن يجمع بين ما يصح بيعه وما لا يصح . من باع معلوماً ومجهولاً لم يتعذر علمه صح في المعلوم بقسطه ، لا إن تعذر ولم يبين ثمن المعلوم كبعتك هذه الفرس وما في بطن الفرس الأخرى بكذا . ومن باع جميع ما يملك بعضه صح في ملكه بقسطه ، ولشتر الخيار ، إن لم يعلم ، والأرش إن أمسك فيما ينقصه تفريق . وإن أتلّف أحد ما يضمن قبل قبضه أو كوصوف ومعين ومزروع معين فقال «القاضي» : لمشتر الخيار بين إمساك باق بحصته وبين فسخ . ومن باع قته مع قن غيره بلا إذنه ، أو مع حر ، أو خلاً مع خمر ، أو طاهرأ مع متنجس صح في قته وفي خل وطاهر بقسطه ، ويقدر خمر خلاً وحر قنأ . ولمشتر لم يعلم الخيار بين إمساك بقسط ورد (وبنعة) ومع العلم باطل - خلافاً له - كما لو باعه شاة وكلباً بدينار أو اشتري بمائة درهم ورطل خمر - كما مر - * ومن باع عبده وعبده غيره باذنه أو عبديه لاثنين لا مشاعين بل لكل واحد واحداً ، أو اشترى عبيدين من اثنين أو وكيلهما بثلث واحد ، صح وقسط على قيمتهما ، فلو بيعا بمائة ثم قوّم أحدهما بعشرين والآخر بأربعين فرب العشرين ثلث المائة والآخر ثلثاها . وكبيع إجارة وإن جمع بين بيع وإجارة أو صرف أو خلع أو نكاح

بعوض واحد صحا وقسط عليها وبين بيع وكتابة بطل وصحت
ومتى اعتبر قبض لاحدهما لم يبطل الآخر بتأخره .

فرع : ولو اشتبه عبده بعبد غيره لم يصح بيع احدهما قبل قرعة
(وبنهم) يصح قبلها ان تبين عبده * .

* فصل *

ولا يصح بيع ولا شراء في المسجد خلافاً «للموفق» وجمع . ولا يمن
تلزمه جمعة بعد نداءها الذي عند المنبر لوجوب السعي اذن «المنقح» وقبله
لمن منزله بعيد بحيث أنه يدركها انتهى . وإن تعدد نداء الجامعين امتنع
بيع . بأول ، (وبنهم) هذا في حق من يريد الصلاة مع إمامه * ويصح
في اعتق عبدك عني وعلي ثمنه ، والحاجة كمضطر لطعام وشراب يباع
وعريان وجد ستره ، ومحدث ماء ككفن ، ومؤنة تجهيز لميت خيف
فساده بتأخر ووجود أليه ونحوه يباع مع من لو تركه لذهب (وبنهم)
او يبيعه لغيره ، وكرر كوب لعاجز او ضرير عدم قائد ، وحيث جاز شراء
ممن تلزمه جاز بيع وصح لا أن يباع من لا تلززه لمن تلزمه بلا حاجة
ويباح بلا كراهة لمن لا تلزمه لثله ويستمر المنع الى فراغها وكذا لو
تضايق وقت مكتوبة . (وبنهم) احتمال ولو وقت اختيار * ويصح

إمضاء يبيع خيار وبقية العقود كنكاح واجارة وصلاح ورهن (وينبغي)
ويحرم * وتحرم مساومة ومناداة ونحوهما مما يشغل ، ولا يصح بيع
ما قصد به الحرام ان علم ولو بقرائن كعنب او عصير لمتخذه خمرًا ، ولو لذني
وسلاح ونحوه في فتنة او لأهل حرب او قطاع طريق او بغاة ،
وما أكل ومشروب ومشعوم ، وقدح لمن يشرب عليه او به مسكرًا
او نحو جوز ويض لقمار ، و غلام وأمة لمن عرف بوطء دبر او غناء .
(وينبغي) بآلة لهو او للناس ، ولا يبيع الدراهم لمن يدلس فيها ، ولا او اني
نحو فضة لمن يقتنيها ، ونحو لجم وسرج محلاة وديباج لرجال وهو ظاهر
عبارة « المغني » ، ومن اتهم بغلامه فدبره اولا وهو فاجر معان أحيل بينهما
كمجوسي تسلم اخته ويخاف أن يأتيها ، ولا يصح بيع رقيقنا ولو كافر
لكافر ، ولو وكيل مسلم إلا أن عتق عليه ، وإن أسلم في يده أجبر على
إزالة ملكه عنه ، ولا تكفي كتابته ولا بيعه بخيار ويدخل رقيقاً ولو
مسلمًا في ملك الكافر فيما مر وبارث وباسترجاعه بافلاس مشتر ،
وبرجوعه في هبة لولده وبرده عليه بعيب او بشرط خيار (وينبغي) او
إبانة * وباستيلاء حربي ، وبقوله لمسلم : اعتق عبدك عني وعلي ثمنه ، وحرّم
ولا يصح بيع على مسلم لا كافر كقوله لمشتري شيئاً بعشرة : أعطيك مثله
بتسعة او خيراً منه بعشرة ، او يعرض على مشترٍ سائمة يرغب فيها
ليفسخ ، وشراء عليه كقوله لبائع شيئاً بتسعة أعطيك فيه عشرة زمن

الخيارين ، وكذا أجارة او اقتراضه على اقتراضه ، واقتراضه بالغاً في
الديوان وطلب العمل من الولايات ، وكذا مساقاة ومزارعة وجعالة
ونحوها لا بعد رد للعقد ولا بذل بأكثر مما اشترى كقوله لمشتري
بعشرة : اعطيك مثله بأحد عشر . وحرم سوم على سومه مع الرضاء صريحاً
ويصح عقد لا زيادة في منادات وإن حضر غريب لبيع ساعته بسعر
يومها وجهله وقصده حاضر عارف به وبالناس إليها حاجة حرمت
مباشرة البيع له وبطل رضوا أولاً فإن فقد شيء مما ذكر صح
كشراء حاضر لباد ، وتعليمه كيف يبيع بلا مباشرة ، ويجب إخبار
مستخير عن سعر جهله لوجوب نصيح المستنصح ، ومن خاف ضيعة ماله
بنهب او سرقة او غصب ولا تواطء او أخذه ظالماً صح بيعه له ومن
أكره على وزن مال فباع نحو داره في ذلك صح ، وأكره الشراء منه ،
ومن استولى على ملك غيره بلا حق او جرده او منعه حتى يبيعه إياه
ففعل لم يصح إن ثبت يئنة ، فمن أشهد أني أبيعه أو أتبرع به خوفاً وتقية
عمل به ، ومن قال لا آخر : اشترني من زيد فاني عبده فبان حراً فإن
أخذ شيئاً غرمه ، وإلا لم يلزمه بشيء على الأصح حضر البائع او غاب
كاشتر منه عبده هذا وادب هو وبائع وتحد مقرة وطئت ولا مهر
ويلحق الولد .

﴿ فصل في البينة والنورق ﴾

ومن باع شيئاً بضمن نسيئة أو لم يقبض حرم وبطل شراؤه له قبل تغير صفته من مشتريه، بنقد من جنس الاول أقل منه ولو نسيئة، وكذا العقد الاول حيث كان وسيلة للثاني، قال الشيخ: هو قول أحمد وأبي حنيفة ومالك، وتسمى مسألة البينة لأن مشترى الساعة الى أجل يأخذ بدلها عيناً أي نقداً حاضراً وعكسها مثلها، وإن تغيرت صفتها بما ينقصها أو يزيد لها أو اشتراها من غير مشترئها أو بمثل الثمن أو بنقد آخر صح، وكذا لو اشتراها أبوه أو ابنه أو غلامه ونحوه ما لم يكن حيلة فلا يصح (وبنعم) حتى لو اشتراها بنقد من غير جنس الاول أو باكثر عن نقص أو زيادة بفاحش خلافاً لهما فيما يؤم وصوبه في الانصاف لأنه ذريعة الى ربا النسيئة * وفي شرح «المقنع» الذرائع معتبرة في الشرع، وإن باع ما يجري فيه الربا نسيئة ثم اشترى من مشترئيه بضمنه قبل قبضه من جنسه أو ما لا يجوز بيعه به نسيئة لم يصح حسماً لمادة ربا النسيئة، وإلا كان ذريعة لبيع نحو مكيل بمكيل نسيئة فإن اشترى بضمن آخر وسأله له ثم أخذه منه وفاءً أو أن اشترى في ذمته وقاصه جاز، وكذا لو احتاج لنقد فاشترى ما يساوي مائة بأكثر

ليتوسع بثمنه وهي :مسألة النور (ويتبع) وعكسها مثلها * وحرّم
قلب دين لا آخر اتفاقاً .

﴿ فصل في التسعير والافتقار ﴾^(١)

يحرم التسعير وهو ، تقد السلطان للناس سعراً وويجبرهم على
التبائع به ويكره الشراء به وان هدد من خالفه حرم وبطل وحرّم
قوله لبائع : بع كالناس ، وأوجب الشيخ الزام السوقة المعاوضة
بشمن المثل (ويتبع) وهو حسن فيما ثمنه معلوم بين الناس ، لا يتفاوت
كموزون * وحرّم احتكار قوت آدمي (ويتبع) ولو نحو تمر
وزبيب * لا ادم وعلف بهائم ، وهو شراء لتجارة ليحبسه للغلاء
مع حاجة الناس إليه ، ويصح الشراء ، ومن حبس ما استغل من ملكه
ونحوه فليس بمحتكر ، وكذا لو اشتراه من بلد كبير « كمصر »
و « بغداد » (ويتبع) ما لم يضيق * وكره لغير محتكر تجارة في
قوت ، إن تربص به السعر لا جالباً بسعر يومه ، ويجبر محتكر على
بيع كما يبيع الناس ، فان أبى وخيف التلف فرقه السلطان ويردون
بدله ، وكذا سلاح لحاجة (ويتبع) لكن يرد بعينه إن بقي ، وإلا

(١) لم يكن في الاصول المخطوطة سوى كلمة « فصل » فأضفنا اليها

عناوين الابحاث المهمة الواردة في الفصل . ز

فقيّمته ولا أجره لاستعماله ، ويحتمل ما لم يفرق تفريق ثعلبك
فقيّمته لا غير *

ولا يكره إدخار قوت أهله ودوابه ، ولو سنين وليس لمضطر
زمن مجاعة بذل قوته لمضطرين ، - ويأتي آخر الأطعمة - ومن ضمن
مكاناً لبيع ويشترى فيه وحده ، كرهه الشراء منه بلا حاجة كمن
مضطر ومحتاج لنقد ، وجالس على طريق ، ويحرم عليه أخذ زيادة
بلا حق ، قاله الشيخ (ويتبع) هذا إن لزمّت المعاوضة بضمن المثل *
وكره أحمد البيع والشراء من مكان الزم الناس بهما فيه .



﴿ باب الشروط في البيع ﴾

وشبهه كنكاح وشركة ، وهو إلزام أحد المتعاقدين الآخر بسبب العقد ماله فيه منفعة ، وتعتبر هنا مقارنة شرط لعقد وفي « الفروع » ويتوجه كنكاح (ويتبرع) احتمال وكمقد زمن الخيارين * وصحيحة أنواع ما يقتضيه بيع كتنقيض ، وحلول ثمن ، وتصرف كل فيما يصير إليه ، ورده ببيع قديم ولا أثر لهذا الشرط ،

الثاني : من مصلحته كتأجيل ثمن او بعضه ، او رهن ولو المبيع او ضمين به معينين ، او صفة في مبيع كالعبد كاتباً او فحلاً او خصياً او صانعاً او مسلماً ، والأمة بكراً او تحيض ، والدابة هملاجة^(١) او لبوناً (أي كثيرة ابن) او حاملاً ، والفهد والبازي صيوداً ، والارض خراجها كذا ، والطائر مصوتاً او يبيض او يجيء من مسافة معلومة ، او يصبح عند صباح ومساء ، فهذه شروط لازمة ، فان وجدت وإلا ثبت الفسخ ، او أرش فقد الصفة ؛ وإن تعذر رد تعين ارش فان اختلفا في الشرط وعدمه فقول منكره ، وفي بكارة ولو بعد وطء فقول مشتر ، وقوله ترى للنساء ويكفي ثقته ، وإن شرط أن الطائر يوقظه

(١) الهملاج « فارسي معرب » البرذون المذلل النقاء . ز

لصلاة ، او يصيح عند دخولها ، او الدابة تحلب كذا او الكعبش
مناطقاً ، او الديك مناقراً ، او الأئمة مغنية او لا تحمل لم يصح .

(ويتبع) ولمن فاته غرضه المباح الفسخ ، وإن أخبر بائع بصفة ،
فصدقه مشتر بلا شرط او شرط صفة أدنى ، كالأئمة ثيباً او كإفارة او
هما ، او سبطة او حامللا او لا تحيض ، فبانت أعلا ، او جعدة او حائلا او تحيض
فلا خيار (ويتبع) او شرطها يهودية فبانت نصرانية ، لا عكسه لبقاء
تحریم سبت ^(١) * ولا خيار بحمل بهيمة شرطت حائلا قال بعضهم :
إن لم يضر بالحمل ، أي لمريده .

الثالث : شرط بائع نفعاً - غير وطء ودواعيه - معلوماً في مبيع
كسكنى الدار شهراً ، وحملان الدابة لمحل معين ، وخدمة القن مدة
معلومة ، ولبائع اجارة واعارة ما استثنى ، وله على مشتر ان تعذر
انتفاعه بسببه ولو بتفريطه ^(٢) أجره مثله ، ولو بيع فلا انتفاع بحاله ، ولمشتري
لم يعلم الخيار ولو اراد مشتر أعطاه بائع عوضاً عن نفع ما استثنى لم يلزمه قبوله ،
وكذا شرط مشتر نفع بائع في مبيع كحمل حطب او تكسيره ، وخطاظة
ثوب او تفصيله ، او جز رطبه او حصاد زرع ، بشرط علمه وهو
كأجير ، فان مات بائع او تلف مبيع او استحق نفع بائع فلمشتري عوض

(١) أي تحریم العمل عليها يوم السبت . ز

(٢) أي المشتري

ذلك ، وإن تراضياً على أخذه بلا عذر جاز ، وإن تعذر نفع بائع بنحو مرض ، أقيم مقامه من يعمل والأجرة عليه ، ويطله جمع بين شرطين ولو صحيحين ، ما لم يكونا منه مقتضاه او مصلحته .

ويصح تعليق فسخ غير خلع بشرط ، كبعتك ، على أن تنقذني الثمن الى كذا ، او على أن ترهنه بئنه ، وإلا فلا بيع بيننا وينفسخ إن لم يفعل وإلا فلي الفسخ فله الفسخ ، وبعتك على أن أستأمر فلاناً وحدد ذلك بوقت معين صح ، وله الفسخ قبل أن يستأمر .

* فصل *

وفاسده أنواع ؛ مبطل للبيع كشرط بيع آخر ، وسلف او قرض او اجارة او شركة او صرف للثمن او غيره ، وهو يعتار فيبيعة المنهي عنه ، ومثله بعتك بمائة على أن أرهن كذا بها ، وبالمائة التي عليك ، او بعتك بكذا على أن آخذ منك الدينار بكذا (وبئنه) او بعشرة دنانير ، يعد لكل دينار عشرة دراهم * قال أحمد : وكذا كل ما كان في معنى ذلك ، مثل أن يقول : على أن تزوجني ابنتك ، او على أن أزوجه ابنتي ، وكذا على أن تنفق على عبدي او دابتي او حصتي .
الثاني : فاسد غير مفسد للبيع كشرط ينافي مقتضاه كان لا يخسر ، او متى نفق والatre او لا يقفه او لا يبيعه او لا يهبه او لا يعتقه ، فان اعتقه فلبائع ولاؤه ، او أن يفعل ذلك إلا شرط عتق فيازم ،

مشتري عليه أن أباه ، فإن اصرر أعتقه حاكم ، وكذا شرط رهن فاسد ونحوه ، كخيار أو أجل مجهولين ، أو تأخير تسليمه بلا انتفاع ، أو إن باعه فهو أحق به بالثمن ، أو أن الأمة لا تحمل ، ولئن فات غرضه الفسخ في الكل ، ولو عالمًا بفساد شرط ويرد ثمن ، ومثمن لم يفت وإلا فأرش نقص ثمن لبائع ، أو استرجاع زيادته لمشتري لفوات الغرض (ويشبهه) وكذا كل شرط فسد كشرط لبن مبيع مدة ونفع غير معلوم * وبني هذا على أن أقضيك دينك منه ، فباعه صح يبيع لا شرط واقضي ديني على أن أبيعك كذا بكذا صح قضاء فقط واقضي أجود مما عليك ، على أن أبيعك كذا ففعلاً فباطلان .

الثالث : ما لا ينعقد معه بيع ، كبيعك أو اشتريت إن جئتني أو ارضي زيد أو جاء كذا ، ويصح بيعت وقبلت إن شاء الله (ويشبهه) ولو للشك وإن اجازة كبيع .

ويصح بيع العربون واجارته وهي : دفع بعض ثمن أو اجرة بعد عقد لا قبله ، ويقول إن اخذته أو جئت بالباقي ، والا فهو لك فإن وفى فادفع فن ثمن ، والا فللبائع ومؤجر (ويشبهه) هذا إن قيد بزمن وفات ، والا فإلى متى ينتظر ، وإنه ليس لبائع ومؤجر الزامه ببقية ثمن واجرة ، وإن لزم عقد بتفرق لانه يشبه تعليق فسخ * ويأتي لا إن جاء المرتهن بحقه في محله ، وإن بيعت فأتت حر ، وقال آخر : إن اشتريته

فحر فباعه عتق؛ على بائع تمام قبول، ولم ينتقل ملك وكذا لو قاله بائع فقط، أو مشتر فقط. وعند الشيخ إن قصد بالتعليق اليمين أجزاءه كفارة يمين،

* فصل يبيع البرأة من كل عيب *

ومن باع بشرط البرأة من كل عيب، أو من عيب كذا إن كان لم يبرأ، وإن سماه أو أبرأه مشتر بعد عقد برى.

ومن باع ما يذرعه على أنه عشرة، فبان أكثر صح، ولكل الفسخ ما لم يعط البائع الزائد مجاناً.

وإن باع أقل صح والنقص على بائع ويخير إن أخذه مشتر بقسطه، لا إن أخذه بجميع الثمن.

ولا يصح تصرف في مقبوض بعقد فاسد بغير عتق، ويضمن هو وزيادته كمنصوب لا بالثمن.

ويلزم رد باق بنائه مطلقاً، واجرة مثله ومؤنة رده، ولا يرجع بنفقته ولا بخراج أرض، ولا حد بوطء أمة (ويتميم) إلا في مجمع على بطلانه لعالم * بل مهر مثل وأرش بكاره، والولد حر وعليه إن ولد حيا قيمته يوم وضع، وإلا فنقص ولادة فقط، وإن

ملكك بعد لم تُصر ام ولد . (وبيع) لو باعه قابض لا خير ،
 فلما لك مطالبة كل وقرار ضمان على تالف عنده ، وإن تفصيله كغصب
 كما يأتي الا في صحة عبادة فيه لا عواض ربه عنه بطيب نفس ، وانه
 لو بان متبيع حراً يغرم مشترله أجره عمله ان جهل حزية نفسه او اكرهه
 عليه ولو اجره غرم مستأجر ، لكن يرجع بما دفعه اجرة *
 فرع : يحرم تعاظم عقود فاسدة ، والناس واقعون في ذلك .

انتهى باب شروط البيع

وبليه

باب الخيار



* باب الخيار *

الخيار اسم مصدر اختار وهو ؛ طلب خير الاصلين من امضاء
او فسخ واقسامه ثمانية :

امدها خيار مجلس ويثبت في بيع غير كتابته ، وتولي طرفي
عقد وشراء من يعتق عليه بنسب ، او قول او اعتراف بحريته قبل
شراء او يتبايعا على ان لا خيار ، وكبيع صلح وقسمة وهبة بمعناه
واجارة ، وكذا ما قبضه شرط لصحته كصرف وسلم وربوي
ربوي لا في خوالة ، ووقف واقالة واخذ بشفعة ، ونكاح وخلع ؛ وبراء
وعتق وضمان وتلزم في الحال ، وقرض ورهن وهبة بعد قبض ، ولا في مساقاة
ومزارعة وجعالة ووكالة وشركة ومضاربة وعارية ووديعة وسبق ، بل
هي عقود جائزة لكل فسخها متى شاء ، ويبقى خيار مجلس ولو اقام
سنة ، الى ان يفرقا عرفا بابدانهما اختياراً ولو بهرب احدهما من صاحبه ،
لا مع اكراه او قزع من مخوف او لجأ بسيل او حمل ، الا ان تفرقا
من مجلس زال فيه ذلك فان اكراه احدهما بقي خياره فقط ، وان
استطاع بعد عقد سقط كقول كل اخترت امضاء العقد والتزامه وابطال
الخيار ونحوه ، وان اسقطه احدهما او قال لصاحبه : اختر سقط وبقي خيار صاحبه .

وتحرم فرقته خشية استقالة وينقطع خيار بموت احدهما لاجنونه
(ويتيم) او إنمائه خلافا له * وهو على خياره اذا أفاق ولا يثبت
لوليه (ويتيم) الا في جنون مطبق * ولو خرس احدهما قامت اشارته
مقام نطقه ، فان لم تفهم ، او جن قالم ولية مقامه .

ويختلف عرف تفرق باختلاف مواضع بيع ، فبغضاء واسع او مسجد
كبير او سوق ، بمشي احدهما مستدبرا للصاحبه خطوات بحيث لا يسمع
كلامه المعتاد ، وبسفينة كبيرة بصعود احدهم لأعلاها او نزوله لأسفلها ،
وبصغيرة بخروج احدهما منها ويعشي ، وفي دار كبيرة ذات مجالس ،
ويوت بخروجه من بيت او مجلس لا آخر ، وفي صغيرة بصعود احدهما
السطح او خروجه منها ، ولا يحصل بناء حائط بينهما ، ولا ان ناما
او مشيا جميعاً (ويتيم) لو تبايعا بمكاتبة فبمفارقة مجلس قبول ، او بمناداة
من بعد بمفارقة احدهما مكانه بحيث لو كان معه عد تفرقا عرفا ، وان
يصدق منكر عدم تفرق يمينه ، وكذا لو ادعى بعد تفرق الفسخ
قبله ، وانه لو اتفقا على عدم تفرق فدعوى الفسخ فسخ .

الثاني خيار شرط وهو ؛ أن يشترطه في العقد او زمن الخيارين
إلى أمد معلوم وان طال (ويتيم) كألف سنة ومائة لافضائه للنفع
من التصرف المتأني للعقد * فيصح ولو فيما يفسد قبله ، ويباع ويحفظ
ثم انه اليه لا في عقد حيله ليربح في قرض فيحرم ، ولا خيار ولا يحل

تصرفه « المتقح » فلا يصح البيع ولا يثبت فيما ثبت فيه خيار مجلس ،
وفي اجارة في مدة لا تلي العقد لا فيما قبضه شرط لصحته . كصرف
وسلم ولو قبض (ويتيم) ويبطال بيع لعدم حلول * وابتداء أمد خيار
من عقد ، ويسقط بأول الغاية فان مضت قبل تفرق بقي خيار مجلس
فالى صلاة بدخول وقتها ، كالغد بطلوع فجره ، وإلى طلوع شمس
او غروبها ، وشك فيه فحتى يتيقن والى طلوعها من تحت غيم لم
يصح شرطه لجهالته ، كالى نزول مطر وقدم زيد ولحصاد ونحوه .

ويصح البيع وان شرطاه يوماً ويوماً صح في اليوم الاول فقط
(ويتيم) صحة شرط يوم لهما ، ويوم لأجنبي وثانية لأجنبي آخر *
ويصح شرطه لهما ومتفاوتا ولا أحد لهما ولغيرهما ولو المبيع ، ويكون
اشتراطاً لنفسه وتوكيلاً له فيه لا لو كيل دونهما ، ولو شرطه وكيل
لنفسه ثبت لهما ولنفسه دون موكله ، او لأجنبي لم يصح ولولو كيلين ،
وان لم يؤمر به وفي معين من مبيعين بمقد ، ومتى فسخ فيه رجع بقسطه
من الثمن ، ويختص خيار مجلس بوكيل فان حضر موكل وحجر على
وكيله في خيار رجع خيار لموكل .

ولا يفتقر فسخ من يملكه لحضور صاحبه ولا رضاه ، ولا فسخ
لمحرم في صيد قبل حله ، ويجب في لقطة عرف ربها لا في ضداق
وعنه لا فسخ لبائع الا برد الثمن ، وجزم به الشيخ كالشفيع قال :

وكذا التملكات القهرية ، كأخذ غراس وبناء مستأجر ومستعير وذرع غاصب وفي « الانصاف » هذا الصواب خصوصاً في زمننا هذا وقد كثرت الحيل انتهى (ويتبع) له حبسه ليرد الثمن ونحوه * وان مضي زمنه ولم يفسخ بطل خيارها ولزم البيع ان كانا تفرقا .

* فصل *

ينتقل ملك في ثمن ومثن معينين بمجرد عقد ولو فسخاه بعد ، او كان الخيار لاجدهما فيعتق من يعتق على منتقل اليه ، وعليه نقصه ان لم يحتج لحق توفيه عليه ، ويلزمه فطرته وزكاته ومؤنته وينفسخ نكاحه وكسب ونماء منفصل له ، وما اولد فام ولد ، وولده حر لكي لا شفعة مدة خيار .

وعلى منتقل عنه بوطء المهر ، ومع علم تحريره وزوال ملكه ، وان البيع لا يفسخ بوطئه ، الحد نصاً (ويتبع) لا حد للشبهة واختاره جماعة كقول « الشافعية » بعدم نقل ملك عن انفراد بالخيار * وولده قن ، والحمل وقت عقد مبيع لانما فترد الامات . بفسخ فيها بقسطها (ويتبع) هذا ان بين ثمن كل ليعلم القسط * ولا يرد معها خلافاً له ، وحرم تصرفها مع خيارها معاقفاً في ثمن معين ومثن ، وأجرة ومؤجرة ويسقط خيار كل منها بتصرفه فيما انتقل اليه ، بنحو سوم او وقف

او يبيع الهبة او لمس لشهوة ونحوه ، وينفذ تصرفه ان كان الخيار له فقط ، ومع شريكه او باذنه والا فلا الا بعق لا بتصرفه فيما انتقل عنه ، ولا ينفذ مطلقا الا بتوكيل منتقل اليه ، ويبطل خيارها ان كان فيما ينقل المالك ولا يسقط خيار بتصرف بتجربة ، كركوب لمعرفة سير ، وحلب لمعرفة قدر لبن ، ولا باستخدام قن ولو لغير تجربة ، او قبلته المبيعة ولم يمنعها ، او استخدمت ، او استخدمت ذكره وهو نائم ولم تحبل .

ويبطل مطلقا خيارها بتلف مبيع ، ولو قبل قبض خلافا «للمنهي» او احتاج لحق توفيقته كما لو اتلفه مشتر ، ومن مات منها بطل خياره وحده ، لا ان طالب به قبل موته ، فيورث كشفعة وحد قذف ، وان جن او اغمي عليه فولييه مقامه ، وكذا ان اخرس فلم تفهم اشارته ، ويوزن خيار عيب وتدليس مطلقا .

الثالث : خيار غبن يخرج عن عادة ، ويثبت لركبان ومشاة تلقوا ولو بلا قصد ، اذا باعوا او اشتروا وغبنوا ولم يسترسل غبن (وبمعجم) احتمال ولم يتول طرفي عقد * وهو من جهل القيمة ، ولا يحسن بما كس من بائع ومشتري ويقبل قوله يمينه في جهل قيمة بلا قرينة تكذبه ، ولا خيار لذي خبرة بسعر ، ومستعجل غبن لاستعجاله ، وفي نجش بأن يزايدة من لا يريد شراء ولو بلا مواطاة ، ومنه اعطيت كذا وهو

كذلك، وهو حرام لما فيه من تغيير مشتموكذا حرم على بائع موسم
 مشتر كثيراً ليتل قرياً منه ذكره الشيخ (ويعلم) هذا ان زاد
 لغيره، فإن زاد ابلغ القيمة فلا تحريم * ولا ارش في غبن مع امساك
 لكن قال «ابن رجب» يحط من الثمن ما غبن به (للمنقح) ولم يرد لغيره
 وهو قياس خيار العيب والتدليس على قوله انتهى .

ومن قال عند العقد : لا خلافة أي لا خديعة فله الخيار اذا خلب
 (ويعلم) ولو يسيراً وإلا فهو ثابت وان لم يقل * وخيار غبن متراخ
 كعيب ، ولا يمنع الفسخ تعيبه وعلى مشتر الارش وقد اتلفه وعليه
 قيمته ، وللألم (ويعلم) لو نأبه * جعل علامة تنفي الغبن فمن يغبن
 كثيراً وكبيع اجارة (ويعلم) وصلاح وهبة بمعناه * وتبطل قسمة
 بغبن فالحش لا نكاح (ويعلم) خلع وبقية عقود * فإن فسخ في اثناء
 اجارة ارتفع العقد من اصله (ويعلم) وكذا بيع فيرد ثمنه * واخذ
 القسط من اجرة مثل لا مسمى ، ورجع مغبون بما زاد ، وبفسخ لعيب
 يؤخذ القسط من المسمى ويرجع بارش عيب .

المربع : خيار تدليس بما يزيد به الثمن او الأجرة كتصرية لبن
 بضرع ، وتحجير وجه وتسويد شعر ، وتجعيدة ، وجمع ماء رجي وارساله
 عند عرض ، وتحسين وجه صبرة او ثوب ، ويحرم ذلك كحكم عيب
 فيجب بيانه على علم به ، ولمشتر لم يعلم خيار رد ولو حصل تدليس

بلا قصد كحبرة وجهه بجارية بخجل او تصب، ولا يثبت بتسويد كف
عبد موثوبه ليظن أنه كاتباً او حداداً، ولا يلف نحو شاة ليظن أنها
كانت حامل او كانت كسيرة ضرع خائفة وظنها كسيرة لبن، او
تصرف في مبيع بعد علمه بتدليس، ومتى علم التصرية خير ثلاثة أيام
فقط منذ علم بين المصاك بلا أرش ورد مع صاع تمر سليم إن حلبها ولو
زاد عليها قيمة ويقعد صاع بتعدد مصرات فإن عدم تمر حقيقته موضع
عقد واختار «الشيخ» يعتبر في كل بلد صاع من غالب قوته، وفقاً
لمالك ويقلل رد اللبن بحالة بدل التمر، فإن تغير بمحوصة لم يلزم البائع
قبولها وإن رضي مصراً، ثم ردت بعيب لزم التمر عوض اللبن، وخيار
غيرها على التراضي لعيب وإن صار اللبن عادة سقط الرد، كعيب زال
وأمة مزوجة باناء وإن كان بغير مصرات لبن كثير فحلبه ثم يردّها
بعيب ردة او مثله إن عدم موله رد مصرات من غير بهيمة الأنعام
كأدمية و فرس مجاناً «المنقح» بل بقيمة ما تلف من اللبن (ويبيع)
غير آنان .

الخامس: خيار عيب وما بعناه، وهو نقص عين مبيع كخصاء
ولو زاد قيمته او نقص قيمته عرفاً كمرض وبخر وحول وحوص
وسبل (وهو زيادة أجفان) وخلص (خافض جفن أسفل)، وقيل ميل
أحد الحنقيين للأخرى في نظرها) وميل (كون أحد الحدين ماثلاً الى

(الآخر وصور) ميل عنق وزور ميل منكب وظفر وكثرة كذب ،
 وإهمال أدب بموضعه ، ولعله في غير جلب وصفير وخرس وكلف
 وطرش وقرع وخنونة وتخنث ، وتحريم عام كجوسية ، لآنحو رضاع
 وعفل وقرن ورتق ، واستحاضة وجنون وسعال وبحة ، وحمل أمة ،
 دون بهيمة إن لم يضر بلحم ، وتزوجها ، ودين برقة قن والسيد معسر ،
 وقود وآثار قروح ، ووسخ يركب أصول أسنان ، وثلوم فيها ،
 ووسم وشامة ومحاج بغير موضعها ، وشرط يشين وأكل طين وذهاب
 جارحة كأصبع أو سن من كبير وزيادتها ، واختلاف أضلاع وأسنان
 وطول إحدى أثني وأثنى وخرم شفة ، وزنا من بلغ عشراً وشربه
 مسكراً (ويتبع) ولو كافراً * وسرقته وابق وبوله بفراشه ولو لم
 يتكرر ، وحمق بالغ وهو ارتكابه الخطأ على بصيرة ولا يبالي بما يعقبه
 من المضار ، واستطالته على الناس وفزعه شديداً وعدم ختانه ذكراً
 لا أثني ، وكونه أعسر لا يعمل يمينه عملها المعتاد لامثوبة ، وولد زنا
 ومعرفة غناء وعدم حيض ومعرفة طبخ ونحوه ، وكفر وفسق باعتقاد
 أو فعل ، وتغفيل وعجمة لسان ولثغ وتمتة ، واحرام إن مالك يبيع
 تحليله وعدة بأن وقراه ، وصداع وحمى يسيرين .

وسقوط آيات يسيرة بمصحف ، ونحوه ، قال أحمد : من اشترى
 مصحفاً فوجده ينقص الآية والايتين ليس هذا عيباً . قال القاضي :

لأنه لا يسلم عادة من ذلك. ويسير تراب، وعقد بئر، ومن العيب عشرة
مركوب وكدمة ورفسة، وخرنة وقوة رأسه وكيه وكونه شمساً
او بعينه ظفيرة او باذنه شق قد خيط، او بحلقه غدة او به زور (وهو
تنوء صدر عن بطن) او يده او رجله شقاق او بقدمه فدغ (وهو
تنوء وسط القدم) او به دفس (وهو ورم حول حافر او كورع (وهو
حزج عرقوب رجلين عن قدم) او بعقبها صكك (وهو تقاربها)
او بالفرس خيف (وهو كون إحدى عينيه زرقاء والاخرى سوداء)
وكثوب بان غير جديد ما لم يظهر أثر استعماله، وما استعمل في رفع
حدث (ويجب) او غمست فيه يد نائم ليلاً او في تجديد * ولو اشتري
لشرب لأن النفس تعافه، وما بمعنى عيب كبق بدار غير معتاد بها،
وكونها ينزلها الجند، وكسبع بقرية وحية بحانوت وجار سوء وصخر
بارض. يضر عروق شجر وكزرع وغرس وأجارة وطول مدة نقل
ما في دار عرفا، ونقل جماعة: فوق ثلاثة أيام، ولمشتر اجباره على تفريغ
ملكه، ولا أجرة لمدة نقل اتصل عادة، وثبت اليد وتسوى الحفر
الحادثة بمد يبع على حافرها، ويزيل بائع أرض عروق زرع تضر.

==★==★==★==

* فصل *

ويجوز مشتر في معيب قبل عقد ، أو قبض ما يضمنه بائع قبله ،
كشمر على شجر ، وموصوف معين ومرثي قبل عقده ، وما يبيع بكيل
أو وزن أو عدد أو زرع انما جمل العيب ، ثم باندين رد وموته عليه
(ويشترى) لا ان دلس بائع * ويأخذ ما دفع أو أبرئ أو وهب له من
ثمنه ، وبين إحساك مع أرش (وهو قسط ما بين قيمته صحيحاً ومعيباً)
من ثمنه فصحيحاً بعشرة ومعيباً بثمانية والثلث خمسة عشر فالنقص خمس
فالأرش ثلاثة ، وما ثمنه مائة وخمسون فتقوم صحيحاً بمائة ومعيباً
بتسعين نقص عشرة نسبتها لقيمته صحيحاً عشرين ، فينسب للمائة وخمسين
فيكون خمسة عشر ، وهو الأرش للمشتري ، ولو كان الثمن خمسين
وجب له خمسة ، ولو أسقط مشتر خيار رد بعوض بذله له بائع وقبله
جاز وليس من الأرش في مئتي ونصا عليه مثله في خيار معتقه تحت
عبه ولا أرش إن أقضى إلى ربا كشراء حلي فضة برتته درهم ، أو
قفيز مما يجوي فيه ربا بمثله ويجده معيباً فيرد أو يمسك بملأه .

وأن تعيب أيضاً عند مشتر فسخه حاكم ورد بائع الثمن المقبوض
وطالب بقيمة المبيع معيباً بالعيب الأول ، لأن العيب لا يهمل
بلا رضا ، ولا أخذ أرش وإن لم يعلم عيب الربوي حتى تلف عنده ولم

يرضى بعيبه فسخ العقد ورد بدله واسترجع الثمن ،
 وإن باع عبد بأمة مثلاً فأت المبد ووجد بها عيباً فله ردها ،
 ويرجع بقيمة العبد ، ولا رد بعيب حادث عنه مشتر ولو قبل مضي
 ثلاثة أيام ، أو حدث بقتل مريض أو جنون أو جذام قبل مضي سنة
 وهو في ضمان مشتر ، أو زنى قن عنده فقط ، وما كسب مبيع معيب
 قبل رده مشتر ، ولا يرد ثمن منفصلاً إلا لعذر كولد أمة وله قيمته ،
 كسمن وحكبر وتعلم صنعة ، وعود حب زرعاً ويضفة فرخاً ، وفي
 « الأتباع » وثمرة قبل ظهورها . (وينبغي) الأصح قبل جذها وإلا
 فتصلة ولو ظهرت * .

وله رد ثيب وطأها ولم تحبل مجانلاً ، وإن وطأ بكر أو تيب ، أو
 نسي صنعة عنده ، أو زوج أمة ودامت العصمة ، أو قطع الثوب فله
 الأرش أو رده مع أرش نقصه وهو هنا ما نقصه ، فبكر أمانة وثيباً
 ثمانين يود معها عشرين ، ولا يرجع به مشتر لو زال سريعاً بعد رده ،
 لأنه بمجرد عقد أو قبض صار مضموناً عليه بخلاف بائع أخذ منه
 الأرش لبيع فزال سريعاً .

وإن دلس بائع فلا أرش له بعيب حادث عند مشتر ولو بفعله مما
 أذن له فيه شرعاً ، كوطء بكر وختن ، وذهب على بائع وإن تلف ، أو
 أبق . قال « أحمد » في رجل اشترى عبداً فأبق فأقام بينة إن أباقه كان

موجوداً في يد بائع يرجع على البائع بجميع الثمن لأنه غر المشتري ،
ويتبع البائع عبده ، وإن لم يدلس فتلّف بنحو أكل أو عتق ولم يعلم
مشتري عيبه حتى صبغ أو نسج ، أو رهنه أو وقفه أو وهبه أو باعه أو
بعضه أو استولد الأمة تعين أرش ، ويقبل قوله في قيمته ، لكن لو رد
عليه فله أرشه أو رده .

وإن باعه مشتريه لبائعه غير عالمين ثم بان فله رده ثم للبائع الثاني
رده عليه وفائدته اختلاف الثمنين قدرأً أو جنساً وعالمين فلا تراد وان
كسر ما كوله في جوفه فوجده فاسد ، أو ليس لمكسوره قيمة
كبيض دجاج وبطيخ ورمان رجع بثمنه كله ، وليس عليه رد مبيع
حيث لا تقع فيه ، وإن كان له قيمة كبيض نعام وجوز هند ، خير بين
أرشه وبين رده مع أرش كسر وأخذ ثمنه ، ويتعين أرش مع كسر
لا تبقى معه قيمته .

فرع : لو أنعل مشتري الدابة ثم ردها بعيب وكان نزع النعل يعيها
لم ينزع ، ولا قيمة بل يصبر لسقوطه فيأخذه .



* فصل ؛ خيار البيع *

وخيار عيب متراخ ، كإفلاس مشتر ، وخلف في صفة لا يسقط إلا إن وجد دليل رضي مشتر ، كتصرفه بعد علمه قبل فسخ أو اختيار إمساك واستعماله لغير تجربة فيسقط أرش ككرد ، وعنه له الأرش اختاره جمع وصوبه في « الانصاف » (وينعم) صحته في جاهل * . ولا يفتقر رد الى حضور بائع ، ولا لرضاء ولا لحكم ، وكذا كل موضع قلنا : له الفسخ ، فانه يفسخ بلا حكم حاكم ، ولشتر مع غيره معيياً أو بشرط الخيار ، اذا رضي الآخر الفسخ في نصيبه كسراء واحد من اثنين ، لا اذا ورث فرضي بعض ورثة (وينعم) ما لم يكن نحو مكيل * . ولحاضر من مشتري نحو مكيل نقد نصفه (وينعم) منه جواز تصرف شريك في مثلي ، بلا اذن شريكه * . وإن نقده كله لم يقبض إلا نصفه ، ورجع على غائب وبعثكما فقال أحدهما : قبلت . صح له في نصفه .

ومن اشترى معينين ، أو معيياً في وعاءين صفقة ، لم يملك رد أحدهما بقسطه إلا إن تلف الآخر ، ويقبل قوله يمينه في قيمة تالف ومع عيب أحدهما فقط فله رده بقسطه ، لا إن نقص بتفريق ، كمصراعي

باب وزوجي خف ، أو حرم كآخوين فيردهما أو الأرش ، ومثله
 جان له ولد فيباعان ، وقيمة الولد لمولاه .
 والمبيع بعد فسخ أمانة ييد مشتر ، لكن يرده فوراً ، فان قصر
 في رده ضمه .

* فصل *

وإن اختلفا عند من حدث العيب مع الاحتمال ، كخرق ولا يئنه ،
 فقول منتقل اليه يمينه على البت إن لم يخرج عن يده ، وإلا فعلى نفي
 العلم ، وإن لم يحتل إلا قول أحدهما كاصبع زائدة وجرح طري قبيل
 بلا يمين ، ويقبل قول بائع معين ، انه ليس المردود إلا في خيار شرط ،
 فقول مشتر ، كقباض ثابت في ذمته من ثمن (وبنجر) وشمش * .
 وقرض وسلم واجرة وقيمة متلف وصدّاق ونحوه (وبنجر) كل عوض
 معين قبض كبيع * . ويقبل إقرار وكيل بعيب محتمل على موكله
 المنكسر ، كخيار شرط خلافاً له هنا - ويأتي في الوكالة - ومن باع قنّاً
 تلزمه عقوبة من نحو قصاص لمن يعلم ذلك فلا شيء له ، وإن علم بعيبه
 البيع خيّر بين رد وأرش (وهو ما بين قيمته جانياً وسليماً) وبه قطع
 ولا تدليس فكما لو غاب عنده (وبنجر) وأرشه ما بين كونه مقطوعاً
 بالفصل ومستحقاً للقطع * . وإن لزمه مال قبل بيعه ، والسيد مختار

فقدم به حق مجي عليه ، ولشتر الخيار ، وإن كان موسراً أطلق الأقل من
أرشى بقيمة بدمته ، ولا خيار لشتر .

فصرح : من اشترى متاعاً فوجده خيراً مما اشترى ، فعليه رده
لئلا يله الجاهل كله لو رده لو وجده أرشى .

السادس : خيار في البيع بتخير الثمن - وبيع المساومة أسهل منه
نصاً - ويثبت في تولية كوليته أو بعثك برأس ماله ، أو بما اشترى به
أو برقمه ويعلمانه .

وفي شركة (وهي بيع بعضه بقسطه) كإشراكك في ثلثه أو
ربعه ، وإشراكك فقط ينصرف لنصفه ، فإن قاله لا آخر عالم بشركة
الأول ، فله نصف نصيبه ، وإلا أخذ نصيبه كله ، وإن قال أشركاني
فأشركاه معاً أخذ ثلثه ، وفردي فله نصف مال كل ، ومن أشرك
آخر في قبض أو نحوه قبض بعضه أخذ نصف المقبوض ، ولم يصح
فيما لم يقبض ، وإن باعه كله أو من كله جزءاً يساوياً ما قبض ، انصرف
إلى المقبوض .

وفي مراجعة « وهي : يبعه بثمنه وبيع معلوم » ولا كراهة وإن
قال : علي أن أبيع في كل عشرة درهماً كره « كده يارده ، او ده
دوازده » . [قال الشيخ : اعتياد الخطأ بنهر اللغة العربية مكروه ،

فانه من التشبه بالأعاجم . قال : وقال عمر إياكم ورطانة الأعاجم ^(١) [وفي مواضع وهي بيع خسران ، وكره فيها ما كره في مراححة ، فثمنه مائة وباعه به ووضيعة درهم من كل عشرة وقع بتسعين ، ولكل أو عن كل عشرة وقع بتسعين ، وعشرة أجزاء من أحد عشر جزء من درهم ، لأن الخط من أحد عشر ولا تضر الجهالة حينئذ لزوالمها بالحساب ويعتبر للأربعة علمها برأس المال ، ولو باخبار بائع لمشتري ، والمذهب أنه متى بان رأس المال أقل أو مؤجلاً حط الزائد ، ويحط قسطه في مراححه وينقص في مواضعه وأجل في مؤجل ولا خيار ، ولا تقبل دعوى بائع غلطاً بلا بينة (وبينة) كهي قول مدع بلا بينة لي ، ثم ادعى عدم علمه بها ، وأقام بذلك بينة * . واختار الأكثر يقبل قول بائع يمينه ، سيما معروف بصدق ، ويخير مشتري إذن بين رد ودفع زيادة ، ولا يحلف مشتري بدعوى بائع عليه علم غلط ، ومن باع سلعة بدون ثمنها عالماً لزمه (وبينة) ولو أقام بينة وإلا فالجاهل مثله * .

وإن اشتراه ممن ترد شهادته ، له أو ممن حاباه أو لرغبة تخصه كسمن أو موسم ذهب ، أو اشتراه بدنانير فاخير بدراهم ، أو بعرض

(١) هذا الكلام وجدناه في النسخة « الكويتية » وكلام شيخ الاسلام منقول من كتابه القيم « اقتضاء الصراط المستقيم » وله فيه كلاماً نفيساً جزاء الله عن المسلمين كل خير . ز

وعكسه أو باع بعضه بقسطه وليس مثلها ، لزمه بيان الحال فإن كنتم
خير مشتر بين رد وإمساك بلا أرش ، لكن لو أسلم في ثوبين بصفة
واحدة فله بيع أحدهما مرابحة بحصته من الثمن .

وما يزداد في ثمن أو مئمن أو أجل أو خيار أو يحط زمن الخيارين
يلحق به لا بعد لزومه ، ولا إن جناففدها مشتر أو داواه ، وكذا
مؤنته^(١) وإن أخبر بذلك فحسن ، وإن أخذ أرشاً لئيب أو جناية
أخبر به لا يأخذ نماء حادث ، واستخدام ووطء ما لم ينقصه .

وهبة مشتر لو كيل باعه كزيادة وهبة بائع كنعص لائها لموكله
وإن اشترى ثوباً بعشرة وعمل أو غيره فيه ، ولو باجرة ما يساوي عشرة
أخبر به ، ولا يجوز تحصيل بعشرين ، ومثله اجرة نحو مكان و كيل
ووزن وحمل .

وإن باع ما اشتراه بمشرة بخمسة عشر ثم اشتراه بعشرة لم يبعه
مرابحة ، بل يخبر بالحال أو يحط الربح من الثمن الثاني ويخبر أنه عايه
بخمسة لا إن اشتراه بخمسة لأنه كذب وقيل : يجوز إن اشتراه بعشرة
وصوبه في « الاقتناع » ولو لم يبق شيء أخبر بالحال ولو اشتراه بخمسة
عشر ثم باعه بعشرة ثم اشتراه بأي ثمن كان يئنه ، ولا يضم الخسارة

(١) في الاصول بعد لامة الأدوية كلمة (ماته) وهي غير منهومة
والظاهر كما في كشف القناع ٧٣/٢ ما وضعناه هنا . ز

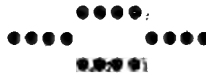
لثمن ثانٍ، يوماً باعه اثنتان مرابحة فتمت بحسب مصلحتيهما لا على رأس ماليهما، ولو اشترى ثوباً بعشرين فيسبم بالثمن وعشرين فاشتري أحدهما نصيب صاحبه بذلك أنخبر في المربحة بأحد وعشرين لا باثنين وعشرين .

السابع : خيار لا اختلاف المتبايعين ، إذا اختلفا أو ورثتهما في قدر ثمن ولا يذنة ، أو لهما وتعارضتا تحالفاً ، ولو بعد تلف مبيع ، لأن كلا منهما مدع ومدعى عليه صورة ، وكذا حكما السماع بينهما ، ولا يسمع في الدين إلا بينه مدع باتفاقنا ، فيحلف بائع أولاً مقدماً للنفي على الإثبات ، ما بعته بكذا وإنما بعته بكذا ، ثم مشتر ما اشتريته بكذا وإنما اشتريته بكذا ، أو يحلف وارث حضر العقد على البت ، وإلا فعلى نفي العلم ، ثم إن رضي أحدهما بقول الآخر أو نكل ، وحلف الآخر أقر العقد ولزم ما حلف عليه صاحبه ، وإلا فلكل الفسخ بلا حكم ، وينفسخ ظاهراً وباطناً في حقهما ولو مع ظلم أحدهما ، ولا نفسخ بتحالف أو جحود فإن نكلا صرهما كما لو نكل من ترد عليه اليمين ، وكذا إجارة فإذا تحالفا وفسخت بعد فراغ مدة فاجرة مثل ، وفي أثناءها بالقسط ويحلف بائع فقط إن كان التحالف بعد قبض ثمن ، وفسخ عقد بنحو إقالة أو عيب ، وإذا تحالفا بعد تلف مبيع قبل قبض ثمن غرم مشتر مثله أو قيمته ، ويقبل قوله فيها إذا لم يعرف قيمة

مثله وفي قدره وصفته ، وإن تعيب قبل تلفه ضم أرشه إليه ، وكذا كل غارم لا وصفه بعيب وإن ثبت عيبه قبل قوله في تقدمه (وبيعه) حيث احتمل * .

الثامن : خيار يثبت للخلف في الصفة والتغير ما تقدمت رؤيته لفقد وتقدم (وبيعه) ان يزاد * .

التاسع : خيار يثبت لفقد شرط صحيح أو فاسد ، على ما مر ولقوات غرض من ظن دخول ما لم يدخل في شراء أو عدمه في بيع - كما يأتي - وبظهور عسر مشتر ولو بيع الثمن ، هرب أو لا حجب عليه لفلس أو غيب ماله ببعيد ، ولا فسخ بكون مشتر موسر مماطلاً ، وقال الشيخ : له الفسخ . ولا بهروبه ويوفي حاكم الثمن من ماله إن وجد ، وإلا باع المبيع ووفى ثمنه منه .



* فصل *

وإن اختلفا في صفة ثمن (ويتبع) أو جنسه * . أخذ يمين مدعي نقد البلد ، ثم غالبه رواجاً فإن استوت فالوسط (ويتبع) وإلا تحالفا وتفاسخا لعدم ظاهر ، واحتمل مع تفاوت الثمن قيمة ، أن يكون الاختلاف في القدر * . وإن اختلفا في شرط صحيح أو فاسد ، أو أجل في غير سلم وإقرار أو رهن أو قدرهما أو ضمن ، فقول منكر يمينته ، كمنكر مفسد من نحو إكراه أو جنون - ولو عهد له حالة جنون - ونص عليه في دعوى عبد عدم الاذن ، وبائع الصفر وإن اختلفا في قدر مبيع فقول بائع (ويتبع) إن لم يكذبه الحس * . وكذا في عينه وإن أقام كل يمينته بدعواه ثبت العقدان لعدم تنافيهما ، وكذا حكم اجارة وإن تشاحا في أيهما يسلم قبل والثن عين ، نصب عدل يقبض منها المبيع والثن ، ويسلم المبيع ثم الثمن ، وإن بادر أحدهما بالتسليم أجبر الآخر (ويتبع) من جواز حبس البيع على ثمنه المعين وإن صح تصرف فيه قبل قبضه بلا رضی بائع ، لكن لو تلف اذن فمن ضمانه * . وإن كان الثمن ديناً حالاً أجبر بائع ولا يحبس المبيع على قبض ثمنه إذن نصاً ، ثم مشتر إن كان الثمن حاضراً أو غائباً

دون مسافة قصر حكم حاكم على مشتر في ماله كله حتى يسامه ،
وفوقها أو ظهر معسراً فيفسخ ، - وتقدم قريباً - وكذا مؤجر بنقد حال
وإن أحصر مشتر بعض الثمن لم يملك أخذ ما يقابله إن نقص بتشقيص
(ويتيم) هذا في معسر وإلا فلا ممر * . ولا يملك بائع مطالبة
بشمن بذمة زمن خيار شرط ، ولا أحدهما قبض معين زمن بغير اذن
صريح من الخيار له (ويتيم) احتمال لا خيار مجلس * .

* فصل *

وما اشترى بكيل أو وزن أو ذرع أو عد مالك ، ولزم بمجرد عقد
ولو قفيزاً من صبرة أو رطلاً من زبرة^(١) لكن لا يدخل في ضمانه بل
ضمان نمائه ولا يصح تصرفه فيه قبل قبضه ، ولو اقبض ثمنه باجارة
ويع ولو لبائعه وهبة ولو بلا عوض ورهن ولو على ثمنه ولا اعتياض
عنه (ويتيم) وتصح حوالة عليه وبه حيث كان في الذمة خلافاً لهما
فيما يوم * .

ويصح تصرفه فيه بعق ومهر وخلع ووصية ، وينفسخ العقد فيما
تلف منه بأفة سماوية ، ويخير مشتر إن بقي شيء بين أخذه بقسطه من
الثمن أو رده ، كما لو تعيب بلا فعل ، وله الأرش إن رضي به معيباً
خلافاً « المنتهى » ويرأ بمجرد اختيار الرد من جميع الثمن ولو خلط بما

لا يتميز لم يفسخ ، وهما شريكان ولمشتر الخيار (وينهم) وبأجود
فلبائع وبمائل فلا خيار لو احد منهما *

وباتلاف مشتر أو تعيبيه لا خيار ، وبفعل بائع أو أجنبي يخير
مشتري بين فسخ وإمضاء ، ويطالب متلفه بمثل مثلي ، أو قيمة متقوم ،
وبنقص مع تعيب ، وشاة بيعت ، بشعير أكلته قبل قبضه وليست بيد
أحد كافة ساوية ، وإلا فيضمن من هي بيده ولو بيع أو اخذ بشفعة
ما اشترى بكييل ونحوه ، ثم تلف الثمن قبل قبضه انفسخ العقد
الأول فقط ، فيغرم مشتريه لبائعه قيمة المبيع ، يأخذ من الشفيع مثل
الطعام أو نحوه ، وما عدا ذلك كعبد وصبرة يصح التصرف فيه
مطلقاً ، بمجرد عقد قبل قبضه ، إلا المبيع بصفة أو رؤية متقدمة فلا
يتصرف فيه مطلقاً (وينهم) لكن يصح عتقه واحتمل لا نحو صداق *
ومن ضمان مشتر إلا إن منعه بائع من قبضه (وينهم) بغير حق
بخلاف نحوه رهنه على ثمنه وظهور عسر مشتر * . أو كان ثمرأ على
شجر أو بصفة أو رؤية متقدمة فن ضمان بائع (وينهم) في تلفه بأفة أو
آدمي ما عر خلافاً « للمنتهى » في إطلاقه * . وثمن ليس في ذمة
كشمن ، وما في الذمة له أخذ بدله لاستقراره ، وكبيع مالك من نحوه
مكييل بعقد اجارة وعوض صالح وهبه ، وقسمة بمعنى بيع في انفساخ
بتلفه وصحة تصرف ومنتعة ، وكذلك في غير انفساخ مالك بعوض

عتق ، وصدّاق وخالع وطلاق وأرش جناية وقيمة متلف ، وصلاح عن دم عمد ، ويجب بتلفه مثله أو قيمته ، ولو تعين ملكه في شيء ملكه بلا عوض كموروث ووصية وغنيمة وصدقة فله التصرف فيه قبل قبضه ، كوديعة وعارية ومال شركة ، لا ما قبضه شرط لصحته كصرف وسلم ، وربوي .

* فصل *

ويحصل قبض ما يبيع بكيل أو وزن أو عد أو ذرع بذلك بشرط حضور مستحق أو نائبه ، ووعاؤه كيده ويصح القبض جزافاً إن علما قدره كما لو شاهد أكيله ثم باعه به ، لا إن اشترى معدوداً فقد ألفاً ووضعه بكيل ثم اكتال به بلا عد - وتقدم - وتكره زلزلة الكيل (وينبغي) ما لم يحصل بها زيادة محققة فيحرم * . ولا يكون ممسوحاً ما لم تكن عادة ، ويصح قبض وكيل من نفسه لنفسه ، إلا ما كان من غير جنس ماله ، لافتقاره لعقد معاوضة (وينبغي) الصحة لو وكاله في عقد وقبض * . ومن وجد ما قبضه زائداً مالا يتغابن به أعلم ربه وجوباً وناقصاً فإن قبضه ثقة بقول باذل إن قدر حقه ولم يحضر نحو وكيل ووزن قبل قوله في نقصه وإن صدقه فلا ، ولا يتصرف فيه قابض ، بنحو بيع قبل اعتباره لفساد القبض ، وإتلاف

مشتري ومتهب باذن واهب قبض (وينهم) وبلا اذنه يضمن وفيه تأمل * . وليس غصبه قبضاً ، وغصب بائع ثمناً بذمة أو معيناً من نحو مكيل ، أو أخذه بلا اذن ليس قبضاً إلا مع المقاصة ، واجرة كيل ووزن وعد وذرع ونقد نحو مكيل على باذل ، ونقل على أخذ لكن لو نقده بعد أخذ فعلية ، ولا يضمن ناقد حاذق أمين خطأ (وينهم) وكذا نحو كمال * . وقبض صبرة وما ينقل بنقل وما يتناول بتناوله وغيره بتخلية (وينهم) فائدة هذا في رهن ، وقرض وهبة * .

ويعتبر لقبض مشاع ينقل اذن شريكه ، فان أبي توكل فيه عن باذله ، فان أبي نصب حاكم من يقبض ، فلو سلمه بلا اذن شريكه فغاصب ، وقرار الضمان عليه ما لم يعلم أخذ .

* فصل *

وإقالة النادم مستحبة وهي : فسخ فتصح قبل قبض نحو مكيل ، وبعد نداء جمعة ومن مضارب وشريك ، ولو بلا اذن ومفلس بعد حجر (وينهم) وناظر وولي * . لمصلحة فيهن وبلا شروط بيع ، وبلفظ صلح وبيع ، وما يدل على معاطاة ولا خيار فيها ولا شفعة ، ولا يحنث بها من حلف لا يبيع وعكسه .

ومؤنة رد على بائع ، ولا تمنع رجوع أب في هبة ، ولا تصح مع تلف
مضمن وموت عاقد وغيبة أحدهما ، ولا زيادة على ثمن أو نقصه أو بغير
جنسه ما لم يستأنفا بيعاً آخر (ويتبع) ولا قصد مسألة عينة * . ولا
من وكيل بلا اذن موكله ، وتصح في الاجارة وتصح من مؤجر وقن
الاستحقاق كله له .

والفسخ رفع عقد من حين فسخ ، فما حصل من ثناء منفصل
فالمشتر ولا ينفذ حكم بصحة يبيع فاسد بعد فسخ .



﴿ باب الربا والصرف ﴾

الربا من العكائثر وهو : تفاضل في أشياء ، ونسيئة في أشياء ، مختص بأشياء ، ورد الشرع بتحريمها .

فيحرم ربا فضل في كل مكيل أو موزون بجنسه ، ولو غير مطعوم ، أو قل كتمر بتمر وما دون الأرزة من نقد ، لا في ماء ولا فيما لا يوزن عرفاً لصناعته من غير ذهب أو فضة ، كعمول من نحاس أو حديد وقطن ونحوه ، فمصنوع من نقد يباع بمثله وزناً لا قيمة خلافاً «للشيخ» . ولا في فلوس عدداً ولو نافقة حيث لا نسيئة .

ويصح بيع صبرة بجنسها إن علما كيلها وتساويها وخلوها عن مخالف لهما ، لكن لا يضر يسير نحو حبات شعير بخنطة أو لا وتبايعاهما مثل بمثل فكيلتا فكاتتا سواء وحب جيد بخفيف ، لا بمسوس ولا مكيل بجنسه وزناً ولا موزون بجنسه كيلاً إلا إذا علم مساواته له في معياره الشرعي .

ويصح إذا اختلف الجنس كيلاً ووزناً وجزافاً ، ويصح لحم بمثله من جنسه إذا نزع عظمه ، وبحيوان من غير جنسه وعسل بمثله إذا صفى وفرغ معه غيره لمصلحته بنوعه كجبن بجبن متمائلاً وبغير

نوعه ، كزبد بمخيض ولو متفاضلاً لا مثل زبد بسمنه لاستخراجه منه ، ولا معه ما ليس لمصلحته ككشك بنوعه او بفرع غيره ككشك بجبن ، ولا بيع فرع بأصله كأقط أو جبن بلبن ، وزيت بزيتون وشيرج بسمسم ، ولا نوع مسته النار بنوعه الذي لم تمسه ، والجنس : ما شمل أنواعاً كالذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح والأدقة والأخباز والأدهان واللحم واللبن ، والجبن والسمن أجناس باختلاف اصولها ، لكن البقر والجاموس جنس ، والضأن والمعر جنس ، واللحم الأبيض كسمين الظهر واللحم الأحمر جنس ، ونحو بقر أهلية ووحشية جنسان ، والشحم والمخ والالية والقلب والطحال والرئة والكلية والكبد والاكراع أجناس ، فيجوز بيع رطلي لحم بقر برطل شحم منه ، ورطل شحم منه برطلي مخ منه .

ويصح بيع دقيق ربوي بدقيقه اذا استويا ندومة ، ومطبوخه بمطبوخه وخبزه بخبزه اذا استويا نشافاً أو رطوبة ، لكن لا يضر يسير زيادة أخذ نار من أحدهما أكثر من الآخر ، وعصيره بعصيره ، ورطبه برطبه ويابسه يابسه ومنزوع نواه بمثله ونوى بتمر فيه نوى ، ولو متفاضلاً وتمر فيه نوى بمثله لا مع نواه بما مع نواه ، ولا منزوع نواه بما نواه فيه ، ولا خل عنب بخل زبيب ، بل خل كل منهما

بمثله (وبسجه) ولا خل رطب بخل تمر بل كل منهما بمثله ، ولا خل
زبيب بخل تمر أو رطب ، بل خل عنب برطب * . ولا حب بدقيقه
أو سويقه ، ولا دقيق حب بسويقه ، ولا خبز بحبه أو دقيقه أو سويقه ،
ولا نيئه بقطبوخه ولا أصله بمصيره ولا خالصة أو مشوبه بمشوبه
ولا رطبه يبابسه .

* فصل *

لا تصح الحافدة وهي : بيع الحب المشتد في سنبله بجنسه ويصح
بغير جنسه .

ولا المزبنة وهي : بيع الرطب على النخل بالتمر ، إلا في العرايا
وهي : بيع رطب على نخل خرساً بمثل ما يؤول إليه اذا جف كيلاً
فيما دون خمسة أوسق^(٢) لمحتاج لرطب ، ولا ثمن معه بشرط حلول
وتقابض بمجلس عقد ، ففي نخل بتخلية وفي تمر بكييل ، فلو سلم
أحدهما ثم مشياً فسلم الآخر ولا تصح في بقية الثمار ، ولا في خمسة
أوسق فأكثر ، ولو من عدد في صفقات ، ولا يضر تعدد العرايا لبائع
وبطل إن أتمر قبل أخذه .

ويصح بيع نوعي جنس أو نوع بنوعه أو نوعه ، كدينار قراضه
وهي : قطع ذهب أو فضة ، أو صحيح بصحيحين أو اقراضين أو

صحيح بصحيح ، وحنطة خمراء وسمراء بيضاء ، وتمر معقلي وبرني
 بأبراهيمي ، ولبن بذات لبن ، وصوف بما عليه صوف ، وذات لبن
 أو صوف بمثلها ، ودرهم فيه نحاس بنحاس ، أو بمساويه في غش يقين ،
 وتراب معدن وصاغة بغير جنسه ، وما موّه بنقد من نحو دار لا حلي
 بجنسه ، ونحو نخل عليه ثمر بمثله ، وتمر وثمره كل لبائعه (وبنجم)
إن قصد الثمر أيضاً فلا ، ولا يصح بيع ربوي بجنسه ومعها أو بأحدهما
 من غير جنسهما ، كمد عجوة ودرهم بمثلها أو بمدين أو بدرهمين ، إلا
 أن يكون يسيراً لا يقصد كخبز فيه ملح بمثله وبلح ، أو كثيراً
 لكن لمصلحة المقصود ، كما بخل تمر أو زبيب ودبس بمثله ، لا ما ليس
 لمصلحته كلبن مشوب بمثله ، ويصح : اعطني بنصف هذا الدرهم نصف
 درهم وبالنصف الآخر فلوساً أو حاجة ، أو أعطني بهذا الدرهم فلوساً
 وبالاخر نصفين ، وقوله لصائع : صنع لي خاتماً وزنه درهم ، وأعطيك
 مثل زنته واجرتك درهماً ، وللصائع أخذ الدرهمين أحدهما في مقابلة
 الخاتم والثاني اجرة له .

ومرجع كيل عرف « المدينة » ، ووزن عرف « مكة »
 على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وما لا عرف له هناك يعتبر في
 موضعه ، فإن اختلف اعتبر الغالب فإن لم يكن رد الى أقرب ما يشبهه
 « بالحجاز » .

وكل مائع وحب وثمر كتمر فدونهُ مكيل وذهب وفضة
مطلقاً، وغير معمول من نحاس وحديد وورصاص وغزل كتان
وقطن وحرير وقز وشعرٍ وشمع وعنب وزعفران وعصفر
وخبز وجبن ولؤلؤ موزون ، ومن زبد وسمن جامد ، وعجوة
تجبلت ، وما عدا ذلك فعدود لا ربا فيه ، كحيوان وجوز ويبيض
ورمان وقثاء وخيار وسفرجل وتفاح وخوخ وخُضَر وبقول
ومعمول من موزون كثياب ، وخواتم وسكاكين ونحوها .

﴿ فصل ربا النسيئة ﴾

ويحرم ربا النسيئة بين ما اتفقا في علة ربا الفضل، كدُبْرٍ بمثله أو
شعير وكقز بجُز، فيشترط حلول وقبض بالمجاس ، لا إن كان أحدهما
نقدًا إلا في صرفه بفلوس نافقة فكنتقد خلافاً له ، وتحل نسيئة في مكيل
بموزون ، ولا فيما لا يدخله ربا فضل، كثياب وحيوان وتبن .

ولا يصح بيع طلي بطلي وهو : بيع دين بدين . ولو لمن هو عليه
ولا جملة رأس مال سلم ولا تصارف المدينين بجنسين في ذمتيهما ، من
نقد أو ربوي ، وتصح معاوضة إن احضر عوض أو كان أمانة عنده
وتعاضوا على ما يرضيانه من السعر ومن عليه دينار دينًا فقفضاه دراهم
متفرقة كل نقدة بحسابها منه صح ، فإن لم يفعل ذلك ثم تحاسبا بعد

لمصارفه بها وقت المحاسبة فلا ، لأنه يبيع دين بدين ومن وكل غريمه في بيع سلعة وأخذ دينه من ثمنها ، فباع بغير جنس ما عليه لم يصح أخذه لأنه لم يأذن له في مصارفة نفسه (ويجمع) الصحة مع اذنه فيها * . ومن عليه دينار فبعث الى غريمه ديناراً وشمته دراهم ، أو أرسل من عليه دنانير غريمه الى من له عليه دراهم وقال : خذ حقتك منه دنانير ، فقال الذي أرسل اليه : خذ دراهم بالدنانير لم يحز . ومن وجب عليه دراهم بمقد ، فأعطى ثمنها دنانير ثم انفسخ رجع بالدرهم .

﴿ فصل في الصرف ﴾

والصرف ، بيع نقد بنقد ، ويبطل كسلم بتفرق يبطل خيار المجلس ، ويموت قبل تقايض وإن تأخر في بعض بطل فيه فقط ، وصح توكيل في قبض ربوي مادام موكله بالمجلس ، وإن تصارفا على عينين من جنسين (ويجمع) ولو بلا وزن أو اخبار به خلافا لهما لعدم اشتراط المماثلة * وظهر غصب أو عيب في جميعه ولو يسيراً منه غير جنس ، كنجاس بنقد بطل العقد ، وإن ظهر في بعضه بطل فيه فقط ، وإن كان من جنسه كرداة وتغير سكة ، أو تبين نقص فلا أخذه الخيار ، فإن رده بطل وإن أمسكه فله أرشه بالمجلس لا من غير جنسها ، وكذا

كل ربوي يبع نسيئة^(١) بغير جنسه فبر بشعير وجد بأحدهما عيب بعد
تفرق فأرش بدرهم او نحوه ، مما لا يشاركه في علة السكيل جاز ، وإن
تصارفا على جنسين بذمة وتقاربا قبل تفرق والعيب من جنسه فالعقد
صحيح وله قبل تفرق إبداله او أرشه (و يبيع) لا من جنس السليم *
وبعده له إمساكه مع أرش لا من جنسهما وأخذ بدله للمجاس رد ، فان
تفرق قبله أي أخذ البذل لا الأرش بطل العقد ، وإن لم يكن العيب
من جنسه فتفرقا قبل رد وأخذ بدل بطل ، وإن عين أحدهما دون
الآخر فلكل حكم نفسه ، والعقد على عينين ربويين من جنس كمن
جنسين ، إلا أنه لا يصح أخذ أرش مطلقاً ، ولا بد من العلم بالمائلة
ولو بوزن متقدم او خبر صاحبه (و يبيع) ولو بعد تباع ان باناً سرّاً *
وان تلف عوض قبض في صرف ثم علم العيب وقد تفرقا ، فسخ ورد
موجود ويبقى تالف في ذمة من تلف يده فيرد مثله او قيمته ، ان
اتفقا عليه ، ويصح أخذ أرش العيب في الجنسين ولو تفرقا ، خلافاً
« للمنتهى » - فيما يوهم هنا - لا من جنسهما .

(١) ان لفظة « نسيئة » غير واضحة في نسخة « المانع » « والكويتية »
ومحذوفة تصحيحاً من نسخة « آل الشطي » فتأمل . ز



﴿ فصل ﴾

في الحيلة والكيمياء ^(١) وأحكام النقود

ولكل الشراء من الآخر من جنس ما صرف بلا مواطاة ،
وصارف فضة بدينار أعطي فضة أكثر ليأخذ قدر حقه فأخذ جاز ،
ولو بعد تفرق والزائد أمانة (ويتبع) فلا يضمن زائداً أخذ دنانير
ليختار واحداً قرصاً * وخمسة دراهم بنصف دينار فأعطي ديناراً صح
وله مصارفته بعد الباقي ، ولو اقترض الخمسة وصارفه بها عن الباقي
[او ديناراً بعشرة فأعطاه خمسة ، ثم اقترضها ودفعها عن الباقي] ^(٢)
صح بلا حيلة ، والحيلة هنا على التفريق قبل قبض جميع الثمن ، وهي
التوسل الى محرم ، بما ظاهره الاباحة .

والحيل كلها غير جائزة في شيء من الدين كأن يظهر عقداً يريد
به محرماً مخادعة .

فيحرم قرضه شيئاً لبيعه ساعة بأكثر من قيمتها ، او ليشترى
منه ساعة بأقل من قيمتها توسلاً لجر النفع وكسالة العينة المتقدمة ،

(١) وهي تشبيه المصنوع من الذهب والفضة بالمخلوق « كشاف القناع » . ز

(٢) هذه الزيادة التي بين القوسين موجودة في نسخة « آل الشطي »

فقط . ز

والمساقاة مع الأجارة الآتية

وذكر « ابن القيم » في « أعلام الموقعين » صوراً كثيرة جداً ^(١) .
ومن له على آخر عشرة وزناً فوفاها عدداً فوجدت وزناً أحد عشر فالزائد مشاع مضمون عليه لأنه قبضه لنفسه ولما لـكه التصرف فيه ، ومن باع ديناراً بدينار معينين باخبار صاحبه بوزنه ، وتقابضا واقترقا فوجد أحدهما زائداً أو ناقصاً بطل العقد، وفي الذمة وتقابضا واقترقا فالزائد بيد قابض مشاع مضمون وله دفع عوضه من جنسه وغيره ، ولكل فسخ العقد، ويجوز صرفه ومعاملة بمغشوش (ويتيم) غير جار بين الناس * ولو بغير جنسه لمن يعرف وإلا حرم

والكبياء « غش » فتحرم ، قال « الشيخ » : بلا نزاع بين المسلمين ثبت على « الروباص » ^(٢) أولاً ، ويقترن بها كثير « كسيمياء » ، التي هي من السحر ، ولو كانت حقاً مباحاً لوجب فيها خمس أو زكاة ، ولم يوجب عالم فيها شيئاً ، والقول بأن قارون عملها باطل ، ولا يجوز بيع كتب تشتمل على معرفة صناعتها ويجوز إتلافها انتهى .

(١) وفي كثير من كتب أحد المذاهب ابواب خاصة تعلم الناس انواعاً من الخيل وتسمى : الخيل الشرعية !!! وشرع الله منها بريء ، والناس يستغلونها أبشع استغلال في معاملاتهم ، ولا حول ولا قوة الا بالله . ز
(٢) الروباص : هو ما يستخرج به غش النقد كذا في « كشف القناع » ز

(و يتبع) بناء هذا على القول بعدم قلب الاعيان حقيقة وإلا فلا،
فان لله خواصاً واسراراً في العالم ينقلب بها نحو النحاس ذهباً خالصاً
لكنه غير منير^(١) *

ويحرم كسر السكة الجائزة بين المسلمين ولو لصياغة، وإعطاء
سائل، إلا أن يختلف في شيء منها، هل ردي أو جيد، وكان « ابن
مسعود » يكسر الزیوف وهو على بيت المال، ولا يحل لقابضها
إخراجها في معاملة ولا صدقة لما فيه من تغيير المسلمين، وكره
كتب « قرآن » عليها، ونثرها على الناس .

وأول ضرب الدراهم على عهد الحجاج^(٢)، ولا يجوز للسلطان
تحريم النقود التي بأيدي الناس ليفسد ما عندهم من أموال، وكره
ضرب نقد مغشوش واتخاذ نصاً لغير السلطان . قال « أحمد » : لا يصلح
ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بأذن السلطان ويعطي أجره الصانع
من بيت المال .

(١) في النسخة « الكويتية » عزيز ، وفي نسخة « آل الشطي » نير . ز

(٢) هو الحجاج بن يوسف الثقفي ، ضربها في ولايته على العراق في

خلافة عبد الملك بن مروان الأموي . ز

* فصل *

ويتميز ثمن عن مثنى (ببء البدلية)، ولو أن أحدهما نقد فادخلت عليه فثنى، ويصح إقتضاء نقد من آخر أن أحضر أحدهما أو كان أمانة والآخر مستقر في الذمة، ولو غير حال بسعر يومه (وبتبعه) أن تشاحوا وإلا جاز بأقص * [ولا يشترط حلوله] ^(١) ومن اشترى شيئاً بنصف دينار لزمه ويجوز إعطاؤه عنها صحيحاً، لكن إن شرط ذلك في العقد الثاني أبطله وقبل الزوم الأول بخيار يبطلها وتعين دراهم ودنانير (وبتبعه) وغيرها ^(٢) * بتعيين في جميع عقود المفاوضات وتملك به فلا يصح إبدالها ويصح تصرفه فيها قبل قبض، ومن ضمانه «المنقح» إن لم تحتج لوزن أو عد يعني ونحوه، ويبطل غير نكاح وخلع وعتق، وصالح عن دم عمد بكونها مغصوبة أو معيبة من غير جنسها، وفي بعض هو كذلك فقط، ومن جنسها يخير مشتريها بين فسخ وإمسك، ولا أرش كما مر، ومن نذر الصدقة بدرهم بعينه تعين قاله في «الاتصار» خلافاً «للقاضي» فلا يضمنه أجنبي تصدق به. ويحرم ربا بدار حرب ولو بين مسلم وحربي، لا بين سيد ورقيقه ولو مندبراً أو أم ولد أو مكاتباً في مال كتابة فقط.

(١) هذه الزيادة في نسخة (آل الشطي) فقط . .

(٢) أي بطريق الأولى .

* باب بيع الأصول والثمار *

الأصول : هنا بيع أرض ودور وبساتين، ونحو معاصرو طواحين .
والثمار ما حملته الأشجار أكل أو لا ، فن باع أو وهب أو زهق أو
أوقف أو أقر أو أوصى بدار (وينبغي) أو جعلها نحو صداق واجرة *
تناول أرضها « المبدع » ما لم تكن وقفاً « كسواد العراق » بمعدنها
الجامد ، ولبائع لم يعلم الفسخ ، وبنائها وفناؤها ان كان ، ومتصلها بها
لمصلحتها كسلام ورفوف مسمرة وأبواب ورحى منصوبة وخوابي
مدفونة وأجرة مبنية ، وما فيها من شجر وعرش (وهي الظلة) أو ما
تحمل عايتها الكرم لا كنز وحجر مدفونين ، ولا منفصل كحبل دلو
بأكرة وقفل وفرش ومفتاح وحجر رحي فوقاني ، ولا معدن جار
وما نبع ، ولا رفوف موضوعة على أوتاد بلا تسمير أو غرز بحائط
وخوابي موضوعة بلا تطيين عايتها (وينبغي) دخول علو بيت بيع
لا ما فوقه من سكني مستقل * وبأرض أو بستان دخل غراس وبناء
ولو لم يقل بحقوقها لا شجر مقطوع ومقلوع (وينبغي) وبناء مهدوم *
ولا ما فيها من زرع لا يحصد الا مرة ، كبر وشعير وقطنيات وكجزر
وفجل وثوم ويبقى لمعط الى اول وقت اخذه فقط ولو كان بقاءه أنفع

له بلا اجرة ما لم يشترطه آخذ فله ، وان حصده بائع قبل اوانه لينتفع
بالأرض في غيره لم يملك الاتفاع .

فرع : البستان اسم لأرض وشجر وحائط ان كان ، ومن قال :
بعثك هذه الأرض وثلت بنائها او ثلت غراسها ، والبستان وثلت
غراسه لم يدخل في البيع الا الجزء المسمى ، وان كان ما في الأرض
يجز (١) مرة بعد اخرى كرطبه (٢) وبقول كنعناع او تتكرر ثمرته
وباذنجان ، فأصول لا آخذ وجزء ظاهرة وزهر تفتح ، ولقطة اولى لمعط
وعليه قطعه في الحال ، وقصب سكر كزرع وفارسي (٣) كشرة
وعروقه لمشتري فان طلب من بائع ازاله عروقه المضرة بالأرض لزمه ،
وكذا كل ما لا يدخل في بيع ، وبذر يبقى أصله من نحو رطبة
كشجرة ما لم يكن القصد منه الشتل فلبائع ، وما لا يبقى فكزرع
ولمشرجه الخيار بين فسخ وامضاء مجانا ، ويسقط ان حوله بائع مبادراً
بزمن يسير او وهبه ما هو من حقه ، وكذا مشتر نخلًا ظن طلعه لم
يتشقق فبان تشقق (٤) لكن لا يسقط بقطع ، ويثبت خيار لمشتري ظن

(١) الجزة : اسم لما يتهيا للجز ، وبالفتح المرة قاله في « المطلع » كذا في
« كشاف القناع » . ز

(٢) الرطبة : بفتح الراء الفصة فاذا يبست فهي قت (الجت) . كذا في

كشاف القناع . ز

(٣) هو القصب الفارسي .

(٤) في نسخة « آل الشطي » لم يؤثر فبان مؤبراً .

دخول زرع او ثمرة لبائع كما لو جهل وجود درهما والقول قوله يمينه في جهل ذلك ان جهله مثله ، ولا تدخل مزارع قرية بلا نص او قرية كبذل ثمن كثير او ذكر حدودها والافيتوت وحصن دأر عليها والشجر بين بنائها ، واصول بقول وزرع كما تقدم .

* فصل *

من باع او رهن او وهب او اخذ بشفعة نخلا تشقق طلعه ولو لم يؤبر ، او طالع فحال يراد لتلقيح او صالح به ، او جعله اجرة او صداقا او عوض خلع فثمر لم يشترطه او بعضه المعلوم اخذ لمعط متروكا الى جذاذ ما لم تجر عادة بأخذه بُسراً او يكن به خيراً من رطبه وإن تضرر الأصل ببقائه او شرط على بائع القطع قطع بخلاف وقف ووصية (و بنج) واقرار * فتدخل ثمرة فيهما نصاً كفسخ لعيب واقالة في بيع ورجوع اب في هبة خلافاً له وكلامه هنا فيه نظر ، وكنخل ما بدا من عنب وتين وتوت ورماني وجوز ، وظهر من نوره كشمش وتفتح وسفرجل ولوز وخوخ واجاص ، او خرج من اكمامه كورد وياسمين ونرجس وبنفسج وقطن يحمل كل عام « كالحجاز »^(١) وما قبل

(١) قطن الحجاز يبقى أصله أعواماً ، وغيره يتكرر زرعه كل عام كقطن مصر والشام . ملخص من « كشف القناع » . ز

فلا تأخذ كورق مطلقاً، ويقبل قول معط يمينه في بدء ذلك وكزراع وكقطع قطن يحصد كل عام، ويصح شرط معط لنفسه مالا تأخذ او جزء منه معلوماً وان ظهر او تشقق بعض ثمره او طلع ولو من نوع فامعط، وغيره لا تأخذ الا في شجرة فالكل لمعط، ولكل السقي لمصلحة ولو تضرر الآخر، ومن اشترى شجراً ولم يشرط قطعه أبقاه في أرض بائع بلا اجرة ولا يغرس مكانه لو باد لعدم ملكه الأرض تبعاً للشجر وله الدخول لمصلحة .

* فصل *

ولا يصح بيع شجرة قبل بدء صلاحها، ولا زرع قبل اشتداد حبه لغير مالك الأصل والأرض (وينبغي) او منفعتها فقط * الا معها او بشرط القطع في الحال ان انتفع بهما وليسا مشاعين، اذ لا يمكنه القطع الا بقطع ملك غيره . فان استأجر الأصول او استعارها مشتر بشرط القطع لتبقيّة لكذا لم يصح، وكذا رطبة وبقول فلا تباع مفردة عن أرض بعد بدو صلاح الاجزة اجزة بشرط القطع في الحال، وظاهر « المبدع » ما لم تبع مع أصل، ولا يصح بيع نحو قثاء وبطيخ إلا لقطعة لقطعة او مع أصله ولو بدون أرضه او لم تبد ثمرته، بجائحة ما يبيع لقطعة، او بشرط قطع قبل تمكن اخذه فمن بائع والا فمشتري وحصاد

وجذاذ ولقاط على مشتر ونحوه ، ويصح شرطه على بائع وإن ترك
 ما شرط قطعه بطل بيع (وبتبعه) وما بمعناه * بزيادة غير خشب
 يعنى عن يسيرها عرفاً كيومين ، وإن حدث مع ثمرة اشترت ثمرة
 أخرى كليون وعفص ، ونحو قثاء او اختلطت مشترة بغيرها ولم
 تتميز فان علم قدرها فالأخذ شريك به وإلا اصطلاحاً ، ولا يبطل بيع
 كتأخير قطع خشب شرط قطعه ويشتركان في زيادته .

ومتى بدأ صلاح ثمر او اشتد حب جاز بيعه مطلقاً وبشرط بقية ،
 والمشتري يبعه قبل جذه وقطعه وتبقيته لحصاد وجذاذ لاقتضاء العرف
 ذلك (وبتبعه) الا مع شرط قطع لغرض * وعلى نحو بائع سقيه (وبتبعه)
 وحراسته الى أول أخذ * ولو تضرر أصل ويجبر إن أبى ما لم تبع
 ثمرة بأصل ، وما تلف من ثمر وزرع ونحو قثاء سوى يسير لا ينضبط
 بجائحة (وهي ما لا صنع لادبي فيها) ولو بعد قبض بتخلية فعلى بائع
 ويوضع من الثمن بقسطه وتلف كل يبطل العقد ما لم يبيع مع أصله
 (وبتبعه) او لمالك أصله * او يؤخر أخذه عن عادته ، وإن تغيب بها
 خير بين امضاء وأرش او رد وأخذ ثمن كاملاً .

وبصنع آدمي ولو كمسكر ولص ، خير مشتر بين فسخ وامضاء
 وطلب متلف (وبتبعه) ان ما بمعنى يبيع فيما مر كبيع ، وكذا غيره
 لا في فسخ عقد بتلف ويلزم مثله او قيمته * وصلاح بعض ثمرة شجر

ان بيعت صلاح لجميع نوعها الذي بالبستان ، وكذا صلاح بعض حب
نوع رزق بستان والصلاح فيما يظهر فما واحداً كبلح وعنب وبقية
ثمر طيب أكله وظهر نضجة او يحمر (ويتبع) او يصفر * او يتموه
عنب بحلو وفيما يظهر فما بعد فم ، كقثاء أن يؤكل عادة ، وفي حب
ان يشتد او يبيض .

* فصل *

ويشمل بيع دابة عذاراً (وهو اللجام) ومقوداً ونعلاً، وقن اباساً
معتاداً، ولا يأخذ ما لجمال وما لا معه، او بعض ذلك إلا بشرط، ثم
ان قصد اشتراطه شروط بيع وله الفسخ بعيب ماله كهو، وان
رد باقالة او خيار او عيب رد ماله وبدل تالف .

= * = * = * =

* باب السلم ^(١) *

هو : عقد على موصوف بذمة مؤجل بشئ مقبوض بمجلس عقد ، ويصح بلفظه ولفظ سلف ويصح وبما صح به ، وهو نوع منه ^(٢) فيشترط له شروطه إلا أنه لا يكون إلا في المدوم ، وشروطه سبعة :

أمرها : انضباط صفاته كميكل وموزون ، ولو شهداً بشمعه أو شحمياً ولحمياً نيئاً ولو مع عظمه ، إن عين موضع قطع كالحم فخذ وجنب ويعتبر قوله لحم ذكر أو أنثى ، مع بيان نوع وسمن وهزال وخصي أو غيره ، رضيع أو فطيم ، معلوف أو راع ، وإن كان لحم صيد لم يحتاج لذكر علف وخصاء ، لكن يذكر الآلة أحبولة أو كلباً أو غيرها ، لأن الاحبولة يؤخذ بها الصيد سليماً ، ونكهة الكلب أطيب من الفهد ، ويلزم قبول لحم معظم كنبوى بتمر ، لا قبول رأس وساقين ، فإن أسلم في لحم طير لم يحتاج لذكر ذكورة وأنوثة ، إلا إن يختلف

(١) السلم والسلف واحد عند أهل اللغة والسلم لغة أهل الحجاز ،

والسلف لغة أهل العراق . ز

(٢) أي من البيع .

بذلك كلحم دجاج ، ولا لذكر موضع قطع ، إلا ان يكون كبيراً
ياخذ منه بعضه .

ويذكر في سمك النوع والنهر ، ونحو وسمن وصغر وطري
وملج ، ولا يقبل رأس وذنب بل ما بينهما ، ولا يصح في لحم طليخ
أو شوي .

ويصح في مذروع ثياب ومعدود حيوان ولو آدمياً لا حاملاً
أو لبوناً أو أمة وولدها ونحو عمتها لندرة جمعها في الصفة ، ولا معدود
فواكه كرماني ، بل المكمل كرطب والموزون كعنب ولا بقول
وجلود ورؤوس وأكارع وبيض وكتب ، وأواني مختلفة رؤوساً
وأوساطاً كقماقم وأسطال ، ولا فيما لا ينضبط كجوهر وعقيق
ومغشوش أثمان ، أو يجمع أخلاطاً غير متميزة كمعاجين وند وغانية
وقمى وترس ، ويصح فيما فيه لمصلحة شيء غير مقصود ، كعجين وخبز
وخل تمر وسكنجبيل وشيرج ، وفيما يجمع أخلاطاً متميزة كثوب
نسج من نوعين ونشاب ونبل مريشيين ، وخفاف ورماح متوزة
(وينهم) احتمال لا ثياب مخيطة ولا منقوشة * . وفي أثمان ويكون
رأس المال غيرها ، وفي فلوس ويكون رأس مالها عرضاً لا أثماناً
خلافاً له ، وفي عرض بعرض لا إن جرى بينهما ربا كبير في شعير ،
ونحاس في فلوس ، ومن جيء له بعين ما أسلمه عند عمله لزم قبوله ما لم

يكن حيلة ولوطء ، كما لو أسلم جارية صغيرة في كبيرة فلم يأت الأجل إلا وهي بصفة مسلم فيه .

الثاني : ذكر ما يختلف به ثمنه غالباً ، كنوع وقدر حب ولون إن اختلف وبلده وحدائمه وجودته أو ضدها ، وسن حيوان وذكر أو سمين أو معلوف أو ضدها ، وذكر جنس وقدر وجوده ورداءة شرط في كل مسلم فيه ، فيصف التمر بنوعه « كبرني » أو « معقلي » صغير حب أو كبير ، وبلونه إن اختلف كأحمر أو أسود وبلده « كبصري » و « كوفي » وقدمه وحدائمه فإن أطلق العتيق أجزاء أي عتيق كان ما لم يكن مسوساً أو متغيراً وإن شرط عتيق عام أو عامين فعلي ما شرط .

ويذكر جيد أو ردي ، ورطب كتمر في هذه الأوصاف ، وله ما أرطب كله لا مشدخاً ، ولا ما قارب أن يتمر ، وهكذا ما يشبهه من عنب وفواكه وسائر الأجناس ، ولا يلزم أخذ نحو تمر إلا جافاً لا إن يتناهى جفافه .

ويصف الخبز بنوع كخبز بُر ونشافة ورطوبة ولون كحواري وخشكار وجودة ورداءة ، ويصف الخنطة بالنوع « كساموني » والبلد « كحوراني » أو « بقاعي » وبالقدر صغير حب أو كبير وحديث أو عتيق ، وإن كان النوع الواحد يختلف لونه ذكره ، ولا

يسلم فيه إلا مصفى ، وكذلك الشعير والقطنيات وسائر الجبوب ،
ويلزم دفع حب بلا تبين وعقد ، فان كان به نحو تراب يأخذ موضعاً من
المكيال لم يحز وإلا لزم أخذه ، ويصف العسل بالبلد وريعي أو صيفي
أبيض أو أشقر أو أسود ، ويصف السمن بالنوع كمن صان وباللون
كأبيض قال « القاضي » : وبذكر المرعى ولا يحتاج لذكر حديث
أو عتيق لأن الإطلاق يقتضي الحديث .

ولا يصح سلم في عتيقه لأنه عيب ولا ينتهى الى حد يضبط به .
ويصف الزبد كالسمن ويزيد زبد يومه أو أمسه ، ولا يلزم
قبول متغير من سمن وزبد ، ويصف اللبن بنوع ومرعى ولا يحتاج
للون وحليب يومه لأن إطلاقه يقتضي ذلك ، ويصح السلم في الخيض
نصاً ، ويصف اللبن بنوع ومرعى ورطب أو يابس واللبا^(١) كاللبن
ويزيد اللون والطبخ أو عدمه ويسلم فيه وزناً .

ويصف الحيوان مطلقاً بالنوع والسن والذكورة وضدها ،
فان كان رقيقاً ذكر نوعه « كتركي » وسنه .

ويرجع في سن الغلام اليه ان كان بالغاً وإلا فقول سيده وإن لم
يعلم فقول أهل الخبرة على ما يغلب على ظنهم تقريباً ويعتبر ذكر

(١) هو أول اللبن ويحمد عقب حله فلا يتحقق فيه الكيل ، ويعرف
في بلاد الشام بـ « الشندور » . ز

طول كخماشي وسداسي - يعني خمسة أشبار او ستة - أسود او
أبيض ، أعجمي او فصيح ، وكحلاء او دعجاء وتكاشم وجه وبكاره
او ثيوبه ونحوها وكون الجارية خميسة ثقيلة الأرداف سمينة ، ونحو
ذلك مما يقصد ولا يشدد فان استقصى الصفات حتى انتهى الى حال
يندر وجود مسلم فيه بتلك الصفات بطل كفي مثل هذا الثوب
ونحوه ، ولا يحتاج في شعر الجارية بجعد او سبط او أسود شعر او
أشقر ، كما لا تراعى صفات حسن وملاحة فان ذكر ذلك لزم .

ويصف الابل بالنتاج كمن نتاج بني فلان ، واللون كبيض وحمير ،
وأوصاف الخيل كابل ، وتنسب بغال وحمير لبلدها لانها لا تنسب
لنتاج ، والبقر والغنم إن عرف لها نتاج نسبت اليه وإلا كحمير ،
ولا بد من ذكر نوع كابل « بجيته » او « عراية » وخيل عربية
او هجين او برذون ، وغنم ضأن او معز إلا البغال والحمير
فلا أنواع فيها .

ويصف غزل قطن وكتان ببلدولون وغلظ ودقة ونعومة
وخشونة ، ويصف القطن بذلك ويجعل مكان غلظ ودقة طويل
شعرة او قصيرها ، وان شرط فيه منزوع الحب جاز وإن اطلق كان له
بحبه كالتمر بنواه ، ويصف الابرسم ببلدولون وغلظ ودقة والصوف
ببلدولون وطويل شعر وقصيره ، وخريني او ريعي من ذكر او

اثني ، وعليه تسليمه نقياً من شوك وبر ، وكذا شعر ووبر ، ويصف
 الثياب بنوع كقطن وبلد ، « كبنغادي » ، وبطول وعرض وصفافة
 ودقة وغلظ ونعومة وخشونة ، ولا يذكر الوزن فان ذكره لم يصح ،
 وإن ذكر الخام او المقصور فله شرطه ، ومع الاطلاق فخام ، وإن
 ذكر مغسولا او ابيساً لم يصح ، وإن أسلم في مصبوغ مما يصبغ غزله
 صح ، ولا فيما يصبغ بعد نسجه ، وفي مختلف غزل كقطن وكتان
 او ابرسيم ، وكان الغزل مضبوطاً كالسداء ابرسيم والمحمة كتان او
 ابرسيم وكان الغزل او نحوه صح ، ويصف الكاغد بطول وعرض
 ودقة وغلظ واستواء صفة ، ويصف نحو نحاس وورصاص بنوع ،
 كورصاص قلعي او أسرب ونعومة او خشونة ولون إن كان يختلف ،
 ويتردد حديد بذكر او اثني فان الذكر أحد ، ويصف السيف بنوع
 حديده وطوله وعرضه ورقته وغلظه وبلده ، وقدمه ماض او غيره ،
 ويصف قبيعته ، ويصف خشب بناء بذكر نوع كجوز ورطوبة ويس
 وطول ودور ، او سمك وعرض ويلزم دفعه كله ، كذلك فان كان
 أحد طرفيه أغلظ مما وصف له فقد زاده خيراً وإلا لم يلزمه قبوله ،
 وإن ذكر الوزن جاز ، وإن كان للقيسي ذكر هذه الأوصاف وزاد
 سهلياً او جلياً ، ويصف حطب وثود بغلظ ويس ورطوبة ووزن ،
 وما للنصيب بغلظ وضده وسائر ما يحتاج لمعرفته ويصف نحو

نشاب ونبل نوع خشبة وطول وقصر ودقة وغلظ ولون ونصل
وريش ، ويصف نحو قصاع وأقداح بنوع خشب وقدر صغر
وكبر وعمق وضيق وثخانة ورقة . ويصف حجر رحي بدور وثخانة
وبلد ونوع ان كان يختلف ، وحجر بناء بلون وقدر ونوع ووزن ،
ويصف الآجر واللبن بموضع تربة ولون ودور وثخانة ، والجص
والزورة بلون ووزن ، ولا يقبل ما أصابه الماء فجف ولا قديماً بما يؤثر
فيه ، ويصف البلور بأوصافه ، والعنبر بلون ووزن وبلد وإن شرطه قطعة
او قطعتين جاز والا فله إعطاؤه صفاراً ، ويصف العود الهندي ببلده ،
وما يعرف به ، والمسك ونحوه بما يختلف به الثمن ، واللبان والمصطكي
وصمغ الشجر والسكر والدبس وسائر ما يجوز السلم فيه بما
يختلف به .

ولا يصح شرطه أجود او أردأ ، ولمسلم أخذ دون ما وصف وغير
نوعه من جنسه ، ويلزمه من أخذ أجود منه نوعه ، ويجوز رد معيب
وأخذ أرشه وعوض زيادة قدر دفعة لا عوض جودة ولا نقص رداءة ،
وليس لمسلم الا أقل ما تقع عليه الصفة .

الثالث : ذكر قدر كيل في مكيل ووزن في موزون ، وزرع في
مزرع متعارف ، وعد في معدود ، فلا يصح في مكيل وزنا وموزون
كيلاً ، وغنه يصح اختاره « الموفق » وجمع ، ولا نحو ذراع

لا عرف له عند العامة ، وان عين فرد مما له عرف كمكيال فلان
صح عقد لا تعيين .

الرابع : ذكر أجل معلوم له وقع في الثمن عادة كشهري ، وفي
« الكافي » او نصفه ، قال بعضهم : وان تبي به مدته فلا كمثني سنة ،
وان أسلم في شيء حالاً لم يصح بيعاً (وبتبعه) هذا فيما في ذمته *
ويصح في جنسين الى أجل ان بين ثمن كل جنس ، وفي جنس الى
اجلين ان بين قسط كل أجل وثمنه وإن يسلم في كل شيء يأخذه كل
يوم جزءاً معلوماً مطلقاً .

ومن اسلم او باع او أجر ، وشرط الخيار مطلقاً او لمجهول كحصاد
وجذاذ او عيد او ربيع او جمادي او النفر لم يصح غير البيع لعدم
تعلقه بالأجل ، وان قالاً محله رجب او اليه او فيه صح وحل بأوله
والى أوله او آخره يحل بأول جزء منهما ، ولا يصح يؤديه فيه ، والى
ثلاثة أشهر فالى انقضائها هلالية ، ويصح بشهر وعيد روميين ان عرفا
كشباط وآذار والنيروز والمهرجان ، وإلا فلا كالشعائين وعيد الفطير
ومن أتى له بماله من سلم او غيره من الديون قبل محله ولا ضرر في
قبضه لزمه ، فان ابى قال له حاكم : أما أن تقبض او تبريء . فان أباهما
قبضه له ، ومع ضرر كفا كهيئة تلف وحيوان يحتاج لمؤنة او خوف
فلا وبعد محله يلزم مطلقاً ، ومن أراد قضاء دين من غيره فأبى ربه ،

أو أعسر زوج بنفقة زوجته، فبذلها اجنبي غير وكيل لم يجبر،
أو تملك الفسخ .

الحامس : غلبة مسلم فيه وقت محله ، ويصح ان عين ناحية تبعد
فيها افة لا قرية صغيرة او بستاناً ولو كبيراً ، ولا من غنم زيد او انتاج
فحله ، وإن أسلم لحل يوجد فيه عاماً فانقطع وتحقق بقاؤه لزمه تحصيله ،
ولو شق فان هرب أخذ منه ماله وان تعذر او بعضه غير مسلم بين
صبر او فسخ فيما تعذر ، ويرجع برأس ماله او عوضه لعدم ، وإن أسلم
ذمي لذي في خمر ثم أسلم أحدهما رد رأس مال .

السادس : قبض رأس ماله قبل تفرق ، فان قبض بعضه صح فيه
فقط ، وان بان غصباً او معيماً من الجنس او غيره فكما مر في صرف
وكقبض ما بيده أمانة او غصب (وينبغي) مع رؤيته مع عقد او
تقدمه بيسير * لا ما في ذمته ، وشرط معرفة قدر وصفته فلا تفي
مضاهدة .

ولا يصح بما لا ينضبط كجوهر ومغشوش ، ويرد ان وجد
وإلا فقيمته فان اختلفا فيها فقول مسلم اليه ، فان تعذر فقيمة مسلم
فيه مؤجلاً .

فرع : لو تعاقدنا على مائة درهم في كرا^(١) بر وشرطاً تعجيل خمسين

(١) انظر ملحق الأنصبة والموازن .

وتأجيل اخرى لم يصح العقد في الكل ، لأن ما عجل يقابل باكثر مما
اجل وهو مجهول .

السابع : ان يسلم في ذمة فلا يصح في عين ، وبعضهم نقاه لأن
المؤجل لا يكون إلا بذمة .

* فصل *

ولا يشترط ذكر مكان الوفاء إن لم يعقد بنحو برية وسفينة ،
ويجب مع تشاح وفاء مكان عقد وشرطه فيه مؤكدا وإن دفع في غيره
لا مع اجرة حمله اليه صح كشرطه فيه ، ولا يصح أخذ رهن أو
كفيل أو ضمان بمسلم فيه خلافاً لجمع ، ولا اعتياض عنه ولا بيعه أو رأس
ماله بعد فسخ ، وقبل قبض ولو لمن هو عليه ولا حوالة به ولا عليه ،
وتصح هبة كل دين ولو سلما لمدين فقط لا لغيره إلا لزامنه (ويتبع)
ولو ضمنه حيلة * .

ويصح بيع دين مستقر من ثمن وقرض ومهر بعد دخول ،
واجرة استوفى ثمنها وأرش جناية وقيمة متلف وعوض خلع لمدين
فقط ، وشرط قبض عوضه قبل تفرق إن يبيع بما لا يباع به نسيئة ،
أو بموصوف بذمة [(ويتبع) بل ولو بغير ذمة خلافاً لهما * ^(١)] .

(١) هذا الاتجاه في النسخة الكويتية فقط . ز

لا لغريمه ولا غير مستقر كدين كتابة ، واجرة قبل مضي مدة وصادق قبل دخول ، (ويتبع) صحة مصالحة عن ذلك * .

وتصح إقالة في سلم وببضه بدون قبض رأس ماله ، أو عوضه لعدم ، وبفسخ يجب رد ما أخذ ، وإلا فثله ثم قيمته ، فإن أخذ بدله ثمناً وهو ثمن فصرف ، وإلا جاز في عوض معين تفرق قبل قبض إن لم يجز رباً نسيئة ، ومن له سلم وعليه دين من جنسه فقال لغريمه : أقبض سلمي لنفسك . لم يصح لنفسه لأنه حوالة ، ولا للأمر لأنه لم يوكله ، وصح لي ثم لك واشتر لك بهذه الدراهم مثل الطعام الذي علي ففعل لم يصح ، ولي ثم أقبضه لنفسك صح شراء دون قبض لنفسه وأقبضه لي ثم لنفسك صحا ، (ويتبع) لو قبض دين غيره بأذنه بشرط كونه قرضاً أو بيعاً لم يصح وله أجر مثل التقاضي * . وأنا أقبضه لنفسه وخذه بالكيل الذي تشاهد صح لهما ، واحضر اكتيالي منه لا قبضه لك صح لهما [قبضه لنفسه لا لغريمه ، فلا يصح تصرفه فيه بدون اعتباره ، وإن برئت ذمة وأقبضه لغريمه لهما ^(١)] .

ولو أذن لغريمه في الصدقة بدينه عنه أو صرفه لم يصح ، ولم يبرأ ، أو تصدق عني بكذا ولم يقل من ديني صح ، وكان اقتراضاً ، لكن يسقط من دين غريم بقدره بالمقاصة ، واشتر لي بديني عليك

(١) ما بين الهلالين في النسخة الكويتية فقط . ز

طعاماً ، أو أسلف لي ألفاً من مالك في كسر طعام ففعل لم يصح ، فإن قال : اشتر لي في ذمتك ، أو أسلف لي في كسر طعام ، واقبض الثمن عني من مالك أو من الدين الذي عليك صح ، ومن قبض ديناً جزافاً قبل قوله في قدره ، [ولا يتصرف بلا اعتباره ^(١)] لا إن قبضه بكييل أو وزن ثم ادعى نحو غاط ، وما قبضه من دين مشترك بارت أو إتلاف أو عقد ، أو ضريبة سبب استحقاقها واحد ، فشريكة غيره بين أخذ من غريم أو قابض ، ولو تعد تأجيل الطالب لحقه ما لم يستأذنه ، أو يتلف فیتعين غريم (وبینه) احتمال لا إن تعذر * . ومن استحق على غريمه مثل حاله عليه قدر أو صفته حالين ، أو مؤجلين أجلاً واحداً ، (وبینه) وكانا مستقرين * . تساقطا وإن لم يرضيا أو بقدر الأقل ، إلا إذا كانا أو أحدهما دين سلم ، أو تعلق به حق كرهن ومال مفلس يباع لذي حق له عليهما ، أو كان له عليهما دين من جنس واجب نفقتها مع عسرتها (وبینه) أو كان أحدهما معسراً والآخر موسراً ، لأن قضاء الدين بما فضل عما يحتاجه .

ومتى نوى مديون وفاء بدفع برى ، وإلا فتبرع وتكفي نية حاكم وفاء قهراً من مديون (وبینه) وقبضته من ديني ، فقال مدين : بل قرض فع شروط المقاصة فقول قابض وإلا فلا * .

(١) ما بين الهلالين في النسخة الكويتية فقط . ز

* باب القرض *

هو : دفع مال إرفاقاً لمن ينتفع به ويرد بدله ، وهو من المرافق
المنسوب إليها ، والصدقة أفضل منه ، ولا إثم على من سئل فلم يقرض ،
وينبغي أن يعلم المقرض بحاله ولا يغره ، كفقير يتزوج بعسرة ،
ولا يقرض إلا ما يقدر أن يؤديه .

وكره «أحمد» الشراء بدين ولا وفاء عنده ، إلا اليسير . وقال :
ما أحب أن يقرض بجاهه لآخوانه .

ويصح قرض ، (وبنهم) ولو معلقاً * . بلفظه ولفظ سلف وبما
يؤدي معناه ، كملكك هذا لترد بدله ، أو توجد قرينة دالة على إرادته ،
وإلا فقول آخذ يمينه في ملكتك : أنه هبة .

ومن سأله فقير عطاء شيء فقول دافع أنه قرض فإن قال :
أعطني إني فقير ، فقول فقير أنه صدقة ، وشرط علم قدر قرض ووصفه ،
وكون مقرض يصح تبرعه ، فلا يصح قرض نحو مكيل جزافاً ، أو
مقدراً بمكيال بعينه غير معروف عند العامة .

ومن شأنه أنه يصادف ذمة ، فلا يصح قرض جهة كمسجد
ونحوه ، مع قولهم في الوقف : وللناظر الاستدانة عليه . وفي اللقيط
فإن تعذر بيت المال اقترض عليه حاكم .

ويصح في كل عين يصح بيعها إلا بني آدم (وبئسهم) أو حيلة
كقرض حلي بنقد بقصد بيعه به * . ولا يصح قرض المنافع خلافاً
« للشيخ » كأن يحصد معه يوماً ليحصد الآخر معه مثله ، أو يسكنه
داره ليسكنه الآخر داره بدلها .

* فصل *

ويتم قرض بقبول ويلزم ويملك بقبض ، فلا يملك مقرض
استرجاعه إلا إن حُجر على مقرض لفاس (وبئسهم) أو أقرضه بشرط
أن يرهنه كذا وامتنع * . ولرب قرض طالب بدله فوراً لثبوته حالاً ،
ولو مع تأجيله والمؤجل كتمان لا يحل قبل حلوله ، ولو ألزم نفسه
بتعجيله ، وكقرض كل حال أو حل واختار « الشيخ » صحة تأجيل
قرض وغيره ، وإن شرط رده بعينه لم يصح .

ويجب قبول قرض مثلي ، رد بعينه ما لم يتعيب أو يكن فلوساً
أو مكسرة ، فيحرمها السلطان ، فله قيمته وقت قرض ، وتكون من
غير جنسه إن جرى فيه ربا فضل ، كمكسرة خرمت فيعطي قيمتها
ذهباً ، وكحلي قيمته أكثر من وزنه (وبئسهم) فقرض قرش ليأخذ
دراهم لا يجوز * . وكذا ثمن معين لم يقبض أو رد برد مبيع (وبئسهم)
وأجرة وصدّاق وعوض خلع * .

ويجب رد مثل فلوس ومكسرة غلت أو رخصت أو كسدت،
ومثل مكيل أو موزون فإن اعوز فقيمه يوم إعوازه ، وقيمة غيرها
يوم قبض ولو غير جوهر خلافاً « للمنتهى » ، ويرد مثل كيل مكيل
دفع وزناً وعكسه ، ويجوز قرض ماء كيلاً ، ولسقي مقدر بانوبة أو
نحوها لقول « أحمد » : إذا كان محدوداً يعرف كم يخرج منه فلا
بأس . وزمن من نوبة غيره ليرد عليه مثله من نوبته ، وخبز وخمير
عددا ورده عدداً ، بلا قصد زيادة أو جودة .

* فصل *

ويجوز شرط رهن فيه وضمن وبذل جمل على اقتراضه له بجاهه،
لا على ضمانه له ولا تأجيل أو نقص في وفاء أو جر نفع ، كأن يسكنه
داره أو يقضيه خيراً منه أو أكثر، أو يبلد آخر أو يبيعه شيئاً رخيصاً،
أو يعمل له عملاً أو ينتفع بالرهن أو يساقيه أو يسكنه مقرض عقاره
بفوق أجر مثله ، ونحوه مما يجز نفعاً ، فالشرط باطل ، والقرض صحيح،
وإن فعله بلا شرط بعد وفاء ، أو أهدي له بمده أو قضى خيراً منه بلا
مواظاة ، أو عملت زيادته لشهرة سخائه جاز ، لأن النبي صلى الله
عليه وسلم استسلف بكرأ فرد خيراً منه وقال : خيركم أحسنكم

قضاء^(١) . (وينبغي) منه جواز رد مثل متقوم مع تراض * . وأقرضني ألفاً وادفع إلي أرضك أزرعها بالثلث حرم خلافاً للجمع ، [ولو أقرض من له عليه بر ليشتره ، ثم يوفيه إياه جاز^(٢)] كإرساله نفقة لعياله فأقرضها رجلاً فيوفيهما لهم ، وقرضه غريمه المعسر ألفاً ليوفيه منه ومن دينه الأول كل وقت شيئاً ، وإن فعل ما فيه نفع قبل الوفاء ولم ينو احتسابه من دينه ، أو مكافأته لم يجز ، إلا إن جرت عادة بينهما به قبل قرض ، وكذا كل غريم فإن استضافه حسب له ما أكل (وينبغي) لا ضيافة واجبة * . وهو في الدعوات كغيره ، ومن طوّل يبذل قرض أو غصب يبذل آخر لزمه ، إلا ما لحقه مؤنة وقيمته يبذل القرض أنقص ، فلا يلزمه إلا قيمته بها لا المثل ، ولا القيمة بمحل طلب ، ومع تساوي أو أكثر لزم المثل ، ولو بذله معترض أو غاصب بغير بلده ، ولا مؤنة لحله لزم قبوله مع أمن بلد وطريق ، ومع بقاء مغضوب لم يجبر ربه على قبوله بحال .

(١) في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « كان لرجل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم - سن من الأبل فجاء يتقاضاه ، فقال : أعطوه . فطلبوا سنه فلم يجدوا إلا سناً فوقها . فقال : أعطوه . فقال : أوفيتني أوفاك الله . فقال - النبي صلى الله عليه وآله وسلم - : « إن خيركم أحسنكم قضاء » وأخرج مسلم نحوه من حديث أبي رافع . وعند النسائي عن سراقبة ابن مالك « خيركم خيركم قضاء » . ز

(٢) ما بين القوسين في النسخة الكويتية فقط . ز

* باب الرهن *

هو : وثيقة دين ، أو عين بعين يمكن أخذه أو بعضه منها أو ثمنها .

والمرهون عين معلومة جعلت وثيقة بحق يمكن أخذه أو بعضه منها أو ثمنها ، وينعقد بلفظ ومعاطاة ، وتصح زيادة رهن لا دين (وينبغي) إلا بعقد متجدد * . ورهن ما يصح بيعه ولو نقداً أو مؤجراً أو معاداً باذن ، ويسقط ضمان العارية أو مبيعاً ، كمرتد وجان ، ولا خيار لمرتهن عالم وإلا فله رده ، وفسخ بيع شرط فيه ، أو الامساك بلا أرش ورد تعيب قبل قبض فكذلك ، فلو رهنه داراً فأنهدمت قبل قبضها فالرهن بحاله ، وللمرتهن الخيار أو مبيعاً غير مكيل ونحوه ، قبل قبضه ولو على ثمنه أو مشاعاً ، وإن لم يرض شريك وممرتهن بكونه بيد أحدهما أو غيرهما ، جعله حاكم بيد أمين أمانة ، أو باجرة منها أو أجره ، وإن رهن نصفه بيت مشاع من دار مشاعة ، واقتسما فوق المرهون لغير راهن لم تصح القسمة قطع به « الموفق » و « الشارح » أو مدبراً أو معلقاً عتقه بصفة يحل الدين قبلها أو يحتمل ، كقدوم زيد وبيع مدبر استغرقه الدين ، وإلا يبيع منه بقدره

وعتق ثلث الباقي ، وباقيه للورثة أو مكاتباً إلا لمن يعتق عليه ، لأنه لا يملك بيعه ، ويمكن من كسب فان عجز فهو وكسبه رهن ، وإن عتق فما أدى بعد عقد الرهن رهن ، أو يشرع فساد بدين مؤجل .

وباع إن لم يمكن تجفيفه^(١) ولو شرط عدم بيعه ، ويجعل ثمنه رهن ، وكذا الحكم إن رهنه ثياباً فخاف تلفها ، أو حيواناً فخاف موته ، أو قنأ مسلماً لكافر اذا شرط كونه بيد مسلم عدل (وبنهم) إن كان أثني أو أمرد * . وكفن كتب حديث وتفسير ، لا مصحفاً أو ديناً ولو لمن هو عليه (وبنهم) أو جلد عقيقة * .

وما لا يصح بيعه لا يصح رهنه ، ككيس بما فيه ، ونحو أرض « مصر » وكذا حكم بنائها منها (وبنهم) صحته * . سوى ثمرة قبل بدو صلاحها ، وزرع أخضر بل اشترط قطع ، وقن دون ولده ونحوه وبياعان ، ويختص المرتهن بما يخص المرهون من ثمنها ، لكن لو رهن ثمرة على مؤجل تحدث فيه أخرى لا تتميز فباطل ، وإن شرط قطع فلا ، ولو حدثت أخرى ، ويقبل قول راهن في قدر حادث .

(١) اذا كان المرتهن قابلاً للتجفيف كالغلب فعلى راهن تجفيفه لحفظه ، وإن كان بما لا يجف كالبطيخ والطبخ بيع ، وإن شرط راهن عدم بيعه . ملخصاً من « كشف القناع » . ز

﴿ فصل ﴾

وشرط تنجيز رهن ، فلا يصح معلقاً وكونه مع حق أو بعده ،
وممن يصح بيعه ولو غير مدين فيصح رهن ماله دين غيره بلا إذنه
وكونه ملكه ولو ظن عدمه ومأذوناً له فيه ، وينبغي أن يذكر
لأذن المرتهن وقدر دين وجنسه ومدة رهن ، فان شرط شيء من
ذلك فرهنه بغيره ، لم يصح لو رهنه بأنقص مما قدر من الدين صح ،
وبأكثر صح فيما قدر فقط ، ويملك آذن الرجوع قبل إقباضه لا بعده
ويطالب راهناً بفكه لا في إجارة لرهن قبل مدتها ، وإن بيع مأذون
فيه ، رجع على راهن بمثل مثلي ، وبالأكثر من قيمة متقوم
أو ما يبيع به .

وإن تلف ضمن راهن لا مرتهن المار لا المؤجر وإن قال
مأذون : أذنت لي في رهنه بعشرة فقال : بل بخمسة فقول آذن ،
وكونه معلوماً جنسه وقدره وصفته ، وبدين واجب غير سلم أو ماله
إليه كضمن مدة خيار ، واجرة قبل استيفاء منفعة ، ومهر قبل دخول ،
وبعين مضمونة كنصب وعارية ومقبوض بمقد فاسد ، ونفع إجارة

بذمة كخياطة ثوب وبناء دار ، لا ينفع عين معينة ولا بديهة على عاقلة ،
وجعل قبل دخول وعمل ويصح بعدها ، ولا بد من كتابة وعهدة مبيع
وعوض غير ثابت في ذمة ، كضمن واجرة معينين واجارة منافع معينة
كدار ونحوها ، أو دابة لحمل معين لحمل معين .

وحرّم ولا يصح رهن مال يتيّم لفاسق (وينبغي) إن جعل تحت
يده * . وكيّتم مكاتب ومأذون له (وينبغي) ونحو سفيه ومجنون ،
فإن رهن ذمي عند مسلم خيراً أيد ذمي لم يصح ، فإن باعها الذمي
لا المسلم حل ، فيقبضه أو يبرأ .

* فصل *

ولا يلزم إلا في حق راهن بقبض باذنه ، ولو بإشارة آخر
كقبض مبيع على ما مر قبيل - الاقالة - ولو ممن اتفقا عليه ، إلا
عبد راهن وأم ولده فكهو ، لكن تصح استئابة مكاتبه وعبده
المأذون له ، ويعتبر فيه إذن ولي أمر ، ويلزمه ألا يحط بمن جن أو
برسم ^(١) أو حجر عليه لسفه ويبطل اذن بذلك ، وبخرس وإغماء
وتنتظر افاقته لأن المضمي عليه لا تثبت الولاية عليه ، وليس لورثة

(١) البرسام بالكسر . وقيل : بالفتح وهو علة تصيب القلب . وقيل :
التماب في الحجاب بين الكبد والقلب . ز

راهن مات اقباضه ، وثم غريم لم يأذن (ويتم) وكذا محجور عليه
لفاس* ولراهن الرجوع قبل قبض ، ولو أذن فيه ويتصرف فيه بما
يشاء ، وإن رهنه ما يده ولو غصباً صار أمانة ، ولزم بمجردة ، ولو لم
يغض زمن يمكن قبضه فيه .

واستدامة قبض شرط للزوم ، فيزيله أخذ رهن أو وكيله بأذن
مرتهن ، ولو نيابة له في حفظه ، وتخمر عصير بعد قبضه ، ولا يبطل
فيعود رهنًا لازماً برده اختياراً وتخلل بحكم العقد السابق ، وإن دبره
أو كاتبه أو زوج الأمة ، أو أجره أو أعاره رهن لمرتهن أو غيره بأذنه
صح ، ولزومه باق وبلا اذنه لم يصح ، وإن تصرف فيه بما ينقل الملك ،
كهبة وصدّاق بأذن مرتهن صح ، وبطل الرهن ، لكن إن باعه بأذنه
والدين حال أخذ من ثمنه ، وإن كان مؤجل وشرط رهن ثمنه مكانه ،
وقول رهن في نفيه فعل وإلا بطل ، وشرط تعجيل الدين لاغ ويكون
الثن رهنًا .

وله الرجوع فيما اذن فيه قبل وقوعه ، فلا ينفذ تصرف رهن ،
ولو لم يعلم ما لم يكن الراهن وكل في التصرف فلا يصح رجوع مرتهن
بحال ، وإن اختلفا في الرجوع بعد التصرف فقول رهن (ويتم)
فان صدقة لزمه بدله رهنًا ، ولم يبطل تصرف إلا أن صدقة أخذ ، وأخذ
فقط رده لمرتهن ، فان بيع في دين ذهب عليه ، وإن وفى من غيره

وَرَجَعَ عَنْ تَصَدِيقِ أَخْذِهِ أَوْ صَدَقَهُ رَاهِنٌ فَلَهُ وَيَرُدُّ ثَمَنَهُ * وَحَرَمٌ فِي
لِزُومِهِ تَصْرِفُهُ بِلَا إِذْنِ مَرْتَهِنٍ، وَلَا يَنْفَذُ غَيْرَ عَتَقٍ فَإِنْ نَجَّزَهُ، أَوْ أَقْرَبَهُ
قَبْلَ عَقْدِ فَكْذَبَهُ مَرْتَهِنٌ، أَوْ أَحْبَلَ الْأُمَّةَ بِلَا إِذْنِهِ فِي وَطْءٍ أَوْ ضَرْبِهِ
بِلَا إِذْنِهِ قَتْلُفٌ، وَيَصْدُقُ يَمِينُهُ وَوَارِثُهُ فِي عَدَمِهِ، فَعَلَى مُوسِرٍ وَمُعْسِرٍ
أَيْسَرٌ قَبْلَ حُلُولِ قِيمَتِهِ وَقْتُ عَتَقٍ، وَتَلَفٌ تَكُونُ رَهْنًا بِمَجْرَدِ أَخْذِهَا
وَإِنْ لَمْ تَحْبِلْ فَأَرَشَ بَكْرٌ كَجَنَائَةٍ، وَإِنْ ادَّعَى رَاهِنٌ أَنَّ الْوَلَدَ مِنْهُ،
وَأَمَكْنَ وَأَقْرَبَ مَرْتَهِنٌ بِأَذْنِهِ وَبِوِطْئِهِ وَإِنَّمَا وَلَدَتْهُ قَبْلَ، وَخَرَجَتْ مِنْ
الرَّهْنِ وَإِلَّا فَلَا (وَبَيْنَهُمْ) [لَمْ يَعْرِفِ الدِّينَ فَيَقْبَلُ مِنْ نَفْسِهِ * ^(١)] فَلَوْ أَقْرَبَ
بَعْدَ لِزُومِهِ بَوَاطُءَ رَهْنٍ قَبْلَ، أَوْ أَنَّهُ جَنَى أَوْ بَاعَهُ أَوْ غَضَبَهُ قَبْلَ مِنْ نَفْسِهِ
لَا مِنْ مَرْتَهِنٍ أَنْكَرَهُ، فَإِنْ نَكَلَ قَضَى عَلَيْهِ وَلِلرَّاهِنِ غَرَسٌ مَا عَلَى
مَوْجِلٍ، وَكَذَا انْتِفَاعٌ بِأَذْنِ مَرْتَهِنٍ، مِنْ اسْتِخْدَامٍ وَسَكْنَى وَرَكُوبٍ
(وَبَيْنَهُمْ) وَزَرْعٍ وَأَنَّهُ بَدُونَهُ يَلْزِمُهُ الْأَجْرَةُ رَهْنًا * وَوِطْءٌ بِشَرْطِ
أَوْ إِذْنٍ وَلَا يَنْعَى مِنْ إِصْلَاحِ الرَّهْنِ، وَدَفْعِ الْفُسَادِ عَنْهُ فَلَهُ سَقْيُ شَجَرٍ
وَتَلْقِيحُ وَانْزَاءُ فَحْلٍ عَلَى مَرْهُونَةٍ، وَمَدَاوَاةٌ وَفُصْدٌ وَتَعْلِيمُ صِنَاعَةٍ،
وَدَابَّةُ السَّيْرِ وَالرَّهْنُ بِحَالِهِ، لَا خِتَانٌ غَيْرَ مَا عَلَى مَوْجِلٍ يَبْرَأُ قَبْلَ أَجَلِهِ،
وَلَا قَطْعُ سَلَمَةٍ خَطَرَتْ أَوْ أَصْبَعُ زَائِدَةٌ، أَوْ انْزَاءُ فَحْلٍ لَا يَتَضَرَّرُ
بِتَرْكِهِ، وَنَعَاءُ الرَّهْنِ وَلَوْ ضَوْفًا وَلَبْنًا، وَكَسْبُهُ وَمَهْرُهُ وَأَرَشُ جَنَائَةٍ

(١) فِي الْكُوَيْتِيَّةِ (مَا لَمْ يَوْفِ الدِّينَ فَيَقْبَلُ عَلَى نَفْسِهِ) .

عليه ، وغلته وما قطع من شجر وانقاض بناء رهن ، وإن أسقط
 مرتهن أرساً أو أبراً منه سقط حق منه ، دون حق رهن كعكسه ،
 ومؤنته وأجرة مخزنه ، ومداواته ، ونحو جزاءه وتصفيته ورده من
 اباقة ، على مالكة ككفنه ومؤنة تجهيزه ، فإن تعذر بيع بقدر حاجة
 أوكله إن خيف استغراقه ، وللراهن السفر بماشية ليرعاها ، إن أجذب
 محل مرتهن .

﴿ فصل ﴾

والرهن أمانة ولو قبل عقد كبعد وفاء ، ويطالب به إن غصب ،
 - ويأتي في الوديعة - ويدخل في ضمانه بتفريط ولا يبطل بل يلزمه بدله ،
 رهناً بمجرد او تقاصاً بقدره بعد حلول ، ولا يضمنه بتلفه بلا تفريط ،
 ولو شرط عليه ضمانه - وكذا كل أمين - ولا يسقط شيء من حقه
 كدفع عين له ليدفعها ويستوفي حقه من ثمنها ، وكحبس عين مؤجرة
 بعد فسخ على الأجرة فتتلفان (وبتميم) وكذا حبس مشتر لمبيع على
 ثمنه بعد فسخ * وإن تلف بعض الرهن فباقيه رهن بجميع الحق ،
 وإن ادعى تلفه بحادث وقامت يده ، بظاهر او يعين سبباً حلف ، وإن
 ادعى رهن تلفه بعد قبض في بيع شرط فيه ، فقول مرتهن انه قبله
 ومالك فسخ البيع ، وإن تعيب قبل قبضه فكذلك .

ولا ينفك بعض الرهن بقضاء بعض الدين ، وهو رهن حتى يقضى كله ، ولو موزوناً فقفى أحدهما ما يخصه ، ومن قضي أو اسقط بعض دين ، ويبيعه رهن أو كفيل وقع عما نواه ، فإن أطلق صرفه لما شاء ، وإن رهنه عند اثنين فوفى أحدهما ، أو رهنه شيئاً فوفاه أحدهما انفك في نصيبه ، ومن أبى وقاء حال وقد اذن في بيع رهن ، ولم يرجع بيع ووفى ، وإلا أُجبر على بيع أو وفاء ، فإن أبى حبس أو عذر ، فإن أصر باعه الحاكم ووفى الدين ، وحكم غائب كمتنع قال «الشيخ» فلو لم يملك بيع رهن إلا بخروج ربه من الحبس ، أو كان في بيعه ضرر عليه محبوساً وجب إخراجه .

فرع : لو شرط إن جاء لمرتهن بحقه في محله المبيع ، والا فالرهن له بالدين ، أو مبيع له به صح رهن لا شرط ، لكن يصير مضموناً بعد الحلول لأنه بيع فاسد ، كموقت فرغت مدته .

★ ★ ★

* فصل *

ويصح جعل رهن باتفاقها بيد ثالث ، جائز التصرف ولو كافراً
 او فاسقاً خلافاً « للمنتهى » لأن الحق لهما ولا يحفظه مكاتب بلا
 جعل ، وقرن بلا اذن سيده (وينبغي) هذا فيما يؤخذ عليه أجره لها
 وقع عرفاً ، وإن شرط بيد أكثر صح ، ولم ينفرد واحد بحفظه ، فإن جعل
 بنحو ييت جعل لكل منهما قفل ، فإن سلمه أحدهما للآخر فعليه ضمان
 النصف ، [ولا ينتقل عن يد من شرط أبقاها له ^(١)] الا باتفاق راهن
 ومرتهن ، ولا يملك رده لأحدهما ، فإن فعل وفات ضمن حق الآخر ،
 وإن رده عليهما فامتنعا أجبرهما حاكم ، فإن لم يجد حاكماً فتركه لعذر
 عند عدل آخر لم يضمن ، ولا يسافر به اذن ، ويضمنه مرتهن بغصبه
 ممن معه ، ويحول برده من سفر به ولا بزوال تعديده ، بلا عقد
 متجدد ، وإن حدث لعدل فسق او خيانة او ضعف او عداوة مع
 أحدهما او مات او مرتهن ولم يرض راهن بكونه بيد ورثة او وصي
 جعله حاكم بيد إمين ، فإن اختلفا في تغير حاله بحث عنه حاكم وعمل بما
 ظهر له ، وكذا لو تغير حال مرتهن ، فلراهن دفعه لحاكم يضعه في يد

(١) في الكوبيتية (ولا ينقل عن يد من شرط مع بقاء ماله) فتأمل . ز

عدل ، وإن اذنا له ، او رهن لمرتهن في بيع وعين نقد تعين ، فلا يصح
 بغيره ، والا يبيع بنقد البلد ، فان تعدد فباغاب رواجاً ، فان تساوى
 فجنس الدين ، والا فبما يراه أصلح فان تردد او عين كل ثمناً ، عينه
 حاكم ، ولو غير جنس الحق ، وتلف ثمن يبد عدل بلا تقريظ من ضمان
 رهن ، وهو في وجوب الاحتياط ، وغيره كوكيل ، ومتى خالف
 لزمه ما يلزم وكيلًا خالف .

وان استحق رهن بيع ، لم يرجع ثمن - مشتر أعلم - على عدل بائع ،
 لأنه وكيل بل على رهن مفلساً كان او ميتاً ، والا فلي بائع ، ويرجع
 على الراهن وان كان قبض الثمن مرتهن رجع مشتر عليه ، وان رده
 مشتر بعيب ثابت لم يرجع على مرتهن لقبضه الثمن بحق ، ولا بائع
 أعلم لأنه أمين ، بل على الراهن .

وان تلف مبيع استحق يبد مشتر ، ولو بعد وزن ثمنه فلربه
 تضمين غاضب او بائع او مرتهن او مشتر والقرار عليه ، لتلفه تحت
 يده ، وان قضى العدل مرتهناً الثمن في غيبة رهن ، فأنكر مرتهن
 القضاء ولا يئذ ضمن العدل ، ولا يصدق عليهما فيحلف مرتهن
 ويرجع ، فان رجع على العدل لم يرجع على أحد ، وإن رجع على رهن
 رجع على العدل ، وكذا فيما موكل وكيل - ويأتي في الضمان - حكم
 ما لو أشهد .

* فصل *

ويصح شرط كل ما يقتضيه العقد ، كبيع مرتين وعدل لرهن عند حلوله ، وينعزلان بعزل رهن وموته ، ولو لم يعلما لا ما يقتضيه ككون منافعه لمرتين ، أو هو له إن لم يأت بحقه في محله أو ينافيه كتوقيته وكونه يومارهنًا ويوما لا ، أو لا يباع إلا بتمن يرضاه رهن ، أو يبعه [بأي ثمن كان^(١)] أو ككون رهن بيده أو غير لازم في حقه ، أو بشرط خيار له أو لا يباع عند حلول ، أو من ضمان مرتين أو لا يستوفي الدين ثمنه ، ولا يفسد عقد بذاك ، بل الشرط ككون أمة مرهونة بيده ، أو اجنبي على وجه يفضي للخلو ، أو قن بيدها كذلك .

ورهنك كذا على أن تريني في الأجل ، فرهن باطل .



(١) لم تكن واضحة في الأصول وما وضعناه يقتضيه ما في « الاقناع » و « المنتهى » فتأمل . ز

* فصل *

وإن اختلفا في أن أقبضه عصيراً أو خمرأ ، في عقد شرط فيه
أو رد رهن ، أو في عينه أو قدره ، أو قدر أو صفة دين به ، كبئصف
الدين أو المؤجل أو قبضه ، وليس بيد مرتين أو بيده وقال : قبضته
بلا اذني . فقول رهن يمينه ، فرهنتك هذا العبد فقال : بل هذه الجارية
خرج العبد من الرهن ، وكذا الجارية إن حلف أنه ما رهنها
ورهننتك عبدي بألف فقال : بل بعثته به أو بعثته به . فقال :
بل رهننتيه . وحلف كل وبقي الألف بلا رهن .
ورهننتي عبدك بألف فقال : بل غصبته ، أو هو ودیعة عندك ،
أو عارية ، فقول ربه اعترف بالدين أولا .
وأرسلت موكلك زیداً ليرهنه بعشرين وقبضها ، وصدقه الوكيل
فقول رهن بعشرة كما لو عدم الوكيل ، ويغرم الوكيل الأخرى ،
وإن صدق موكله فعليه اليمين لنفيها وإلا غرم .



* فصل *

ولمرتین رکوب حیوان مرهون بلا اذن راهن ولو حاضرأ ،
 او لم یمتنع من الانفاق ، وحلبه فقط واسترضاع أمة بقدر نفقته متحریراً
 للعدل ، فلا ینہکھ بذلك (وینہم) احتمال ولا یضمن * ویبیع فضل
 ابن باذن راهن ، وإلا فحاکم ویرجع بفضل نفقة علی راهن ،
 ولا یتصرف فی غیر مرکوب ومحلوب باستعمال بقدر نفقة ، وله
 انتفاع بمرهون باذن راهن مجاناً ، وبمحاباة ما لم یکن الدین قرضاً ،
 ویصیر مضموناً بالانتفاع ، وان أنفق علیه لیرجع بلا اذن راهن
 وأمكن فیتبرع ، وإن تعذر بنحو غیبة رجع بالأقل مما أنفق او نفقة
 مثله ، ولو لم یستأذن حاکماً او لم یشہد ، ومعار ومؤجر ومودع (وینہم)
 ومشترك * کرهن .

وان انهدمت مرهونة فعمرها مرتین بلا اذن لم یرجع ، ولو نواه
 لکن له أخذ أعیان آله فقط .



* فصل *

وإن جنى رهن تعلق الأرش بقيمته ، وقدم على حق مرتته ،
فان استغرق خير سيده بين ثلاثة : فداؤه بالأقل منه وموت قيمته ،
والرهن بحاله أو يبعه في الجناية . أو تسليمه لوليها فيملكه ويبطل
فيهما ، وإن لم يستغرقه يبع منه بقدره وباقية رهن ، فان تعذر فكله
وباقى الثمن رهن ، وإن فداه مرتته بلا اذن رهن لم يرجع ، ولو نوى
وتعذر اذن رهن لأن الفداء لم يتعين عليه ، وبأذنه يرجع ، ولا يصح
شرط كونه رهنًا بفدائه مع دينه الأول ، لصحة زيادة رهن لا دين ،
وإن أوجبت جناية القصاص في النفس فاقص منه بطل الرهن ، وفي
طرف اقص منه وباقية رهن ، ومع عفو لمال فكما مر ، وإن جنى
بأذن سيده ويعلم التحريم ، وأنه لا يلزمه قبول ذلك من سيده
فكالجناية بلا اذنه .

وإن كان صبيًا أو أعجميًا لا يعلم ذلك فالجاني هو السيد ، فيلزمه
الأرش كله ، وحكم اقرار الرهن بالجناية حكم اقرار غير المرهون ،
وإن جنى عليه فالخصم سيده ، فان أصر الطلب لغية أو غيرها فالمرتته
(وبئجه) سقوط حقه لو عفى * .

ولسيد أن يقتص إن أذن مرتهن أو أعطاه ما يكون رهناً ، فإن اقتص بدونها في نفس أو دونها أو عفى على مال فعلية قيمته أقلها تجعل مكانه ، وفي رواية قيمة الرهن أو أرشه ، وكذا لو جني على سيده فاقص هو أو وارثه ، وإن عفى عن المال صح ، لا في حق مرتهن فإذا انفك بآداء أو إبراء رد ما أخذ من جان ، وإن استوفى الدين من الأرض رجع جان على رهنه ، وإن جنى قن رهن على قن سيده غير المرهون ، فكأن جناية على سيده ، وإن كان رهناً عند المرتهن ، فاقص سيد بطل في مجني عليه وعليه قيمة مقتص منه ، وإن عفى وكانا رهناً بحق واحد ، فجنايته هدر وبحقين ثماناً وقيمتها سواء فهدر ، وإن اختلف الحقان وافقت القيمتان ودين القاتل أكثر لم ينقل لدين مقتول ودين مقتول أكثر ينقل لقاتل ، ولا يباع إن اتفق الدينان واختلفت القيمتان ، وقيمة مقتول أكثر بقي بحاله وقيمة القاتل أكثر يبيع منه بقدر جنايته ، يكون رهناً بدين المقتول والباقي رهن بدينه ، وإن اتفقا على تبقيته ونقل الدين إليه صار مرهوناً بهما ، فإن حل أحدهما يبيع بكل حال وإن اختلف الدينان والقيمتان ودين المقتول أكثر نقل إليه . وإلا فلا .

وإن كان المجني عليه رهناً عند آخر ، واقتص السيد فعلية قيمة مقتص منه رهناً وإن عفى على مال في رقبة القن ، فإن كان الأرض

لا يستغرق قيمته بيعُ منه بقدره رهناً عند مرتتهن مقتول ، وبأقيه رهن عند مرتتهن وان لم يمكن بيع بعضه بيع كله وقسم ثمنه بينهما بحسب ذلك ، وان كان لا يستغرق قيمته نقل الجاني رهناً عند الآخر ، ومن قال : جنيت على الرهن فكذبه راهن ومرتتهن فلا شيء لهما ، وان كذبه مرتتهن فقط فلا رهن الأرض ، وان صدقه مرتتهن فقط فله الأرض ، فاذا وفي الحق رجع الأرض لجان ، وان استوفى الحق من الأرض لم يرجع على راهن لأنه مقر له باستحقاقه .

* فصل *

وان وطئ مرتتهن مرهونة ولا شبهة ، حد ورق ولده ، ولزمه المهر .

وان أذن راهن فلا مهر ، وكذا لا حد ان ادعى جهل تحريره ، ومثله بجعله كمن نشأ ببادية ، وحديث عهد باسلام ، وولده حر ولا فداء وله بيع رهن جهل [ربه ^(١)] وايس من معرفته والصدقة بشمنه شرط ضمانه ولا يستوفي حقه من الثمن نصاً ، وعنه بلى .

وان باعه حاكم ووفاه جاز - ويأتي في النصب تتمه - .

(١) في « الأصول » (به) وفي « الاقناع » ربه . ز

﴿ باب الضمان ﴾

هو التزام - من يصح تبرعه - ما وجب على غيره ، او يجب غير
جزية ، او التزام مفاس (وينعم) او سفيه لم يحجر عليه * ومريض
مرض الموت او مكاتب او قن او مكاتب باذن سيدهما ، ويؤخذ مما
يد مكاتب وما ضمنه قن من سيده الا المأذون له ليقضي مما ييده ،
فيتعلق بما في يده خاصة كقول حر ضمننت الدين على أن تأخذ من مالي
هذا ، او ما ضمنه مريض من الثلث ، ومما ييد مفاس بعد فك حجره
لا ضمان او كفالة جزية جزية^(١) ، ولو كافراً خلافا لمفهومه .

وصح بلفظ ضمن وكفيل وقبيل وحميل وصبير وزعيم ،
وضمننت دينك او تحملته ، او هو عندي او علي ، او لا تعرفه الا مني
او بعه او زوجه وعلي الثمن او المهر ، وبإشارة مفهومة من أخرس^٢
لا بغير مفهومة ، حيث لا قرينة يفهم بها قصد الضمان او كتابة
ككتبه نحو تجويد (وينعم) ويكون كفيل ما لم ينو الدين *
ولا ضمننت فلاناً او ضمانه علي .

ومن قال : أنا أؤدي او احضر لم يصبر ضامناً وقال « الشيخ »

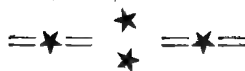
(١) هذا التكرار في الأصول فتأمل . ز

يصح بكل لفظ فهم منه الضمان ، كزوجه وأنا أؤدي الصداق ، أو به
وأنا أعطيك الثمن ، أو أتركه ولا تطالبه وأنا أعطيك .

فرع : أركان الضمان أربعة : ضامن ، ومضمون ، ومضمون له ،
وصيغة ، ولا يصح ان يضمّن المضمون الضامن فيما ضمنه فيه ، كما لو ضمنا
شخصاً ثم ضمن أحدهما صاحبه ، وصح لو ضمناه ثم ضمن أحدهما حصة
صاحبه ، ولرب الحق مطالبة ضامن ومضمون معاً ، لشوته بذمتيهما
وأيهما شاء في الحياة والموت ، ويؤخذ من تركته ، (ويتعمد) لا المعسر
منهما ، ولا من ضمن الحال مؤجلاً * فإن أحال رب دين أو أحوّل
بدينه أو زال عقد برىء ضامن وكفيل وبطل رهن ، وكذا لو أقر به
للغير ، لا إن مات رب دين ومدين وإن أحال رب دين على اثنين - وكل
منهما ضامن الآخر - ثالثاً ليقبض منهما أو من أيهما شاء صح ، وكذا من
أحدهما بعينه ، لكن من يحل عليه فالظاهر براءة ذمته من المحيل قاله
« ابن نصر الله » واختار ما اختاره بعض « الشافعية » إن الدين الذي على
المضمون عنه يصير للضامن ، لكن لا يطالب المضمون حتى يؤدي
المحتال ، ويصح إبراءه المضمون قبل أداء لا إبراء محتال له - انتهى
ملخصاً - وإن أبرأ أحدهما من الكل بقي ما على الآخر أصالة ، وإن
أحال أحدهما رب الدين برئاً ، وإن برىء مديون برىء ضامنه ولا عكس
ولو لحق ضامن بدار حرب مرتدّاً أو كافراً أصلي لم يبرأ ، وإن قال رب

دين لزامن : برئت الي من الدين فقد أقر بقبضه (ويتبع) احتمال
ولا يرجع على مضمون * لا أبرأتك او برئت منه (ويتبع) ويسقط
الضمان * ووهبتك تملك له فيرجع على مضمون ، ولو ضمن ذي
لذي عن ذي خمرأ فاسلم مضمون له أو عنه ، برىء كضامنه ، وإن
أسلم ضامن برىء وحده ، وإذا تباع ذميان خمرأ ثمن بذمة واقبض
الخمر ثم مات بائعه ، وأسلم وارثه جاز له أخذ الثمن نصاً (ويتبع) وكذا
لو اسلم بائعه او مشتر او هما لاستقرار ثمن بقبض الخمر واحتمل أن
تفرقا من مجلس عقد .

فرع : لو قال : ضمنت قبل بلوعي او حال جنوني لم يقبل ، ولو
عرف له حال جنون .



* فصل *

وشرط رضي ضامن لا من ضمن او ضمن له ، ولا أن يعرفها ضامن ولا العلم بالحق ولا وجوبه إن آل اليهما فيصح ، ضمنت لزيد ما على بكر او ما يدانيه او يقر له به وله إبطاله قبل وجوبه وما أعطيته له فعلي ، ولا قرينة فلما وجب في الماضي ، ومنه ضمان السوق ؛ وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين وما يقبضه من عين مضمونة ، واختار «الشيخ» صحة ضمان حارس ونحوه . وتجار حرب ما يذهب من البلد او البحر .

ويصح ضمان ما صح أخذ رهن به ، ونحو جعل ودين ضامن وميت لم يخلف وفاء ، ولا تبرأ ذمته قبل وفاء ومفلس ومجنون ، مع انه لا يطالب دنيا واخرى إن لم يفرط ، قيل ونقص صنجة او كيل ويرجع بقوله مع يمينه (وبنج) لا مع تصديق بأذل * وعهده مبيع عن بائع لمشتري بأن يضمن عنه الثمن اذا استحق المبيع او رد بعيب او أرشه ، وعن مشتري لبائع بأن يضمن الثمن الواجب قبل تسليمه ، وإن ظهر به عيب او استحق ولو بنى مشتري فهدمه مستحق فالأقراض لربها ، ويرجع مشتري بقيمة تألف على بائع ويدخل في ضمان الهبة (ويتبع) وكذا لو قلع غراس * .

وألفاظ ضمان المهددة : ضمنت عهرمة او ثمنه ، او دركه ، او بفول
للمشتري : ضمنت موصولك منه ، او متى خرج المبيع مستحقاً فقد ضمنت
لك الثمن ، لا أن ضمن لمشتري خلاص المبيع قال «أحمد» كيف يستطيع
الخلاص اذا خرج حراً .

ويصح ضمان عين مضمونة ، كقبوض على وجه سوم ، وولده
في بيع واجارة ان قطع ثمنه او ساومه فقط ليريه أهله إن رضوه ، وإلا
رده إلا إن اخذه لذلك بلا مساومة او قطع ثمن (ويتبع) ولا
يضمن زائد عن قدر ما يأخذ منه * ولا بعض لا يقدر من دين او
أحد الدينين ، ولا دين كتابة ولا امانة ، كوديعة ورهن ومؤجر
إلا أن يضمن التعدي فيها ، وصح ضمان أرش جناية وتعد ونفقة زوجة
مستقبله ، او ماضية ويلزمه ما يلزم الزوج (ويتبع) مادامت في عصمة ،
ولو مات ضامن او لم يقدر زمن * ومن باع بشرط ضمان دركه إلا
من زيد ثم دركه منه ، لم يعد البيع صحيحاً ، وان شرط خيار في ضمان
او كفالة ففسدا .

فرع : لو خيف غرق سفينة فقال : ألتق متاعك في البحر . فلا
ضمان على الأمر ، وان قال : وعلي ضمانه ضمن ، وأنا وركاب السفينة
ضامنون . ضمن وحده بمحضته ، وكل واحد ضامن لك متاعك فعلى
القائل الجميع ، ولو سمعوا قوله فسكتوا وإن رضوا بما قال لزمهم ،

واعتق عبدك أو طلق امرأتك وعلي كذا أو مهرها لزمه ، وبعه عبدك بمائة وعلي مائة أخرى لم يلزمه شيء ، وبعه وعلي ثمنه لا يصح البيع ، وإن كان على وجه الضمان صحا .

* فصل *

وإن قضى الدين ضامن به ، أو أحال به ولم ينو رجوعاً ولو ذهب لا لم يرجع وإن نواه رجوع على المضمون ، ولو لم يأذن في ضمان وقضى بالأقل مما قضى ولو قيمة عرض عوضه به أو قدر الدين ، وكذا كفيل وكل مؤد عن غيره ديناً واجباً بخلاف دين لم يحل ، فلا يرجع قاضيه قبل حلوله (وينبغي) في دين كتابة الرجوع وعدمه * لا زكاة ونحوها ، لكن يرجع ضامن الضامن عليه وجوباً ، وهو على الأصيل ، وإن أحيل على الضامن فله مطالبته المضمون بمجرد ما ، فلو مات الضامن ولم يخلف تركته فاحتمال مطالبة ورثته ، ويطالبوا الأصيل ولهم الامتناع لعدم لزوم الدين لهم حينئذ ، ويرفع الأمر لحاكم فيأخذ الدين من الأصيل ويدفعه لمحتال ولم يسقط دينه لعدم التركة لأن الضامن له تركته بالنسبة لما يستحقه بذمة الأصيل قاله « ابن نصر الله » قال : وتقل لي « ان البلقيني الشافعي » أفتى بذلك .

وإن أبرى محتال الضامن برىء وطالب الأصيل وتردد « بن

نصر الله» وان أنكر مقضي القضاء وحلف ، لم يرجع قاض على مدين ولو صدقه الا أن ثبت او خبره او اشهد ومات شهوده او غابوا او صدقه (ويتم) فيرجع ضامن لا بما اخذ منه ثان وعكسه لو لم يصدق * وان ردت شهادتهم بنحو فسق ظاهر ، لم يرجع وبخفي فاحتمالان ويرجع مع شاهد ويمين وصوبه في « تصحيح الفروع » .

وان اعترف رب دين بالقضاء وانكر مدين لم يسمع انكاره ومن أرسل آخر الى من عنده مال لاخذ دينار فأخذ اكثر ضمه مرسل ورجع به على رسوله ان ثبت باعترافه او اقامة بينة دافع ، ويصح ضمان الحال مؤجلاً فلا يطالب ضامن قبل حلوله ومدين في الحال وضامن مؤجل حالاً لا يلزمه قبل أجله وان عجله بلا اذن مدين لم يرجع حتى يحل وإلا رجع ولا يحل بموت مضمون وضامن ان وثق الورثة والا حل ، ومن ضمن او كفل ثم قال لم يكن عليه حينئذ حق صادق خصمه يمينه .

فرع : من ادعى ألفاً على حاضر وغائب وان كل ضمن صاحبه فأنكر الحاضر فأقيمت عليه بينة وأخذ منه الألف ، لم يرجع على الغائب بشيء ما لم يصدق .

★ ★ ★

* فصل في الكفارة *

وهي : التزام رشيد مختار إحضار من عليه حق مالي الى ربه (وينهم)
وتصبح من قن باذن سيد ، ومفاس فان عجز لزمه بعد فك حجره *
ولا يعتبر رضا مكفول ومكفول له وتصح حاله ومؤجل كضمان
ومع اطلاق وتنقذ بما ينقذ به ضمان (وينهم) بشرط اضافة اللفظ
لاحضار مكفول ، وعلى قياس كلام « الشيخ » لا * .
ومن ضمن معرفة شخص اخذ بتعريفه لا بحضوره خلافاً
« للمنتهى » فان لم يعرفه ضمن ، وتصح يدين من عنده عين
مضمونة او امانة ، وكفله في التعدي او عليه دين ولو صغير او مجنون
ويحضران مجلس الحكم للشهادة عاينها لا حد او قصاص ، ولا بزوجة
ولا شاهد ، ولا الى أجل او شخص مجهولين ولو في ضمان ، كالى
مجيء المطر وهبوب الريح ، لأنه ليس له وقت يستحق طلب فيه ،
وكذا الحصاد وجذاذ وعطاء وفي « الاقتناع » « كالمغني » والأولى
صحته هنا لأنه تبرع بلا عوض ، وإن كفل بجزء شائع او عضو
(وينهم) او روحه ونفسه * او بشخص على أنه أجابه ، وإلا فم وكفيل
بآخر او ضامن ما عليه ، او اذا قدم الحاج فأننا كفيل بزيد شهراً أصبح ،
والأخير جمعت تعليقاً وتوقيتاً وبراءة لم يطالبه فيه ، ويصح تعليق بسبب

الحق بلا نزاع ، كأن أقرضت فلاناً كذا فضمانه علي أو أنا كفيل
وإبرئ الكفيل، وأنا كفيل ففسد الشرط ، فيفسد عقد الكفالة (وينجم)
وتصح البراءة * وكذا أكفلت أو ضمننت فلاناً علي أن تبرئني من كفالة
أو ضمانه ، أو هذا الدين علي أن تبرئني من الآخر ، وكذا لو شرط في
كفالة وضمان أن يتكفل المكفول له أو المكفول به آخر ، أو يضمن
ديناً عليه أو يبيعه أو يؤجره كذا .

* فصل *

ومتى سلم كفيل مكفولاً ولم يقل : سلمته إليك بحل عقد
لا بغيره ، إلا أن عين وقد حل أجل كفالة إن كان أو لا ، ولا ضرر في
قبض مكفول من غيبة بينة وتأجيل دين ، وليس ثمَّ يد حائلة ظالمة ، أو
سلم مكفول نفسه بحل عقد ، أو مات أو تلفت العين الأمانة ، بفعل الله
تعالى (وينجم) أو ضاعت بلا تقصير * قبل طلب (وينجم) أو بعده
إن مضى زمن يمكن احضاره فيه * برئ الكفيل ويسترد ما دفعه إن
ثبت موت مكفول قبل غرضه ، وكذا لو تلفت بفعل الله عين
مضمونة تكفل باحضارها ، لا إن مات كفيل ومكفول له وارث
كفيل (وينجم) فلا يلزم بيت المال حيث لا وارث له * كهيوفي
احضار مكفول ، وإن تعذر احضاره مع حياته أو غاب غيبة تعلم ولو

متقطعة خلافاً له ، ومضى زمن يمكن رده فيه ، او مضى زمن عينه
 لا حضاره فيه ككفله على أن أحضره غداً ، فضى ولم يحضره ضمن
 ما عليه ، ولو أحضره بعد كما لو غاب غيبة ، ولو لم يعلم له خبر فيلزم
 الكفيل بما عليه بلا مهلة ، الا اذا شرط البراءة منه ان عجزا ، او ان
 لا مال عليه بتلف عين مكفول بها وأفتى « ابن نصر الله » بعدم براءة
 كفيل بموت مكفول مع شرط القيام بما عليه إن عجز عن إحضاره ،
 والسجان كالكفيل أطلقه « الشيخ » وقيده « ابن نصر الله » إن
 هرب بتفريطه ، وكذا رسول الشرع ونحوه ، وإذا طلب كفيل
 مكفولاً به أن يحضره معه ، او ضامن مضموناً بتخليصه من ضمانه
 بتوفية الحق لزمه إن كفل او ضمن باذنه وطولب ، ويكفي في الكفالة
 أحدهما ، ومن كفله إثنان فسلمه أحدهما لم يبرأ الآخر وإن سلم نفسه
 برىء ، وإن كفل كل واحد من المكفولين آخر فأحضر المكفول
 برىء هو ومن تكفل به فقط ، ومن كفل لاثنتين فأبرأ أحدهما لم
 يبرأ من الآخر ، وإن كفل الكفيل آخر والآخر آخر برىء كل
 براءة من قبله ، ولا عكس كضمان ، لكن لو سلم أحدهم في الكفالة
 برىء الجميع ، كما لو سلم نفسه ، ولو ضمن إثنان واحداً وقال كل :
 ضمنت كذا الدين ، فضمان اشتراك في الالتزام في افراد بالطلب ، فله

طلب كل بالدين كله ، وإن قالوا : ضمنا لك الدين فيينهما بالحصص ، وأنا
وهذان ضامنون لك الألف فسكتا ، فعليه فقط ثلثه .

فرع : لو قال : أضمن أو أكفل فلاناً ففعل لزم المباشر لا الأمر ،
واعطه كذا ففعل لم يرجع على الأمر ، إلا أن يقول : اعطه عني
(وينبغي) ومثله أطعم هذا الفقير أو اعطه ، أو هذا الشاعر أو الظالم
كذا ، وأنه لو قال : اعطه من جهتي ألفاً وأعطيك بها حنطة ، ففعل
لزمه الألف لا الحنطة .



* باب الحوالة *

هو عقد ارفاق لا خيار فيه ، وليست بيعاً ، بل هي انتقال مال من ذمة الى ذمة بلفظها ، او معناها الخاص ، كما بعثك بدينك على فلان ، وخذ او اطلب دينك منه . وشروط حوالة ضمنية :

الاول^(١) : رضا محيل .

الثاني : علم محال به وعليه .

الثالث : المقاصة بأن يستوي الدينان جنساً وصفة وحلواً وأجلاً وقدرأً ، فلا تصح بذهب على فضة ولا بصحاح على مكسرة ، وعكسه ، ولا مع اختلاف أجل ولو كانا على حالين فشرط على محتمل تأخير حقه او بعضه لم تصح ، لكن إذا صحت فرضياً بدفع أدنى او أعلى او تأجيل او تعجيل او دفع عوض جاز ، ولا تصح بكثير على قليل وعكسه ، وتصح بقليل على قدره من كثير وعكسه .

الرابع : استقرار محال عليه لا به خلافاً لجمع ، فلا تصح على صداق قبل دخول او مال كتابة او أجرة قبل استيفاء منفعة او فراغ مدة ، ولا على ثمن مبيع على مشتري في مدة خيار (ويتم) احتمال او قيمة

(١) لم تكن هذه التقسيات تامة في الاصول ، ففصلناها باضافة «خسة» و «الاول» البع وحذفنا ما كان بدلاً عنها من حروف العطف . ز

متلف لعدم تعيينها * ولا على مال سلم او رأسه بعد فسخ او عين من بعد فسخ ، او عين من نحو ودیعة او استحقاق في وقته او على ناظره او على ولي بيت المال ، فلو أحال ناظر الوقف ونحوه بعض المستحقين على جهة لم تصح ، وتصح إن حال سيده او زوج امرأته ونحوه لا تجزیه ، او دين سلم ، ولا أن يحيل ولد على أبيه ، ولا يلزمه أن يحتال عليه .

الخامس : كونه محال عليه يصح السلم فيه من مثلي مثلي وغيره ، كعمدود ومزروع بيع بوصف او خولع به او أصدق ، وتصح بابل الدية لا عليها .

﴿ فصل ﴾

ولا يشتر رضاء محال عليه ولا محال (وبينهم) ولا حضوره * إن أُحيل على مليء ، ويجبر على اتباعه ولو ضامناً او ميتاً ، وفي «الرعاية» و «الخوايين» إن قال : أحلتك بما عليه صح لا أحلتك به عليه ، ويبرأ محيل بمجرد الحوالة ، ولو أفلس محال عليه او مات او جحد بعد ثبوته او تصديق محال ، وإلا فيرجع على محيل ، كما لو أُحيل بلا رضاه على من ظنه مليئاً فبان عدمه او برضاه ، او اشترط الملاءة فالتفت لا بلا شرط والمليء نصاً هو : القادر بماله وقوله وبدنه فقط . وعند «الزركشي» . ماله القدرة على الوفاء ، وقوله أن لا يكون ممطلاً وبدنه إمكاني

حضوره لمجلس الحكم فلا يلزمه احتيال على والده او من في غير بلده
(وينبغي) ولا على ذي شوكة، وإذا تبين بطلان بيع وقد احتل بائع
او أحال بالثمن بطلت، لا أن فسخ، كلعيب وخيار او إقالة، وإن لم
يقبض ثمن، وكذا نكاح فسخ واجارة، ولبائع أن يحيل محالاً عليه
على بائع في الثانية، ويعتبر لبطلان البيع ثبوته بينة او اتفاقهم، فلو اتفق
البائعان على حرية عبد يبيع وكذبها محتال لم يقبل قولهما عليه أشبه
ما لو باعه مشتره لثان ثم اعترف هو وبائعه بحريته، فلا يقبل على الثاني
وإن أقاما بينة بحريته لم تسمع لاثمها كذباها بدخولهما في التبايع، فإن
أقامها العبد او شاهده حسبة قبلت وبطلت الحوالة (وينبغي) وكذا كل
بائع ادعى، نحو ذهول ونسيان فشهدت به قبلت* وإن صدقها محتال
وأدعاهما بغير ثمن العبد فقله حيث لا بينة لهما، وإن اتفق محيل ومحتال
على جريته وكذبها محال عليه لم يقبل عليه في الحرية، وبطلت الحوالة
لاعتراف محتال بعدم الدين، وإن اعترف محال عليه ومحتال بحرية العبد
عتق لاقرار ذي اليد بحريته، وبطلت الحوالة بالنسبة اليهما، ولا يرجع
محتال على محيل فيها لاعترافه ببراءته.

فرع : لو اتفقا على احلتك او احلتك بديني، وأدعى أحدهما
إرادة الوكالة صدق، وعلى أحلتك بدينك فقول مدع الحوالة، ولو
قال زيد لعمر : وأحلتي بديني على بكر . فقال عمرو بل وكنتك صدق

غمرو ، فلا يقبض زيد من بكر لعزله بالانكار ، وما قبضه فلعمر و
أخذه ، ولزيد طلب عمر ، بدينه والتالف بيد زيد بتفريط ، او لا يبرأ به
كل من صاحبه خلافاً « للمنتهي » ولو قال عمرو : أحلتك وقال زيد
وكلتني صدق زيد وله القبض ، ثم لا يخفي الحكم والحوالة على ماله في
الديوان ، او الناظر للمستحق إذن في الاستيفاء ، لأن الحوالة إنما تكون
ذمة ، فلمحتال طلب محيله وإحالة من لا دين عليه على من دينه عليه
وكالة في الاستيفاء ، ومن لا دين عليه على مثله وكالة في اقتراض ،
وكذا مدين على بريء فلا يصارفه .



﴿ باب الصلح ﴾

هو : التوفيق والسلم ، وهو من أكبر العقود فائدة ، ولذلك حسن فيه الكذب ، ويكون بين مسلمين وأهل حرب ، وبين أهل هدل وبغي ، وبين زوجين خيف شقاق بينهما او خافت إعراضه ، وبين متخاصمين في غير مال ، وهو فيه معاقدة يتوصل بها إلى موافقة بين مختلفين ، ولا يقع غالباً إلا بالأقل من المدعى به على سبيل المدارات لبلوغ الغرض وهو قسمان :

أمرهما على اقرار وهو نوعان :

نوع على جنس الحق مثل أن يقر له بدين او عين ، فيضع او يهب البعض ويأخذ الباقي فيصح ، لا بلفظ الصلح او بشرط أن يعطيه الباقي ، او يمنعه حقه بدون أن يعطيه منه ، ولا ممن لا يصح تبرعه ، كمكاتب ومأذون وولي وناظر ، إلا إن أنكر الخصم ولا بينة ، ويصح عما ادعى عليهم وبه بينة (ويتبرع) او كان المدعي شريراً يُخشى * ولا يصح عن دين مؤجل ببعضه حالاً إلا في كتابة ، وان وضع بعض حال وأجل باقيه صح الوضع لا التأجيل .

ويصح عن حق كدية خطأ او قيمة متلف غير مثلي بأكثر من حقه من جنسه ، ويصح عن متلف مثلي بأكثر من قيمة وبعرض قيمته أكثر

من دية او قيمة متلف ، ولو صالحاً عن بيت أقر به على بعضه ، او سكناه مدة او بنى غرفة له فوقه ، او ادعى رق مكلف ، او زوجية مكلفة فأقرا له بعوض منه لم يصح ، ويرجع عليه باجرة سكناه إن اعتقد وجوبه عليه بالصلح ، وإلا فلا ، ويجبر على نقض غرفة وإداء أجرة السطح ويأخذ آله ، وإن بذلا مالا صالحاً عن دعواه او بذلت لمينها ليقر بينوتها صح ، فان ثبتت الزوجية في الأولى بعد ذلك باقرارها او بينة فالنكاح بحاله في الأولى (ويتم) وفي الثانية لا تسمع بينة واقرار بل إن وافقها ديناً * ولم يكن ما أخذه صالحاً خلعاً ولو أبانها فصالحها على مال لتترك دعواها لم يحز ، وأقر لي بدني وأعطيك ، او خذ منه بمائة ففعل لزمه ولا يصح الصلح .

النوع الثاني : على غير جنسه ، وهو يبع يصح بلفظ الصلح ، فبنقد عن نقد صرف وبعرض او عنه بنقد او عرض يبع ، فلو ادعى زرعاً فصولح على دراهم جاز حيث يجوز بيع الزرع - على ما مر - وبمنفعة كسكنى وخدمة معينين اجارة تبطل بتلف دار وموت عبد لا عتقه ، فان كان قبل استيفاء شيء من المنفعة رجع بما صالح عنه ، وبعد استيفاء بعضها يرجع بقسط ما بقي ، وعن دين يصح بغير جنسه بأقل واكثر لا بجنسه بأقل او اكثر على سبيل المعاوضة لا الابراء والهبة ، وبشيء في الذمة .

يُحرم تفرق قبل قبض ، لأنه بيع دين بدين ، وإن صالحه ليُزوجه أمته وحل له نكاحها صح ، وكان المصالح عنه صداقها ، فإن حصل فسخ مسقط له رجوع بمصالح عنه ومنصف بنصفه وبعد تقرر فلا ، ومن صالحت بتزويج نفسها كان ما أقرت به من دين أو عين صداقها ومن صالح عن عيب في مبيعته بشيء رجوع به إن بان عدمه ، أو زال سريعاً عرفاً بلا كلفة وعلاج ، وترجع امرأة صالحت عنه بتزويجها بأرشه لا بمهر مثلاً ، فإن انفسخ نكاحها بمسقط له رجوع عليها بأرشه ، ولو صالح ورثة من وصي له بخدمة أو سكنى ، أو حمل أمته بشيء معلوم جاز ذلك صلحاً لا بيعاً .

ويصح الصلح عما تعذر علمه من دين أو عين بمعلوم نقد ونسيئة ، كصلحها عن صداقها ، ولا علم لها ولا لوارث بقدره ، وكالرجلين بينهما معاملة وحساب ولا علم لكل بما عليه لصاحبه ، أو لا علم لمن عليه ولو علمه صاحب الحق (وينجم) بشرط أن لا يأخذ أكثر مما يعلم وقياسه عكسه * فإن لم يتعذر فكبراءة من مجهول تصح في الدين - على ما يأتي في الهبة - ولو صالح بعض الورثة عن ميراثه في تركة موجودة لم يتعذر علمها بشيء لم يصح الصلح ، وتصح البراءة من العين ، كالدين حيث كانت في يد المبرأ خلافاً له هنا .

القسم الثاني : على إنكار ، وشرط صحته اعتقاد مدع حقيقة ما ادعاه

والمدعى عليه عكسه بان يدعى عيناً او ديناً فينكر او يسكت ، وهو
يجهله ثم يصلحه على نقد او نسيئة فيصح ، ويكون إبراء في حقه لدفعه
المال اقتداءً ليمينه ، لا في مقابلة حق ثبت فلا شفعة في عقاره ،
ولا يستحق لعيب شيئاً وبيعاً في حق مدع له ورد ما أخذه بعيب
وفسخ الصلح ، وتثبت في مشفوع الشفعة إلا إذا صالح ببعض عين مدع
بها فلا ، ومن علم بكذب نفسه فالصلح باطل في حقه ، وما أخذ
فحرام ، ولا يشهد له ان علم ظلمه ، ومن قال : صالحني عن المالك الذي
تدعيه او بعينه لم يكن مقراً به (وينجم) احتمال او ملك * .

وإن صالح اجنبي عن منكر لدين او عين باذنه صح ورخع بالأقل وبدونه
صح ، ولم يرجع ، وإن صالح الاجنبي لنفسه ليكون الطلب له أنكر الدعوى
او لا والمدعى دين او عين وعلم عجزه عن استنقاذها لم يصح ، لأنه يبيع
دين لغير من هو عليه ، ومغصوب لغير قادر على أخذه ، وإن ظن القدرة
او عدمها ثم تبينت صح ، ثم إن عجز خيّر بين فسخ وامضاء .

★ ★ ★

﴿ فصل ﴾

ويصح صلح مع إقرار وإنكار، عن قود نفس وعضو، وسكنى وعيب بفوق ديه، وبما يثبت مهراً حالاً ومؤجلاً، لا بعوض عن خيار أو شفعة أو حد قذف وتسقط جميعها، ولا سارقاً أو شارباً ليطلقه أو شاهداً ليحكم شهادته، أو أن لا يشهد بزور.

ومن صالح عن نحو دار بعوض معين فبان مستحقاً، رجع بالدار أو قيمتها تالفة مع إقرار، وبالدعوى مع إنكار، وعن قود بقيمة عوض، وإن علماه مستحقاً فبالدية.

وحرّم أن يجري في أرض غيره أو سطحه ماء بلا أذنه، ولو لم يتضرر بذلك واضطر المجري، ويصح صلحه على ذلك بعوض، فمع بقاء ملكه اجارة وإلا فبيع، ويعتبر علم قدر الماء بساقيته التي يجري فيها، وعلم ماء مطر برؤية ما يزول عنه أو مساحته، وتقدير ما يجري فيه الماء لا عمقه ولو باجارة خلافاً له، ولا مدته لحاجة، ككنكاح فيجوز العقد على المنفعة في موضع الحاجة غير مقدر بمدة، ولستأجر ومستعير الصلح على ساقية محفورة بقدر مدة الأجارة (وبتبعه) احتمال كون عوض لمستأجر * لا على إجر^(١) ما مطر على سطح، أو أرض موقوفة

(١) كانت في نسخة «المانع» إجر وفي «الكويتية» و«المنع» إجراء وهو الظاهر فتأمل. ز

ولو عليه كموجزة وفي « المغني » الاولى الجواز لأن الأرض له ، وإن
صالحه على سقي أرضه من نهره او عينه مدة ولو معينة لم يصح ، لعدم
ملكه الماء وإن صالحه على سهم منها ، كثلث جاز وكان يباعاً للقرار
والماء تابعاً له (ويتبعهم) وبأرض نحو « معمر » إن كانت مبنية فكذلك
وإلا فلا * ويصح شراء ممر في دار وموضع بحائط يفتح باباً (ويتبعهم)
وأحجاره لبائع * وبقعة تحفر بئراً ، وعلويت ولو لم تيسر اذا
وصف ليبي او يضع عليه بنياناً او خشباً موصوفين ، ومع زوالهما
يرجع من الأجرة بقدر مدة الزوال وله إعادة سرّاً زال بسقوطه او
سقوط ما تحته او لهدمه إياه وله الصلح على عدم إعادة ، كعلی زواله
وكسيل ماء او ميزاب في أرض غيره وصولح لترك ذلك وله وضع
بناء وخشب على بناء غيره صلحاً أبداً او اجارة مدة معينة ، وإذا مضت
بقي وجوباً وله أجرة المثل .



﴿ فصل في حكم الجوار ﴾

إذا حصل في هوائه أو أرضه غصن شجر غيره أو عرقه ، لزمه إزالته فيأثم بتركه ولا يجبر ، ويضمن ما تلف به بعد طلب ، فإن أبي فلرب الهواء قطعه حيث لم يمكنه إزالته بدونه ، ولا شيء عليه ، لا صلحه عن ذلك بعوض ، ولا من مال حائطه لملك غيره ولا يلزمه تقضه ، وزلق خشبه ويزال زائد منه ، وإن اتفق ذو غصن له وهو أن الثمرة له أو بينهما أو بعوض جاز ولم يلزم ، وكذلك الاتفاق فيما بنت من عرق ، وفي « المبهج » ثمرة غصن في هواء طريق عام للمسلمين .

وحرم إخراج نحو دكة بطريق نافذ ، ولو واسعاً وأذن فيه إمام فيضمن ما تلف به ، كحفر بئر بطريق ضيق قال « الشيخ » : لا يجوز لأحد أن يخرج في طريق المسلمين شيئاً من أجزاء البناء ، حتى أنه ينتهى عن تجصيص الحائط ، إلا أن يدخل في حده بقدر غلط الجص ، وكذا جناح (وهو الروشن) وساباط وهو (سقيفة بين حائطين) ، وميزاب إلا باذن إمام أو نائبه ، ولا ضرر بأن يمكن عبور محل ونحوه تحته ، وإلا لم يجز ، قال « الشيخ » : باتفاق المسلمين . وقال : إخراج الميازيب إلى الدرب النافذ هو السنة ، فلو كان الطريق منخفضاً ثم ارتفع أطول الزمن وجب إزالته ، ويحرم فعل ذلك في ملك غيره أو

هوائه ، او درب غير نافذ ، او فتح باب في ظهر دار فيه لاستطراق إلا باذن مالكة او أهله ، ويجوز صلح عن ذلك بعوض .

ونقل باب في وقته لغير استطراق كلضوء وهواء او صلح عن ذلك بعوض درب غير نافذ الى أوله بلا ضرر ، كمقابلة باب غيره ، وفتحه عالياً ليسرف منه على دار غيره لا نقله إلى داخل ، إن لم يأذن من فوقه ، فان أذن فاعارة لازمة وحق ذي باين في درب غير نافذ ، الى داخل ، وما بعده فلا خير يختص به ملكاً له ، وله جعله دهايزاً لنفسه وإدخاله في داره على وجه لا يضر بجاره ، ومن له باب سر في درب غير نافذ فأراد أن يستطرق منه استطراقاً عاماً فقال «الشيخ» : ينبغي أن لا يجوز . ومن خرق بين دارين له متلاصقين باباهما في دربين مشتركين ، واستطرق الى كل من الأخرى جاز .

﴿ فصل ﴾

وحرم أن يحدث بملكه ما يضر بجاره ، كحمام وكنيف ملاصق لحائط جاره ، ورحى وتنور وعمل دكان قصارة او حدادة يتأذى بكثرة دق ويهز الحيطان ، وغرس شجر ، نحو تين تسري عروقه فتشقق مصنع غيره ، وحفر ماء بئر ينقطع به ماء بئر جاره ، وسقي وإشعال نار يتعديان ويضمن ما تلف به ، ولجاره منعه إن أحدث ذلك

كابتداء إحيائه بخلاف طبقه وخبزه في ملكه فلا يمنع ليس ضرره ولا يمنع من ذلك سابق لضرر لاحق كمن له في ملكه، نحو مدبغة فأحيا آخر بجانبه موآتا، وقال « الشيخ » : من كانت له ساحة يلقي فيها التراب والحيوان ويتضرر الجيران بذلك فانه يجب على صاحبها دفع تضرر الجيران ، إما بعمارتهما او إعطائهما لمن يعمرها او منع من يلقي فيها ، ولا يمنع جار غير مضار من تعلية بناء داره ولو أفضى لسد فضاء جاره ، او نقص أجرته ويلزم إلا على بناء سترة تمنع مشافة الأسفل ، لأن الاشراف على الجار اضرار به ، فان استويا اشتركا في بنائها ، ويجبر ممتنع ولا يلزم إلا على سد طاقته ، ولا يمنع من صعود سطحه حيث لم ينظر حراما من جاره ، وإن توهم انقطاع ماء بئر جاره بسبب بئر الحادثة طمت ليعود ماء بئر ، فان لم يعد كلف الجار حفر البئر المطمومة ، ومن له حق ماء يجري على سطح جاره ، كما لو باع أحد سطحه لم يجز لجاره تعلية سطحه ليمنع الماء او ليكثر ضرره .

ويحرم تصرف في جدار جار او مشترك بفتح روزنة او طاق او ضرب وتد أو رف فيه ، او يحدث عليه سترة ، او حصا يحجز به بين السطحين إلا باذن صاحبه ، وكذا وضع خشب إلا أن لا يمكن تسقيف إلا به بلا ضرر حائط ، ويجبر إن أبى بلا عوض ، وجدار مسجد كدار وأولى ، ومؤجر مشترك ، وفي موقوف الخلاف او

يجوز قولاً واحداً ، وفي « الفروع » وهو أولى والمراد ولا ضرر ،
 وليس لأحد أن يبني على وقف (ويقيم) لم تعطل منافعه * ما يضر
 به اتفاقاً ، وكذا إن لم يضر به عند الجمهور ، ومن ملك وضع خشب
 على حائط فزال الخشب أو الحائط فلرب الخشب إعادته بشرطه ، وإن
 خيف سقوط حائط باستمراره عليه لزمه إزالته ، لا أن يستغنى رب
 خشب عن إبقائه ، ولو أراد رب الجدار هدمه لغير حاجة أو إعارته
 أو إجارته على وجه يمنع جاره المستحق من وضع خشبة لم يملك ذلك ،
 ومن وجد بناء أو خشبه على حائط جاره ، أو سيل مائه في أرض غيره
 أو مجرى ماء على سطح غيره ولم يعلم سببه فبوله ، لأن الظاهر وضعه
 بحق ، فإن اختلفا فقوله يمينه ، ولو أذن لجاره في البناء على حائطه
 أو وضع سترة أو خشب عليه حيث لا يستحق وضعه جاز وصار
 عارية لازمة .

﴿ فصل ﴾

ولغير مالك جدار استناد اليه وإسناد قاشه ، وجلس بظله لا
 إذن مالكه ، كنظرة في ضوء سراج غيره بلا إذنه (ويقيم) وكتبه
 يسيراً بقلمه من محبرة غيره * وقال « الشيخ » : العين والمنفعة التي لا
 قيمة لها عادة ، لا يصح أن يرد عليها عقد بيع وأجارة اتفاقاً كما سألنا .

وإن طلب شريك في حائط أو سقف ، ولو وقفوا أنهدم شريكه
الموسر ببناء معه أُجبر كمنقض عند خوف سقوط ويلزمها تقضيه إن
خيف ضرره ، فإن أبى أخذ حاكم من ماله أو باع أرضه وأنفق ، فإن تعذر
اقتراض عليه ، وإن بناه باذن شريك ، ولو معسراً أو حاكم أو ليرجع
شركة رجع ولنفسه بآلته فشركة ، وبغير آلته فله ، وله تقضيه لأنه ملكه ،
ولو دفع شريكه نصف قيمته (و بنعم) أولاً * خلافاً « للمنتهى » ،
وكذا إن احتاج اعمارة نهر أو بئر ، أو دولا ب أو ناعورة ، أو قناة
مشتركة .

ومن هدم بناء له فيه حصّة إن خيف سقوطه فلا شيء عليه
وإلا لزمه إعادته كما لو كان ، وإن بنيا ما بينهما نصفين والنفقة نصفين ،
على أن لا أحدهما أكثر وإن كلا منهما يحمله ما احتاج لم يصح ، ولو وصفا
الحمل ، وإن عجز قوم عن عمارة نحو قناتهم (و بنعم) أو لم يعجزوا *
فأعطوها لمن يعمرها ويكون له منها جزء معلوم صح ، ومن له علو أو
طبقة ثالثة لم يشارك في بناء أنهدم تحته وأجبر عليه مالكة .



* كتاب المحجر *

هو منع مالك من تصرفه في مال غالباً ، وفلس منع حاكم من عليه دين حال يعجز عنه ، من تصرفه في ماله الموجود (وبتبعه) والمعدوم فلا يبرأ او يحيل مدة الحجر * . والفلس : لغة من لا مال له ، وشرعاً من دينه أكثر من ماله ، والمحجر ضربان :

الاول : لحق الغير ، كعلى مال مفلس وراهن ومريض وقن ومكاتب ومرتد ، ومشتري بعد طلب شفيع او تسليمه المبيع وماله بالبلد او قريب منه .

الثاني : لحظ نفسه ، كعلى صغير ومجنون وسفيه ، ولا يطالب ولا يحجر بدين لم يحل ، ولو التزم تعجيله ، ولغريم من أراد سفرأ طويلاً ولو حجاً واجباً ، سوى جهاد متعين او غير مخوف ، او لا يحل قبل مدته وليس بدينه رهن يحرز ، او كفيل مليء منعه ، ومنع ظالم منه حتى يوثقه بأحدهما ، لا تحليه إن أحرم ويجوز سفره قبل المنع او الطلب ، ويجب فوراً وفاء مال او مؤجل حل على قادر بطلب ربه ، فلا يجب بدونه ولو عين وقت وفاء خلافاً له ، فلا يترخص من سافر قبله بفطر وقصر ومسح ثلاثاً ، ويمهل بقدر ما يحضر المال ، ويحتاج إن خيف هروبه بعلامته او كفيل او ترسيم ، وكذا لو طلب محبوس او وكيله

تمكينه من وفاء، وفي « المغني » لغريم موسر ممتنع في قضاء ملازمته
والاغلاظ عليه بالقول، كياظالم يامتعي، وإن مطله حتى شكاه
وجب على حاكم أمره بوفائه بطلب غريمه ولم يحجر عليه، وما غرم
بسبه، فعلى مماطل وإن تغيب مضمون، أطلقه « الشيخ » في موضع
وقيده في آخر، بقادر على الوفاء فغرم ضامن بسببه، او غرم شخص
لكذبه عليه عند ولي أمره رجع غارم على كاذب ومضمون، إن ضمنه
بأذنه، وإن أهمل شريك بناء حائط بستان اتفقا عليه (ويتبع) او طلب
منه فأهمل ^(١) * فما تلف من ثمرته (ويتبع) احتمال او شجره صح *

(ويتبع) بسبب ذلك ضمن ولو أحضر مدعى به ولم يثبت لمدع لزمه
مؤنة إحضاره، والا لزمتم المنكر فان أبى حبسه ولو أجبر في مدة
الاجارة، او امرأة مزوجة، فان أبى عذره ويكرر، ولا يزداد كل
يوم على أكثر التعذير فان أصر باع ماله وقضاه، والا فليس له اخراجه
حتى يتبين أمره او يبرئه او يوفيه، وليس على محبوس قبول ما يبذله
غريمه مما عليه منة فيه وتجب تخليته وانظاره ان بان معسراً، وفي انظاره
فضل عظيم، وتحرم مطالبته وملازمته والحجر عليه فان أدعى العسرة
ودينه عن عوض مالي، كضمن وقرض واجرة او عن غير عوض
مالي، كهمر وعوض خلع وأرش جنائية وقيمة متلف ونفقة زوجة،
وأقر أنه مليء او عرف له مال سابق، والغالب بقاؤه حبس إلا أن يقيم

بينة بالاعسار ، ويعتبر فيها أن تخبر باطن حاله ، ولا يحلف مدين معها او يدعي ، نحو تلف وقيم بها بينة ويحلف معها انه معسر ، ويكفي في الحالين أن تشهد بالتلف او الاعسار ، وتسمع قبل حبس كبعده ، او يسأل المدعي عن علم حاله فيصدق أنه معسر فلا يحبس ، وان أنكر مدع وحلف بحسب جوابه او أقام بينة بقدرته حبس ، وإلا حلف مدين وخلي .

وحرم إنكار معسر وحلفه ولو تأول كلا حق له علي الآن (وبنهم) إن نوى عدم الوفاء بعد وإلا فلا * وإن شهدت بينة لمفاس بمال معين فأنكر او أقر به لزيد فكذبه قضي منه دينه ، لا إن صدقه زيد فيأخذه يمينه ، ومن سأل غرماء من له مال لا يفي بدينه او بعضهم الحاكم لحجر عليه لزمه إجابتهم ، لا إن سألهم المفاس وسن إظهار حجر سفه وفاس ، والاشهاد عليه لينشر ذلك وتجنب معاملته ، وتصرف مفاس قبل حجر في ماله ، من نحو بيع وهبة وإقرار ناقد ولو استغرق جميع ماله ، مع أنه يحرم إن أضر بغيره .

★ ★ ★

* فصل *

ويتعلق بحجر المفاس أحكام :

أمرها : تعلق حق غرماء بماله ، فلا يصح أن يقربه عليهم ، ولو بركة أو قصاراً أقربها في يده لأربابه ، بل عليه كراهن ، ولا أن يتصرف فيه بغير تدبير ، وقياسه الوصية وصدة بتافه ، ولا أن يبيعه لغرمائه أو بعضهم بكل الدين ، ويصح إمضاء خيار وفسخ لعيب ، ولو لم يكن حظ (ويتبع) احتمال لا مع ضرر ويكفر هو وسفيه * (ويتبع) احتمال وصغير * بصوم ، فإن اعتقا لم يصح ، إلا أن فك حجر محجور وقد قبل تكفيره (ويتبع) فيخير * وإن تصرف في ذمته بنحو شراء واستئجار وإقرار صح ، وتبع به بعد فكه ، ولو غراماً أقر به لما قبل حجر ، وكذا ما ثبت بنكول لا بينة ، وإن جنى شارك مجني عليه الغرماء ، وقدم من جنى عليه أو قنه به (ويتبع) ما لم يكن باذن سيد لتعلقها بذمته .

الثاني : إن من وجد عين ما باعه ، أو أقرضه أو أصدقه ، ثم تنصف أو قسط ولو بعد حجره غير عالم به ، أو أعطاه رأس مال سلم أو أجره ولو لنفسه ، ولو لم يعض من مدتها شيء (ويتبع) له وقع * أو شقص أخذه مفاس بشفعة ، فهو أحق بها ، ولو قال المفاس : أنا أبيعها

وَأَعْطَيْكَ ثَمَنَهَا ، او بذله غريم او خرجت وعادت للملكه (وينبغي) بغير وقف * وقرع إن باعها ثم اشتراها بين البائعين ، وشرط ككون مفلس وبائع حيا الى أخذها ، وبقاء كل عوضها في ذمته ، لا أن دفع او أبرأ من بعضه وكون كلها في ملكه ، إلا اذا جمع العقد عدداً (وينبغي) اولاً وكان مكايلاً او موزوناً * فيأخذ مع تعذر بعضه ما بقي ، فلورهن او باع أحد عبدين رجع في الآخر ، لا إن رهن او باع بعض العبد ، وكون العين بحالها ، لم توطأ بـ كـ ولم يجرح قن بما ينقص قيمته ، ولم تخلط بغير متميز ولم تتغير صفتها بما يزيل اسمها ، كنسج غزل وخبز دقيق وجعل دهن صابوناً ، وكونها لم يتعلق بها حق كشفعة وجناية ورهن ، وإن أسقطه ربه فكما لو لم يتعلق ، ولو كانت العين مسامير فسمرها ، او حجراً فبنى بها او حجر خشباً فسقف به ، فلا رجوع وإن اشترى رفوفاً ومسامير من واحد وسمرها بها ، رجع فيها ، وكونها لم تزد زيادة متصلة ، كسمن وتعلم صنعة (وينبغي) مباحة * ويصح رجوعه بقول ، كرجعت في متاعي او اخذته ولو متراخياً بلا حاكم ، وهو فسخ لا يحتاج لمعرفة وقدرة على تسليم ، فلو رجع في إبق صح وصار له ، فان قدر أخذه ، وإن تلف فن ماله ، وإن بان تلفه حين رجع بطل استرجاعه ، وإن رجع في شيء اشتبه بغيره قدم تعيين مفلس ، ومن رجع فيما ثمنه مؤجل ، او في صيد وهو محرم لم

يأخذه قبل حلوله ولا حال إحرام ووقف (وينبغي) لو تألف قبل فن
 مفلس * ولا يمنع نقص ، كهمزال وجنون ونسيان صنعة ، ولا صبغ
 ثوب أو قصره ولو نقص بهما خلافاً لهما ، والزيادة بصبغ أو قصر لمفلس ،
 ولو كان الصبغ والثوب لواحد رجع في الثوب ، ويضرب رب الصبغ
 بثمانه مع الغرماء ولا زيادة منفصلة ، وهي لراجع نص عليه في ولد
 الجارية وتاج الدابة ، واستظهر في « التنقيح » رواية كونها لمفلس
 (وينبغي) وهو الصحيح ، وحمل « الموفق » النص على بيعها حال حملها ،
 فكانا مبيعين * ولا غرس أرض بيعت أو بناء فيها فإن رجع قبل قطع
 واختاره غريم ضمن نقصاً حصل بقلع ويسوي حفراً ، ولمفلس مع
 الغرماء القلع ، ويشاركهم راجع بنقص أرضه لحصوله بتخليص ملك
 مفلس ، ويضرب به مع الغرماء ، فإن أبوه لم يجبروا ، ولراجع القلع
 ويضمن النقص ، أو أخذ غرس أو بناء بقيمته ، فإن أباهما أيضاً سقط
 رجوعه ، ولو اشترى أرضاً من شخص ، وغراساً من آخر فغرسه فيها
 ولم يزد ، فلكل الرجوع في ماله ، ولذي أرض قلع غراس بلا ضمان ،
 وعكسه يضمن نقص أرض ، ولو زرع أرضاً بقي الزرع لمفلس مجاناً
 لحصاد ، وإن مات البائع مديناً فمشتراً أحق بمبيعه ، ولو قبل قبضه
 لا إن مات المشتري مفلساً والسلعة بيد بائع .

(وينبغي) هذا في إفلاس طراً بعد شراء ، وإلا فقد تقدم - في باب

أقسام الخيار - وإن ظهور اعسار المشتري يثبت به الفسخ مطلقاً، وإن إطلاق ما مر من كون مفلس وبائع حيا إلى أخذها محمول على هذا *
 الثالث : انه يلزم الحاكم قسم ماله الذي من جنس الدين ، كمنقذ ومكيل وبيع ما ليس من جنسه في سوق ندباً ، او غيره بشئ مثله فأكثر (ويتبع) وبدونه لا يصح * وقسمه فوراً [(ويتبع)] للحاكم في غير سلم مع رضاء مفلس وغرماء ، تعويضهم بالقيمة خلافاً لهما فيما يوم^(١) [ويجوز تعويض من دينه غير نقد به في غير سلم .
 وسن إحصاره البيع مع غرمائه ، وبدء بأقله بقاء ، كفا كفة وأكثره كلفة كبهائم ، وإن زيد في الساعة مدة خيار لزم الفسخ ، وبعدها فلا .

ويجب [له ولعائلته^(١)] ترك ما يحتاجه مفلس من سكن وخادم لمثله ، ما لم يكونا عين مال غريم (ويتبع) احتمال ورهناً * ويشترى او يترك له بدلها ، ويبدل أعلى بصالح ، وما يتجر به وآلة محترف ، ويجب له ولعائلته أدنى نفقة مثلهم ، من مأكل ومشرب وكسوة ، وإنما لزمته نفقة قريبة بشرط ليساره بالنسبة لما في يده ، وتجهيز ميت من ماله حتى يقسم ، ويكفن في ثلاثة أثواب ، وقدم في « الرعاية » واحد .

(١) ما بين القوسين في النسخة « الكويتية » فقط . ز

وأجرة دلال ونحوه لم يتبرع من المال قبل قسمة ، وإن عين
مفلس وغريم منادياً غير ثقة رده حاكم ، بخلاف بيع مزهون ، وإن
اختلف تعيينها ضمها إن تبرعا ، وإلا قدم من شاء ، ويبدأ بمن جنى عليه
قن مفلس ، فيعطي الأقل من ثمنه أو الأرش ، ثم بمن عنده رهن
فيخص بثنه ، فان بقي دين حاصص الغرماء ، وإن فضل عنه رد على
المال ، ثم بمن له عين مال أو استأجر عيناً من مفلس قبل حجر ،
فيأخذها وتباع مسلوقة ، وإن بطلت في أثناء المدة ضرب له بما بقي ثم
يقسم الباقي على قدر ديون من بقي ، ولا يلزمهم بيان إن لا غريم سواهم
(وبئهم) وليس للحاكم تحليفهم ★ ثم إن ظهر رب حال رجع على كل
غريم بقسطه ولم تنقض القسمة ، ومن دينه مؤجل لا يحل ولا يوقف
له ولا يرجع على الغرماء إذا حل ، ويشارك مجني عليه قبل حجر وبعده ،
لا من عامله بعد حجر ، ولا يحل مؤجل بجنون أو موت ابن وثق
ورثته (وبئهم) أو ولي مجنون ★ أو أجنبي الأقل من الدين أو
التركة ، ويختص بها رب حال ، فان تعذر وثق . أو لم يكن وارث
حل ، ولا يمنع دين انتقالها لورثة [ويأتي في القسمة] ويتعلق حق
الغرماء بها كلها لله أو آدمي ، ثبت في الحياة أو بعد الموت ، كحضر بئر
قبله ، والدين باق بذمة ميت في التركة حتى يوفى ، ويصح تصرف

وارث فيها ، بشرط ضمان الأقل من الدين او التركة ، فان تعذر وفاء
فسخ تصرف .

وليس لضامن مات مضمونه مطالبة رب حق بقبضه من تركه
مضمون او يرثه .

ويلزم الحاكم اجبار مفلس محترف ، على إيجار نفسه فيما يليق به ،
لبقية دينه ، كوقف وأم ولد يستغني عنهما ، مع بقاء الحجر عليه ، لا امرأة
على نكاح ، ولا من لزمه حج او كفارة ، ويحرم إجباره على قبول
نحو هبة ، ولو من ولده ، وصدة ووصية وتزويج أم ولد وخلع ورد
مبيع ، وامضائه في خيار ، وأخذ دية عن قود ، ولا يملك أجنبي وفاء
دينه متبرعاً بلا رضاه ، ولا يملك الحاكم قبض ذلك بلا اذنه ، وينفك
حجره بوفاء بلا حاكم ، ويصح الحكم بفكه مع بقاء بعض ، فلو طلبوا
إعادته لما بقي لم يجبههم .

وإن استدان فحجر عليه تشارك غرماء الحجر الأول والثاني ،
ومن فليس ثم استدان لم يجبس ، وإن أبى مفلس او وارث الحلف مع
شاهد له بحق لم يجبر ، وليس لغرماء الحلف ، كزوجة تحلف لا ثبات
ملك زوج لنفقتها .

الرابع : انقطاع الطلب عنه فمن أقرضه او باعه شيئاً ولو غير

عالم بحجر لم يشارك الغرماء ، ولم يملك طلبه حتى ينفك حجره ، لكن
إن وجد عين ماله أخذها ، إن جهل الحجر عليه كما مر .

* فصل *

ومن دفع ماله (ويتيم) ولو محجوراً ★ بمقد اولاً الى محجور عليه
لحظ نفسه كصغير ومجنون وسفيه رجع في باق ، وما تلف زمن حجر
فعلى مالكة ، علم بحجر أولاً (ويتيم) ولا يطالبون دنيا وأخرى ★
وتضمن جناية واتلاف ما لم يدفع اليهم ، ومن أعطوه مالاً ضمنه حتى
يأخذه وليه ، لا ان أخذه منهم ليحفظه كأخذ مغصوبٍ ليحفظه لربه ،
ولم يفرط ، ومن بلغ رشيداً او مجنوناً او سفيهاً ثم عقل ورشد ، وانفك
الحجر عنه بلا حكم وأعطى ماله ، وسن باذن قاضٍ وبينة لا قبل ذلك
بحال ، ولو صار شيخاً ، وبلغ ذكر بامناء او تمام خمس عشرة
سنة ، او نبات شعر خشن حول قبله ، وأثنى بذلك بحيض ، وحملها
دليل انزالها فاذا ولدت ، حكم يلوغها منذ ستة أشهر (ويتيم) هذا
إن عاش ، وإلا رجع لخبرة النساء ★ وإن طأقت زمن إمكان بلوغ
وولدت لأربع سنين الحق بمطلق وحكم يلوغها من قبل الطلاق
(ويتيم) بزمن يتسع للوطء ★ وخشى بسن او نبات حول قبله او

إمناء من أحد فرجيه ، او حيض من قبل او هما من مخرج ، ولا اعتبار
بغلظ صوت ، وفرق أنف ونهود ثدي وشعر إبط ولحية .

والرشد إصلاح المال لا الدين ، ولا يعطى ماله حتى يختبر بما يأتي
ومحله قبل بلوغ بلائق به ويؤنس رشده [وعقود الاختبار صحيحة^(١)]
فلولد تاجر بأن يتكرر بيعه وشراؤه ، فلا يغبن غالباً غبناً فاحشاً ، وولد
رئيس ، وكاتب باستيفاء على وكيله ، وائى باشتراء قطن ونحوه
واستجاذته ودفعه وأجرته للغزالات ، واستيفاء عليهم ، وحفظ
الأطعمة من نحو هر وفار .

وابن كل محترف بما يتعاق بحرقة ، وأن يحفظ كل ما في يده عن
صرفه فيما لا فائدة فيه ، كشراء نفط ونحوه يحرقه للتفرج عليه ، او
حرام ، كقمار وشراء محرم كآلة لهو ، وليس صرف المال في بر ومطعم
ومشرب وملبس ، ومنكح لا يليق به تبذير إلا إذا صرف في المباح ،
ومن توزع في رشده ليأخذ ماله من وليه فشهد به عدلان ثبت ، وإلا
فادعى علم وليه ، حلف أنه لا يعلم رشده ، ومن تبرع في حجره فثبت
كونه مكلفاً رشيداً نفذ .



(١) ما بين الهلالين في النسخة الكويتية فقط .

﴿ فصل ﴾

وولاية مملوك لسيده ولو غير عدل وصغير، وبالغ مجنون او سفيه،
 لأب بالغ رشيد حر عدل ولو ظاهراً، او مكاتباً على ولده المكاتب
 لا الحر، ثم لوصي الأب ولو بجعل، وثم متبرع، او كافراً على كافر،
 ثم حاكم فان عدم فأمين يقوم مقامه، وقال «أحمد»: أما حكامنا اليوم
 هؤلاء فلا أرى أن يتقدم إلى أحد منهم، ولا يدفع اليه شيئاً (وينبغي)
 وهو الصحيح وكلامهم محمول على حاكم أهل [وهذا ينفعك في كل موضع
 فاعتمده^(١)] * والجد والام وسائر العصابات لا ولاية لهم، وقال
 «أحمد»: فيمن مات وله ورثة صغار ومال، إن لم يكن وصي، ولهم أم
 شفقة يدفع اليها (وينبغي) أن لها ولاية في الحفظ، لا التصرف في
 قليل^(٢). وحرّم تصرف ولي صغير او مجنون او سفيه إلا بما فيه حفظ،
 وإلا لم يصح تصرفه ويضمن، فان تبرع او حابا او زاد على نفقته او
 من تلزمه مؤنته بالمعروف ضمن، وتدفع إن أفسدها يوم ييوم فان
 أفسدها أطعمه معانينة، وإن أفسد كسوته ستر عورته فقط في بيت
 إن لم يمكن تحيل ولو تهدئة، ومتى أراه الناس ألبسه، فاذا مضوا عنه
 نزع عنه، ويقيد مجنون بحديد خلوف.

(١) ما بين القوسين في النسخة «الكويتية» فقط .

(٢) ما بين القوسين في نسخة «الدوسري» فقط فتأمل . ز

وسن إكرام یتیم وإدخال السرور علیه ، ودفع نقص وإهانة عنه ، فجب قلبه من أعظم مصالحه ، ولا يقرأ في مصحف الیتیم إن كان يخلقه ، وعلى ولي إخراج زكاة وفطرة من مال مولیه ولا يتولى سفیه ذلك ، ولا يصح إقراره علیه ولا يأذن له في حفظ ماله ، ولا يصح أن يبيع او يشتري او يرهن (وینعم) او یقرض * من مال مولیه لنفسه غیر أب ، وله ولغیره مکتابة قن مولیه وعتقه على مال ، وإذنه في تجارة وتزويجه لمصلحة ، فان لم یکن في الكتابة حظ لم تصح ، ولولي سفر بماله مع أمن (وینعم) ولو بجرأ * خلافاً له ومضاربة ، ولمحجور ربحه كله ، ودفعه مضاربة بجزء من ربحه وبعه نسيئة لمليء (وینعم) وبعرض لحظ ، وأنه يشهد حتماً في نسيئة وقرضه لمليء أمين ، ولو بلا رهن لمصلحة ، ولا یضمن ، كخوف سوس او ضیاع ، وقرضه ثقة أولى من إبداعه ، فان أودعه مع إمكان قرضه جاز ولا ضمان ، وله هبته بعوض ورهنه ثقة لحاجة ، وشراء عقار وبنائه بما جرت عادة أهل بلده لمصلحة ولو بلبس ، وشراء أضحیة لموسر ، ومداواته ، وترك صبي بمکتب باجرة كتعليم خط ورماية ، وأدب وما ینفعه ، وحمله ليشهد الجماعة باجرة من محجور ، وشراء لعب غیر مصورة لصغيرة من مالها ، وبيع عقار محجور لمصلحة كحاجة نفقة وخوف خراب ، ولو بلا ضرورة او زيادة على ثمن مثل ، وبأنقص لم

يصح ، ويجب قبول وصية له بمن يعتق عليه ، إن لم تلزم نفقته لا عساراً
 وغيره وإلا حرم (وينبغي) ويعتق * وإن لم يمكن تخلص حق
 محجور^(١) إلا بدفع مدين لوال يظلمه رفعه ، كما لو لم يكن رد منسوب
 إلا بكلفة عظيمة (وينبغي) وكذا كل محق * ولولي محجور خاط
 نفقة موليه بماله ، إذا كان أرفق ، ولو مات من يتجر لمحجور ولنفسه
 بماله وقد اشترى شيئاً ولم يعرف لمن هو فقال « الشيخ » : لم يوقف
 الأمر ليصطلحاً ، بل مذهب « أحمد » يقرع ، فن قرع
 حلف وأخذه^(٢) .

* فصل *

ومن فك حجره فسفه أعيد بحكم حاكم ، ولا ينظر في ماله إلا
 حاكم ، كمن جن أو اختل لكبر ، ولا ينفك إلا بحكمه ، ولا يصح
 تصرفه في المال ولو بعثته أو نذراً ووقف ، بل بتدبير وصيته ، ويصح
 تزويج سفیه (وينبغي) ليس من عادته الطلاق * بلا إذن وليه لحاجة
 متعة وخدمة ، فلا يصح لغيرها بلا إذنه ومعها يستقل به (وينبغي) ولو
 لم يرضه خلافاً لهما * فلو علمه يطلق ، اشترى له أمة لدفع حاجته ،

(١) في نسخة « المانع » (مجهول) . فتأمل . ز

(٢) كلام الشيخ والمذهب لم يكن واضحاً في غير نسخة الدوسري . ز

ولولي تزويج سفيه بلا إذنه لحاجة ، وإجباره لمصاحبة كسفيه ، وإن أذن ولي لم يلزم تعيين المرأة ويتقيد بمهر المثل فلا يلزم زائد ، وتلزم ولي زيادة زوج بها لا زيادة إذن فيها ، بل تلزم سفيهاً لمباشرته ويستقل بما لا يتعلق بالمال مقصوده ، فلو أقر بحد أو نسب أو طلاق أو قصاص أخذ به في الحال ، ولا يجب مال عفي عليه حالاً ، وبما لم يبعد فكاه ، إلا إن علم الولي صدقه (ويتبع) ويخلع أخذه ولا عوض إن كذبه *
ويصح منه نذر كل عبادة بدينه لا ماله ، واحتمل لا ينفك حجر بموته فلا يؤخذ ما أقر به من تركته ، فيرجع إذن على ولي بما دفعه لعمله .

* فصل *

ولولي محجور غير حاكم وأمينه ، ألاكل لحاجة فقر من مال موليه الأقل من أجره مثله وكفايته ، ولا يلزمه عوضه يبساره ومع عدها لا يأكل غير أب إلا ما فرضه له حاكم ، ولناظر وقف ولو لم يحتج أكل بمعروف ، حيث لم يشرط الواقف له شيئاً ، وإلا فله ما شرط لمنظره وإن شرط له أجره فكلفته عليه حتى يبقى أجره مثله ، وله الأجرة من وقت نظره فيه (ويتبع) ليس من المعروف مجاوزة أجره مثله * قال « الشيخ » : له أخذ أجره عمله مع فقره ، ولا يأكل وكيل في صدقة منها شيئاً لعمله .

ومن فك حجرة فادعى على واه تعدياً ، أو موجب ضمان ونحوه وجود ضرورة ، أو غبطة أو تلف أو قدر نفقة أو كسوة ، فقول ولي ما لم تخالفه عادة ، ويحلف غير حاكم (و بنجم) وأب * لا في دفع مال بعد رشد أو عقل ، إلا أن يكون متبرعاً ، ولا في قدر زمن إئفاق ، كأنفقت سنتين فقال محجور : بل سنة .

وليس لزواج رشيدة حجر عليها في تبرع زائد على ثلث مالها (و بنجم) إلا فيما يتعلق بنفقتها أو كسوتها ، على وجه يضر بها * ولا لحاكم حجر على مقتر^(١) على نفسه وعياله .

﴿ فصل ﴾

ولولي سيد ومميز ان يأذن له ان يتجر (و بنجم) مع تعدد سيد إذن الجميع * وأن يدعي ويقيم يذنة ويحلف ونحوه ، ويتقيد فك حصل بالاذن بقدر ونوع عيناً كوكيل ووصي في نوع وتزويج لشخص معين ، ويستفيد وكيل العقد الأول فقط ، إلا ان رد عليه لفسخ بنحو عيب وخيار ، فيبيعه ثانياً وماذون في بيع نسيدة وغيره كضارب - على ما يأتي - ولا يصح أن يؤجر نفسه ، ولو أذن له في جميع أنواع التجارة ، ولا أن يسافر أو يتوكل في مال ، ولو لم يتقيد

(١) في نسخة « المانع » (مقترض) وما وضعناه موافق لما في « الاقناع »

و « المنتهى » . ز

عليه وان وكل فكوكيل ، ومتى عزل سيد قنه ، انزل وكيه
 كوكيل وكيل ، ومضارب لا كوكيل صبي ومكاتب ، ومرتهن
 أذن لراهن في بيع لأن كل متصرف في مال نفسه (ويتبعه) هذا إذا
 وكل مكاتب باذن سيده فيما لا يملكه ، من نحو قرض ومجابهة *
 ويصح أن يشتري من يعتق على مالكة ، لرحم أو قول ، أو زوجه له
 لا من مالكة ، ولا أن يبيعه ،

ومن رآه سيده أو وليه يتجر فلم ينه لم يصير مأذوناً له ، فيحرم
 على عالم بذلك معاملته ، ولا يتعلق دينه بذمة سيده ، ويتعلق دين
 مأذون له بذمة سيد مطلقاً وأما أرش جنابة وقيمة ما أتلفه فبرقبته ،
 كدين غير مأذون وإن أعتق لم سيده الأقل خلافاً لظاهر «المنتهى»
 هذا إن تلف ما استدانه ، وإلا أخذ حيث أمكن ، ومتى اشتراه رب
 دين يتعلق برقبته ، تحول الى ثمنه فمع تساوي فالمقاصة ، وزيادة ثمن يرجع
 على رب دين ، ونقص فلا رجوع لرب دين ، وبعرض فالتعويض ،
 وإن يتعلق بذمته كإقرار بمال — على ما يأتي في الإقرار — أو غر في
 نكاح بأمة فملكه بعوض أولاً ، أو من يتعلق برقبته بلا عوض سقط ،
 ويصح إقرار مأذون ولو صغيراً في قدر ما أذن فيه فقط ، وإن حجب
 عليه سيده ويده مال ، ثم أذن له في التصرف فأقر به صح ، ويبطل
 اذن بحجب على سيده ، وموته وجنونه المطبق (ويتبعه) وبحجب

مأذون لسفه او جنون لا بغير مطبق لمشقة تكرره - وهذا ينفعك
 في غير هذا - * ولا بأباق وأسر وتدير وإيلاد وكتابة وحرية وحبس
 بدين ، او غصب ، وتصح معاملة قن لم يثبت كونه مأذوناً له خلافاً
 « للنهية » لأن الأصل صحة التصرف ، ولا يعامل صغيراً الا في مثل
 ما يعامل مثله ، ولا يصح تبرع مأذون له بدراهم وكسوة ونحوهما ،
 وله هدية مأكول وإعارة دابة وعمل دعوة ونحوه بلا إسراف او
 منع سيد ، ولغير مأذون أن يتصدق من قوته بما لا يضر به كـرغيف ،
 ولزوجة وكل متصرف في بيت (وبنهم) غير ولي يقيم * الصدقة منه
 بلا إذن صاحبه ، بنحو ذلك إلا أن يمنع او يضطرب عرف او يكون
 بخيلاً او يشك في رضائه فيهما فيحرم ، كزوجة أطعمت بفرض^(١)
 ولم تعلم رضاه .

ومن وجد بما اشتراه من قن عيباً فقال : أنا غير مأذون
 لي لم يقبل ولو صدقه سيد (وبنهم) ان فائدته إمساكه لأخذ الأرش .



(١) في نسخة المانيع « بفرض » وفي الدوسرية « بفرض » وظاهر
 كشف القناع بفرض فتأمل . ز

* باب الوطانة *

هي : استنباط جائز التصرف ، مثله في الحياة ، فيما تدخله النيابة .
وتصح معلقة وموقفة بمدة فلا يتصرف قبلها ولا بعدها .
ومعلقة ؛ كاذاً قدم الحاج او جاء الشتاء فاشترى كذا ، او بكل قول او
فعل دل على إذن وقبول بكل قول او فعل دل عليه ، ولو متراخياً وكذا
كل عقد جائز ، كمساقاة وشرط تعيين وكيل وموكل فيه ، فلا يصح
وكلت أحد هذين او في شراء هذين ، وفي «الاتصار» ولو وكل زيداً
وهو لا يعرفه او لم يعرف الوكيل موكله لم تصح ، انتهى (وفيه تأمل)
وإن وكله في مخاصمة غرمائه صح ، وإن جهل موكل ووكيل (وبنهم)
الصحة في اعتق أحد عبدي ، او طلق إحدى امرأتي فقال : أحدهما حر
او طالق ، فان عين ثم أوقع احتمال * لا علمه بها ، وله التصرف بخبر من
ظن صدقه ويضمن (وبنهم) ولا يرجع على مخبر لتقصيره * ولو شهد
بها إثنان [(وبنهم) مع غيبة موكل مسافة قصر * ^(١)] ثم قال أحدهما
عزله ولم يحكم بها لم تثبت ، ولو أعاد الشهادة ثانياً ، وإن حكم او قاله
واحد غيرهما لم يقدر ، وإن قالاه قدح ، وإن شهدا له بها فقال :

(١) هذا الاتجاه في النسخة « الكوينية » فقط . ز

ما علمتها ثبتت ، لا ما أعلم صدق الشاهدين لقدحه فيها ، وإن أبى قبولها فكعزله نفسه ، وميل « ابن رجب » : من ادعى أنه وكيل لزيد وأن لزيد على فلان ألفاً ، وأقام البينة بذلك دفعة أنه لا يقبل بل لا بد من تقدم بثبوت الوكالة على الدين . وهو حسن .

ولا يصح توكيل في شيء إلا ممن يصح تصرفه فيه سوى أعمى ، وموكل فيما لم يره عالماً فيما يحتاج لرؤية ، ومثله توكل ، فلا يصح أن يوجب نكاحاً من لما يصح منه لموليته لا يقبله من لا يصح منه لنفسه (وبنيهم) فلا يتوكل مسلم عن كافر في نكاح ابنته مطلقاً كعكسه ، ولا كافر عن مسلم في شراء مصحف وقن مسلم ومعاقبته * سوى قبول نكاح نحو أخته لأجنبي ، وحر واجد الطول نكاح أمة لمن تباح له ، ومن حرمت عليه زكاة في قبضها لمن تحل له ، وطلاق امرأة نفسها وغيرها بوكالة ، ويصح توكيل مسلم كافراً فيما يصح تصرفه فيه ، لا في شراء خمر وخنزير ، وإن وكل عبد غيره ولو في شراء نفسه من سيده صح إن أذن ، وإلا فلا فيما لا يملكه العبد كبيع وإيجاب نكاح وقبوله (وبنيهم) وعتق وكذا كل محجور * بخلاف نحو طلاق ورجعة وصدقة بنحو رغيغ ، ولمكاتب أن يوكل فيما يتصرف فيه بنفسه ، وله أن يتوكل بجعل لا بدونه بلا إذن سيد ، ولا تصح في بيع ما سيملكه ، أو طلاق من يتزوجها (وبنيهم) ولا تصح فيما سيملكه

تبعاً لمملوك، كبيع هذا وما يحدث منه، أو بعه واشتر بثمنه كذا، فبيع ما يحصل من نحو ابن البهيمة، وبعه إذا حصل يصح، لأنه تعليق ومن قال لو كيل غائب ثبتت وكالته : احلف أن لك مطالبتي، أو أنه ما عزلك، لم يسمع، إلا أن يدعي علمه بذلك فيحلف وإلا فلا طلب له، ولو قال عن دين ثابت : موكلك أخذ حقه لم يقبل بلا بينة، ولا يؤخر ليحلف موكل، أو يعترف كما لو ادعى وفاء وغيبة بينته، فلا يؤخر لحضورها.

فرع : لو قال عبد : اشتريت نفسي لزيد موكلي باذن^(١) سيدي وصدقه صح ولزم زائد الثمن، وإن قال سيد : ما اشتريت نفسك إلا لنفسك، عتق ولزمه الثمن، وإن كذبه زيد فقط، فإن كذبه في الوكالة حلف وبرى، وإن اعترف بها وكذبه إنك لم تشتري نفسك لي، فقول المبد لقبول قول الوكيل في التصرف المأذون فيه.



(١) في نسخة « المانع » (بأخذ) فتأمل . ز

﴿ فصل ﴾

وتصح في كل حق آدمي ، من عقد وفسخ وطلاق ورجعة (وينبغي) احتمال لا إن وكلها في رجعة نفسها او غيرها ، او كافرأ في رجعة مسلمة * ونملك مباح (وينبغي) ولم ينويه الوكيل حاله لنفسه ، وانه يملكه موكل بمجرد تحصيل * وصلاح واقرار ، وليس توكيله فيه باقرار وحوالة ورهن وكفالة وشركة ووديعة وجعالة وقرض ومساقاة وكتابة وتدير ووقف وعق وإبراء ولو لا نفسها إن عينا ، فلو وكل عبده في إعتاق عبيده ، او امرأته في طلاق نسائه ، او غريمه في إبراء غرمائه ، او تصدق بهذا ، لم يدخل وكيل في ذلك إلا بالنص [ولو إذن له يتصدق بماله لم يجز له الاخذ لنفسه إذا كان من أهل الصدقة^(١)] وتصح في كل حق لله تدخله النيابة من إثبات حد واستيفائه (وينبغي) من سيد وحاكم * ويصح استيفاء بحضرة موكل وغيبته حتى في حد قذف وقود وعبادة ، كتفرقة صدقة ونذر وزكاة وكفارة ، وتصح بقوله: أخرج زكاة مالي او كفارتي من مالك ، وفعل حج وعمره وتدخل ركعتا^(٢) طواف تبعاً (وينبغي) احتمال ، وكذا صوم ثلاثة^(٣)

(١) ما بين القوسين في النسخة « الكويتية » فقط . ز

(٢) في « الأصول » ركعة .

(٣) في الكويتية « الثلاثة »

أيام في الحج * لا بدنية محضة كصلاة وصوم - فعله عن ميت وليس بوكالة - وطهارة واعتكاف ، ولا في ظهار ولعان وإيلاء وعين ونذر وقسامة وقسم لزوجات وشهادة والتقاط واغتنام وجزية ومعصية ورضاع .

* فصل *

وتصح في بيع ماله كله او ما شاء منه (وبنجم) وكذا في طلاق نسائه ، او عتق عبيده [كلهم او ما شاء منهم ^(١)] * وفي « الفروع » ظاهر كلامهم له بيع كل ماله وذكروا « الازجي » لا : لأن من للتبعيض . وفي المطالبة بحقوقه والابراء منها كلها او ما شاء منها ، لا في عقد فاسد ولا يملك الصحيح منه او كل قليل وكثير (وبنجم) إلا إن قال من مالي * ولا اشتري ما شئت او عبداً بما شئت حتى يبين نوع وقد رثمن (وبنجم) ما لم يكن مقدار ثمنه معلوماً بين الناس كمكيل ، وإن اشترى كذا او كذا لا يصح * ومثله اشترى ما شئت كما في « المبدع » من المتاع الفلاني والاطلاق يقتضي شراء عبد مسلم عند « ابن عقيل » لجملة الكفر عيباً ، وقيل تصح في كل قليل وكثير ، ويؤيده قول « المروزي » : بعثي أبو عبد الله في حاجة وقال : كل شيء تقوله على

(١) ما بين القوسين في النسخة « الكويتية » فقط . ز

لساني فأنا قلته . وفي « القواعد » العقود الجائزة : كشركة ومضاربة
ووكالة ، فساده لا يمنع نفوذ التصرف فيها بالأذن ^(١) ووكيل في
شراء طعام يملك البر فقط ، وفي « الفنون » لا تصح الوكالة ممن علم ظلم
موكله في الخصومة ، وكذا لو ظن ظلمه ، وبالع « القاضي » فمنع أن
يخاصم عن غيره وهو عالم بحقيقة أمره (ويتبع) إن كان الموكل ممن يعرف
بالصدق ، اعتمد قوله ، وبالكذب فلا ★

(ويتبع) ومن وكل في قبض كان وكيلاً في خصومة لا عسكه ،
وأجب خصمي عني وكالة في خصومة ويحتمل بطلانها ^(١) ، واقبض
حقى اليوم لم يملكه في غد ، ومن فلان ملكه منه وكيله لا من وارثه ،
وإن قال الذي قبله أو عليه ملكه حتى من وارثه ، ووكيله في خلع
لمجرم كهو ، فلو خلع بمباح أكثر من مهرها صح بقيمته ، فلا يلزم
الزوج قبوله عرضاً ، ولو وكيل توكيل فيما يعجزه لكثرة ، ولو في
جميعه وما لا يتولى مثله بنفسه ، لا فيما يتولى مثله بنفسه ولم يعجزه إلا
بإذن ويتعين أمين (ويتبع) ولو اتى وكيل خائن يصح مع التجريم
وضمن * لا مع تعيين موكل ، ولو وكله أميناً فخان فعليه عزله ، وكذا
وصي يوكل وحاكم يستنوب ، ووكل عنك وكيل فله عزله ، وتبطل

(١) في الكويتية فقط .

(١) لكن لا يصح إطلاق اسم العقود عليها إلا مقيدة بالفساد . ملخصاً

من « القواعد » ص ٦٥ . ز

بموثته وعني او يطلق وكيل موكله ، كأوص إلى من يكون وصياً لي
ولا وكيل وأن أذن له لبطلانها بموته ، ولا يعقد الوكيل مع فقير
بذمة ، او قاطع طريق او يتفرد من عدد او يبيع نسيئة او بمنفعة او
عرض كفلوس ، إلا باذن موكل او بقوله : اصنع ما شئت او تصرف
كيف شئت ، فان فعل ذلك بدونه فباطل ، وكذا لو باع بغير نقد ،
او غالبه رواجاً او الأصلح ان تساوت الا ان عينه موكل ، فيتعين
ما عين ، واذا باع نسيئة فأنكر موكل الاذن فيه فصدقه وكيل
ومشتر فسد البيع ، وبطالب موكل من شاء منها والقرار على مشتر
وبتصديق وكيل يضمن او مشتر فيرد البيع ، وصح انفرادي أيكدا
باع سلعتي فبيعه جائز ، وكذا ما يباع مثله بفلوس عرفاً ، كـ رخيص
ونحوه اذا بيع بها .

فرع : لو غاب أحد وكيلين لم يكن لحاضر التصرف ، ولا لحاكم
ضم أمين اليه ليتصرف ، بخلاف موت أحد وصيين ، لأن له نظراً في
حق ميت ویتيم ، وكذلك يقيم وصياً لمن لم يوص ، وإن أثبت أحدهما
الوكالة والآخر غائب وحكم بها ثبتت لغائب تبعاً ، ولا يتصرف
حاضر وحده ، بل اذا حصل تصرف ، وإذا جحد الغائب الوكالة او عزل
نفسه لم يتصرف الآخر - وهكذا كل تصرف - .

* فصل *

والوطانة والشركة والمضاربة والمساواة والمزارعة والوديعة
والهبة، عقود جائزة من الطرفين، لكل فسخها، وتبطل كلها بموت
أحد المتعاقدين، لكن لو وكل ولي يقيم وناظر وقف، أو عقد عقداً جائزاً
غيرها، كشركة، ومضاربة لم يفسخ بموته (وينبغي) ولا عزله *
لأنه متصرف على غيره، وتبطل بجنون مطبق من أحدهما لا إغماء،
وبحجر لفسفه حيث اعتبر رشد، وبفلس موكل فيما حجر عليه فيه، وبما
يفسقان به فيما ينافيه، كإيجاب نكاح، وكذا وكيل ولي يقيم وناظر وقف،
فيعزل بفسقه وكذا بفسق موكله (وينبغي) لا * وبردة موكل لا وكيل،
إلا فيما ينافيها، كحج وقبول نكاح مسلمة وقن مسلم ومصحف، وتبديره
أو كتابته قناً وكل في عتقه، لا أن وكل هو في شيء، ولو عتق أو
بيع ونحوه، إلا أن لم يرض من ملكه بقاء وكالته، ولا بسكنائه أو
بيعه فاسداً ما وكل في بيعه (وينبغي) وكذا كل عقد فاسد لأنه لم
ينقل عن الملك * وبوطئه (وينبغي) أو بينوته * لا قبلته - خلافاً له -
زوجة وفي كل طلاقها، لا أن وكلت في شيء فبانت (وينبغي) احتمال
ولا بوطء أمة وكل في عتقها * وبدلالة رجوع أحدهما، كتوكيله
في عتق قن وكل في شرائه وباقراره على موكله بقبض ما وكل فيه

(و يجر) وبعلة ظلمه * وكن قيل له : اشتر كذا بيننا فقال: نعم. ثم قالها
 لاخر، فقد عزل نفسه ويكون له والثاني، وبتلف العين وبدفع عوض
 لم يؤمر به ، كدفع دينار ودرهم ليشتري به كذا فمكس ، وباتفاق
 ما أمر به ، ولو نوى اقتراضه وعزل عوضه فان تصرف بما عزل
 فكفصولي لا بعد ، كلبس ثوب ويضمن ، ثم إن تصرف كما أمر برى
 من الضمان ولو لم يقبض العوض خلافاً « للمنتهى » فان قبضه فأمانة في
 يده ، فان رده عليه بنحو عيب عاد الضمان ، ولا بجودهما الوكالة ،
 وينعزل وكيل بموت موكل ، وبعزله بكل لفظ دل عليه ، كفسخت
 أو أبطلت أو نقضت الوكالة أو صرفتك عنها ، أو ينهأ عن فعل
 ما أمره به ، ولو لم يبلغه ككشريك ومضارب فيضمن إن تصرف
 بطلانها - إلا ما يأتي في العفو عن القصاص - .

ولا تقبل دعوى موكل العزل بعد تصرف في غير طلاق بلا
 يئنة ، لتعلق حق الغير به ، ولأن الأصل عدم الضمان ، ويقبل أنه
 أخرج زكاته قبل دفع وكيله للساعي لأنها عبادة فقول مدعيها ،
 وتؤخذ من ساعي إن بقيت يده ، وإلا فلا .

ويضمن وكيل وما ييد وكيل بعد عزل أمانة ، كودع عزل
 ورهن وهبة رجع فيها أب وظاهر كلامهم ولا يجب الرد فوراً - ويأتي
 في الوديعة - ويقبل إقرار وكيل على موكله بعيب يمكن حدوثة فيما

بأعه ، ولا يرد بنكول وكيل منكر خلافاً «للمنتهى» بل يحلف مشتر
ويرد اذن على وكيل غائب بحق فأنكره فشهد به بينة حكم له به ، فاذا
حضر الغائب وجحد الوكالة او انه كان عزله ، لم يؤثر ذلك في الحكم .
فرع : تصح الوكالة الدورية ^(١) وهي : وكلتك ، وكلما عزلتك
او انزلت فقد وكلتك أو فأنت وكيلي ، ويصح عزله بقول : كلما
وكلتك ، او عدت وكيلي فقد عزلتك (وبتبعه) مثل : كلما ، مهما ، ومتى ،
وانه يصح توكياله بعد عزله دوراً وبدونه * إذ غايته فسخ
معلق بشرط .

﴿ فصل ﴾

حقوق العقد متعلقة بموكل ، فلا يعتق من يعتق على وكيل ،
وينتقل ملك لموكل ويطالب بضمن ويبرأ منه ببراء بائع وكيلاً لم يعلم
انه وكيل (وبتبعه) فان علم لم يصح * وما وهب له مدة الخيارين
فلموكله ، ويرد موكل بعيب ويحنث بحلفه لا يبيع ، ويضمن العهده
إن أعلم الوكيل العاقد بوكالته - ومصر في الرهن - (وبتبعه) فلو اشترى

(١) الدور عند المناطقه ، هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ومنه
ما يسمى بالدور المصرح ، وغيره الدور المضمّر . وفي منتهى الارادات :
سميت دورية لدورانها على العزل . ز

وکیل في ذمته ثبت فيها تبعاً ، وفي ذمة موكله أصلاً كضامن *
ويختص وکیل بخيار مجلس لم يحضره موكل .

ولا يصح بيع وکیل لنفسه ولا بشرائه منها لموكله ولو زاد على
ثمنه في النداء ، إلا إن اذن له ، فيصح تولي طرفي عقد فيها كأب ولي
وكتوكله في بیعة وآخر في شرائه ومثله نكاح ودعوى وولده وإن
نزل ، ووالده وإن علا ، وكل من لا تقبل شهادته له كنفسه ، وكذا
حاکم وأمينه ، ووصي وناظر وقف ومضارب «المنقح» وشريك عنان
ووجوه ، وإن باع وکیل او مضارب بزائد على مقدار او ثمن مثل ،
ولو كان الزائد من غير جنس ما أمر به صح ، وكذا إن باعاً بالنقص
او اشترياً بأزيد (ويتم) ويحرم ، وان الصحة حيث لا ينهي *
ويضمنان في شراء الزائد ، وفي بيع كل النقص عن مقدار ، وما لا
يتغابن بمثله عادة عن ثمن مثل في زيادة او نقص وما يتغابن به ، كدراهم
في عشرة ولا تقدير فلا ، ويضمن قن لسيده ولا صغير لنفسه . وإن زيد
على ثمن مثل قبل بيع لم يجز به (ويتم) احتمال ويضمنه * وفي مدة خيار
ولم يلزم فسخ (ويتم) الصحة لمزاید وان حرم مع أنه لا يصح شراء
على شراء مسلم * وبعه بدرهم فباعه به ، وبعرض او بدینار ، او اشتره
بدینار فاشتره بدرهم صح ، لا إن باعه بعرض يساوي دیناراً ، كبعه
بمائة درهم فباعه بثمانية وعشرين ثوباً واشتره بمائة ، ولا تشتريه بدونها

فخالقه لم يحز (وبنجه) احتمال هذا في غير فرد معين ★ واشتر نصفه
بمائة ولا تشتريه جميعه ، فاشترى اكثر من النصف واقل من الكل
صح ، كبعه بألف فباعه به حالاً ولو مع ضرر ما لم ينهه ، وبعه فباع
بعضه بدون ثمن كله لم يصح ما لم يبع باقيه (وبنجه) احتمال او يرض
موكله ★ في او يكن نحو صبرة او معدود ، كعبيد فيصح ما لم يكن
صفقة ، وكذا شراء فيصح شراء واحد من أمر بهما لا صفقة ، وبع
العبد بمائة فباع نصفه بمائة صح ، وله يبع النصف الآخر ، وبعه بألف
في سوق كذا فباعه به في آخر صح ، ما لم ينهه او يكن له فيه غرض ،
كحل نقده او مودة أهله ، وبعه لزيد فباعه لغيره لم يصح ، ويبدل كذا
فباعه بغيره حرم ، وصح ومع مؤنة نقل لا يصح (وبنجه) ولو حمله
الوكيل بنفسه ★ واشتراه بكذا فاشتراه به مؤجلاً ، او شاة بدينار
فاشترى شاتين تساويه إحداهما وإن لم تساوه الأخرى ، ويصح بيعها
بلا اذن ، او شاة تساويه بأقل صح ، وإلا فلا (وبنجه) وكذا غير
الشيء ★ واشتر عبداً لم يصح شراء اثنين .

★ ★ ★

* فصل *

وليس لو كيل شراء معيب وإن عين، فإن علم لزمه ما لم يرضه موكله
 فإن لم يرضه لزم الوكيل ولا يردّه (وبتبعه) هذا إن اشتراه في ذمته لا بعين
 المال، لقولهم وإن اشترى بعين المال فكشراء فضولي * وله ولو موكلاً
 رده، ولا يرد ما عينه له موكل بعيب وجده قبل إعلامه خلافاً له،
 ويرد ما لم يعين فإن ادعى بائع رضي موكله به وهو غائب حلف أنه
 لا يعلم ورده، ثم إن حضر فصدق بائعاً لم يصح الرد، وهو باق لموكل
 (وبتبعه) ولا يتصرف فيه بائع قبل مراجعة موكل، لا اعترافه له
 وبدن *

وإن اسقط وكيل خياره من معيب وجده ولم يرض موكله فله
 رده وإن أنكر بائع أن الشراء وقع لموكل حلف ولزم الوكيل (وبتبعه)
 ولو صدقه موكل لاحتمال تواطئهما * واشترى بعين هذا فاشترى في
 ذمته لم يلزم موكل إلا لم يجزه، ويقع لو كيل وعكسه كاشترى في ذمتك
 وانقد هذه الدراهم فاشترى بعينها، يصح ويلزم الموكل، وإن أطلق
 جاز بعين وذمة.

ومن وكل في بيع شيء غير ربوي لمعروف ملك لتسليمه ،
لا قبض ثمنه فان تعذر قبضه لم يلزم الوكيل كحاجم وأمين ، إلا إن
أذن له موكله في قبضه ، أو دلت عليه قرينة ، كبيعته في سوق غائب
عن موكل أو بموضع يعين الثمن بترك قبضه فتركه فيضمن ، خلافاً
« للمنتهى » وكذا الشراء فلا يتسلم وكيل المبيع ، حيث لا قرينة بلا
إذن (وبينهم) ويشهد وإلا ضمن ★ وإن أخر تسليم ثمنه بلا عذر ضمنه
ويقبض مطلقاً ثمن ما يفضي إلى ربا نسيئة ، ولم يحضر موكله ، وإذا
قبض الثمن وكيل ، فأمانة بلا فور رد ، ولا يسلم الوكيل المبيع قبل
قبض ثمنه حيث جاز ، فان سلمه قبل قبضه ضمن وليس لو وكيل في بيع
تقليب مبيع على مشتر بمحضرة وإلا ضمن ، وليس حضور الموكل
مراداً خلافاً « للمنتهى »

ومن أمر بدفع شيء إلى معين ليضعه فدفع ونسيه لم يضمن ،
وإن أطلق المالك فدفعه إلى من لا يعرف عينه ولا دكانه ضمن ، ومن
وكل في قبض درهم أو دينار لم يصارف بلا إذن فان صارف وضاع
فعلى دافع ما لم يكذب عليه وكيل في الاذن بالمصارفة فعليه ومن وكل
في قبض دينار أو ثوب فأخذ أكثر فعلى دافع ويرجع على قابض وإن
أخذ وكيل في قبض دين رهناً أساء ولم يضمن ، ومن وكل ولو مودعاً
في قضاء دين فقضاه ، أو أقرض ولم يشهد وأنكر غريم ضمن ما ليس

بمحضرة موكل ، وإن قال : أشهدت فأتوا ، أو أذنت فيه بلا يئنة أو قضيت بمحضرتك حلف موكل - ومرر تفصيله في الرهن والضمان - بخلاف وكيل في إيداع لم يشهد فلا يضمن (وبنه) احتمال ، وكذا كل وكيل في دفع لا أمين * .

﴿ فصل ﴾

والوكيل أمين لا يضمن مطلقاً ، ماتلف يده بلا تفريط ، ويصدق يمينه في تلف ونفي ، وأنه لم يحمل الدابة فوق طاقتها ولا شيء لنفسه ، وكذا كل أمين كوصي ، وأمين حاكم ومضارب ومرتهن ومستأجر ويقبل إقراره أنه تصرف في كل ما وكل فيه من بيع وشراء وقبض ودفع ، ولو عقد نكاح ، ولو وكله في شراء عبد فاشتراه واختلفا في الثمن فقال وكيل : اشتريته بألف وقال موكل : بخمسمائة . فقول وكيل فيما يقارب وأذنت لي في البيع نسيئة أو بغير نقد البلد أو اختلفا في صفة الاذن ، كشراء عبد أو أمة أو بعشرة أو عشرين ، فقول وكيل كمضارب ، ووكلتني فقال : لا ، أو أن أتزوج لك فلانة ففعلت وصدقت الوكيل ، وأنكر موكل الوكالة فقله بلا عين ، ثم ان تزوجها وإلا لزمه تطليقها ، ولا يلزم وكيل غير ضامن شيء ، وإن ادعته حلف وأذن لي الغائب فمقد ثم مات لم ترثه بلا تصديق ورثة ، وأذن لي في

العقد فمقدت وأنكره الزوج ، فالنكاح بحاله ، ولم يلزم وكيلاً لم
يضمن شيء .

فرع : لو باع لشريك مشتركاً باذن وادعى مشتر دفع ثمن لبائع
وصدقه الآخر برىء ممن صدقه لا من بائع فيطالبه بحصته ومصدق
البائع ، ولا تقبل شهادة مشتر عليه ، ولا شريك على بائع ، ولا يصح
إقراره على موكله ، ولا صلحه ولا إيراؤه عنه بلا إذن ، وإن اختلفا في
رد عين او ثمنها فقول وكيل لا يجعل ، وكذا وصي وعامل وقف
وناظره متبرعين لا يجعل فيهن ، ولا إلى ورثة موكل [وإلى غير
من ائتمنه كزوجة ولو باذنه ^(١)] ولا ورثة وكيل في دفع لموكل
ولا مستأجر ، وإجير مشترك (وينهم) وخاص لقبضه العين لحظ
نفسه * .

ودعوى كل أمين تلفاً بحادث ظاهر لا يقبل إلا بينة تشهد
بالحادث ، وموفي الرهن ، ويصح التوكيل بلا جعل وبمعلوم أياماً
معلومة ، او يعطيه من الألف شيئاً معلوماً ، لا من كل ثوب كذا لم
يصفه ولم يقدر ثمنه وله أجر مثله ، وان عين ثياباً معينة في بيع وشراء

(١) الجملة في النسخة الكويتية هكذا ؛ او الى غير من ائتمنه كزوجة
خلافاً لها ، وفي الدوسرية : موكل أقر الى غير ... الخ ، وفي هامش نسخة
المانع في نسخة المؤلف ؛ لا باذنه خلافاً لها هنا . فتأمل . ز .

(وَبِمِ) ولو من غير إنسان معين * خلافاً « للمنتهى » صح ، كجع
 ثوبي بكذا وما زاد فلك ، ويستحق جعله في قبل تسليم ثمنه لموكل ،
 إلا إن اشترطه .

* فصل *

ومن عليه حق فادعى إنسان أنه وكيل ربه في قبضه أو وصيه
 أو أحيّل به فصدقه ولا بينة لم يلزمه دفع إليه ، وإن كذبه لم يستحلف ،
 وإن دفعه وأنكر ذلك صاحبه حلف ورجع على دافع إن كان ديناً ،
 ودافع على مدع مع بقاءه أو تعديه في تلف ومع حوالة مطلقاً ، وإن
 كان عيناً كوديعة ومنصوب ، ووجدتها ربه أخذها ، وإلا ضمن أيهما
 شاء ، ولا يرجع غارم إلا إن فرط أخذ ، ومع عدم تصديق دافع يرجع
 مطلقاً ، ومع دعواه إذن مالك في الوديعة لا رجوع عليه مطلقاً ،
 وإن ادعى موته وأنه وارثه لزمه دفعه مع تصديق ، وحلفه على نفي علم
 مع أنكار ، ومن قبل قوله في رد وطلب منه لزمه ولا يؤخره ليشهد ،
 وكذا مستعير ونحوه لا حجة عليه ، وإلا آخر ، كدين بحجة (وبنعم)
 ولا ضمان لو حصل تلف زمن تأخير * ولا يلزم دفع حجة لمدين
 وفي مشهداً .

فرع : لو شهر واحد أنه وكله يوم الجمعة وآخر أنه وكله يوم
 السبت ، او اشهد أحدهما أنه وكله بالعريّة والآخِر وكله
 بالأعجمية ، او أحدهما أنه قال : وكلتك . والآخِر أنه قال : أذنت
 لك في التصرف او جعلتك وكيلاً لم تتم الشهادة (وينبغي) بل تتم *
 وتتم إن شهد أحدهما أنه أقر بتوكيله يوم الجمعة والآخِر أنه أقر يوم
 السبت ، او أنه أقر به بالعريّة والآخِر بالأعجمية ، او أحدهما أنه
 وكله والآخِر أنه أذن له في التصرف ، ولو شهد أنه وكله في بيع عبده
 والآخِر أنه وكله في بيع عبده وجاريته تمت في العبد .



﴿ كتاب الشركة ﴾

هو قسمان :

الاول : اجتماع في استحقاق ، كشركة إرث ووصية وهبة في عين او منفعة .

الثاني : في تصرف وهو المقصود ، وتكره مع كافر ، لا كتابي لا يلي التصرف ، ومعاملة من في ماله حلال وحرام يجهل ، وإن خلط زيت حرام يجهل مالكة بمباح تصدق به ، ودرهم بدرهم تصدق بواحد فإن جهل قدره تصدق بما يراه حراماً ، ومع علم مالك فشريكان وهو أضرب .

أصدها : شركة عنان ، وهي : أن يحضر كل من عدد جائز التصرف من ماله نقداً مضروباً معلوماً ، ولو مغشوشاً قليلاً ، او من جنسين كذهب وفضة ، او متفاوتاً او شائعاً بين الشركاء إن علم كل قدر ماله ليعمل فيه على أن له من الربح بنسبة مال ، او جزءً مشاعاً معلوماً ولو متفاوتاً ، كأقل من ماله او أكثر ، او يقال بيننا فيستون فيه ولو تفاوتاً في رأس مال ، او يعمل البعض فقط ، على أن يكون له أكثر من ربح ماله ، وتكون عناناً ومضاربة ، ولا يصح بقدر ماله

لأنه إِبضاع ، أي توكيل بلا جعل ، ولا بدونه بطريق الأولى ، ولا بغائب أو بذمة أو مجهول ، ولا بعرض ولو مثلياً ، ولا بقيمته أو ثمنه الذي اشتري به أو يباع به ، ولا بمغشوش كثيراً ، ولا بفلوس ولو ناقصة ، ولا بنقرة ^(١) التي لم تضرب أو لم يذكر الربح أو شرط لبعضهم جزءاً مجهول أو دراهم معلومة أو ربح عين معينة أو مجهولة ، وكذا مساقاة ومزارعة ، وتنعقد بما يدل على الرضا ويغني لفظ الشركة (وينبغي) أو ما يدل عليها * عن إذن صريح بالتصرف وينفذ من كل بحكم الملك في نصيبه ، والوكالة في نصيب شريكه ، ولا يشترط خلط لأن مورد العقد العمل والربح نتيحة والمال تبع ، فما تلف قبل خلط فمن الجميع لصحة قسم بلفظ ، كخرص ثمر ، وما يشترطه البعض بعد عقدتها فجميع ، وما أبرأ من مالها أو أقربه قبل فسخ من دين أو عين فمن نصيبه ، وإن أقرب بمعلق بها كأجرة حمال فمن الجميع ، والوضعية ^(٢) بقدر مال كل ، ومن قال : عزلت شريكي ولو لم ينض ^(٣) المال خلافاً له انزل ، ويتصرف المعزول في قدر نصيبه ، ولو قال : فسخت الشركة انزلا ، فلا يتصرف كل إلا في قدر نصيبه ، ويقبل

(١) ذهباً كانت أم فضة . ز

(٢) أي الخسران ، سواء كانت لتلف أو نقصان ثمن أو غيره . ز

(٣) النض : إذا تحول عيناً بعد أن كان متاعاً ، وأهل الحجاز يسمون

الدراهم والدنانير ؛ النض والناس . الصحاح . ز

قول رب أليد يمينه : إن ما بيده له لا للشركة، وقول منكراً للقسمه :

* فصل *

ولكل مع الاطلاق أن يبيع ويشترى ما شاء ، ويأخذ ويعطي ،
ويطالب ويخاصم ، ويحيل ويحتال ، ويرد بعيب لحظ ولو رضي شريك
بعيب ويقربه ، ويقابل ويؤجر ويستأجر ، ويبيع نسيئة ، ويشترى
معيباً ويفعل كل ما فيه حظ ، كحبس غريم ولو أبى الآخر ، ويودع
لحاجة ، ويرهن ويرتهن عندها (ويتهم) وبدونها يضمن * ويعزل
وكيل وكله هو او شريكه ، ويسافر مع أمن ومتى لم يعلم ، او ولي
يتيم خوفه ، او فاس مشتري ، لم يضمن ، وإلا ضمن كشرائه خمرأ جاهلاً
(ويتهم) او قناً فبان حراً * وإن علم عقوبة سلطان ببلد بأخذ مال
فسافر فأخذه ضمن ، وليس له أن يكاتب قناً او يزوجه او يعتقه بمال
ولو لمصلحة (ويتهم) ويعتق نصيبه * ولا أن يهب او يقرض او
يحايي او يضارب او يشارك بالمال او يخاطبه بغيره او يأخذ به سفتجة^(١)
بأن يدفع من مالها لانسان ويأخذ منه كتاباً إلى وكيله ببلد آخر
(ويتهم) احتمال او سوق آخر * ليستوفي منه او يعطيها ، بأن يشترى

(١) في نسخة « المانع » سفتجة بضم السين وفتح الحاء ، وفي « كشف
القناع » سفتجة بفتح السين والتاء وجم . فتأمل . ز

عرضاً ويعطي ثمنه كتاباً الى وكيه يلد آخر ليستوفي منه ، ولا أن يضع ، وهو أن يدفع من مالها الى من يتجر فيه متبرعاً ، لا أن يستدين عليها بأن يشتري بأكثر من المال ، او بثمان ليس معه من جنسه غير النقدين إلا باذن في الكل (وبتبعه) وبدونه يضمن * وربح ما استدانه له ، ولو قيل : اعمل برأيك ورأى مصلحة ، جاز الكل وعلى كل تولى ما جرت عادة بتوليته ، من نشر ثوب وطيه وعرضه على مشتر ومساومة ، وعقد بيع معه وأخذ ثمنه وختم وإحراز ، فان فعله باجرة فعله ، وما جرت عادة بأن يستنيب فيه ، كنقل طعام فله أن يستأجر من مال الشركة ، حتى شريكه لفعله ، وليس له فعله ليأخذ أجرته بلا إذن ، وبذل خفارة وعشر على المال ، وكذا المحارب ونحوه . قال «أحمد» : ما أنفق على المال فعلى المال .

فرع : لو تقاسم ديناً في ذمة او ذمم لم يصح ، فما ضاع بعد قسمة فعليها .



﴿ فصل ﴾

والاشتراط فيها نوعان :

الأول صريح ؛ كأن لا يتجر إلا في نوع كذا او بلد بعينه لا يبيع إلا بنوع بنقد كذا ، او من فلان ، او لا يسافر بالمال ، ومن تعدى ضمن وربح مال لربه نصا ، وكذا مضارب ففي « المبدع » : إذا تعدى مضارب الشرط او فعل ما ليس له فعله ، او ترك ما يلزمه ضمن المال ، ولا أجرة له وربحه المالكه .

وفاسد : وهو قسمان :

أحدهما مفسد لها ؛ وهو ما يعود بجهالة الربح .
والآخر غير مفسد ؛ كضمان المال ، او أن عليه من الوضعية أكثر من قدر ماله ، او أن يوليه ما يختار من السلع او يرتفق بها ، او لا يفسخ الشركة مدة كذا او لزومها أبداً ، او لا يبيع إلا برأس المال او أقل ، او إلا ممن اشترى منه او خدمة او قرصاً او مضاربة أخرى [أما لا أعجبه يأخذه بثمنه ^(١)] فكلها فاسدة غير مفسدة للعقد وإذا فسد ربح قسم شركة عنان ووجوه على قدر المالين ، وأجر

(١) كذا في نسخة المازع وفي الدوسرية والكويتية (أو ما أعجبه

يأخذه بثمنه) فتأمل . ز

ما تقبلاه في شركة ابدان بالسوية، ووزعت وضیعة على قدر مال كل،
 ورجع كل من الشريكين في عنان ووجوه وابدان باجرة نصف عمله،
 ومن ثلاثة باجرة ثلثي عمله، ومن أربعة بثلاثة أرباع عمله وهكذا،
 وتحصل المقاصة فيما لم يرجع به والعقد الفاسد في كل أمانة وتبرع،
 كمضاربة وشركة ووكالة ووديعة ورهن وهبة وصدقة ووقف
 ومؤجرة، كصيح في ضمان بتفريط او عدمه، لكن لو ظهر قابض
 زكاة من غير أهلها ضمن، قال في «القواعد»: لأنه من القبض الباطل
 (وبتبعه) المراد بالفاسد ما اختل شرطه والباطل ما اختل ركنه،
 والصحيح ما توافر فيه فالعقد من نحو صغير باطل فيضمن أخذ منه *
 وكل عقد لازم يجب الضمان في صحيحه يجب في فاسده (وبتبعه) لا بمجرد
 عقد، بل بقبض * كبيع ونفع وإجارة ونكاح وقرض
 وعقد ذمة.



﴿ فصل في المضاربة ﴾

الثاني ويسمى قراضاً ومعامدة^(١) وهو: دفع نقد معلوم او مافي معناه، كمودع وغصب لمن يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه له، او لقنه، او لأجنبي او ولده مع عمل منه، ولا يعتبر قبض رأس مال، ولا القول بما يؤدي معناها فتكفي مباشرة، وتصح من مريض ولو سمي لعامله أكثر من أجر مثله ويقدم به على الغرماء لحصوله بعمله، بخلاف مساقاة ومزارعة فن الثلث، وإذا فسج رب المال قبل ظهور ربح فلا شيء لعامل بخلاف مساقاة.

والمضارب أمين بالقبض، وكيل بالتصرف شريك بالربح أجير بالفساد غاصب بالتعدي مقترض باشتراط كل الربح له، مستبضع باشتراط كل الربح لرب المال.

وخذه مضاربة، ولك او لي ربحه لم يصح للتناقض، ولي او لك ثلثه صح وباقيه للآخر، وإن أتى معه بربع عشر الباقي ونحوه صح، ولي النصف ولك الثلث وسكت عن الباقي صح، وكان لرب المال، وخذه ولك ثلث الربع وثلث ما بقي، فله خمسة أضعاف، ولك

(١) المضاربة لغة اهل العراق، والقراض لغة اهل الحجاز. ز

ثلث الربح وربح ما بقي فله النصف ، ولك الربع وربح ما بقي فله ثلاثة
أثمان ونصف ثمن والربح بيننا يستويان .

وإن اختلفا فيها أو في مساقاة أو مزارعة لمن الشروط فلعامل ،
وإذا فسدت فلعامل أجر مثله ، ولو خسر ، إلا في إبطاع لتبرعه ، وإن
ربح فلمالك ومضاربة فيما العامل أن يفعله أولاً وما يلزمه ، وفي
شروط كشركة عنان .

وإن قيل اعلم برأيك وهو مضارب بالنصف فدفعه لآخر بالربح
عمل به ومالك الزراعة لا التبرع ونحوه ، كقرض وعق بئال وكتابة
وتزويج ، إلا باذن صريح ، وإن دفعه لآخر مضاربة بلا إذن ، فالربح
كله للمالك وسواء اشترى بعين المال أو في الذمة ، وللمضارب الثاني على
الأول ولا أجر مثله إن جهل الحال .

ومن دفع لاثنتين مضاربة في عقد وجعل الربح بينهما نصفين صح ،
وإن قال : لكما كذا ، أو لم يبين كيف هما فبينهما نصقين ، ولا أحدهما
ثلث الربح وللآخر ربه والباقي جاز [وإن قارضا واحداً بألف لهما
وشرط أحدهما له النصف والآخر الثلث جاز ، وباقي ربح مال كل
واحد له ، وإن شرطاً ككون باق من الربح بينهما نصفين لم يحز^(١)] .
فرع : لو اشترى عامل لاثنتين برأس مال كل واحد أمة أو نحوها

(١) ما بين الفوسين في نسخة المانع فقط ، وهو موجود في الاقناع . ز .

واشتبهتا ، ففي « المغني » يصطلحان ، وقيل يضمن رأس مال كل ،
ويصيران له .

﴿ فصل ﴾

تصح المضاربة موقته ، كضارب بكذا سنة ، او إذا مضى كذا
فلا تشتري شيئاً ، او فهو قرض فاذا مضى وهو متاع فلا بأس ، فاذا باعه
كان قرضاً .

ومعلقة كذا قدم زيد فضارب بهذا او بع هذا وما حصل
من ثمنه فقد ضاربتك به او أقبض ديني منك او زيد وضارب به ،
لا ضارب بديني ، وعليك او على زيد فاقبضه ، او هو قرض عليك
شهرأ ، ثم هو مضاربه ، او اعزل مالي عليك وقد قارضتك به ، وما
اشترأ فله وعليه ، وصح ضارب بوديعة او غصب لي عند زيد او
عندك ويزول الضمان بمجرد عقد .

ومن عمل عند مالك نقد او شجر او أرض وحب والربح بينهما
صح مضاربة ، ومساقاة ومزارعة وان شرط فيهن عمل مالك او غلامه
معه صح ، كبهيمته ، ولا يضر عمل مالك بلا شرط .

﴿.....﴾

* فصل *

وليس لعامل شراء من يعتق على رب المال برحم او قول ، فان فعل صح وعتق وضمن ثمنه ، وإن لم يعلم (وينبغي) وكذا وكيل وشريك * وإن اشترى ولو بعض زوج او زوجة لمن له في المال ملك صح ، وانفسخ نكاحه ، وضمن نصف مهر قبل دخول لا بعده لاستقراره ، ولا أن يشتري زوج ربة المال مطلقاً ، وإن اشترى العامل من يعتق عليه وظهر ربح عتق كمشترك ، وإلا فلا (وينبغي) وله بيعه اذن ، ولا يوقف لاحتمال ظهور ربح ليعتق * وله التسري من مال المضاربة باذن ، فاذا اشترى أمة ملكها ، لأن إباحة البضع لا تحصل بلا ملك او عقد ويصير ثمنها قرضاً بذمته ، وإن وطئ أمة من مال المضاربة عزز مع المهر ولا وحده ، ولو لم يظهر ربح لكن ولده رقيق (وينبغي) ما لم يتيقن عدم ظهوره ، كأمة اشتراها بمائة تساوي خمسين فيحد * فان ظهر فحر ، وتصير أم ولد وعليه قيمتها ، ويعزر رب المال وولده حر مطلقاً ، وليس لعامل الشراء من مال المضاربة إن ظهر ربح ، ولا يصح لرب المال الشراء منه لنفسه مطلقاً ، وإن اشترى شريك نصيب شريكه صح ، وإن اشترى الجميع صح في غير نصيبه .

وحرم إن يضارب لآخر إن ضر الأول ، فإن فعل رد ما خصم
من الربح في شركة الأول ، ولا نفقة لعامل إلا بشرط ، فإن شرطت
مطلقة واختلفا ، فله نفقة مثله عرفاً من طعام وكسوة ، ولو لقيه ببلد
أذن له في سفره إليه ، وقد نص المال فأخذه ، فلا نفقة لزجوعه ، وإن
تعدد رب المال فهي على قدر مال كل ، إلا أن يشترطها بعضهم من ماله
عالمًا بالحال ، وحيث شرطت فادعى أنه أنفق من ماله قبل ورجع به ،
ولو بعد رجوع المال لربه .

ولا ربح لعامل حتى يستوفي رأس المال ، فإن ربح في إحدى
سلعتين أو سفرتين وخسر في الأخرى ، أو تعيبت أو نزل السعر
أو تلف بعض بعد عمل ، فالوضعية من ربح باقية إن كانت قبل قسمة
ناضاً ، ولو بحاسبة أجرى لها مجرى القسمة . قيل « لا أحمد » :
فيحتسبان على المتاع ؛ فقال : لا يحتسبان إلا على الناض ، لأن المتاع
قد ينحط سعره ويرتفع .

ويعلمك عامل حصته من ربح قبل قسمة ، كمالك لا أخذ منه إلا
بأذن ، وتحرم قسمة ربح والعقد باق إلا بإتفاقهما ، فإن اتفقا وظهر
خسران أو تلف المال كله لزم العامل رد أقل الأمرين مما أخذه أو
الخسران ، ولا يخاط رأس مال قبضه من واحد في وقتين . لانهما
عقدان ، فلا يجبر أحدهما من الآخر ، وإن أذن له قبل تصرفه في الأول

أو بعده، وقد نض جاز وصارا عقداً ، فإن لم ينض حرم ، وشرط ضم
ثان له مفسد ، وإذا ربح المال فأخذ ربه بمضه كان ما أخذه من الربح
ورأس المال، فلو اشترى عبيدين بمائة قتلف أحدهما وباع الآخر بخسين
فأخذ منها رب المال خمسة وعشرين بقي رأس المال خمسين ، لأن رب
المال أخذ نصف الموجود فسقط نصف الخسران ، ولو باع العبيدين
بمائة وعشرين فأخذ رب المال ستين ثم خسر العامل فيما معه عشرين
فله من الربح خمسة، لأن سدس ما أخذه رب المال ربح للعامل نصفه ،
وقد انفسخت المضاربة فيه ، فلا يجبر به خسران الباقي ، وإن اقتسما
العشرين الربح خاصة فخسر عشرين فعلى العامل رد ما أخذه ، وبقي
رأس المال تسعين لأن العشرة الباقية مع رب المال تحسب من
رأس المال .



* فصل *

وتنفسع فيما تلف قبل عمل فإن تلف الكل، ثم اشترى للمضاربة شيئاً فكفضولي، وإن تلف بعد شراءه في ذمته وقبل نقد ثمن أو تلف الثمن مع ما اشتراه، فالمضاربة بحالها ويطالبان بالثمن ويرجع به عامل، وإن أُلّف ما اشتراه لها في ذمته ثم نقد الثمن من مال نفسه بلا إذن لم يرجع رب المال عليه بشيء (ونجم) إن لم يظهر ربح * والمضاربة بحالها، وإن قتل قنّها فرب المال العفو على مال، ويكون كبديل مبيع، والزيادة على قيمته ربح، كان صولح على أكثر من قيمته في عمد ومع ربح القود لهما، وإذا طلب عامل البيع، وقد فسخت أولاً فأبى مالك أُجبر، إن كان ربح، ومن مهر وثمره وأجرة وأرش وتاج وإتلاف مالك كقسمة، فيغرم حصة عامل من ربح كأجنبي وحيث فسخت والمال عرض أو دراهم، وكان دنائير أو عكسه فرضي ربه بأخذه قومه ودفع حصته، وما لكة إن لم يكن حيلة على قطع ربح عامل كشرائه، نحو خز في الصيف ليربح في الشتاء، فيبقى حقه في ربحه، وإن لم يرض فعلى عامل بيعه وقبض ثمنه، ولو لم يكن ربح كتقاضيه لو كان ديناً، وإن قضى عامل برأس المال دينه ثم أّجر بوجهه، وأعطى ربه حصته من الربح متبرعاً بها جاز (ونجم) لو امتنع لم يجبر، وإنهم

صححوا قضاء دينه بمال الغير بلا إذنه * وإن مات عامل أو مودع أو وصي، وجعل بقاء ما بيدهم فدين في التركة، وإن أراد ^(١) مالك تقرير وارث عامل فمضاربة مبتدأة، فلا تصح بعرض، ولا يبيع وارثه عرضاً بلا إذن مالك، ولا هو بلا إذن وارث لبطلانها بموت، فإن تشاحا باعه حاكم ويقسم الربح، ووارث مالك أو وليه لو مات أو جن كهو فيستقرر ما لضارب من ربح مقدماً به على الغرماء، ولا يشتري بلا إذن وهو في بيع واقتضاء دين، كفسخ والمالك حي، وإن أراد المضاربة والمال عرض لم تصح.

* فصل *

والعامل أمين يصدق يمينه في قدر رأس مال، وربح وعدمه، وهلاك وخسران، وما يذكر أنه اشتراه لنفسه أولها ولو في عنان ووجوه وما يدعي عليه من خيانة وتفريط، وله طلب نحو غاصب ومخاصمة فإن تركه ضمن إن لم يكن ربه حاضراً، قاله في « المعني » (ويجزم) وكذا كل أمين * ولو أقر بربح ثم ادعى تلفاً أو خسارة قبل، لا غلطاً أو كذباً أو نسياناً أو اقتراضاً، تتم به رأس المال بعد إقراره به لربه، ولا تقبل شهادة مقرض، ويقبل قول مالك في عدم

(١) في الدوسرية « رأى ». ز

رده وصفه خروجه عن يده من قرض او إقراض ، فلو أقاما بينتين قدمت بينة عامل ، ولا تعارض خلافاً له ، وفي قدر ما شرطاً لعامل . (وينبغي) وتقدم حجة عامل * وإن قال رب مال كان بضاعة ، وقال عامل نقداً فقلوله : وأخذته بضاعة مضاربة ، فقال عامل : قرضاً حلف كل وللعامل أجر عمله ، وإن دفع لرجلين مالا قراضاً على النصف فصار ثلاثة آلاف ، فقال ربه رأسه ألفان وصدقه أحدهما وقال الآخر : بل بألف فقلوله يمينه ، والربح ألفان فله خمسمائة يبقى ألفان لرب المال وخمسمائة ربح لرب المال ثلثاه وللعامل ثلاثة .

فرع : يصح تشبيهاً بالمضاربة دفع عبد او دابة لمن يعمل به بجزء من أجرته ، كخياطة ثوب ونسج غزل وحصاد زرع ونفض زيتون وطحن حب ورضاع قن او بهيمة ، او استيفاء مال وبناء دار ونجر خشب بجزء مشاع منه ، فان جعل له معه درهماً ونحوه لم يصح .

ولا بأس بحصد زرع وصرم نخل بسدس ما يخرج منه ، قال « أحمد » : هو أحب إلي من المقاطعة ، ويصح بيع وإيجار متاع وغزو بدابة بجزء من ربحه او سهمها ، وأجر عبيد او دابتي والأجرة يئتنا فله أجر مثله . وصد بشبكتي والصيد يئتنا ، فالصيد لصائد ولربها أجر مثلاً ، ويصح دفع دابة او نحل او قن لمن يقوم به مدة معلومة بجزء ، منه والنماء لهما لا بجزء من نماء ، كدر ونسل وصوف

وعسل وزباد^(١) ، ولعامل أجر مثله وعنه بلى .

* فصل *

الثالث : شركة الوجوه ؛ وهو أن يشتركا في ربح ما يشتريان في ذمهما بجاههما على حسب ما يتفقان ، ولا يشترط ذكر جنس ولا قدر ولا وقت ، فلو قال كل لصاحبه : ما اشتريت من شيء فينناصح ، وكل وكيل الآخر وكفيله بالثمن ورأس مال وربح كما شرطاً ، والوضعية على قدر الملك ، وتصرفهما كشريكي عنان .

الرابع : شركة الادبوان ، وهي أن يشتركا فيما يمتلكان بأبدانها من مباح ، كاحتشاش واصطياد ، وتلصص على دار حرب ، وسلب (ويتعم) لكل فسخها ما لم يظهر فضله على صاحبه * وفيما يتقبلان في ذمهما من عمل ، كنسج وقصارة وخياطة ، وصح أنا أتقبل ، وأنت تعمل ، ويطالبان بما يتقبله أحدهما (ويتعم) بعد تقبل أحدهما لا فسح للآخر * ويلزمهما عمله ، ولكل ظاب أجرة ، وتلفها بلا تفريط بيد أحدهما أو إقراره بما في يده عليهما ، لا بما في يد شريكه ولا بدین عليه (ويتعم) غير متعلق بالشركة * والحاصل كما شرطاً ، وموجب العقد المطلق في شركة وجعالة واجارة ، التساوي في عمل واجر ، ولزائد

(١) الزباد : هو زباد اللبن ولا خير فيه . كذا في القاموس . ز

عَمَل لم يتبرع طلبه ، ولا يشترط اتفاق صنعة ولا معرفتها ، فيلزم غير عارف إقامة عارف مقامه ، وإن مرض أحدهما أو ترك العمل أحدهما لعذر أو لا ، فالكسب بينهما ، ويلزم من عذر بطاب شريكه أن يقيم مقامه ، ويصح أن يحمل على دابتيهما ما يتقبلانه في ذمهما والأجرة كما شرطاً ، لا أن يشتركا في اجرة عين الدابتين أو أنفسهما اجارة خاصة ، ولكل اجرة دابته ونفسه ، وتصح شركة اثنين لأحدهما آلة قصارة والآخر بيت ليعملان فيه بها ، لا ثلاثة لواحد دابة والآخر راوية وثالث يعمل ، أو أربعة لواحد دابة والآخر رحي ولثالث دكان ورابع يعمل ، وللعامل اجرة ما قبله ، وعليه اجرة آلة رفقته وقياس نصه صحتها ، واختار جمع وصححه في « الانصاف » ومن استأجر من الأربعة ما ذكر للطحن صفقة صح ، والأجرة بقدر قيمة اجر المثل ، وإن قبلوه في ذمهم صح والأجرة أرباعاً ، ويرجع كل على رفقته لتفاوت العمل بثلاثة أرباع اجر المثل .

فرع : لا تصح شركة دالين (وينهم) ولا فقراً في صدقة *
وقال « الشيخ » : تصح شركة شهود (وينهم) لا لأن الشركة الشرعية لا تخرج عن الوكالة والضمان ، وقد فقدا هنا *

ويصح جمع بين شركة عنان وأبدان ووجوه ومضاربة ، وهي شركة المفاوضة . وهي قسمان :

لصبيح : وهو تفويض كل إلى صاحبه شراء وبيعاً في الذمة ،
ومضاربة وتوكيلاً ، ومسافرة بالمال ، وارتهاناً [و ضماناً ما يرى منه
الأعمال^(١)] او يشتركان في كل ما يثبت لهما وعليهما إن لم يدخلوا
كسباً نادراً او غرامة .

وفهم فاسد : وهو أن يدخلوا كسباً نادراً ، كوجدان لقطة او
ركازاً ، وما يحصل من ميراث او ما يلزم أحدهما من ضمان غصب او
أرش جنائية وعارية ومهر ، ولكل ما يستفيد وربح ماله وأجرة
عمله ، ويختص بضمان ما غصبه او جناه او ضمنه عن الغير .



(١) في الدويسرية « و ضماناً ما يرى من الأعمال » . ز

﴿ باب المساقاة ﴾

هو دفع أرض وشجر مغروس معلوم برؤية أو صفة ، بعلاً أو سقياً له ثمر مأكول ، لمن يعمل عليه بحزّ مشاع معلوم من ثمره النامي لا شجرة ، وإذا ساقاه على ودي نخل وصغار شجر الى مدة يحمل فيها غالباً صح ، والمناسبة والمغارسة دفعه بلا غرس مع أرض ، ولو من ناظر وقف لمن يغرسه ويعمل عليه حتى يثمر بحزّ مشاع معلوم من شجره وتدخل ثمرة أو تبعاً ، أو من ثمره أو منها (وينعم) احتمال وكذا دفع نوى ، نحو تمر ومشمش * والمزارعة دفع الأرض ، وحسب لمن يزرعه ويقوم عليه ، أو مزروع ينمى ليعمل عليه بحزّ مشاع معلوم من التحصيل .

ولا تصح مساقاة ما لا ثمر له يؤكل ، كصفصاف وقرض^(١) ولو كان له ورق أو زهر يقصد ، كتوت وورد خلافاً « للموفق » ولا نحو قطن وباذنجان ، ولا كون غرس لو احد والأرض لآخر ، فان وقع خير ربها بين قلعه وضمان تقصه ، أو تملكه أو تركه بأجرته ، وشرط كون عاقد كل نافذ التصرف .

(١) في الأصول : « قرض » . وأظنه « القوط » ، شجر يدبغ بورقه وزهرة . ز

وتصح مساقاة بلفظها ولفظ معاملة ومفالحة ، واعمل بستانى هذا
او نحوه وبمعاطاة ، وتصح مع مزارعة بلفظ اجارة أرض بجزء مشاع
معلوم مما يخرج منها نحو بر او قطن او كتان (و ينجم) احتمال لا من
نحو شجر * فان لم تزرع او زرعت ولم تنبت ، نظر الى معدل المغل
أى الموازي لما يخرج منها لو زرعت ، فيجب القسط المسمى ، وبطعام
معلوم من جنس الخارج او غيره ، ولو عملا في شجر بينهما نصفين ،
وشرط التفاضل في ثمرة صح ، بخلاف مساقاة أحدهما الآخر بنصفيه
او كله وله أجرته في كله ، ومن زارع شريكه في نصيبه بفضل عن
حصته صح ، كمساقاة ، ويصح توقيت مساقاة ولا أثر له ، إذ لا يشترط
ضرب مدة يحصل الكمال فيها .

ويملك عامل حصته بالظهور ، ولكل فسخها متى شاء ، ومتى
انفسخت وقد ظهر ثمر (و ينجم) ولو شجرة نوع ، فبينهما على ما شرطنا *
وعلى عامل تمام العمل ، كما يلزم مضارباً فسخ يبيع عروض « المنقح »
فيؤخذ منه دوام العمل على العامل في المناصبه ، ولو فسخت إلا أن
تبيد والواقع كذلك انتهى . فان مات فوارثه ولا يجبر ، واستؤجر من
تركته من يعمل او باعه فعلى مشتر وله الخيار بين فسخ وإمساك مع
أرش [إن لم يعلم ^(١)] (و ينجم) في بحث « المنقح » أنه بوضع غرس في

(١) في الدوسرية فقط . ز

أرض مع حصول ثماء وان الزرع كذلك ★ ولا شيء لعامل فسخ او
هرب قبل ظهور ثمر (وبتبعه) وطلوع زرع ★ وله إن مات [او جن^(١)]
او حجر عليه لسفه او فسخ رب المال قبل ظهور ثمر أجر عمله ، وإن
بان الشجر مستحقاً فله ، جاهلاً أجر مثله على غاصب ، وإن اقتسما
فمالك تضمين من شاء - ويأتي في النصب - .

فروع: لو ساقاه الى مدة تكمل فيها الثمرة غالباً فلم تحمل تلك السنة
فلا شيء لعامل ، وإن ساقاه على أن له نصف نصيب أحدهما او ثلث
نصيب الآخر ، والعامل عالم ما لكل واحد صح ، ولو ساقا اثنين ففاضل
بينهما ، او ساقاه على بستانه ثلاث سنين له في الأولى النصف ، وفي
الثانية الثلث ، والثالثة الربع صح ، وإذا كان في البستان شجر من
أجناس ، كتين وزيتون وكرم^(٢) فشرط لعامل نصف التين وثلث
زيتون وربع كرم صح .



(١) في النوسرية والكويتية فقط . ز
(٢) ينبغي عدم تسمية العنب بالكرم ، وهو من الأدب الاسلامي
الذي حض عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كما في صحيح مسلم
مرفوعاً : « لا يقولن أحدكم للعنب الكرم .. » وفيه أيضاً : « لا تقولوا
الكرم ولكن قولوا العنب والحبلة . ز

* فصل *

وعلى عامل ما فيه نمو أو صلاح لثمر وزرع، من سقي وإصلاح
 طريقة وعمله وتشميس وحرث وآلة وبقرة وزار (وهو تخفيف كرم
 من أغصان) وتلقيح وقطع حشيش مضر وشجر يفسد، وآلة قطع
 وتفريق زبل وسباخ، ونقل ثمر وزرع ليبدل ومسطاح وحصاد ودياس
 ولقاط وتصفية وتخفيف وحفظ الى قسمة، وإصلاح حفر أصول نخل
 ليجمع بها الماء، وعلى رب أصل فعل ما يحفظه كسد حائط وإجراء نهر
 وحفر بئر ودولاب وما يديره وشراء ماء، وما يلقح به وتحصيل زبل
 وسباخ وعليهما بقدر حصتهما جذاذ، ويصح شرطه على عامل لا على
 أحدهما ما على الآخر أو بعضه، ويفسد العقد به كمضاربة شرط فيها
 العمل على مالك (ويتبع) ولا يعارضه ما مر في المضاربة، وإن شرط
 فيهن عمل على مالك معه صح * . وإن شرط عامل إن أجر أجيراً
 يستعين به من المال لم يصح، كما لو شرط لنفسه أجر عمله لآلته عليه.
 ويتبع في الكلف السلطانية العرف، فاعرف أخذه من رب المال
 فنه أو من عامل فنه، ما لم يكن شرط فيتبع وما طلب من قرية من
 كلف سلطانية فعلى قدر الأموال، فإن وضع على الزرع فعلى ربه

أو على العقار فعلى ربه ، ما لم يشترط على مستأجر ، وإن وضع مطلقاً فالعادة
قوله الشيخ .

والخراج في الخراجية على رب مال لا عامل ، كما لو زارع على
أرض مستأجرة ، وعامل كمضارب فيما يقبل ، أو يرد قوله فيه ، فإن
خان فمشف ينعمه ، فإن تعذر فعامل مكانه وأجرتهما منه ، كما لو عجز
عن عمل ، وإن اتهم بخيانة حلف ، ولما لك ضم أمين باجرة من نفسه .
فرع : كره حصاد وجذاذ ليلاً (ويتبع) لغير حاجة * .

* فصل *

وشرط في مزارعة ، علم جنس بذر وقدره وكونه من رب أرض
ولو عاملاً ، وبقر العمل من الآخر ، ولا يصح كون بذر من عامل
غير رب أرض أو منهما ، ولا من أحدهما والأرض لهما ، أو الأرض
والعمل من واحد والبذر من آخر ، أو البذر من ثالث والبقر من
رابع ، أو الأرض والبذر والبقر من واحد والماء من آخر ، فمن دفع
بذره لرب أرض ليزرعه فيها وما خرج فيئنها ففاسد ، أو أرضه لرب
بذر وقال : ما زرعت من شيء فلي نصفه - خلافاً له - لم يصح مزارعة
بل اجارة ، وعنه لا يشترط كون بذر من رب أرض ، اختاره جمع
وإن شرط العامل نصف هذا النوع وربيع الآخر وجهل قدرهما ، أو

إن سقى سيعماً^(١) أو زرع شعيراً فالربع وبكافة ، أو حنطة النصف ، أو لك الحسان إن لزمتك خسارة وإلا فالربع ، وأن يأخذ رب الأرض مثل بذره ويقبض الباقي كمضاربة ، أو ساقيتك هذا البستان بالنصف على أن أساقيك الآخر بالربع فسدت المساقاة والمزارعة ، كما لو شرطاً لأحدهما قفزناً أو دراهم معلومة أو زرع ناحية معينة أو ثمر شجر غير المساقى عليه ، أو ثمرة سنة غير السنة المساقى عليها ، وحيث فسدت فالزراع أو الثمر لربه وعليه أجرة مثل عامل ، وإن كان رب بذر عاملاً فعليه أجر مثل الأرض ، ومن زارع أو أجر أرضاً وساقاه على شجرة بها صح كجمع بين إجارة ويبيع ما لم يكن حيلة على بيع الثمرة قبل جودها أو بدو صلاحها ، كأن يؤجره الأرض بأكثر من أجرتها ويساقيه على الشجر بجزء من مائة جزء فيجزم ، ولا يصحان سوى جمع بين العقدين ، أو عقداً واحداً بعد آخر خلافاً «للمنتهى» وما أخذه مستأجر من ثمر ، أو تلف فدين ضمانه .

فروع : يباح التقاط ما تركه حصاد من سنبل وحب وغيرهما ويحرم منعه قاله في «الرعاية» : وإذا غصب زرع إنسان وحصده أيسح للفقراء التقاط السنبل كما لو حصدها المالك ، وكما يباح رعي كلاً الأرض المغصوبة ، ومن سقط حبه وقت حصاد فثبت بعام قابل

(١) السيج : الماء الجاري الظاهر على وجه الأرض . ز

فـلـرب الأـرض نصاً (وبنعم) لا ملكاً بل ككلاً * . مالكاً كان
 أو مستأجراً أو مستعيراً أو كذا نصّ فيمن باع قصيلاً^(١) فحصد
 أو بقي يسير فصار سنبلًا فلرب الأرض .
 ونقل « حنبل » لا ينبغي أن يدخل مزرعة أحد إلا بأذنه لغير كلاً
 وشوك ، والمراد ولا ضرر ولم تحوط .
 وحرم أن يشترط على الفلاح شيء من مأكول وغيره مما
 يسمى خدمة .



(١) القصيل : هو ما قطع من الشعير أخضرًا ، مأخوذاً من الفصل
 أي القطع . ز

* باب الإجارة *

هو: عقد (وبنهم) منجزاً * . على منفعة مباحة مدة معلومة من عين معينة أو موصوفة في الذمة ، أو عمل معلوم لا يختص فعله بمسلم بعوض معلوم ، والاتفاق تابع ، ويستثنى منه شرط المدة صورة تقدمت في الصلح ، وما فعله عمر رضي الله عنه فيما فتح غنوة ولم يقسم ، (وبنهم) على الصحيح عدم استثناء فعل عمر لأنه لو كان إجارة للزم الرجوع في الخراج لما قدره عمر * . وهي المساقاة والمزارعة والعرايا والشفعة والكتابة والسلم والجمالة من الرخص المستقر حكمها ، على خلاف القياس ، والأصح لا . وتنقذ بلفظ إجارة وكراء وما بمعناها ، ولفظ بيع إن لم يضاف لعين ، كبيعك نفعها عاماً (وبنهم) وبمعاطة * .

* فصل *

وشروطها أربعة :

أولها : معرفة منفعة ، إما بعرف كسكنى دار شهراً ، أو خدمة أدبي سنة ، وإن لم يضبطا عملاً بالعرف ، وفي « الرعاية » يجب ذكر صفة سكنى وعدد من يسكن وصفتهم ، وبيان الخدمة ليلاً أو نهاراً ،

أو وصف كحمل زبرة حديد وزنها كذا محل معين [ولو كان المحمول كتاباً لشخص فوجده غائباً فله الاجرة لذهابه ورده وإن وجده ميتاً ففي « الرعاية » المسمى فقط ويرده ^(١) . أو بناء حائط يذكر طوله وعرضه وسمكه ، وآلته من طين ولبن وآجر وشيد ، وبين موضعه لاختلافه بقرب ماء وسهولة تراب ، وإن سقط ما بناه فله الاجرة إن لم يفرط كبنائه محلولاً أو نحوه ، وعليه إعادته وغرم ما تلف ، ولبناء أذرع فبنى بعضها ثم سقط فعليه إعادته وإتمام الأجزاء ، ولضرب لبن ذكر عدده وقالبه وموضع الضرب ، ولا يلزمه إقامته ليحفظ ما لم يكن عرف ، وكذا إخراج آجر من تنور استؤجر لشيء ، ولحفر قبر لزمه رد ترابه على ميت لأنه العرف ، لا تطيينه ، ولا بأس لمسلم بحفر قبر لذمي وكره إن كان ناووساً ^(٢) .

وكأرض معينة برؤية لزرع أو غرس أو بناء معلوم ، أو لزرع أو غرس ما شاء أو لزرع أو لغرس ويسكت أو يطلق ، وتصلح للجميع (وبنهم) إلا مع قرينة تقتضي تخصيص أحدهما * . قال « الشيخ » : إن قال : انتفع بها بما شئت فله زرع وغرس وبناء ، وإن آجر ليزرع

(١) ما بين القوسين مذکور فی الكويتية على أنه اتجاه ، وذكر فيها هكذا « لو كان الكتاب محمولاً لشخص فوجده ميتاً فله المسمى ، وغائباً فسدت لجہالته موضعه وله اجرة مثله ذهاباً وإياباً دون المسمى » . ز
(٢) هو مقبرة النصارى ، ويطلق على حجر منقور تجعل فيه جثث موتاهم . ز

أو يغرس لم يصح لعدم التعيين، وشرط لركوب معرفة راكب برؤية
أو صفة ومعرفة توابعه العرفية كزاد وأثاث وقدر وقربة، وذكر
جنس مركوب كبيع، وما يركب به من سرج وغيره، وكيفية
سيره من هملاج وغيره، لا ذكوريته أو أنثيته أو نوعه لحل
ما يتضرر كخزف ونحوه معرفة حامله، ومعرفة لمحمول برؤية، أو
صفة وذكر جنسه وقدره، ولحرق معرفة أرض برؤية.

الثاني: معرفة أجرة كثنن فما صح ثمناً بذمته صح أجرة، وما
عين كبيع فتكفي مشاهدة صبرة، ويصح استئجار دار، أو رعي
غنم بسكنى أخرى وبخدمة وتزويج معين، لقصة موسى عليه السلام،
[وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسخ] ^(١). ولو أجرها بشيء معلوم
على أن ما تحتاج إليه ينفقه مستأجر محتسباً به من الأجرة صح،
وخارجاً عن الأجرة لم يصح، كاستئجارها بعمارتها، ولو دفع غلامه
لصانع ليعلمه بعمل الغلام سنة جاز. قال «المجد» واستئجار حلي بأجرة
من جنسه ويكره.

وأجير ومرضعة بطعامها وكسوتها ولو لم يوصفا، وهما في
تنازع كزوجة، فلا يطعمان إلا ما يوافقهما من الأغذية، وإن شرط

(١) كانت هذه الجملة هكذا: «وشرع لنا من قبلنا لم ينسخ» وصححته

من النسخة الكويتية. ز

للأجير طعام غيره وكسوته موصوفاً صحيح وهو للأجير إن شاء
أطعمه أو لا ، وبلا وصف لم يصح ، ولا تسقط نفقة أجير باستيفائه ،
ونحو مرضه فإن احتاج لدواء لم يلزم المستأجر بل بقدر طعام الصحيح ، وإن
أراد أجير أن يفضل لنفسه من طعامه ولا ضرر على مستأجر جاز ،
وإلا فلا ، بأن ضعف عن العمل ، أو قلَّ لبن مرضعه ، وإن قدَّم إليه
طعاماً فهب أو تلف قبل أكله وكان على مائدة غير خاصة به فمن
مكر ، وإلا فمن أجير ، وعلى مرضعة أن تأكل وتشرب ما يدر لبنها
ويصلح به ، ولم يكثر مطالبها بذلك ، فإن دفعته لنحو خادمها فأرضعته ،
فلا أجر لها ، فإن اختلفا فقالت : أنا أرضعته فقولها يمينها ، وفي
« المغني » : لو استأجره لعمل فكان يقرأ القرآن حال عمل ، فإن ضر
المكري رجع عليه بقيمة ما فوت عليه .

وسُنَّ عند فطامٍ لموسر استرضع أمةً إعتاقها ، وحررة إعطاؤها
عبداً أو أمة ، قال « الشيخ » : ولعل هذا في متبرعة .

ويصح استئجار زوجة لرضاع ولده ولو منها وحضاته ،
وحرَّم أن يسترضع أمة لغير ولدها قبل ريّه ، لأن الحق
للولد وليس لسيد إلا ما فضل ، والعقد على الحضاة من حملة ووضع
ثدي فيه ، واللبن يتبع والأصح اللبن لا عليهما خلافاً له ، وإن أطلقت
أو خصص رضاع لم يشمل الآخر ، وإن وقع العقد على رضاع أو مع

حضانة انفسخ بانقطاع اللبن ، وشرط معرفة مرتضع وأمد رضاع
ومكانه كعند مرضعة أو ولية .

ولا بأس بارضاع مسامة طفلاً لكتابي باجرة لا لمجوسي ، ولا
يصح استئجار دابة بعلفها خلافاً « للشيخ » وجمع ، أو به وأجر مسمى
فان وصف وقدرها صح ، ولا سألها بجلدها أو رعيها بجزء معلوم من
نمائها بل منها ، ولا نفص نحو زيتون بيعض ما يسقط منه ، ولا طحن
كبر بقفيز منه (وبنهم) ويصح بيعه مشاعاً لا على سبيل الاجارة ،
كما مر - اخر المضاربة * -

ومن أعطى صانعاً ما يصنعه أو استعمل حمالاً ونحوه
(وبنهم) من معد نفسه لذلك * . فله أجر مثله ولو لم تجر
عاده بأخذ ، وكذا ركوب سفينة وحلق رأس وغسل ثوب
ويعه ، وقابلة في ولادة ودخول حمام وما يأخذ حملي فأجرة محل
وسطل ومئزر والماء تبع (وبنهم) ما لم يكن كثيراً بحيث يغتسل
فيه ولا يستعمل .

وإن خطته^(١) اليوم أو رومياً فبدرهم ، أو غداً أو فارسياً فبنصفه
وإن زرعتها^(٢) برأ فبخمسة وذرة فبعشرة ونحوه لم يصل ، وكذا
بدرهم نقداً أو بدرهمين نسيئة ، وإن ردّت الدابة اليوم فبخمسة وغداً
(١) أي الثوب (٢) أي الأرض كما في كشف القناع .

فبعشرة ، أو عينا زمناً واجرة ، وما زاد فلكل يوم كذا وما زاد فكذا
فان عين أو اكتر اه لكل دلو معلوم مع بئر بتمرة ، أو على زبرة حديد
لمحل كذا ، على أنها عشرة أرتال ، وإن زادت أو ما زاد فلكل رطل
كذا ، أو اجرة الدار كل شهر أو يوم أو سنة بكذا صل ، ولكل
الفسخ أو لكل شهر أو يوم في الحال ، فان مضى زمن يتسع للفسخ
ولم يفسخ لزممت فيه (ويتبع) أول اليوم طلوع الفجر ، وانه لو جهل
أول المدة لم يتصور الفسخ إلا بالتعليق ، كفسخت اذا مضت مدتي
أو الشهر * .

﴿ فصل ﴾

لو قال : احمل لي هذه الصبرة كل قفيز بدرهم ، وانقل لي صبرة
اخرى في البيت بحساب ذلك ، وعلمنا في البيت مشاهدة صح وإلا لا ،
واحمل هذه الصبرة والتي في البيت بعشرة ويعلمان ما في البيت صح
فيهما (ويتبع) وإلا بطل فيها ، وان تفصيله في هذه كتفريق صفقة *
واحمل قفيزاً منها بدرهم وما زاد فبحساب ذلك لم يصح ، وسأثرها بحساب
ذلك او ما زاد فبحساب ذلك يريدان باقيا كلهما القرينة صادقة او فيها
ذلك صح ، واحمل هذه الصبرة وهي عشرة أقفزة بدينار ، فان زاد على

ذلك فالزائد بحساب ذلك صح في العشرة فقط (ويتبع) إن لم يريد ا
حملها كلها .

الثالث : كون نفع مباحاً بلا ضرورة مقصوداً يستوفي دون
الأجزاء مقدوراً عليه لمستأجر ، ككتاب لنظر وقراءة ونقل
وتجويد خط ، ودار تجعل مسجداً او تسكن ، وحائط يحمل خشب
معلوم مدة معلومة ، وبئر لسقي للانتفاع بمرور دلو في هواء وعمق .
وسئل « أحمد » عن اجارة بيت الرحي المدارة بالماء فقال : الاجارة على
البيت ، والأحجار والحديد والخشب وحيوان وطير لصيد وحراسة
سوى كلب وخنزير وفنج ، وشبكة لصيد في بركة لصيد سمك مدة
معلومة ، وكشجر لنشر ثياب او جلوس بظله ، وبقر لحمل وركوب ،
وغنم لذياب زرع ، وبيت في دار ولو أهمل استطراقه ، وآدي لقود
وقود ، ونحو غنبر لشم ، لا ما يسرع فساده كرياحين ، وكنقد لتحل
ووزن وما احتسج اليه كأنف وربط سن ، وكذا مكيل وموزون
وفلوس ليعاير عليه ، فلا تصح في نقد وما بعده إن أطلقت ، ويكون
قرضاً في ذمة قابض ، ولا على زنا او زمر او غناء (ويتبع) محرمين *
او نوح او تعليم سحر او قلع سن او انتساخ كتب بدع ، ونحو
شعر محرم ورعي خنزير (ويتبع) وتمويه ، نحو حائط بنقد ، وعمل
أواني محرمة وثياب حرير لذكر ، وانه لا أجرة له * لكن قال

«الشيخ»: فلا يقضي على مستأجر بدفعها ، فإن دفعت لم يقض على أجير بردها كتفصيل عقود كفار محرمة ، وأسلموا قبل قبض او بعده وتقدم آخر عقد الذمة انه يتصدق به ونحوه ، ولا حائض ونفساء لكس مسجد ، او كافر لعمل في الحرم او تعليمه قرآنا ، ولا لنزو فحل ، وجاز لحاجة بذل عوض ، وحرم أخذه كشراء أسير ، ورشوة ظالم ، وإن أهدى له ولا شرط جاز ، ولا دار لتجعل كنيسة او بيت نار او لبيع خمر وقمار (وينبغي) او لنحو زمر وغناء شرط ذلك بعقد او علم بقرائن * ولمكر منع مكتر ذي من يبيع خمر بمؤجرة ، ولا لحمل نحو ميتة لأكلها الغير مضطر وخمر لشربها ، ولا أجره له ، وتصح القاء وإراقة ولو بما على ميتة من نحو شعر طاهر ، ولا على طير لسماعه ، او نحو تفاح لشم ، او شمع لتجمل او شعل ، او ثوب لتغطية نعش او طعام لأكل ، او حيوان لأخذ لبنه خلافاً « للشيخ » ، غير ظئر ، ويدخل تقع بئر وحبر ناسخ وخیوط خیاط وكحل كحال ومرهم طيب وصبغ صباغ ونحوه ، تبعاً لزوماً ، فلا فسخ بغور ماء بئر دار مؤجرة (وينبغي) البطلان لو وقع العقد على التابع والمتبوع ، وإن اشتراط تابع على متبوع جائز ومؤكد * ولا اجارة آبق وشارد ومغصوب لغير قادر عليه ، وطير لحمل كتب او ليوقطه للصلاة ، ومشاع مفرد لغبن شريك لأنه لا يقدر على تسليمه إلا بتسليم نصيب

شريكة ، ولا لعين واحدة لعدد خلافاً لجمع فيها (وبتج) احتمال تصح
لو أجز عيناً لعدد يمكن انتفاع كل واحد بها في آن واحد ، كسفينة
يركبونها وإناء ويأكلون فيه جميعاً بخلاف ، نحو سيف وكتاب *
ولو أجزا دارهما لرجل ثم أقله أحدهما صح ، وبقي العقد في نصيب
الآخر ذكره القاضي (وبتج) ما لم يكن حيلة على اجارة المشاع *
ولا امرأة ذات زوج بلا إذنه ، ولو أمة لخياطة زمن حق زوج ، ولا
يقبل قولها على مكتر أنها متزوجة ، ولا على زوج أنها مؤجرة قبل نكاح
ولزوج وطء زمن اجارة إن لم يشغلها ، ولا دابة مؤجر ليركبها .

فرع : يصح استئجار ناسخ لكتب مباح او سجلات ، وشرط
تقدير مدة او عمل ، فاذا قدر بعمل ذكر عدد وقدره وعدد سطور
كل ورقة وقدر حواشي ودقة قلم وغلظه ، فان أمكن ضبط خطه
بالصفة ضبطه ، وإلا فلا بد من مشاهدته ، ويجوز تقدير اجرة باجزاء
فرع او أصل ، وإن قاطعه على نسخ الأصل بأجر واحد جاز ، فان أخطأ
بالشيء اليسير عرفاً عفى عنه ، وإن كان كثير عرفاً فعيب يرد
به . قال « ابن عقيل » : وليس له محادثة غيره حالة النسخ ولا التشاغل
بما يشغل سره ويوجب غلظه ، ولا لغيره تحديثه وشغله ، وكذا
الأعمال التي تختل بشغل السر والقلب كقصارة ونساجة .

﴿ فصل ﴾

والأجارة ضربان :

الضرب الأول ؛ على عين ، و شرط استقصاء صفات سلم في موصوفة بذمة (ويتبع) او معينة غائبه ، وانه لا ينافيه ما مر من عدم تعيين نوع وذكورة ، لأن ذلك اجارة منفعة * وإن جرت بلفظ سلم اعتبر قبض اجرة بمجلس وتأجيل نفع (ويتبع) بماله وقع * و شرط في معينة خمسة : صحة بيع سوى وقف ، وأم ولد ، وحر وحره (ويتبع) احتمال وجلد أضحية ، وعققة * واجنبية ، أو أجرت في نظر وخلوة كغيرها ، وكره استئجار أصله لخدمته ، وصح استئجار ذمي مسلماً لا لخدمته .

الثاني : معرفتها بصفة او روية تحصل بها كبيع فان لم تحصل بها ، او كانت لا تتأتى فيها ، كدار وعقار اشترطت مشاهدته ، وتحديد ومشاهدة قدر حمام ومعرفة مائه ومصرفه ، ومشاهدة الايوان ومطرح رماد وزبل .

الثالث : مقدرة على تسليمها كبيع ، فلا تصح في آبق ونحوه ومشاع كما مر .

الرابع : اشتغالها على النفع المراد منها ، فلا تصح في زمرة لحمل

ولا سبغة ، او لا ماء لها لزرع (وبيع) ولا حمام خراب ودار خربة
لسكني ، إلا إن استأجرا أرضها لبناء * ولا أخرس لتعليم منطوق
او أعمى لحفظ .

الخامس : كون مؤجر يملك النفع ، او مأذوناً له فيه فتصح من
مستأجر لغير حر لمن يقوم مقامه ، ولو لم يقبضها حتى لمؤجرها ، ولو
بزيادة ونقص ما لم تكن حيلة كعينة ، ومن مستعير باذن معير ، وتصير
أمانة والأجرة لربها ، وفي وقف من ناظره او مستحقه ، لكن تنفسخ
بموت مستحق خلافاً لجمع ، لا ناظر مطلقاً ولا بعزله (وبيع) ولا
بتحول وقف لجهة اخرى بعد انقطاع الأولى * وإذا انفسخت بموته
رجع مستأجر على ورثته ، وكذا مؤجر إقطاعه ثم يقطعه غيره ، وإن
أجر سيد رقيقه ، او ولي يتيماً او ماله ثم عتق المأجور ، او بالغ او رشد
او مات المؤجر او عزل لم تنفسخ ، إلا إن علم بلوغه او عتقه بتعليق في
المدة ، وإذا لم تنفسخ ، فنفقة قن عتق على سيد ، إلا إن شرطت
على مستأجر .

﴿ فصل ﴾

والعين صورتان :

أمرهما ؛ إلى أمد وإن طال ، إن لم يظن عدمها فيه ، وشرط عامه
ابتداء وانتهاء ، كسنة من الآن او كذا ، ومع إطلاقها يحتمل على
الأهلة اثني عشر شهراً ولو نواقص ، وفي أثناء شهر يكمل على باق
وثلاثين يوماً والبواقي أهلة ، وكذا كل ما يعتبر بالأشهر ، كعدة وصوم
كفارة ومدة خيار ، وإن قال سنة عديدة او سنة بالأيام ، فثلاث مائة
ومستون يوماً ، لأن الشهر العددي ثلاثون ، وإن قال : رومية أو شمسية او
فارسية او قبطية ولم يعاينها صح ، وهي ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً وربع
يوم ، ولا تصح شهراً او سنة ، ويطلق ولو بمدة تلي العقد خلافاً له ،
ولا لنحو ربيع او عيد ، ولا يشترط أن تلي العقد فتصح لسنة خمس
في سنة أربع ، ولو مؤجر او مرهونة (وينجم) ولو بلا إذن مرتين
إذا كان قادراً على الوفاء * او مشغولة وقت عقد إن قدر على تسليم
وقت وجوبه فلا تصح في مشغولة بغرس او بناء عنده (وينجم) ما لم يكن
إزالته في الحال * ولا من رهن لا يقدر على وفاء ، ولا من وكيل
مطلق مدة طويلة ، بل العرف كسنتين او ثلاث (وينجم) في حيوان

كشهرين وثلاث ★ وتصح في آدي لنحو رغي وخدمة مدة معلومة
ويسمى الأجير الخاص لتقدير نفعه بزمّن ، ويستحق مستأجره نفعه
في جميعه سوى فعل الخمس بسننها في أوقاتها (ويتجم) احتمال جماعة ★
وصلاة جمعة وعيد ، ولا يستنيب .

تأثيرها : لعمل معلوم ، كدابة لركوب لحل معين كبلد كذا او
يركب لمنزله ، ولو لم يكن في أول عمارته ، وله ركوب لثله في جادة
مماثلة في سهولة وأمن وضدها ، واختار « الموفق » إن لم يكن لمكرٍ
غرض في الأولى ، كمكر جماله لمكة ليحج معها او بلد به أهله ، فلا
يعدل مكتر لغيره (ويتجم) تصويبه ★ ومن اكترى لمكة ، لا يركب
لعرفة وللحج ، فله ركوب لمكة ثم لعرفة ثم لمكة ثم لنى لرمي
الحجار ، ولا يحتاج لتقدير السير كل يوم وإن سن ، لا سيما اذا كان
بطريق ليس السير فيه اليها ، وكبقر لحث أو دياس معين ، او ادبي
ليدل على طريق او يلازم غريماً او يخيظ او يقصر ثوب او يقلع
سناً او ليفصد او ختن او مداواة شخص معين او حلب او ذبح
او سلخ حيوان ، وكرحى لطحن شيء معلوم .

تنبيه : ما لا عمل له كدار وأرض ، لا يؤجر إلا لمدة وما له عمل
ينضبط يجوز تقدير اجاره بمدة وعمل ، وشرط علم عمل وضبطه بما
لا يختلف فيعتبر في اجارة دابة لرحى معرفة الحجر ، بنظر او وصف

وتقدير عمل كيوم أو طعام كقفيز ، وذكر جنس مطحون
كاستنجارها لطحن بر ، ولا دار دولاب اعتبر مشاهدته مع دلائله ،
وتقدير ذلك بزمن أو ملاء ، نحو حوض لا يسقي ارض لتروى ولسقى بلد
اعتبر مشاهدته وتقديره بعدد أو زمن أو ملاء ، نحو حوض أو شرب ماشيته
لأن شربها يتقارب غالباً ، كبل تراب معروف وسقى عليها اعتبر معرفة
الآلة من راوية أو قرية أو جواد ، ومعرفة مكان سقي من بعد وقرب
وسهولة ، وإن استأجر دابتين ، واحدة للملكه والأخرى للمدينة بين
التي للملكه والتي للمدينة ، ولحفر نحو بئر أو نهر ، اعتبر معرفة أرض
تحفر ، ودور بئر وعمقها وآلتها إن طواها ، وطول نهر وعرضه وعمقه
وعليه نقل ترابها منها ، فإن تهور تراب من جانبها أو سقط فيها نحو
بهيمة لم يلزم إخراجها وهو على مكتر ، وإن وصل لصخرة أو صلب يمنع
الحفر لم يلزم حفره ، لأن ذلك مخالف لما شاهد فوق ، فإن فسخ فله
من الأجر بقسط ما عمل ، فيقال : كم اجر ما عمل ، وكم اجر ما بقي ؟
ولا يقسط على عدد الأذرع ، إن أعلى البئر يسهل نقل التراب منه
وأسفله يشق . وفي « الرعاية » بل يقسط على عدد الأذرع ، فن
استؤجر لحفر بئر عشرة أذرع طولاً وعشرة أذرع عرضاً وعشرة
عمقاً ، فحفر خمسة طولاً في خمسة عرضاً في خمسة عمقاً ، فاضرب عشرة
في عشرة بمائة ، فاضربها في عشرة بألف واضرب خمسة في خمسة

بخمسة وعشرين فاضربها في خمسة بمائة وخمسة وعشرين وهو ثمن
الالف وله ثمن الأجرة .

نبيه : لا تعرف أرض حرث بغير مشاهدة ، وتقدير العمل يجوز
بأحد أمرين ، إما بعدة كيوم ، أو تحديد عمل كهذه القطعة ، أو حرث
من هنا الى هنا ، أو جريباً ومع تقدير بعدة ، فلا بد من معرفة بقر
تحرث ، ومن استؤجر لكحل أو مداواة اشترط تقدير بعدة كشهري
(وينعم) ولو بمرة أو مرات خلافاً له ، لا بزم من برء لجهالته ، وكذا
تطين سطح وحائط ، وتخصيصه لاختلاف طين برقة وغازط ، وشرط
بيان عدد ما يكحله كل يوم مرة أو مرتين ويستحق الأجرة ، وإن لم
يبرأ ، وإن برى في أثناء المدة أو مات انفسخت ، وإن امتنع مريض
من طب مع بقاء مرض استحق الطبيب الأجرة بمضي المدة ، وإن
قدرها بالبرء لم تصح اجارة ولا جعالة ، وإن أخطأ فقلع غير ما أمر به
من ضرر ضمنه ، وتنفسخ برء قبل فعله ويقبل قوله في برئه ، وإن لم
يبرأ أو امتنع ربه من قلعه لم يجبر .

﴿ فصل الضرب الثاني ﴾

على منفعة بذمة ، وشرط ضبطها بما لا يختلف ، كخياطة ثوب
وبناء دار وحمل لمعين ، كحمل جماعة على دابة أو بسفينة ، فواقع على

مدة لا بد من معرفة ظهر يحمل عليه ، وعلى عمل معين لم يشترط ذلك
او ركوب عقبه (بأن يركب تارة ، ويعشي أخرى) وتقدر بمسافة او
زمن (ويتبع) ان اطلاقها لا يقتضي ركوب نصف الطريق لعدم
صحتها بعدم التقدير * خلافاً له ، وكون اجير فيها آدمياً جائز
التصرف ، ويسمى المشترك لتقدير نفعه بالعمل ، وأن لا يجمع بين
تقدير مدة وعمل ، كيخيطه في يومه ، ويصح جمالة ويلزمه الشروع
عقب العقد ، فان آخر بلا عذر ضمن ، وكون عمل لا يختص فاعله
بمسلم ، كأذان وإقامة وإمامة وتعليم قرآن وفقه وحديث ونيابة في
حج وقضاء ، ولا يقع إلا قرابة لفاعله (ويتبع) ولا يعارضه ما مر اخر
الجنائز لأنه فعله هنا في نظير الأجرة ، ولم تسلم له فكان الثواب له *
ويحرم أخذ اجرة عليه ، لا جمالة على ذلك او على رقية ، كما يجوز
الأخذ في الكل بلا شرط ، وأخذ رزق على متعدد نفعه كقضاء وإمامة
وتدريس ، كالوقوف على من يقوم بهذه المصالح . قال « الشيخ » :
ما يؤخذ من بيت المال فايس عوضاً وأجرة ، بل رزق للإعانة على
الطاعة ، فمن عمل منهم لله أثيب .

وحرّم أخذ رزق وجعل وأجر على قاصر ، كصوم وصلاة خاضه
وعبادته لنفسه (ويتبع) إن من نفعه قاصر على نفسه ، لا يجوز أن يرزق

من بيت المال إلا ما فضل عمن نفقه متعدد ، وإن من نفقه متعدد
لا يأخذ إلا بقدر حاجته *

وصح استئجار لبناء نحو مسجد وقنطرة ، ولذبح أضحية وهدى
وتفرقتها ، وتفرقة صدقة وحلق شعر وتقصيره وختان ، وقطع شيء
من جسده لحاجة ، ولتعليم نحو خط وحساب وشعر مباح ، فإن نسيه في
المجالس أعاد تعليمه وإلا فلا ، ولحجم وفصد .

وكره لحرأكل اجرة ولو أخذه بلا شرط تنزيهاً له ، ويطعمه
ريقاً وبهاثم ، وكذا أجرة كسح كنيف وكسب ماشطة وحامي .

* فصل *

ولمستأجر استيفاء نفق بمثله ، باعارة واجارة ، ولو اشترطاً بنفسه
فتعتبر مماثله راكب في طول وقصر وخفة وثقل (وبنجر) ويكفي العلم
بالمماثلة غلبة الظن * لا في معرفة ركوب ، ولا يضمنها مستعير
بتلف ، وجاز استيفاء بمثل ضرره فادون لا أكثر ، أو مخالف فلزرع بر
له زرع نحو شعير وباقلاء ، لا نحو دخن وقطن ، ولا غرس أو بناء ،
فإن فعل فغاصب يجوز تملك زرعه ، قاله في « المنعي » : ولغرس أو بناء
لا يملك الآخر ، ولغرس لا بناء له الزرع ، ودار لسكنى لا يعمل فيها حادثة
أو قصارة ولا يسكنها دابة ، أو يجعلها مخزناً لطعام أو يجعل فيها ثقيلًا

فوق سقف بلا شرط ، ولا يضع فيها نحو تراب ورماد وزبالة ، وله
إسكان ضيف وزائر وأصحابه ووضع متاعه ، ويترك فيها من الطعام
ما جرت عادة ساكن به ودابة لركوب او حمل او حمل حديد او قطن
لا يملك الآخر ، فان فعل او ملك طريقاً أشق ، فالمسمى بعقد مع
تفاوتهما في أجر مثل إن كان ، إلا إذا اكرى لحمل حديد فحمل قطناً
وعكسه فاجرة المثل خاصة ، وكذا في « الاقناع » وليركب عرباً لم
يركب بسرج وعكسه ، ولا بسرج أثقل كحمار بسرج بردون ،
ولحمولة مقدر فزاد ، ولم يتول مكر نحو كيل ، او الى موضع فتجاوزه
فالمسمى ، ولزائد اجرة مثله ، وإن تلفت قيمتها كلها ولو أنها بيد صاحبها
وليس لمستأجر عليها شيء بسبب غير حاصل بالزيادة وبها ، كتب من
حمل وسير يضمن ، كتلفها تحت الحمل الزائد ، وكن ألقى حجراً
بسفينة موقرة ففرقت ، وإن تولى الكيل أجني ولم يعلم بزيادته فتعد
عليها عليه اجر زائد وضمان دابة ، ومكر مكاناً لطرح قفيز فزاد فان
كان على الأرض فلا شيء لزائد ، وعلى سطح فلزائد اجر مثله ، وإن
اختلفا في صفة الانتفاع فقول مؤجر ، كفي قدر مدة الاجارة في أجر تكبا
سنة بدينار فقال : بل سنتين بدينارين ، وأجر تكما سنة بدينار فقال : بل
سنتين بدينار تحالفا ، كما لو اختلفا في قدر الأجرة ، ومرفي سابع
- أقسام الخيار - .

﴿ فصل ﴾

وعلى مؤجر كل ما جرت به عادة او عرف من الة ، كزمام
مركوب ورحله وحزامه ، او فعل ان شرط أن يسافر مع جملة ،
كقود وسوق وشد ورفع وحط ، ولزوم دابة لنزول لحاجة ، وواجب
لا راتبة ولفرض كفاية ، وتبريك بعير لشيخ وامرأة ومريض وكل
عاجز ولطهارة ، ويدع البعير وافقاً ، ولا يلزمه قصر صلاة بطلب
حمل بل يخفف ، وفي « الترغيب » وعدل قماش على مكر إن كانت في
الذمة ، وعلى مكر محل ومظلة ووطاء فوق الرجل ، وحبل قران بين
المحملين ودليل وبكرة وحبل ، وتفرغ بالوعة وكنيف (ونجم) احتمال
حيث لا عرف بخلافه * ودار من قامة ، ونحو زبل إن حصل
بفعله ، وعلى مكر تسليمها فارغة ، وما يتمكن به من نفع ، كترميم
من إصلاح منكسر وإقامة مائل وإعادة حائط وعمل باب وتطين
سطح وتنظيفه من تلج وحشيش ، وإصلاح بركة بدار ، وأحواض
بحمام وتبليطه ، ومجاري ماء ، وسلايم أسطحة ، فان امتنع أجبر ،
ولمستأجر الفسخ ولا يجبر على تجديد ، ولو شرط مكر على مكر
اجرة مدة تعطيلها ، او أن يأخذ بقدرها بعد او العمارة ، او جعلها اجرة

لم يصح (ويتم) ولا يصح أن يشترط على أحدهما ما على الآخر *
 لكن لو عمر مكرت بهذا الشرط او باذنه رجع بما قال مكر ، وبلا
 اذنه لم يرجع بشيء ، ولا يلزم أحدهما تزويق ولا تخصيص
 بلا شرط ، وعلى مكر تسليم مفاتيح وهي أمانة بيد مكر ، فان تلفت
 بلا تفریط فعلى مكر بدلها.

﴿ فصل ﴾

والأجرة عقد لازم كبيع ، فلا فسخ لواحد بلا موجب ،
 كعيب ، ويملك به مؤجر الأجرة ومستأجر المنافع ، فاذا لم يسكن
 مستأجر او لم يركب او امتنع او تحول في أثناء المدة فعليه الأجرة
 وإن حوله مالك او امتنع من تسليم الدابة في أثناء المدة او المسافة ،
 او الأجير من تكميل العمل كمن خياطة او كتابة او حفر ما شورت
 عليه فلا اجرة ، وإن شردت مؤجرة او تعذر باقي استيفاء النفع بلا
 فعل أحدهما فالأجرة بقدر ما استوفى من عمل وزمن ، وإن هرب
 اجير او مؤجر عين بها ، او شردت قبل استيفاء بعض النفع حتى
 انقضت انفسخت ، ولمستأجر قبل ذلك الفسخ ، فلو كانت على عمل
 استؤجر من ماله من يعمل (ويتم) احتمال لا أن يعمل بنفسه * فان
 تعذر خير مستأجر بين فسخ وصبر ، ومن استؤجر لعمل في الذمة ولم

تشتط مباشرة فطض (وتبعم) او مات * أقيم عوضه ولا يلزم انتظاره والأجرة عليه، وإن اختلف القصد كنسج وتجارة او وقفت على عينه او شرطت مباشرة فلا، ولمكتر هرب جماله وترك بهائم بلا مؤنة انفاق عليها من ماله باذن حاكم، او نية الرجوع ويرجع ويبيعها حاكم بعد اجارة ليوفيه، ويحفظ باقى ثمن المالك إن كان، وتفسخ الأجارة بتلف معقود عليه وفي أثناء مدة او عمل، وقد مضى ماله أجر فيما بقي ويقسط أجر مدة على حسب زمان رغبة لا مطلقاً، وبانقلاع ضرس اكترى لقلعه وبرئه، او برء عضو غيره او زواله، وبموت مرتضع لا راكب اكترى له، ولو لم يكن من يقوم مقامه خلافاً «للموفق» ولا بموت مكر او مكتر او عذر لأحدهما بأن يكترى فتضيع نفقته او يحترق متاعه، ولا يصح فسخ بمقتضى ذلك ولا يحل لمؤجر تصرف فعليه اجرة المثل لمستأجر (وتبعم) ولو لم تكن يد مستأجر عليها خلافاً له * وإن غصبت موجرة معينة لعمل خير بين فسخ وصبر، الى أن يقدر عليها ولمدة خير متراضياً، ولو بعد فراغها بين فسخ وإمضاء، ومطالبة غاصب باجرة مثل، فان فسخ فعليه اجرة مامضى وإن ردت في أثناءها قبل فسخ استوفى ما بقي، وخير فيما مضى بين فسخ فيه او إمضاء ومطالبة غاصب، وله بذل موصوفة بذمة، فان تعذر فسخ، وإن كان الغاصب الموجر فلا اجرة له مطلقاً، ولمستأجر

الفسخ وحدث خوف عام كغصب ، ولا فسخ بانتقال مالك في موجرة بنحو يبيع او هبة ولو لمستأجر ، فلو فسخ يبيع بنحو عيب فالأجارة بحالها ، او وقف او إرث او وصية او نكاح او خلع او طلاق او صلح ، ولمشتر لم يعلم فسخ وإمضاء مجاناً والأجرة له ، وإن علم فلا فسخ ولا اجرة له (ويتهم) وكذا كل منتقل اليه بعقد * وتنفسخ باستيلاء حربي وعكسه ، لا إن أجره لمعصوم.

* فصل *

وإن ظهر او حدث بمؤجر عينة عيباً ، وهو ما يظهر به تفاوت الأجرة - كما مر بيانه في خيار العيب - فلمستأجر الفسخ ، إن لم يزل العيب بلا ضرر يلحقه كفتح بالوعة سدت ، وإلا إمضاء مجاناً بكل الأجرة ، وما قاله أهل الخبرة انه عيب فعيب ، ومن جارسوء ، وخوف سقوط حائط ، وغرق سفينة ، وتغير رائحة بئر ماء وغور مائها .

وإن اكرى أرضاً او داراً فانقطع مأوها او انهدمت انفسخت فيما بقي ، والأجرة لما لم يرو من الأرض ، وإن قال في الأجرة مقيلاً ومر احا قاله « الشيخ » .

ويخير مكثر فيما انهدم بعضه ، فان أمسك فبالقسط من الأجرة ، ومن استأجر أرضاً لينتفع بها بما شاء بلا ماء وأطلق مع علمه بحالها

صح ، وغارقة بالماء وتارة ينحسر وتارة لا او بلا ماء ليزرعها لم تصح
- خلافاً لهما - كما لو ظن إمكان تحصيله من نهر نادر الفيض ، او أرض
لا يجيئها المطر إلا ندوراً ، وأجرها قبل تحصيله او بعده يصح ، كما لو
أجرها بظن تحصيله بأمطار او زيادة معتادة كأرض «مصر» و«الشام»
ولو زرع فغرق او تلف ، بنحو جراد او برد او لا ينبت ، فلا خيار
وعليه الأجرة كاملة ، وله زرعها ثانياً وثالثاً في بقية المدة ، وإن تعذر
زرع لغرق ، او قل الماء قبل زرعها او بعده ، او عابت بغرق يعيب به
الزرع فله الخيار ، فان فسخ بعد زرع ، فقسط المسمى إلى فسخ
واجر مثل لباقي (وينبغي) منه إن تصرف مستأجر بعد علمه بالعيب
لا يمنع الفسخ ، بخلاف البيع .

وإن استأجرها عاماً ، فزرعها فلم تنبت إلا بعام قابل بلا تفريط
مستأجر ، فالأول المسمى ولثاني اجرة مثل ، وليس لربها قلعه قبل
إدراكه ، وبتفريط كتأخير زرع لمدة لا يكمل فيها ، فلمالك إبقاؤه
باجر مثله وتملكه بقيمة ، ما لم يحتكر مكثراً إزالته حالاً ، ولمالك منعه
من زرع ، وإن زرع مؤجر مؤجرة تعدياً فغاصب ، ولمستأجر تملك
زرعه واليه ميل «ابن رجب» وكذا غاصب موقوفة زرعت ، وموصى
بنفعها واكثر مدة لزرع لا يكمل فيها إن شرط قلعه بعدها صح ،
وإلا فلا .

﴿ فصل ﴾

والأجير قسمان : خاص ومشترك ، فلا ضمان على خاص وهو من قدر نفعه بمدة سلم نفسه لمستأجر أو لا فيما يتلف بيده ، إلا أن يعتمد أو يفرط ، وإن عمل لغير مستأجره فأضره فله قيمة ما فوته ، ويقبل دعواه في تلف محمول وله اجرة عمله ، ولا حجام أو ختان بآلة غير ، كآلة في وقت صالح لقطع فيه ، أو يطار ، أو طبيباً خاصاً أو مشتركاً حاذقاً لم تجن يده بمجاوزة أو قطع ما لم يقطع ، واذن فيه مكلف ، ولو سفيهاً أو ولي نحو صغير ، وإلا ضمن والدية على عاقلته ، ولا راع لم يتعد ويقبل قوله في نفيه ، أو يفرط بنحو نوم ، أو غيبتها عنه أو ضربها مبرحاً ، وإذا جذب الدابة مستأجر أو معلمها السير لتقف أو ضربها كعادة لم تضمن ، وإلا حرم وضمن .

وعلى راع تحري نافع مكان رعي ، متوقى نبات مضر وإيرادها الماء وردها عن زرع الناس ، ودفع سباع عنها ، ومنع بعضها من بعض قتالاً ونطحاً ، ويؤدب الصائلة وعليه إعادتها لأربابها عند المساء ، وإن ادعى موتاً ، ولو لم يحضر جلدأ ، أو ادعى مكتر أن المكترى أبق أو مرض أو شرد أو مات في المدة أو بعدها قبل يمينه ، ولو جاء به

صحيحاً وكذبه ، ولا اجرة حيث لم ينتفع به ، وإن عقد على معينة مدة
تعينت ، فلا تبدل ويبطل العقد فيما تلف ، وعلى موصوفة بذمة فلا بد
من ذكر نوعية وكبره او صغره وعدده ، ولا يلزمه رعي سخاها^(١) ، ولا
يشمل إطلاق بقر جواميس ، ويضمن المشترك (ويتبع) المعمول
لا آلة العمل .

وهـ من قدر نفعه بعمل ولو تعرض فيه لمدة ككحال ، ما تلف
بفعله من تحريف و غاط ، في تفصيل او نسج او طبخ او
خبز ، ويقدم قول ربه في صفة عمله (ويتبع) لا^(٢) — خلافاً له —
كنخياط * وبزلقه او عثرته ، وسقوط عن دابة او تلف بقوده ،
وسوقه او انقطاع حبله ، حضر رب المال او غاب ، وبخطئه في فعله ،
ولو بدفعه لغير ربه ، وغرم قابض قطعه او لبسه جهلاً أرش قطعه واجرة
لبسه ، ورجع بهما على دافع ، وإن علم فلا ، لا ما تلف بغير فعله إن لم
يفرط او صناع يحرزه ، ولا اجرة له فيما عمل فيه ولو بيت ربه
(ويتبع) تلف قبل فراغه — خلافاً له * .

ولا يضمن مشترك تبرع بعمله مطلقاً ، ولا جبر حبس معمول على

(١) وفي الانصاف ٦/ ٧٦ : لو وقع الاستئجار على رعي غنم غير معينة ،
كان عليه رعي سخاها ، لأن عليه ان يرعى ما يجري العرف به مع الاطلاق .
ذكره القاضي في « المجرد » واقتصر عليه . ز
(٢) في الدوسرية عكسه .

أجرته إن حكم بفلس ربه (وشج) لا بمجرد إعسار ، وأنه يحاخص
 الغرماء ، ولا يختص به إلا إن زاد بعمله كمضارب * وبلا فلس فلا
 ضمن ، كما لو ألقه ، وخير مالك بين تضمينه إياه غير معمول أو محمول
 ولا أجره له ، أو معمولاً ولا مجهولاً وله الأجرة ، وإن استأجر
 مشترك خاصاً فلكل حكم نفسه .

وإن تقبل ولم يعمل بل استعان بغيره ، فله الأجرة لضمانه
 لا اتسليم العمل ، وأذنت لي في تفصيله قباء ، قال : بل قيصاً فقول
 خياط ، ولو كان مثل ربه لا يابس القباء ، وله أجر مثله لعدم ثبوت
 مسمى بدعواه ، وكذا أمرتي بصبغه كذا ، فقال ربه : كذا ، وإن كان يكفيني
 ففصله فقال : يكفيك ففصله فلم يكفه ضمنه ، كما لو قال : اقطعه قباء فقطعه
 قيصاً لا إن قال : هل يكفيني ؟ قال يكفيك ، فقال : اقطعه . واططعه
 قيص رجل ، فقطعه ثوب امرأة ، غرم ما بين قيمته صحيحاً ومقطوعاً
 وانسجه عشرة أذرع في عرض ذراع فنسجه زائداً على ما قدر له ، فلا
 أجره له في زائد ، ويضمن غزل نسج .



﴿ فصل ﴾

وتملك اجرة معينة في اجارة عين او ذمة بعقد، فتوطء أمة ويعتق قن ، ويصح تصرف وتستحق كاملة ، ويطالب بها بتسليم عين ولو نفسه او بذلها وأبى مكثر (ويتبعه) وليس ثم يد حائلة * وتستقر بفراغ عمل ما يده كفي داره ، فكل شيء عمله اجير مشترك وفرغه وقع مقبوضاً ، وبدفع غير ما يده معمولاً ، وبفراغ عمل خاص مطلقاً وبانتهاء المدة ، ويبذل تسليم عين لعمل بذمة إذا مضت مدة يمكن الاستيفاء فيها ، ولو لم يتسلم ، ولا تجب بذل في فاسده ، فان تسلم فاجرة المثل .

ويصح شرط تأخير اجرة وتعجيلها ، قال « الشيخ » : غير ناظر وقف ، فليس له تعجيلها ولو شرطه ، لأن الوقوف عليه يأخذ ما لم يستحق الآن ، ومن استؤجر كل يوم بأجر معلوم فله اجر كل يوم عند تمامه . قال « ابن رجب » : ظاهر هذا ان المستأجر للعمل مدة يجب اجر له كل يوم في آخره وتقسيط الأجرة كل سنة او شهر او يوم كذا ليس بشرط .

﴿ فصل ﴾

وإذا انقضت (وبتبعه) او انفسخت بنحو تقايل^(١) او عيب اجارة أرض ليست مشاعاً لشريك وبها غراس او بناء لم يشترط قلعه بانقضاء ، او شرط بقاؤه او اطلاق ولم يقلعه مالك ، خير مالكمها بين أمور ثلاثة : أخذه بقيمته ، او تركه باحرته ، او قلعه جبراً ، ويضمن نقصه ، وكذا لو وقف مستأجر ما بناه او غرسه ، وإذا تملكه بقيمته اشترى بها ما يكون وفقاً (وبتبعه) ولو أبى الثلاث ، ومالك القاع يبيع أرض بما فيها كعارية * وفاسدة في ذلك كصحيفة لا كعارية — خلافاً « للمنتهى » — وإن كان البناء نحو مسجد ، لزم بقاؤه باجرته الى زواله (وبتبعه) احتمال لو أعسر لم يلزمه ، وانه لو مات معسراً فمالك ما مرجزماً * وفي « الفائق » لو كانت الأرض وقفاً ، لم يملك إلا بشرط واقف او إرضاء مستحق « المنقح » بل إذا حصل به نفع كان له ذلك — ومر تملك زرع — وميل « ابن رجب » وفي « الاقناع » لا يملكه غير تام الملك ، كموقوف عليه ومستأجر ومرتهن ، ومؤنة قلع على مستأجر اختاره ، وتسوية حفر ، وإن شرط قلعه بانقضاء لزمه

(١) من الافالة . ز

(وبنجه) غير نحو مسجد * وليس عليه تسوية حفر ، ولا إصلاح أرض إلا بشرط ، ولا على رب أرض غرامة نقص (وبنجه) احتمال إلا بشرط .

فرع : أفتى « ابن نصر الله » في اجارة مشاع لشريك ، إن لمؤجر أخذ قدر حصة نصيبه في أرض من بناء او غرس بقيمته ، ولا يقع لاستئزاه قلع ما لا يجوز .

﴿ فصل ﴾

وإذا انقضت مدة اجارة ، رفع مستأجر يده عن مؤجرة ولم يلزم رد ولا مؤنته ، كودع ومرتهن ، او في وتكون أمانة بيد فلا تضمن بلا تفريط ، ولو شرط على مستأجر الضمان ، لأن ما لا يضمن لا يصير بالشرط مضموناً ، وعكسه بعكسه ، فان شرط أن لا يسيرها ليلاً او وقت قافلة ، ولا يتأخر بها او لا يتقدم القافلة ، ونحوه مما فيه غرض فخالف بلا عذر ضمن ، وله إيداعها بخاف إذا قدم ببدأ ومضى في حاجته ، ولم يستأذن مالكا كفعل ثوب مستأجر اتسخ ، ولمشترط عدم سفر بمؤجرة الفسخ به .

ومن استأجر عبداً للخدمة سافر به في العقد المطلق . قال

« القاضي » : وليس لسيد سفر برقيقه إذا أجره ، ولا تقبل دعوى مستاجر الرد بلا بينة .

فرع : كل من قبض العين لحظ نفسه ، كمرتته واجير ومشتري وبائع وغاصب وملتقط ومقترض ومضارب ، وادعى الرد لمالك فانكره لم يقبل إلا بينة ، وكذا مودع ووكيل ووصي ودلال وناظر وقف وعامل خراج ، لا زكاة يجعل وبدونه يقبل قوله يمينه ، ودعوى التلف تقبل من كل أمين يمين .



﴿ باب المسابقة ﴾

هو المجارة بين حيوان ونحوه، والمناضلة المسابقة بالرمي (والسبق بفتح الباء الجمل وبسكونها المجارة)، وتجاوز في سفن ومزاريق^(١) وطيور ورماح وأحجار وعلى الأقدام، وكره رقص ومجالس يشعرو كل ما يسمى لعباً، إلا ما كان معيناً على عدو، فيكره لعبه بارجوحة وأن يرمي كل واحد الحجر إلى صاحبه، وظاهر كلام «الشيخ» لا يجوز اللعب المعروف بالطاب والنقلية، وقال: ما ألهى وشغل عن ما أمر الله به، فهو منهى عنه وإن لم يحرم جنسه، كبيع وتجارة، ويستحب لعب بآلة حرب. قال جماعة: وثقاف. ويتعلم بسيف خشب لا حديد نصاً، وليس من اللهو المكروه تأديب فرسه، وملاعبته أهله، ورميه بقوس، وكره شديد لمن علم الرمي أن يتركه، وتجاوز مصارعة ورفع أحجار لمعرفة الأشد، وإما اللعب بنرد وشطرنج^(٢)، ونطاح كباش، ونقار ديوك، فلا يباح بحال، ولا تجاوز

(١) المزارق : رمح قصير .

(٢) للامام الآجوري رسالة في تحريم النرد والشطرنج ما زالت مخطوطة وسوف نطبعها قريباً - ان شاء الله - مع رسالة في ذم الملاهي للشيخ عبد الله ابن ابي الدنيا . ولشيخ الاسلام بحث قيم في تحريم النرد والشطرنج في مختصر الفتاوى المصرية . ز

مسابقة بعرض مطلقاً ، إلا في خيل وإبل وسهام ، بشروط خمسة :
أمرها : تعيين المركوبين والرماة برؤية ، سواء كانا اثنين أو
جماعتين ، لا الرالكين ولا القوسين ولا السهام ، ولو عينها
لم تتعين .

الثاني : اتحاد المركوبين أو القوسين بالنوع ، فلا يصح بين
عربي وهجين ، ولا قوس عربية وفارسية ، ولا يكره رمي بها^(١) .

الثالث : تحديد المسافة بعد أو غاية ومدى رمي بما جرت به العادة ،
كثاني ذراع ، فإن زاد على ثلاثمائة ذراع لم يصح كتناضلها ، على أن
السبق لا بعدها رمياً .

الرابع : على عوض وإباحة ، وهو تملك بشرط سبقة ، ويجوز
حلوله وتأجيله .

الخامس : الخروج من شبه قار ، بأن لا يخرج جميعهم . فإن كان
من الأمام أو غيره أو من أحدهما ، على أن من سبق أخذه جاز ، فإن
جاء معاً فلا شيء لهما ، وإن سبق مخرج أحرز ، ولم يأخذ من صاحبه
شيئاً ، وإن سبق الآخر أحرز سبق صاحبه ، وإن أخرجاً معاً لم يحجز
إلا بمحل لا يخرج شيئاً ، ولا يجوز أكثر من واحد يكافي مركوبه
مركوبيها أو رميه رميها ، لا تساوي ما أخرجاه ، فإن سبقاه أحرزاه

(١) أي بالقوس الفارسية . ز

سبقيها ، وما لم يؤخذ منه شيئاً ، وإن سبق أو أحدهما أحرز السبقين ،
وإن سبقا معاً فسبق مسبوق بينهما ، وإن قال غيرهما : من سبق أو
صلى ^(١) فله عشرة لم يصح مع اثنين ، وإن زاد وقال : ومن صلى فله
خمس ، وكذا على الترتيب للأقرب لسابق صح ، وخيل الحلبة مرتبة ؛
مجل فصل قتال فبارع فرتاح فخطى فعاطف فومل فاطيم
فسكيت ففسكل ، وفي « الكافي » و « المطلع » : مجل فصل قتال
فرتاح إلى آخره ^(٢) ، فإن جعل لمصل أكثر من سابق ونحوه ، أو لم يجعل
لمصل شيء لم يجز ، وإن قال لعشرة : من سبق منكم فله عشرة فجاؤوا
معاً فلا شيء لهم ، وإن سبق واحد فأكثر إلى تسعة معاً فلهم ، ويصح
عقد لا شرط ، في إن سبقتني فلك كذا ، ولا ارمي أبداً ، أو شهراً أو
أن السابق يطعم السابق أصحابه أو غيرهم .

(١) والمصلّى : تالي السابق ، يقال : صلى الفوس ؛ إذا جاء مصلياً ،
وقيل ذلك لأن رأسه يكون عند صلاة السابق : أي مفوز ذنبه . ز
(٢) وقد نظمها أحد الأدباء بقوله :

اول سابق هو المجلي	ثم المصلي بعده المسلمي
تال ومرتاح عليه يقبل	والعاطف الخطي والمؤمل
كذلك اللطم والسكيت	فاحفظ فما أعطيت قد أعطيت

* فصل *

والمسابقة جمالة ، لا يؤخذ بعوضها رهن ولا كفيل ، ولكل فسجها ، ما لم يظهر الفضل لصاحبه فيمتنع عليه فقط ، وتبطل بموت أحدهما أو أحد المراكوبين لا أحد الراكبين أو تلف أحد القوسين ، وسبق في خيل متماثلتي العنق برأس وفي مختلفيهما ، وإبل بكتف ، وإن شرط السبق بغير ذلك لم يصح ، وتُصف الخيل في ابتداء الغاية صفاً واحداً ، ثم يقول مرتبها : هل من مصلح للجام أو حامل لعلام أو طارح لجل ، فإذا لم يجبه أحد كبر ثلاثاً ثم خلاها عند الثالثة ، فيشترط أن يكون الإرسال دفعة واحدة ، ويكون عند الابتداء من يرقبها كعند الانتهاء ، وحرم أن يجنب أحدهما مع فرسه أو وراءه فرساً يحرضه على العدو ، أو يصيح به وقت سباقه لحديث « لا جلب ولا جنب ^(١) » .

(١) عزاه في « كشف القناع » الى ابي داود وغيره وقال : باسناد حسن والجلب هو الزجر للفرس حثاله على الجري . والجنب : ان يجنب احد المتسابقين وراءه فرساً لا راكب عليه تحريضاً للفرس على العدو . ز

* فصل *

وشرط لمناضله أربعة :

الأول : كونها على من يحسن الرمي ، فتبطل فيمن لا يحسنه من أحد الحزبين ، ولا يخرج مثله من الآخر ولهم الفسخ ، وإن تعاقدوا ليققسموا بعد العقد حزبين برضاهم لا بقرعة صح ، ويجعل لكل حزب رئيس فيختار أحدهما واحد ثم الآخر آخر حتى يفراغا ، وإن تشاحا فيمن يبدأ بالخيرة اقترعا ، ولا يجوز جعل رئيس الحزبين واحداً ، ولا الخيرة في تمييزهما اليه ، ولا يشترط استواء عدد رماة كل حزب .

الثاني : معرفة عدد الرمي والاصابة ، فيقال مثلاً : الرشق عشرون والاصابة خمسة ، وشرط استواء عدد رمي وإصابة وصفتها ، فإن جعل رمي أحدهما عشرة والآخر أكثر أو أقل ، أو أن يصيب أحدهما خمسة والآخر ستة ، أو خواسق^(١) والآخر خواصل ، أو يحيط أحدهما من إصابته سهمين بسهم من إصابة الآخر ، أو يرمي أحدهما من بعد والاخر من قرب ، أو يرمي وبين أصابعه سهم والاخر سهمان ، أو على رأسه شيء والاخر بدونه ، ونحوه مما تفوت به المساواة لم تصح .

(١) الخواسق : هو ما خرق الهدف وثبت فيه . ز

الثالث : تبين كونه مفاضلة ، كأينا فضل صاحبه بخمس إصابات من عشرين رمية فقد سبق ، او مبادرة ، كأينا سبق إلى خمس إصابات من عشرين رمية فقد سبق ، ولا يلزم إن سبق اليها واحد ولو أصاب الآخر أربعاً إتمام الرمي . او محاطة ، بأن يحط ما تساوي فيه من إصابة من رمي معلوم مع تساويهما في الرميات ، فأيهما فضل بإصابة معلومة فقد سبق ، فإن أطلقا الإصابة او قالوا : خواصل . تناولها على أي صفة كانت وإن قالوا : خواستق او خوازق (بالزاي) او مقرطس (ما خرق الغرض وثبت فيه) او خوارق (بالراء) ، او موارد (ما خرقة ولم يثبت) او خواصر (ما وقع في أحد جانبيه) او خوارم (ما خرم جانبه) او حوابي (ما وقع بين يديه ثم وثب اليه) او شرطاً إصابة موضع منه كدائرتة تقيدت به ، ولا يصح شرط إصابة نادرة ، كتسعة من عشرة .

الرابع : معرفة قدر الغرض ، وهو ما يرى طولاً وعرضاً وسمكاً وارتفاعاً من الأرض ، وإن تشاح في الابتداء قرع ، وسن تعيين بادىء عند عقد ، فان بادر غير الأحق فرمى فعبث ، ويجوز أن يرمي سهماً سهماً وخمساً خمساً ، وأن يرمي كل واحد جميع الرشق ، وإذا بدأ أحدهما في وجه بدأ الآخر في الثاني فان شرط البداءة لأحدهما في كل الوجوه لم يصح ، وإن فعلاه برضاها صح .

وجعل غرضين يرميان أحدهما ثم يعضيان اليه فيأخذان السهم ويرميان الآخر ، ويروى : « ما بين الغرضين روضة من رياض الجنة ^(١) » وإذا بدأ أحدهما بفرض بدأ الآخر بالثاني ، وإن أطارته الريح فوق السهم موضعه ، وشرطهم خواسق ونحوه لم يحتسب [له به ، وإن عرض عارض من كسر قوس أو قطع وتر أو ريح شديدة لم يحتسب] ^(٢) بالسهم ولو أصاب وإن عرض ؟ مطر وظلمة جازتا خيره .

وكره مدح أحدهما أو المصيب وعيب المخطئ ، لما فيه من كسر قلب صاحبه ، ويتوجه كذلك في مدح شيخ لطالب وفي « الانصاف » إن مدحه لتحريضه على الاشتغال قوي الاستحباب ، وإن أفضى لتعاضد المدوح قوي التحريم .

ويمنع من كلام يفيظ صاحبه ، كأن يرتجز ويفتخر أو يعنف صاحبه ، وكذا حاضر معها ، ومن قال : ارم عشرة أسهم فإن كان صوابك أكثر من خطئك لا عكسه فلك درهم ، أو فلك بكل سهم أصبت درهم ، أو ارم هذا السهم فإن أصبت به فلك درهم صح ولزمه لأنه جمالة .

(١) لا أصل لهذا الحديث ، أفادنا هذا محدث الشام الشيخ ناصر الدين الألباني ، وقاله ابن الملقن في تخريج احاديث الرافي الكبير . ز

(٢) ما بين القوسين من الدوسرية . ز

﴿ كتاب العارية ﴾

هو : العين المأخوذة للانتفاع بها بلا عوض مع الانفراد بحفظه ،
والاعارة إباحة نفعها ، لا هبة بلا عوض وتستحب ، وتنعقد بكل قول
او فعل يدل عليها ، وشرط كون عين منتفعاً بها مع بقائها فدفعت
ما لا يبقى كطعام تبرع من رافع (ويتبرع) ما لم يكن بلفظ عارية
فقرض * وكون معين أهلاً للتبرع شرعاً ، ومستعير أهلاً للتبرع له
فلا تصح إعارة ، نحو مضارب ومكاتب ، ولا لنحو صغير بلا إذن وليه
وصح في موقته شرط عوض معلوم ، وتصير إجارة ولو أعاره
عبده ، على أن يعيره الآخر فرسه ، فإجارة فاسدة لا تضمن ، وإعارة نقد
ونحوه قرض ، لا لما يستعمل فيه مع بقائه ، كإيرته أو يعاير عليه ،
وكون نفع مباحاً ولو لم يصح الاعتياض عنه ، ككلب لصيد وفحل
لضراب ، فهي أوسع من باب الجمالة ، والجمالة أوسع من باب الإجارة .
وتجب إعارة مصحف لمحتاج لقراءة (ويتبرع) وكذا كل مضطر
إليه مع بقاء عينه * .

وتحرم إعارة قن مسلم لكافر لخدمته ، وإعارة ممنوع منه كنحو
طيب محرّم ، وإناء نقد وسلاح في فتنة وأمة لغناء ودار لمعصية ، وتكره

إعارة أمة جميلة للمؤمن وتحرم هي وإعارة أمرد لغيره، كاجارتها لاسيما العزب . وكره استعارة أصله لخدمته (ويتم) لا إعارته * .

وصح رجوع معير ولو قبل أمد عينه ، إلا في حال يستضر به مستعير ، فن أعار سفينة لحمل أو أرضاً لدفن ميت أو زرع ، لم يرجع حتى ترسي أو يحصد في أوانه أو يبلى ، وصح رجوع قبل دفعه ، ولا أجرة إلا في الزرع (ويتم) ولو لم يعلم ، وإن مثله لو رجع معير دابة ولم يعلم مستعير ، وانه لو أباحه أكل شيء فرجع قبل ولم يعمل يضمن ولا يقبل قوله أنه رجع قبل أكله وانه لا يرجع معير دابة لعاجز صار بمنقطعة ، وإن الميث لو أخرجه سبع لا يعاد بلا اذن ، وإن اعاره ثوب لصلاة عراة بعد الشروع يمنع * كاعارة حائط لحمل خشب لتسقف فبنى عليه أو ستره وبنيت ولم يتضرر ، فإن سقط أو سقطت لهدم أو غيره لم يعد إلا بأذنه ، أو عند الضرورة إن لم يتضرر الحائط (ويتم) في حجر بني عليه أخذ قيمته أو الاجرة * .



﴿ فصل ﴾

ومن أُعير أرضاً لغرس أو بناء ، وشرط قلعه بوقت أو رجوع
 لزم عنده وإن لم يؤمر^(١) ، لا تسويتها بلا شرط ، وحيث لا شرط قلع ولم
 يقلع مستعير ، ولو قلع سواها فلمعين إخذه قهراً بقيمته أو قلعه جبراً
 ويضمن نقصه (ويتعم) لا إبقاؤه بالأجرة ، كما لو غرس أو بنى مشتر
 ثم فسخ يبيع بنحو عيب ، وكما في بائع مفلس رجع ومشتري بعقد فاسد
 ما لم يرضيا ، وإن كان قياس ما ذكر في الاجارة طرده في
 الجميع ، ولعل الفرق ان في الاجارة لرضاء رب غرس ، وبنى
 ابتداءً بالأجرة فاستصحبته * فان أبى معير ذلك أو مستعير الأجرة
 والقلع يبيع الأرض بما فيها ، إن رضيا أو أحدهما ويجبر الآخر ،
 ودفع لرب الأرض قيمتها فارغة والباقي للآخر ، ولكل يبيع ماله
 منفرداً ، ويكون مشتر كبائع ، وإن أيا البيع ترك غراس وبناء بحاله
 حتى يصطلحا ، ولا اجرة مادام الأمر موقوفاً ، وكعارية ما يبيع
 بعقد فاسد ، لا ما استؤجر به كصحيح - خلافاً للمنتهى - .

ولمعير الاتفاع بأرضه على وجه لا يضر بما فيها ، وللمستعير

(١) في الدوسرية : وان لم يشرط لا يلزم .

الدخول لسقي وإصلاح وأخذ ثمر ، لا للتفرج ونحوه (وينعم) هذا في
 محوطة وإن تفرج الناس ونزههم في بساتين الغير بلا إذن حرام * وإن
 غرس أو بنى بعد رجوع أو أمدّها في موقّة ، أو جاوز مسافة قدرت
 فغاصب ، ويقبل قول مالك في مدة ومسافة ، ويلزم اجرة مثل
 لزائد فقط .

ومن حمل سبل الى ارضه بذر غيره فلربه مبقى لحصاد باجرة مثله
 وحمله لغرس أو نوى ونحوه إلى أرض غيره فنبت كعمارة ، إلا أنه
 لا يسوى حفراً ولا يضمن نقصاً بقلع ، وإن حمل أرضاً بغرسها الى
 اخرى فنبت كما كان فلمالكه ويجبر على إزالته ، وما ترك لرب الأرض
 مما مر فلا شيء عليه لحصوله بلا تفریطه ، وإن شاء محمول اليه أخذه
 لنفسه أو قلعه .



﴿ فصل ﴾

ومستعير في استيفاء نفع بنفسه او نائبه كمستأجر ، ويملك مثله ضرراً فادون ، ولا يشترط لها تعيين نوع الانتفاع ، فلو أُعير مطلقاً ملك الا الانتفاع بها في كل ما صلحت له عرفاً ، كأرض تصلح لغرس وزرع وبناء وغيره ، وثوب للبس ، وبساط لفرش ، واستعارة دابة لركوب لا يستفاد سفر بها (وبتم) إلا في قرى صغيرة ، فيسافر بها لقرى حوالها لا لبعيد عرفاً * ولا يعير مستعير ولا يؤجر إلا باذن ، فان خالف فتلفت عند الثاني ضمن أيهما شاء ، والقرار على الثاني إن علم ، وإلا ضمن العين في عارية ، ويستقر ضمان العين المنفعة على الأول ، والعواري المقبوضة مضمومة مطلقاً ، بقيمة متقومة يوم تلف ، ومثل مثليه ، ولو شرط عدم ضمانها ، لكن لا يضمن موقوف (وبتم) على غير معين * ككتب علم وسلاح غزاة بلا تفريط ، كحيوان موصى بنفعه عند موصى له (وبتم) احتمال وكذا عوار غير منقولة ، كعقار خسف او هدم بنحو صاعقة او زلزلة او بمرور الزمان * ولو أركب دابته منقطعاً لله ، فتلفت تحته ، ولم ينفرد بحفظها لم يضمن ، كرديف ربها ، ورائض ووكيل ، وتغطية صنيعة بلحاف فاحترق عليه (وبتم)

لأخصوصية للمقطع * ومن قال : لا أركب إلا بأجرة ، فقال
ما أخذ أجرة ، أو استعمل مودع الوديعة باذن ربها فعاريه ، ولا يضمن
ولد عارية سلّم معها بلا تفريط ، ولا زيادة متصلة حصلت عنده ،
ويضمن زيادة عند عقد كسُمن زال عند مستعير ، ولا إن بليت هي
او جزؤها باستعمال بمعروف فيم استعيرت له ، فان حمل بالقيص تراباً
او قطناً ، او استظل بالبساط من الشمس ضمن لتعديه ، ويقبل قول
مستعير يمينه في عدم تعد ، ويجب رد بطلب مالك ، وبانقضاء غرض
او انتهاء مدة او موت أحدها ، فان آخر ضمن مع أجرة مثل ، وعليه
مؤنة رد كأخذ ، ولا مؤنتها عنده ، ويلزم ردها لموضع أخذها ، إلا أن
يتفقا على غيره ، فلو طولب « بمصر » بدابة أخذها « بدمشق » فان
كانت معه لزمه دفعها وإلا فلا .

ويبرأ برد عارية الى من جرت عادته به على يده ، ككسائس
وخازن وزوجة ، ووكيل عام في قبض حقوق لا بردها الى أصحابها
او غلامه او عياله الذين لا عادة لهم بقبض ماله .

فرع : من سلم لشريكه نحو دابة فاستعملها باذن مجاناً فعارية
(ويتبع) فلو غصب ضمن نفعها * ويدونه فغصب ، وبأجرة فأجارة ،
وإلا فأمانة تضمن بتفريط وبسوق فوق العادة (ويتبع) لو استعملها
باذن في مقابلة علفها ، فأجارة فاسدة * .

﴿ فصل ﴾

وإن اختلفا فقال : أجرتك . قال : بل أعرتني قبل . مضي مدة لها
أجرة فقول قابض ، وبعدها فقول مالك فيما مضى فقط ، وله أجرة مثل ،
وكذا لو ادعى أنه زرع عارية ، وقال ربها اجارة ، وأعرتني أو أجرتي ،
قال : غصبتني ، أو أجرتك . قال : بل أجرتي . والبهيمة تالفة فقول مالك ،
وكذا أعرتني أو أجرتي ، فقال : غصبتني في الأجرة ورفع اليد ،
وأعرتك أو غصبتني فقال : اودعني . فقول مالك وله قيمة تالفة ،
وكذا عكسها ، كأودعك فقال : بل أعرتني ، وله أجرة ما انتفع بها
(وينبغي) الضابط قبول قول مالك فيما له فيه حظ * .



* كتاب الغصب *

هو : استيلاء غير حربي عرفاً على حق غيره قهراً بغير حق (وينهم) لا على مؤجرة باجرة ، ومبيع بضمن مع مفاس * ويضمن عقاراً وأم ولد وكن بغصب واستيلاء كل شيء بحسبه ، فمن ركب دابة واقفة بلا إذن فغاصب ، ولو لم يسيرها ، لا من دخل أرض شخص او داره بلا إذنه ولم ينعه إياها ، ولا تثبت يد غاصب على بضع ، فيصح تزويج أمة غصبت ، ولا يضمن مهرها لو فات بكبر ولا نفعه ، وإن غصب خمر مسلم ضمن ما تخلل يده ، لا ما تخلل مما جمع بعد إراقة (وينهم) وهو لم يرقه إلا ان تحيل ^(١) * ويجب رد خمر ذمي مستترة ^(٢) ، كخمر خلال وكنب يقتنى ، لا قيمتهما مع تلف ، ولا جلد ميتة غصب لانه لا يظهر بدفع (وينهم) رده لمن يرى طهارته باقية ، وكذا كل مختلف فيه مع تلف لم يحكم عليه * ولا يضمن حر باستيلاء عليه ، وتضمن ثياب صغير وحليه لا هو ، ما لم يغله ، او يتلف الصغير بنحو حية - كما في

(١) في الدوسرية والكويتية تخلل وهو ظاهر « كشف القناع »
فتأمل . ز

(٢) الدوسرية مشتراة .

الديات - (ويضع) ومع بقاء صغير يلزم تخليصه * ولا دابة عليها
مالكها الكبير ومتاعه ، وإن استعمله كرهاً أو حبسه مدة فعليه
أجرة ، إن منع قنأ العمل من غير غصب ، ولا يضمن ربح فات بحبس
مال تجارة .

* فصل *

وعلى غاصب رد مغضوب قدر عليه ، وبأضعاف قيمته ، لكونه
بناء عليه ، أو بعد أو خلط بتمييز ونحوه . وإن قال رب مبعد : دعه
واعطني اجر ، رده ألى بلد غصبه لم يجب ، وإن سمر بالمسامير باباً قلعها
وردها ، وإن زرع الأرض فليس لربها بعد حصد إلا الأجرة ، ويخير
قبله ولو مالك المنفعة بأن تركه اليه باجرته أو تملك بمنفعته ، وهي مثل
البذر ، وعوض لو احقه من نحو حرث وسقي ، فان غرس أو بنى فيها
أخذ بقلع غرسه أو بنائه وتسويتها ، وأرش تقصها واجرتها ، حتى ولو
كان أحد الشريكين ، أو لم يفصها لكن فعله بغير إذن ، ولا يملك أخذه
بقيمه ، ولا الثمر فقط قهراً ، وإن وهب للمالك لم يجبر على قبوله ،
ونوى كغرس ، ونحو رطوبة وقنأ كزراع ، ومتى كانت آلات البناء

من منصوب فأجرتها مبنية ، ولا يملك هدمها ، وإلا فاجرتها ، فلو
أجرها فالأجرة بقدر قيمتها .

ومن غصب أرضاً وغراساً منقولاً من واحد ، فغرسه فيها لم
يملك قلعه ، وعليه إن فعل أو طلبه ربها لغرض صحيح ، لا عبث
تسويتها ونقصها ونقص غراس (وينجم) ويلزمه عوده حيث لا يملك
قلعه * ولو غصب أرضاً لرجل وغراساً لآخر فغرسه فيها ، فمؤنة
قلع على رب الأرض يرجع بها ، على غاصب ، فان غصب خشباً فرقع
به سفينة ، قلع ويمهل مع خوف حتى ترسي ، فان تعذر فلمالك أخذ
قيمه ، ومن غاصب أجرته اليها أو الى قلعه ونقصه .

فرع: من غصب أرضاً فحكمها في جواز دخول غيره اليها كقبيل
غصب ، فحواطة كدار وبستان لا يجوز ، وغيرها كصحراء أو
خان يجوز .



* فصل *

وإن غصب ما خاط به جرح محترم، وخيف بقاعه ضرر آدمي، أو تلف غيره فقيمته، وإن حل غاصب أمر بذبحه ويرده، كبعدموت غير آدمي، ومن غصب جوهرة فابتلعها بهيمة، وكذلك ولو ابتلعت شاة شخص جوهرة آخر غير مغصوبة، ولا تخرج إلا بذبحها وهو أقل ضرر ذبحت، وعلى رب الجوهرة ما نقص به، وإن لم يفرط رب الشاة يكون يده عليها، وإن حصل رأسها باناء ولم يخرج إلا بذبحها أو كسره ولم يفرط، كسر وعلى مالكها أرشه (وبنهم) إلا إن وهبها له * ومع تفريطه تذبح بلا ضمان، ومع تفريط ربه يكسر بلا أرش، ويتعين في غير ما كولة كسره وعلى ربه أرش، ويحرم ترك الحال على ما هو عليه، ولو حصل مال شخص في دار آخر، وتعذر إخراجه بدون نقض وجب نقضه، وعلى ربه ضمان إن لم يفرط رب الدار، ولو باعها وفيها ما يعسر إخراجه، كخوابي نقض باب أقل ضرر وإلا اصطلاحا، ومن غصب نحو دينار فحصل في محبرة آخر وعسر إخراجه، فإن زاد ضرر الكسر عليه فعلى الغاصب بدله، وإلا تعين الكسر وعليه ضمانه (وبنهم) وفي محبرة نفسه ~~تكسر~~ مطلقاً، وإن ما بني عليه فيما مر

كهذا * وإن حصل بلا غصب ولا فعل أحد ، كسرت وعلى ربه
 أرشها ، إلا ان يمتنع منه لكونها ثمينه ، فلا طلب له وبفعل مالکها
 تكسر مجاناً ، وبفعل رب الدينار يخیر بین تركه وكسرها ، وعليه
 قيمتها ، ويلزم قبول مثله إن بذله ربه .

* فصل *

ويلزم رد مغضوب زاد زيادته المتصلة ، كقصارة وسمن وتعلم
 صنعة ، والمنفصلة كولد وكسب ، ولو غصب قنأ او شبكة او شركاً
 فأمسك ، او جارحاً او فرساً فصاد به او عليه او غم فلما لكه ، لا اجرتة
 زمن ذلك (وينبغي) هذا اذا كان ما خصه قدر اجرتة فأكثر * وإن
 غصب منجلاً فقطع به خشباً او حشيشاً فلغاصب (وينبغي) مثله لو
 غصب سلاحاً فصاد به * وإن أزال اسمه كنسج غزل وطحن حب
 او طبخه ، ونجر خشب ، وضرب نحو حديد وفضة ، وجعل طين لبناً
 او فخاراً ، رده وأرشه إن نقص ، ولا شيء له لعمله فيه ، ولما لك إجباره
 على رد ما أمكن رده إلى حالته ، وإن استأجر الغاصب على عمل شيء
 منه فلا أجره عليه ، ومن حفر في مغضوبة بئراً او شق نهراً او وضع

التراب بها ، فله طمها لفرض صحيح ، كاسقاط ضمان تالف بها ورد
تراها ، من نحو ملكه او طريق ، ولو ابريء مما يتلف بها ، وتصح
البراءة منه ولغير غرض لا يطمها ، وإن أراد مالک الزم به ، وإن
غصب حباً فزرعه ، او ييضاً فصار فراخاً ، او نوى او أغصاناً فصار
شجراً رده ، ولا شيء له (وینعم) إبقاء الزرع قهراً لحصاده بلا اجرة ،
لا الشجر * وإن غصب شاة وأنزى عليها فحمله فالولد للمالك الأم .



﴿ فصل ﴾

ويضمن نقص مغصوب ، ولو رائحة مسك أو نحوه ، أو بنبات
 لحية قن ، وإن خصاه ولو زادت قيمته بخصائه له ، أو ازال ما تجب فيه
 دية من حر رده وقيمه ، وإن قطع ما فيه مقدر دون الدية فأكثر
 الأمرين ، ويرجع غاصب غرم على جان بأرش جناية فقط ، ولا يرد
 مالك أرش معيب أخذه بزواله عنده ، ولا يضمن نقص سفر ، كهزال زاد
 به ويضمن زيادة مغصوب عنده ، لا مرضاً بريء منه في يده ، ولا
 إن عادت كسمن زال ثم عاد ، ولا إن نقص فزاد مثله من جنسه ، ولو
 صنعة بدل صنعة (ويتبع) مساوية أو أعلى * وإن نقص نقصاً غير
 مستقر ، كحذوطة ابتلت وعفنت ، خير بين مثلها أو تركها حتى يستقر
 فسادها وبأخذها وأرش نقصها ، وعلى غاصب جناية مغصوب وإتلافه
 ولو على ربه أو ماله ، بالأقل من أرش أو قيمته ، وهي على غاصب هدر ،
 وكذا على ماله ، إلا في قود فيقتل بعبد غاصب إن طلب ويرجع عليه
 بقيمته ، وزوائد مغصوب إذا تلفت أو نقصت أو جنت كهو ، وفي
 « المستوعب » من استعان بعبد غيره بلا إذن سيده ، فحكمه كغاصب
 حال استخدامه .

* فصل *

وإن خلط ما لا يتميز، كزيت ونقد بمثلها لزمه، مثله منه، وبدونه
او خير منه، او غير جنسه على وجه لا يتميز، كزيت بشيرج فشريكان
يقدر قيمتهما فيباع الكل، ويدفع لكل واحد قدر حقه، كاختلاطهما
من غصب، وحرم تصرف غاصب (وينبغي) ومغصوب منه * في قدر
ماله فيه، ولو اختلط درهم بدرهمين، ولا غصب للآخر ولا يتميز فتلّف إثنان
فما بقي فينهما نصفين، وإن غصب ثوباً فصبغه بصبغة، او سويقاً فلته
بزيتة فنقصت قيمته ضمن النقص، وإن لم تنقص ولم تزد أو زادت
قيمتها فشريكان بقدر مالهما، وإن زادت قيمة أحدهما، كغلو قيمة صبغ
فقط او ثوب فقط فلصاحبه، فان طلب أحدهما قلع الصبغ لم يجب ولو
ضمن النقص، ولمالك ثوب يبعه ولو أبى غاصب، لا عكسه (وينبغي)
وغاصب ورق كتب فيه مباحاً كصبغ، وحراماً كتلّف * ويلزم
المالك قبول صبغ وتزويق، لا دار وحب له، لا مسامير للغاصب سمر
بها المغصوب، وإن غصب صبغاً فصبغ به ثوبه، او زيتاً فلت به سويقه
فشريكان بقدر حقيهما ويضمن النقص، وإن غصب ثوباً وصبغاً فصبغه

به ، رده وأرش نقصه ، ولا شيء له إن زاد ، وكذا نقاء دنس ثوب بصابون
ولو غصبه نجساً (وينهم) احتمال ولو نحو إناء * حرم تطهيره بلا إذن ،
وكذا لو تنجس عنده لكن يلزم بتطهيره .

* فصل *

ويجب بوطء غاصب عالم تحريمه حد ومهر أمة وأرش بكاره
ونقص ولادة ، وتضمن لو ماتت بنفاس^(١) والولد ملك لربها ،
ويضمنه سقطاً لا ميتاً بلاجناية ، بعشر قيمة أمه ، وقراره معها على الجاني
وكذا ولد بهيمة (وينهم) ويضمن بما نقص أمه * والولد من جاهل
او مع شبهة حر ، ويفدى بانفصاله حياً ، بقيمته يوم وضعه ، وإن كان
بجناية فعلى جاني غرة لوارثه ، وعلى غاصب عشر قيمة أمة ، ويرجع
متملك غصب بعوض ، كقرض وشراء وهبة بعوض ، إذا غرم على
غاصب بنقص ولادة ومنفعة فآتية بأباق او نحوه ، ومهر واجرة نفع
وثمر وكسب ، وقيمة ولد وغاصب على متملك بقيمة غصب وأرش
بكاره ، وفي اجارة يرجع مستأجر غرم بقيمة عين وغاصب بقيمة منفعة

(١) في نسخة المانع كلمة « غيره » بعد كلمة « بنفاس » وليست في غيرها
ولعلها خطأ من الناسخ . فتأمل . ز

ويسترد متملك ومستأجر لم يقرأ بالملك له ما دفعاه من المسمى، ولو علما
الحال .

وفي تملك بلا عوض، وعقد وأمانة يرجع متملك وأمين غرما
بقيمة عين ومنفعة، ولا يرجع غاصب بشيء (وبتبعه) احتمال ولا بمهر
وأرث بكاره ونقص ولادة * .

ومن هنا علم، أن الوكيل والمرتهن والأمين في الرهن، لرب العين
المغصوبة المستحق للضمان مطالبتهم بها وإن لم يفرطوا، وفي عارية
يرجع مستعير بقيمة عين (وبتبعه) حيث ضمننت * ومع علمه لا يرجع
بشيء ويرجع غاصب بهما، وفي غصب يرجع غاصب أول بما غرم،
ولا يرجع ثان عليه بشيء، وفي نحو مضاربة ومساقاة يرجع عامل
بقيمة عين وأجر عمل، وغاصب بما قبض عامل لنفسه من ربح وثمر
ومساقاة، وفي نكاح يرجع زوج بقيمتها وقيمة ولد، شرط حرته أو لا
ومات وغاصب بمهر مثل (وبتبعه) لا أرث بكاره * ويرجع بما أخذ
من مسمى، وفي اصداد غصب ونحو خلع عليه، وإيفاء دين به يرجع
قابض بقيمة منفعة، وغاصب يبدل عين والدين بحاله (وبتبعه) حيث
لا مقاصة * وفي إتلاف ولو محرماً كقتل باذن غاصب القرار عليه،
ومع علم متلف أو منتقل إليه فيما مر فغاصب، وإن كان المنتقل إليه في

هذه الصورة هو المالك فلا شيء له ، لما يستقر عليه ^(١) لو كان أجنبياً وما سواه فعلى غاصب ، فلو أطعمه المالكه ولم يعلمه ، او لنحو دابته ولو لم يقل انه طعامي ، او اخذه هبة او صدقة لم يبرأ (و يتبع) من هنا براءة غاصب بدفعه للمالكه بقرض او شراء وتلف ولو يعلم - خلافاً لهيما - فيما يوهم * وإن لم يتلف لم يبرأ ، كدفعه له أمانه ، وإن صدر ما تقدم من مالك لغاصب برى من غصب .

ومن اشترى أرضاً فغرس او بنى فيها فخرجت مستحقة وقلع غرسه وبناءه ، رجع على بائع بما غرسه من ثمن واجرة غارس وبانٍ و ثمن مؤن وأرش نقص بقطع ، لا بما أنفق على قنٍ وحيوانٍ وخراج أرضٍ ، لأنه دخل في الشراء ملتزماً بضمان ذلك ويجوز تملك زرعه .

ومن أخذ منه بحجة ما اشتراه رد بائعه ما قبضه ، ومن اشترى قناً فاعتقه ، فادعى شخص ولا يئنه أن البائع غصبه منه فصدقه أحدهما ، لم يقبل على الآخر بل على نفسه ، وإن صدقاه مع [البيع لم] ^(٢) يبطل عتقه لتعلق حق الله ، وكذا من قال : أنا حر ثم أقر بالرق لم يقبل ، ويستقر الضمان على عتقه (وينبغي) ويرد بائع ما أخذه

(١) في الدوسرية : كما يستقر اليه . ز

(٢) الدوسرية فقط . ز

منه ★ ولو مات القن وخلف مالا [ولا] ^(١) وإرث فلمدع ولا ولاء ،
وإن لم يعتقه مشتر وأقر بنصبه لمدعيه بطل بيع ورد ثمن ، وإن أقر أحدهما
لم يقبل على الآخر ، فيلزم بائعاً أقر له به بعد خيار قيمته ، وله تحليف
مشتري ، وإن كان ما قبض الثمن لم يطالبه به ، وإن كان قبضه لم يسترده
مشتري لأنه لا يدعيه ، فإن عاد قن لمقر رده لمدعية ، وفي خيار يفسخ
بيع ويلزم مشترياً أقر رد عبد ودفع ثمن لبائع ، وإن أقام بينة عمل بها ،
وكذا بائع لم يقل حال بيع : بعثك عبدي هذا ، أو ملكي لأنه يكذبها .



(١) هذه اللفظة في الدوسرية والكويتية فقط . ز

﴿ فصل ﴾

وإن أُتلف أو تلف مغصوب ضمن مثلي وهو الفلوس ، وكل
مكيل أو موزون لا صناعة فيه مباحة يصح السلم فيه بمثله ، فإن أعوز
كلبعد أو غلا فقيمه يوم إعوازه ، فإن قدر على المثل لا بعد أخذها
وجب (وينجم) الكل أو القسط ★ فإن تغير كرطب أتمر وعصير
تخلل ، ضمنه المالك بمثل أيها شاء ، وغير مثلي كجوهر وصبرة بقال
ومعمول وحيوان بقيمه يوم تلف في بلد غصبه من نقده ، مع أرش
نقصه وأجرته ، فإن تعدد نقد فن غالبه ، وكذا متلف بلا غصب
ومقبوض يضمن .

ومن أخذ معلوماً بكيل أو وزن أو حوائج من بقال ونحوه
في أيام ثم حاسبه ، فانه يعطيه بسعر يوم أخذه .

ويقوم مصاغ مباح من ذهب أو فضة ، أو حلي بأحدهما ، وتبر
تخالف قيمته وزنه بغير جنسه ، ومنها بأيها شاء ، ويعطى بقيمته عرضاً
ويضمن محرم صناعة ، كانه وحلي محرم بوزنه من جنسه .

وفي تلف بعض مغصوب فتتقص قيمة باقية كزوجي خف تلف

أحدهما رد وباق وقيمة تألف وأرش نقص ، ومن غصب ثوباً بعشرة فنقص باستعماله نصف قيمته ، ثم غلت فعادة رده وأرش نقصه لثبوتة بذمته قبل غلائه ، ولو رخص لم يلزمه مع رده سوى الخمسة ، وفي نحو قن أبق وجل شر د قيمته ، ويملكها مالكة لا غاصب مغضوباً بدفعها ، فتى قدر رده وأخذها بزيادتها المتصلة لا المنفصلة أو بدلها ، إن تلفت أو بيعت ، وليس له حبس مغضوب لدفعها ولا حبس مبيع فاسد على رد ثمنه ، بل يدفعه لعدل يسلم لكل ماله ، وفي عصير تخمير مثله ، ومتى انقلب خلا رده وأرش نقصه ، كما لو نقص بلا تخمر ، واسترجع البذل .

وما صحت إجارته وأجر غالباً من مغضوب ومقبوض بعقد فاسد فعلى غاصب وقابض ، أجر مثله مدة مقامة بيده ، ومع عجز عن رد الى أداء قيمته ، ومع تلف فاليه ويقبل قوله في وقته وفي تلفه ليطالب ببذله وإلا فلا ، كغنم وشجر وطير ، ونحوها مما لا منافع له يستحق بها عوض ، ويلزم في قن ذي صنائع أجره أعلاها فقط .

تفسير : لا قصاص في مال كسحق ثوب ونحوه ، واختار « الشيخ » وجمع بخير .

﴿ فصل ﴾

وحرم تصرف غاصب في مغبوب ، بما ليس له حكم من صحة
وفساد كاتلاف واستعمال كلبس ، وكذا بما له حكم كعبادة وعقد
ولا يصحان ، وإن أئجر بعين مغبوب او ثمنه فالريح وما اشتراه ، ولو
ذمة بنية نقده ثم نقده لمالك ، حيث تعذر رد مغبوب له وثن لمشتري
ولو قلنا بطلان التصرف ، وكذا لو أئجر مودع بالوديعة ، وإن اختلفا
في قيمة مغبوب او قدره او حدث عيب او صناعة فيه او ملك
ثوب او سرج عليه فقول غاصب ، وفي رده او عيب فيه تالفاً كطرش
فقول مالك .

ومن ييده ، نحو غصبوب او رهون او أمانات لا يعرف أربابها
فسامها الى حاكم ، ويلزمه قبولها برىء من عهدها ، وله الصدقة بها عنهم
وفي « الغنية » عليه ذلك (وينبغي) حمله مع عدم حاكم أهل * بشرط
ضمانها كلقطة ، ويسقط عنه إثم الغصب « ابن رجب » وعليه يتخير ،
جواز أخذ فقراء صدقة من يد من ماله حرام ، كقطاع طريق (وينبغي)
وبغير صدقة كسراء وهبة ، وإن مثله كل مال جهل أربابه وصار

مُرجعه لبیت المال كالمكوس * وليس له التوسع بشيء منها وإن
 فقير ، فإن عرف أربابها فأجازوا الصدقة ، فالثوب لهم وإلا فلغارم ،
 ويتصدق بديون عليه جهل أربابها بيلذه نصاً ، ومن لم يقدر على مباح
 لم يأكل من حرام ما له عنه غنية ، كحلوى وفاكهة وآكل عاداته ،
 ومن نوى جحد ما بيده من ذلك ، أو حق عليه بحياة ربه فتوابعه له ،
 وإلا فلورثته ولو ندم ورد ما غصبه على الورثة برىء من إثمهم ، لا من
 إثم الغصب فيفتقر لتوبة ، ولو رده ورثة غاصب لورثة مغضوب منه
 فله مطالبته في الآخرة .

فرع : يجب بلا عذر رد مغضوب فوراً ، فلا تصح توبته بدونه ،
 ولو ألقى نحو ربح ثوب غيره بداره أعلمه فوراً ، وإلا ضمن فان لم
 يعرفه فلقطة ، وكذا طائر غير ممتنع .



﴿ فصل ، فیما یضمن بہر غصب ﴾

من أتلف ولو سهواً مالاً محترماً لغيره بلا إذن ربه، ومثله يضمنه
 ضمنه، وإن أكره فكرهه، ولو على إتلاف مال نفسه لا غير مال ككلب
 او مال نفسه، او باذن ربه او رشيد، او غير محترم كصائل وقن مرتد
 او حال قطعه الطريق، ومال حربي وآلة لهو، ولا يضمنه مثله كمتلف
 حال قتال بغاة، او دفع لغير رشيد او أتلفه أب، ومن فتح قفصاً عن
 طائر، او حل قيدقن او أسير، او دفع مبرداً فبرده، او حل فرساً او
 سفينة او بهيمة غير ضارية ليلاً ففات، او أتلف شيئاً، او حل وكاء زق
 فيه مائع، او جملة فأذا به الشمس او بقي بعد حله فألقته ريح، او نحو طير
 فاندفق، او هتك حرزاً ضمنه، لا دافع مفتاح للص او حابس مالك
 دواب فتتلف (ويتم) ضمانه لو حبسه عن طعامه فاحترق * ولو بقي
 الطائر واقفاً او الفرس حتى نفرهما آخر (ويتم) قاصد إلا بمروره *
 ضمن المنفر، لا إن طار ووقف فنفره .

وإن ضربه فوق من يده ديناراً، او أوقع عمامة، او أسند عمود
 بجداره فأزاله آخر فسقط الجدار في الحال ضمن، ويضمن مغرمًا اخذ
 باغرامه ودلالته، وكاذب بكذبه، ومن ربط او أوقف دابة بطريق

ولو واسعاً أو بضيق ورفست ضاربها ، أو ترك بها طيناً أو خشبةً أو
عموداً أو حجراً أو كيس دراهم ، أو نحو قشر بطيخ أو أسند خشباً
أو عموداً أو حجراً أو كيس دراهم ، أو نحو قشر بطيخ ، أو أسند
خشبة إلى حائط بها ، أو رشها بماء ، ضمن ما تلف بذلك ، ومن اقتنى كلباً
عقوراً أو لا يقتني ، أو اسود بهما ولو لصيد ، أو أسداً أو نمرأً أو ذئباً
أو هراً تأكل الطيور وتقلب القدور عادة مع علمه ، أو نحو دب وقرد
وصقر وباز وكبش معلم النطاح ، فعقر أو خرق ثوباً أو أ تلف شيئاً
ضمنه ، لا من دخل منزل ربه بلا إذنه أو به ونبهه بذلك (و يتبعه) قبل
رؤيته * ولو حصل عنده ، نحو كلب عقور أو سنور ضار ، من غير
اقتناء واختيار فأفسد لم يضمن ، ويجوز قتل هر بأكل لحم نحوه .

ومن أوجب ناراً عادة بملكه (و يتبعه) ولو لمنفعة * كاجارة أو سقاة
فتعدى لملك غيره ولو بطريان ربيع فأتلفه لم يضمن ، فإن أفرط بكثرة أو أفرط
بنحو نوم أو وقت ربيع أو بغصب ضمن^(١) ، كما لو يبيت بها أغصان شجر
غيره إلا أن تكون بهوائه (و يتبعه) وامتنع من ليها * ومن بنى أو
حفر أو أجيره أو قنه بأمره بئراً لنفسه في فئانه ، وهو ما كان خارج
الدار قريباً منها ضمن ما تلف به ، كأجيره الحر إن علم الحال إذ الألفية
ليست بملك بل مرافق ، وبلا إذن سيده ففي رقبته وما تلف بعد عتقه

(١) أي المكان الذي أوجب فيه النار مفضوباً . ز

ففي ذمته ، لا في موات تملك او ارتفاق (ويتبع) او بملكه * وفي سائله واسعة لنفع عام ، ولو لم يجعل عليها حاجزاً .

ولا يضمن من لم يسد بئر سداً يمنع الضرر - خلافاً « للشيخ » - وإن ما فتحه لنفسه من آبار قديمة بمنزلة إحداثها بملكه لا يضمن وبغيره يضمن ، ويلزمه سدها سداً يمنع الضرر ، ولعله مراد الشيخ * او بنى فيها نحو مسجد وخان بلا ضرر ، ولو بلا إذن إمام كبناء جسر ووضع حجر بطين ليطأ عليه الناس ، وحفر هدف ^(١) وقلع حجر ، وما فيه نفع ولنفع خاص او بضيقه يضمن ، ونقل « المروزي » : هذه المساجد التي بنيت في الطريق تهدم (ويتبع) حملة بضيقه * ومن أمر حراً بحفر او بناء بملك غيره باجرة او لا ، يضمن ما تلف به حافر وبأن علم ويحلف ، وإلا فأمر ويضمن سلطان أمر وحده .

ومن بسط بمسجد ونحوه حصيراً او باريه او بساطاً ، او غلق او أوقد فيه قنديلاً او نصب فيه باباً او عمداً او رفأ لنفع الناس (ويتبع) منه جواز وضع خزان كذلك ، لا يقع مصلين ، ولنفسه يحرم ، ولا يصح إيجارها ويحب زوالها * او سقفه او بنى جداره او منبره ، او جلس او اضطجع او قام فيه غير كافر ، ونحو جنب يحرم ، او في طريق واسع لا ضيق ، فعثر به حيوان لم يضمن ما تلف به .

(١) الهدف ؛ كل شيء مرتفع من بناء وكثيب ورمل وربوة . ز

وإن أخرج جناحاً أو نحو ميزاب الى طريق نافذ ، او غيره بلا إذن
أهله ، فأتلف شيئاً ، ولو بعد بيع وقد طولب بنقضه قبله ضمنه ، ما لم
يأذن فيه إمام او نائبه ، ولا ضرر ، ومع ضمان فدية على العاقلة ، وإن مال
حائظه لغير ملكه او انشق ولو عرضاً وأبى هدمه حتى أتلف شيئاً لم
يضمنه ، ولو طولب قبل - خلافاً له - ، وإن بناه مائلاً
لطريق او ملك غيره بلا إذنه ضمن .



* فصل *

ويضمن رب بهائم ضارية عالم بضراوتها ، وامر بامساكها ما لم يعلمه ربها ورب جوارح ، وشبهها ما أُلْفَتْه من نفس ومال ، وإذا عرفت البهيمة بالوصول ، وجب على مالِكها وغيره إنلافها ، ولو حالت بينه وبين ماله ولم تندفع بلا قتل قتلها (ويتبع) فلو لم يسم عمداً ضمن قيمتها مذكاة * لا رب غير ضارية ، ولو أُلْفَتْ صيد بالحرم .

ويضمن مطلقاً راكب وسائق وقائد قادر على التصرف فيها (ويتبع) اشتراط تكليفه * جناية يدها وفمها وولدها ووطئها برجلها لا ما نفخت بها (ويتبع) او برأسها * ما لم يكبحها فوق العادة او يضرب وجهها ، ولا حناية ذنبها (ويتبع) او سقوط حملها .

ويضمن مع سبب ، كنخس وتنفير فاعله دونهم ، وإن أُلْفَتْه فهدر ، وإن تعدد راكب ضمن الأول او من خلفه ، إن انفرد بتدبيرها لعجز الأول ، وإن اشترك في تدبيرها ، او لم يكن إلا سائق وقائد اشترك في الضمان ، ويشارك راكب معها او مع أحدهما (ويتبع) إن شارك في تدبير * .

وإبل وبغال مقطرة كواحدة ، على قائدها الضمان ، ويشاركه

سائق في أولها وفي جميعها ، وفي آخرها في الأخير فقط ، وفيما بينها
فيما باشر سوقه وما بعده ، وإن انفرد راكب على أول قطار ضمن
جناية الجميع .

ولو انفلتت دابة ممن بيده فأفسدت ، فلا ضمان نصاً ، فلو استقبلها
إنسان فردها ضمن (وينبغي) لا بأمر ربها ليمسكها * .

وبضمن ربها ومستعير ومستأجر ومودع ما أفسدت ، من نحو
زرع وشجر ليلاً إن فرط في حفظها ، لأنها مطلقاً لا غاصبها ، ومن
اقتنى نحو كحما فأرسله نهراً فلقط حياً لم يضمن - خلافاً له - .

ومن ادعى أن بهائم فلان رعت زرعه ليلاً (وينبغي) أو أفسدت
شجره* ولا غيرها أو وجد أثرها به قضي له نصاً ، ومن طرد دابة من مزرعته
لم يضمن ما أفسدته ، إلا إن يدخلها . زرعة غيره ، فإن اتصلت [المزارع^(١)]
صبر ليرجع ربها ، ولو قدر أن يخرجها من محل غير المزارع فتركها فهدر ،
كحطب على دابة خرق ثوب بصير عاقل يحد منحرفاً ، وكذا لو كان
مستدبراً فصاح به منها له ، وإلا ضمن .

(١) في الدوسرية فقط . ز

* فصل *

وإن اصطدمت سفينتان فغرقنا ضمن كل سفينة الآخر وما فيها،
إن فرطاً بعدم، تكميل آلة، من نحو رجال ورجال، فإن فرط أحدهما
ضمن وحده، ومع تعدهما صدماً يقتل غالباً، فالتقود وإلا فشبعة عمد،
ولا يسقط فعل صادم في حق نفسه، ولو مع غير عمد - خلافاً لهما -
ليسقط نصف دية أو قيمته، وإن كانت إحداها واقفة ضمنها قيم
السائرة إن فرط، كمصعدة يضمنها قيم المنحدرة، إلا إن يغلب عن
ضبطها بنحو ريح، ويقبل قول ملاح فيه وإن لم يفرط، ومن خرقتها
عمداً أو شبهه، أو خطأ عمل بذلك ويقتل، بكونهم في اللجة ولا
يحسنون السباحة .

والمشرفة على غرق يجب القاء ما يظن به نجاة غير الدواب، ما لم
تلح ضرورة لالقائها (ويجب) فإن ألجأت لالقاء بعضهم لم يجز ولو في
ذمي * ومن ألقى متاعه ومتاع غيره لم يضمن، إلا إن امتنع
فياقيه ويضمن .

ولا يضمن من قتل صائلاً عليه، ولو آدمياً صغيراً أو مجنوناً دفعاً
عن نفسه، أو خنزيراً، أو أتلف بنحو حرق، ولو مع صغير، نحو مزمار

او طنبور او عود او طبل او دف بصنوج او حلق او نرد او شطرنج
(وینیم) هدامن حیث عدم الضمان، وأما من حیث التحريم؛ فيحرم إتلاف
ما فی ید من یری مذهبه حله * او صلیب او وثن ، او کسر إناء
فضة او ذهب ، او فیه خمر مأمور بارتقاها ، ولو قدر علی إارتقاها بدونہ
او حلیاً محرماً علی ذکرٍ لم يستعمله یصلح للنساء کلجام (وینیم)
ما صلح لهن کخواتم ذهب یضمن ، وإن اللبس كذلك فنحو عمامة
حریر لا تضمن ، ویؤیده نصه علی تحریق الثیاب السود.

او أتلف آلة سحر او تعزیم او تنجیم ، او صور خیال او کتب
مبتدعة مضلة او کفر او کتب أكاذیب او سخائف لاهل الخلاعة
او فیها أحادیث ردیئة^(۱) ، او حرق مخزن خمر ، وفي « الهدي » یجوز
تحریق أما کن المعاصی وهدمها واستدل بمسجد الضرار .

فرعٌ : قال « الشيخ » : للمظلوم الدعاء علی ظالمه بقدر ما یوجب
ألم ظالمه ، لا علی شتمه ، ولو کذب علیه لم یفتر علیه بل یدعو علیه
نظیره ، وکذا إن أفسد علیه دینه^(۲) . قال « أحمد » : ومن دعی علی من
ظلمه فاصبر یرید أنه اتصر (وینیم) المنع من ذلك .

(۱) أي تفرد بها وضاع أو كذاب ، وظاهره ولو كان معها غيرها .
ملخصاً من « شرح الاقناع » . ز
(۲) أي فلا یفسد علیه دینه . ز

﴿ باب الشفعة ﴾

هو استحقاق الشريك انتزاع شقص شريكه ممن انتقل اليه بعوض مالي إن كان مثله او دونه ، ولا تسقط باحتيال ، ويحرم كهبة شقص لمشتري وثن لبائع ، او إظهاره ثمن كثير وهو قليل او يبرئه من الباقي ، او يبيعه بصبيحة يجهل قدرها ، فيؤخذ شقص بمثل ثمن وهب او عقد بالمتنا ، او أخذه ومع جهل ثمن شقص فقيمه .

ويقبل قول مشتري في نفي حيلة وتسقط ويلزم ما أظهر حكماً ، وحرّم باطناً على غار الاخذ بعير ما تواطأ عليه وشروطها خمسة :

أمرها ؛ كون شقص مبيعاً او صلحاً او هبة بمعنى بيع ، فلاشفعة في قسمة وهبة ، ولا فيما عوضه غير مال ، كصداق وعوض خلع وصلاح عن قود ، او أخذ أجرة او ثمن سلم او عوض كتابة ، او اشتراه ذي بنحو خمر وخنزير ، او رد على بائع بفسخ ، ولا فيما لا يصلح بيعه « كمصر » و « الشام » وسائر ما وقفه « عمر » إلا إن حكم بصحة البيع حاكم ، او باعه الامام او نائبة فثبت .

الثاني : كونه مشاعاً من عقار ينقسم إجباراً ، فلاشفعة لجاري

مقسوم محدود ، ولا في طريق مشترك لا ينفذ بيع دار فيه ، ولو كان نصيب مشتر منها أكثر من حاجته حيث لا باب آخر ، ولم يمكن فتح باب لها الشارع ، وكذا دهليز وصحن مشتركان .

ولا فيما لا ينقسم ، كحمام صغير وبئر وطرق وعراض ضيقة ، وما ليس بعقار كشجر وبناء مفرد وحيوان وجوهر وسيف ، ويؤخذ غراس وبناء تبعاً للأرض ، وكذا نهر وبئر وقناة ودولاب ، لا ثمن ظهر وزرع مطلقاً ، وإن باع علوآله وسفلاً مشتركاً ثبتت في الأسفل فقط .

الثالث : طلبها فوراً ساعة يعلم . فإن آخره لشدة جوع أو عطش حتى يأكل أو يشرب ، أو لطهارة أو إغلاق باب أو ليخرج من حمام أو يقضي حاجته أو ليؤذن ويقيم الصلاة في جماعة يخاف فوتها ، أو ليرقع ثوب أو يجد ما ضاع منه ، أو من علم ليلاً حتى يصبح مع غيبة مشتر في الجميع ، أو لصلاة وسننها ، ولو مع حضوره وليس عليه تخفيفها أو اقتصار على أقل مجزي ، أو آخر جهلاً بأن التأخير مسقط ومثله يجمله .

أو أشهد بطلبه غائب عن البدن أو محبوس بحق لم تسقط .

وتسقط بسيره في طلبها بلا إشهاد ، لا يسره لحاضر بالبدن ، ولا

يلزمه أن يسرع مشيه او يحرك دابته ، فاذا لقيه سلم ثم طالبه ، فلو قال بعد السلام متصلاً به : بارك الله لك في صفقة يمينك ونحوه لم تبطل ، فاذا اشتغل بكلام آخر او سكت بلا عذر بطلت ، ولفظه : أنا طالب او مطالب او آخذ بالشفعة او قائم عليها ونحوه ، مما يفيد محاولة الاخذ ، كتملكته او انتزعته ويملك بذلك ، فيورث ويصح تصرفه (وبتبعه) موقوفاً *

ولا تشترط رؤيته لأخذه ، وإن لم يجد غائب من يشهده ، او وجد من لا تقبل شهادته كامرأة وفاسق ، ومن لا يذهب معه لموضع المطالبة ، او آخر الطلب والاشهاد عجزاً ، كريض ومحبوس ظالماً او لظهار زيادة ثمن ، او غير جنسه او نقص مبيع او هبة ، او ابن المشتري غيره فبان بخلافه ، او لتكذيب مخبر لا يقبل فعلى شفيعته ، وتسقط إن كذب مقبولاً ، او قال لمشتري : بعنيه او صالحني واشتريت رخيصاً ، او هبه لي او بعه لمن شئت ونحوه ، او حبس بحق ولم يبادر لطلب او يوكل ، او لقي المشتري ونسي المطالبة ، ولو بغيره وقال : إنما تركتها لاطالبه ببلد المبيع ، لا إن عمل سفيراً بينهما « وهو الدلال » وتوكل لأحدهما او جعل له الخيار ، فاختر أمضاه او رضي به او ضمن ثمنه او أسقطها قبل بيع ، ومن ترك شفعة موليه او أسقطها ولو لعدم

حظ ، فله إذا صار أهلاً لأخذ بها ، ويجب على ولي الأخذ بها مع
حظ ولو بعد عفوهِ وإلا حرم ولم يصح الأخذ ، ولا بأخذ ولي حمل
بها لأنه لا تتحقق حياته .

ولفلس الأخذ والترك ، ولا يجبر مع حظ وكذا مكاتب ، وإذا
باع ولي محجورين لأحدهم نصيب في شركة الآخر ، فله الأخذ للآخر
بالشفعة ، وإن كان الولي شريكاً لمن باع ، فليس له الأخذ سوى أب
لعدم تهمة ، ولو باع الولي نصيبه أخذ لموليه مع الحظ له ، ولو وكيل
بيت المال أخذ بها حيث لا وارث .

الرابع : أخذ جميع المبيع ، فلا تتبعض ، فان طلب بعضه مع
بقاء الكل سقطت ، وإن تلف بعضه أخذ ببقية حصته ولو بفعل سماوي ،
فان كانت الانقاض موجودة أخذها مع العرصة بالحصصة ، او معدومة
فكذلك ، وإن اشترى داراً بألف أخذها بخمسائة وتتصور في دار
كاملة ، إما باظهار ما تترك الشفعة سعة او بترك وكيل او ولي الأخذ
بها ، وقسمت فخرج نصيب مشتر داراً ، ولو تعيب مبيع بما ينقص
الثلث فليس له الأخذ إلا بكل الثلث او يترك .

وهي بين شفعاء على قدر أملاكهم كمسائل الرد ، فدار بين ثلاثة

نصف وثلاث وسدس ، فباع رب الثلث ، فالمسألة من ستة و ترجع
لأربعة ، ومع ترك البعض لم يكن للباقي أن يأخذ إلا الكل أو يترك
(وبنج) إلا أن ترك حيلة ليلزم به غيره مع عجزه ، ولو كان المشتري
شريكاً أخذ بحصته ، فان عصى ليلزم به غيره لم يصح عقده ، ومن
وهب شفعته لبعض الشركاء لم يصح وسقطت ، ويأخذ حاضر الكل
ولا يؤخر بعض ثمنه ليحضر غائب ، فان أصر فلا شفعة والغائب على
حقه ، فاذا حضر قاسمه إن شاء ، فاذا حضر ثالث قاسمها إن شاء
وبطأت القسمة الأولى ، وإن خرج شقص مستحق ، فلمهدة على
مشتري يرجعون عليه لا على بعضهم ، ولو قال ثانٍ لأول : لا آخذ
إلا قدر نصيبي فله ذلك ، ولا يطالب غائب شريكه الحاضر بما أخذه
من غلته قبل يقدم .

ولشفيع فيما يبيع على عقدين الأخذ بهما وبأحدهما ويشاركه
مشتري إذا أخذ الثاني فقط ، وإن اشترى إثنان حق واحد أو واحد
حق إثنين أو شقصين من عقارين صفقة ، فالشفيع أخذ حق
أحدهما أو أحد الشقصين وأخذ شقص يبيع صفقة مع ما لا شفعة فيه ،
كعوض بحصته يقسم الثمن على قيمتهما ، ولا يثبت لمشتري خيار
التفريق .

الخامس : سبق ملك شفيع للرقبة وتمام الملك ، فيثبت لمكاتب
لا لأحد إثنين اشتريا داراً صفقة على الآخر ، ولو ادعى كلُّ السبق
وتحالفوا أو تعارضت بينهما .

ولا يملك إلا تام كبيع شقص من دار موصى له بنفعها وكشركة
وقن ، فلا يأخذ موقوف عليه بها (وبتبعهم) وعكسه يصح * (١)
وبع نصف نصيبي مع نصف نصيبك ، ففعل ثبتت الشفعة لكل
منهما في المبيع من نصيب صاحبه .



(١) قال في « شرح الاقناع » لا شفعة للموقوف عليه ولو معيناً لأن
ملكه غير تام أشبه مالك المنفعة . ز

﴿ فصل ﴾

وتصرف مشتر بعد طلب شفيع باطل وقبله يوقف ، او هبة او صدقة بما لا تجب به شفعة ابتداء ، كجعله مهراً او عوض خلع او صلح عن دم عمد يسقطها .

ويحرم إن قصده لا برهن او إجارة وينفسخ بان أخذه، ولا باتقال لو ارث او بيت مال ، ولا بوصية إن أخذ شفيع قبل قبول موصى له ولا يبيع فيأخذه شفيع بثمن أى البيعين شاء ، ويرجع من أخذ منه الشقص يبيع قبل يبعه على بائعه بما أعطاه ، كأن يشتريه بخمسة ويبيعه بعشرة ويأخذ شفيع بخمسة .

ولا تسقط بفسخ لتحالف، ويؤخذ بما حلف عليه بائع، ولا بفسخ إقالة او عيب في شقص ، ولعيب في ثمنه المعين قبل أخذه بها يسقطها لأنه من جهة البائع لا بعده، ولبائع إلزام مشتر بقيمة شقص، لا بالثمن المعيب، ويتراجع مشتر وشفيع بما بين قيمة و ثمن ، فيرجع نافع الاكثر بالفضل ، ولا يرجع على مشتر بأرث عيب في ثمن عفى عنه بائع ، ولشفيع ظهر على عيب رده على مشتر او أخذ أمانة ، والمشتري على

البائع ، وإن بان ثمن معين مستحقاً بطلب بيع ولا شفعة ، وكذا نحو
مكيل تلف قبل قبضه وأخذ بشفعة ، وإن أدركه شفيع وقد اشتغل
بزرع مشتر أو ظهر ثمرأ وإبر طلع ونحوه ، فله مبقى بلا أجرة لحصاد
وجذاذ ، ولقطة أولى من نحو قناء (وينهم) أو لفراغ اللقطات إن كانت
الأصوله لمشتري * .

وإن قاسم مشتر شفيعاً لظهار زيادة ثمن ونحوه ، ثم غرس أو بنى
لم تسقط ولربهما أخذها ولو من الأرض ، ولا يضمن نقصاً بقلع ولا
يسوي حفراً ، فإن أبى فله شفيع أخذه بقيمته حين تقويمه ، وصفته أن
تقوم الأرض بنحو غرس ثم تقوم خالية ، فما بينهما فهو قيمة نحو بناء ،
ولا يدفع له ما أنفقه أو قلعه ، ويضمن نقصه لا إبقاؤه باجرة ، فإن أبى
فلا شفعة ، وإن حفر بئراً أخذها شفيع ولزم اجرة مثل حفرها ، وإن
باع شفيع شقصه أو بعضه قبل عامه فعلى شفيعته ، وتثبت لمشتري أول
فيما باعه شفيع ، وتبطل بموت شفيع لم يطلب مع قدرة لا بعد طلبه
أو إشهاد به حيف اعتبر ، وتكون لورثته كلهم بقدر إرثهم ، فإن ترك
بعضهم فكما مر ، ولو بيع شقص له شفيعان ، ففنى أحدهما وطالب
الآخر ثم مات الطالب فورثه العافي فله أخذ الشقص بها .

﴿ فصل ﴾

ويعلك الشقص شفيع مليء بلا حكم بقدر ثمنه المعلوم ، ويدفع مثل مثلي بعياره وقيمة متقوم ، فان تعذر مثلي فقيمه إذن ، او معرفة قيمة متقوم فقيمة شقص (وينعم) يوم عقد *

وإن جهل ثمنٌ ولا حيلةً سقطت ، ومعها فقيمة شقص ، ولا يلزم المشتري تسليم شقص قبل قبض ثمنه ، وإن عجز شفيع ولو عن بعض ثمنه بعد إنظاره ثلاثاً ولو مفاساً ، فامشتر الفسخ بلا حكم ولو أتي له برهن او ضامن ، ومن بقي بذمته حتى فُلّسَ خير مشتر بين فسخ او ضرب مع الغرماء ، ومؤجل حل كحالٍ ، وإلا فإلى أجله إن كان مليئاً او كفه مليء (وينعم) وإلا فسخ إن لم يوثقه * ويعتد بما زيد او حط زمن خيار ، ويصدق مشتر يمينه في قدر ثمن لمباشرته ولو قيمة عوض ، وفي جهل قدر ثمن ، وانه غرس او بنى إلا مع بينة شفيع وتقدم على بينة مشتر ، ولا تقبل شهادة بائع لواحد منهما ، وإن قال : اشتريته بألف وأثبتته بائع بأكثر أخذه شفيع بألف ، فان قال : غلطت او نسيت او كذبت لم يقبل ، وإن ادعى شفيع شراءه بألف فقال :

بل أهبطه أو ورثته حلف ، فان نكل أو قامت لشفيـع بينة أو أنكر
إن أقر بائع ثبتت ويبقى الثمن حتى في الأخيرة ، إن أقر بائع بقبضه
في ذمة شفيـع حتى يدعيه مشتر ، وإن لم يقر بائع بقبضه أخذ
[الشقص]^(١) منه ودفع إليه الثمن.

ولو ادعى شريك على حاضر بيده نصيب شريكه الغائب أنه اشتراه منه
وأنه يستحق بالشفعة فصدقه أخذه، وكذا لو ادعى أنك بعت نصيب
الغائب بأذنه فقال : نعم ، فاذا قدم وأنكر حلف وأخذ شقصه ،
ويضمن الشفيـع .



(١) ما بين القوسين من الدوسرية وفي باقي الأصول « الشخص » . ز

* فصل *

وتجب الشفعة فيما ادعى شراؤه لموليه ، لا مع خيار مجلس او شرط قبل انقضائه ، وعهدة شفيح على مشتر قبض مبيع خوف المهدة أجبره حاكم . وقال « أبو خطاب » : قياس المذهب لا ، للزوم عقد في عقار ، وصحة تصرف مشتر فيه بدون قبضه (ويتبع) وهو أصوب *

وإن ورث إثنان شقصاً فباع أحدهما نصيبه ، فالشفعة بين الثاني وشريك مورثه .

ولا شفعة لكافر حال بيع ومكفر يبدعته على مسلم (ويتبع) ثبوتها لمجوسي على كتابي - والكفر هنا ملة - *

ولا المضارب على رب المال إن ظهر ربح كأن يكون له شقص في دار فيشتري بمال المضاربة بقيتها ، وإلا وجبت ، ولا لرب المال على مضارب ، كأن يكون لرب المال شقص في دار فيشتري المضارب بمالها بقيتها .

ولا المضارب فيما باعه من مالها وله فيه ملك لتهمة ، وله الشفعة فيما بيع شركة لمال المضاربة إن كان حظ ، فإن أبى أخذ بها رب المال .

﴿ باب الوردية ﴾

هي المال المدفوع الى من يحفظه (وينهم) ولو بموض - خلافاً
« للمنتهى » * .

والايداع، التوكيل في حفظه كذلك بغير تصرف، ويعتبر لها
أركان وكالة، وتبطل بما تبطل به وكالة، ويستحب قبولها لمن يعلم من
نفسه الامانة .

وهي أمانة لا تضمن بلا تعد او تفريط ، ولو تلفت من
بين ماله ويلزمه حفظها في حرز مثلها عرفاً كحرز سرقة ، ولا يضر
نقلها من حرز مثلها لمثله ولو دون الأول، فان عينه رهبها فأحرزها بدونه
(وينهم) ولو أنه حرز مثلها * ضمن ، ولو ردها للمعين وبمثله او فوقه
ولو لغير حاجة او زادها أقفالاً ، ولو نهاه لا يضمن، ولو تلفت بسبب
نقل كأنهدام ما نقلت اليه ، واحفظها بييتي موضعها فنقلها ، لا لخوف
ضمن، وإن نهاه عن إخراجها فأخرجها لحرز مثل او أعلا او دونه لعذر
ويلزمه لغشيان شيء^(١) الغالب منه الهلاك لم يضمن ، وإن تركها أذن
او أخرجها لغير خوف ، ولو لأعلى فتلفت مطلقاً ضمن ، فان قال :

(١) كالنار والسيب والنهب . كذا في « شرح الاقناع » . ز

لا تخرجها وإن خفت عليها فحصل خوف فأخرجها أو لا لم يضمن ،
وإن لم يعلف البهيمة حتى ماتت ضمنها ، لا إن نهاه مالك ويحرم
(وإنهم) ويرجع منفق اذن إن نواه مع تعذر استئذان مالك * ولو لم
يستأذن حاكماً أمكن - خلافاً له - * ويقبل قوله في قدر ما
أنفق بمعروف .

ويلزم علف بهيمة ، ولو لم يأمر به - خلافاً « للمنتهى » فيما يؤم -
وتركها في جيبك فتركها في يده أو في كفه ، أو في كعك
فتركها في يده أو عكسه ، أو أخذها بسوقة وأمر بحفظها
في بيته فتركها لحين مضيه قتلت قبل ضمن ، لا إن قال :
أتركها في كعك أو يدك . فتركها في جيبه أو القاها عند هجوم نحو
ناهب أخفأ لها ، ومع إطلاق يضع أين شاء من نحو كم ويد ، واجمل
الخاتم في البنصر فجعله في الخنصر ضمن ، لا عكسه ، إلا إن انكسر
لفظها أو جعله في أظفار العليا ، واحفظها في هذا البيت ولا تدخله
أحداً ، فخالف قتلت ، بنحو حرق وسرقة ، ولو من غير داخل
[ضمن^(٩)] .

قرع : (بفتح) لمودع بيع ودبعة خاف عليها ، بل يجب مع
خوف تلفه .

(٢) في بعض النسخ « ضرر » وما ذكرناه من « شرح المنتهى » . ز

* فصل *

وإن دفعها الى من يحفظ ماله عادة، كزوجته وعبدته وخادمه، او لعذر الى أجنبي ثقة وشريكه كأجنبي، او لحاكم لم يضمن، وإلا ضمن ولمالك مطالبة الأجنبي أيضاً وعليه القرار إن علم (وبتبعه) وكذا كل أمانة، وإن الحاكم لا يطالب إلا مع علم * وإن دلّ لصاً ضمناً وعلى اللص القرار، وله الاستعانة بأجنبي في حمل ونقل وسقي وعلف دابة والسفر بوديعة، ولو مع حضور مالك نصاً - خلافاً لهما فيما يوم - إن كان أحفظ لها ولم ينهه، ولم يفاجيء البلد عدو، وإلا دفعها لمالكها او من يحفظ ماله عادة او وكييله في قبضها، كحاضر خاف عليها، فان تعذر فلحاكم وإلا فثقة، كمن حضره الموت او دفنها وأعلم ساكنًا ثقة، فان لم يعلمه او كان غير ساكن او ثقة ضمناً^(١).

ولا يضمن مسافر اودع فساقر بها فتلفت بالسفر، ومن تعدى فركبها، لا لسقي او لبسها ونحوه لا لخوف عث^(٢)، ويضمن إن لم

(١) وفي هامش نسخة أستاذنا ابن مانع وبخطه ما يلي؛ قال الشارح قال شيخنا: او دفنها خارج الدار ولو رآه أحفظ لها فضاقت ضمناً. ومرواه بشيخه رحمه الله البعلبي انتهى.

(٢) العُثَّة؛ سوسة تلحق الصوف وتأكله. ز

ينشرها (وينبع) ما لم يقل : لا تنشرها وإن خفت عليها * أو أخرج
 الدراهم لينفقها أو ينظر اليها ثم ردها ، أو كسر ضمنها أو حل كيسها
 أو جردها ثم أقر بها ، أو خلطها ولو نقد بنقد لا يتميز ، بطلت أمانته
 فيما تعدى فقط ووجب فوراً ، ولا تعود ودیعة بغير عقد متجدد ، ولا
 ضمان بنية تعد ، وصح كلما خنت ثم عدت للأمانة فأنت أمين ، ورده
 غداً وبعده يعود ودیعة تعين رده غداً ولو اختلطت ، لا بفعله فضاء
 البعض فنه ، وإن أخذها درهماً ثم رده أو بدله متميزاً ، أو أذن في أخذه
 فرد بدله بلا إذنه فضاء الكل ضمنه وحده ، ما لم تكن محتومة أو
 مشدودة ، أو البديل غير متميز فيضمن الجميع ، ويضمن بخرق
 كيس من فوق شد أرشه فقط ، ومن تحته أرشه وما فيه ، ومن
 أودعه صغير (وينبع) أو مجنون أو سفیه * ودیعة لم يبرأ إلا بردها
 لولیه ، ويضمنها إن تلفت مطلقاً ، ما لم يكن مأذوناً له أو يخف هلاكها
 معه فأخذها لحفظها ، كضائع وموجود في مهلكة ، كأخذه مغصوباً
 تخليصاً له فيرده للمالكه (وينبع) احتمال وكذا ما حرم التقاطه بمضيعة
 وعلم ربه فأخذه ليحفظه له * وما أودع نحوه ، لنحو صغير و مجنون
 وسفیه أو قن ، لم يضمن بتلف ، ولو منه أو بتفريط لكن يضمن
 ما أتلفه قن مكلف في رقبته (وينبع) وكذا لو فرط * .

* فصل *

والمودع أمين يصدق يمينه في رد لمالك ، ونحو قنه وزوجته او خازنه (وينجم) او وكيله * او بعد موت ربها اليه ، وفي قوله : أذنت لي (وينجم) او أذن لي قبل موته * في دفعها لفلان أمانة وفعلت (وينجم) ولو كذبه فلان * وفي تلف بسبب خفي او ظاهر ثبت وجوده ، وفي عدم خيانة وتفریط وفي حرز مثل ، وإن ادعى ردها لحاكم او ورثة مالك ، او ردأ بعد مطله بلا عذر ، او وعده رده ثم ادعاه او ألقفه قبل وعده او ورثته ردا ولو لمالك ، او أن مورثهم ردها ، لم يقبل إلا بينة (وينجم) وكذا كل من يقبل قوله * وإن قال : لم يودعني ثم أقر او ثبت بينة ، فادعى ردأ او تلفاً سابقين لوجوده لم يقبل ، ولو بينة أطلقت ويقبلان بها بعده ، ولا ضمان بتركها عنده اختياراً بعد ثبوت ، وإن قال : مالك عندي شيء ونحوه قبل يمينه رد وتلف سبقاً جحوده لا بعده بلا بينة .

ولك عندي ودیعة ، ثم ادعى ظن البقاء ، ثم علم تلفها قبل قوله - خلافاً له - .

وإذا مات نحو مودع ومرتهن ومضارب . فملى وارثه فوراً أحد

شيئين - خلافاً للمنتهى - إعلام مالك أو ردها مطلقاً ، ولا يسكها
بلا إذن لزوال حكم الاثمان ، فان تلفت قبل إمكان ذلك لم يضمن
وإلا ضمن ، ولا يلزمه الرد فقط - خلافاً للمنتهى - لأن مؤنة الرد
لا تجب عليه ، وكذا كل من حصل في يده أمانة بلا ائتمان ، كلقطة
وثوب أطاره ربيع لداره ، وكذا لو عزل نفسه نحو مودع ومرتهن
ووكيل ومضارب وشريك (ويتبع) لا إن عزله مالك - خلافاً
له - * او انقضت إجاره او وفي دين برهن ، ويضمن من آخر ردها
بعد طلب بلا عذر ، او مالاً أمر بدفعه بعد إمكان ولو لم يطلب - خلافاً
للمنتهى فيما يورم - ويعمل لنحو أكل وهضم ونوم ومطر وطهر
بقدره ، فلا تضمن بتلف زمنه ، وثبت ودیعة حكماً باقرار وارث او
بنحو بينة ، وبخط مورث ثبت بهما ، كها كذا ودیعة او افلان ،
وبدين عليه او لفلان ويحلف (ويتبع) مع مشاهدة اعتماداً على خط
موروثه الصدوق وإلا فلا * وإن [إدعاهما] ^(١) إثنان فأقر لأحدهما ، فله
يمينه ويحلف للآخر ، وإلا لزمه بدلها ولهما ، فلهما ويحلف لكل
منهما ، فان نكل لزمه اكل نصف بدل ، وإن نكل لأحدهما لزمه له
نصفه ويحلف كل لصاحبه ، وإن قال : لا أعرف صاحبها وصدقه او
سكتا ، فلا يمين عليه واقتراعا ، وإن كذباه او أحدهما ، حلف يميناً

(١) لم تكن واضحة في الأصول ويقتضيها السياق . ز

واحدة أنه لا يعلمه واقتربا - كما مر - ، فإن نكل أُلزم ببدلها أيضاً واقتربا عليها^(١) ، فلو قامت بينة بالعين لأخذ القيمة ردت إليه ، والقيمة للمودع ولا شيء للقارع - ويأتي في الدعاوى -

وإن اودعاه مكيلاً أو موزوناً ينقسم ، فطاب أحدهما نصيبه لغيبة شريكه أو امتناعه سلم إليه ، ولمودع ومضارب ومرتهن ومستأجر إن غصبت العين المطالبة بها (وينجم) مع حضور مالك وإلا لزمه مع خوف ضياع * ولا يضمن مودع أكره ، ولو بتهديد على دفعها لغير ربها ، وإن طلب يمينه ولم يجد بد أحلف وتأول ، فإن لم يحلف حتى أخذت ضمنها - خلافاً « لأبي الخطاب » - .

وإن أكره على الطلاق وكان ضرر التفرغ كثيراً ، فهو إكره لا يقع وإلا وقع ، ولم يقولوا : وتأول .

وإن نادى بتهديد من عنده ودية وينكرها ، أو من لم يحمل ودية فلان فحملها بلا مطالبة أثم وضمن .



(١) في نسخة المانع والكويونية « عليهما » وباقي الأصول ما ذكرناها وهو الظاهر . ز

﴿ باب احياء الموات ﴾

وهي الأرض المنفكة عن الاختصاصات وملك معصوم، فيملك باحياء كل ما لم يجز عليه ملك معصوم، ولم يوجد فيه عمارة، وإن ملكه من له حرمة أو شك فيه، فإن وجد واحداً من ورثته لم يملك باحياء، وكذا إن جهل، وإن علم ولم يعقب أقطعه الامام، وإن ملك باحياء ثم ترك حتى دثر وعاد مواتاً لم يملك باحياء إن كان لمعصوم، وإن علم ملكه لمعين غير معصوم، فإن أحياء بدار حرب واندرس كان كموات أصلي، وإن تردد في جريان الملك عليه أو كان به أثر ملك غير جاهلي قديم، كالخرب التي ذهبت أنهارها واندرست آثارها، ولم يعلم لها مالك، أو جاهلي قديم أو قريب إباحياً، لكن قال «الحارثي»: مساكن ثمود لا تملك لعدم دوام البقاء مع السكنى والارتفاع، ويكره دخول ديارهم إلا لبك معتبر اثلا يصيبه ما أصابهم.

ومن أحياء ولو بلا إذن الامام أو ذمياً مواتاً، سوى موات الحرم وعرفات، وما أحياء مسلم من أرض كفار صولحوا على أنها

لهم ولنا الخراج عنها ، وما قرب من العامر وتعلق بمصالحه ، كطرقه
وفنائه ومسيل مائه ومرعاه ومخطبه وحريمه ومطرح ترابه ومدفن
موتى ومناخ إبل ومنازل مسافرين معتادة ، ملكه بما فيه من كنز
ومعدن جامد باطن كذهب وفضة وحديد ، وظاهر كجص وكحل
وكبريت ، لا جار - كما يأتي - ولا معدن مطلقاً باحيائه منفرداً (وينهم)
ولا ما كان ظاهراً للناس يأخذونه قبل إحياء أرض *

وعلى ذي خراج ما أحيى من موات أرض عنوة ، ويملك باحياء
ويقطع ما قرب من الساحل مما إذا حصل فيه الماء صار ملحاً ، او من
العامر ولم يتعلق بمصالحه ، لا ما نضب مأؤه من الجزائر ، ولا ما عمره
الماء من مملوك .

وإن ظهر فيما أحيى عين ماء او معدن جار كنفظ وقار او كلاً او
شجر ، فهو أحق به ولا يملكه ، وما فضل من مائه عن حاجته وحاجة
عائلة وماشيته وزرعه ، يجب بذله لبها ثم غيره وزرعه ما لم يجد مباحاً
او يتضرر به او يؤذنه بدخوله ، او له فيه ماء لسماء أو يخاف عطشاً ،
فلا بأس أن يمنع .

ومن حفر بئراً بموات للسابلة ، فحافر كغيره في سقي وزرع
وشرب ، ومع ضيق يسقى آدمي فحيوان فزرع ، وارتفاقاً كالسفارة

بشرهم ودواهم ، فهم أحق بمائها ما أقاموا ، وعليه بذل فاضل لشارب
وبعد رحيلهم يكون سابلة للمسلمين ، فان عادوا كانوا أحق بها ، وتملكا
فلك لحافر .

﴿ فصل ﴾

وإحياء أرض بحوز بحائط منيع عادة ، سواء أرادها لبناء أو زرع
أو حظيرة ماشية ، أو اجراء ماء لا تزرع إلا به أو منع ما تزرع معه ،
أو قلع أحجار أو أشجار لا تزرع معها ، أو حفر بئر أو غرس
شجر فيها .

وبحفر بئر يملك حريمها ، وهو من كل جانب في قديمة خمسون
ذراعاً ، وفي غيرها خمسة وعشرون .

وحريم عين وقناة خمسمائة ذراع ، ونهر من جانبيه
ما يحتاج إليه لطرح كرايته^(١) ، وطريق قيمة وشجرة
قدر مد أغصانها ، وأرض تزرع ما يحتاج لسقيها وربط دوابها وطرح
سبختها ونحوه ، ودار من موات حولها مطرح تراب وكناسة ، وثلج
وماء ميزاب وممر لباب ، ولا حريم لدار محفوفة بملك ويتصرف كل
منهم بحسب عادة

وإن وقع في الطريق نزاع وقت الأحياء فلها سبعة أذرع ، ولا تغير بعد وضعها ولو زادت عليها ، ومن تحجر مواتاً بأن أدار حوله أحجاراً أو حفر بئراً لم يصل مأوها أو سقى ^(١) شجراً مباحاً وأصلحه ولم يركبه ، أو حرث الأرض أو زرعها أو خندق عليها أو حولها بنحو شوك ، أو أقطع مواتاً لم يملكه وهو أحق به ووارثه ومن ينقله إليه ، وكذا من نزل عن أرض خراجية بيده لغيره بلا عوض على الأصح ونص على جواز دفعها مهرأ .

قال « ابن رجب » : وهذا معاوضة عن منافعها المملوكة ، وفي « المبدع » : قد يستدل بجواز أخذ العوض في ذلك كله بالخلمع مع أن الزوج لم يملك البضع أو نزل عن وظيفة لأهل ، فلا يقرر غير منزل له ، فإن قرر هو ، وإلا فهي للنازل ، وقال « الشيخ » : لا يتعين منزل له .

ويولي من له الولاية من يستحقها شرعاً ، وليس لمن هو أحق بشيء يبعه ، فإن طالبت المدة عرفاً كثلث سنين ولم يتم أحياء وحصل متشوق لأحيائه قيل له : إما أن تحييه أو تتركه ، فإن طلب المهلة لعذر

(١) وخط أستاذنا ابن مانع ما يلي : قوله سقى ، قال الحجاوي : هذا تصحيف وغلط ، وصوابه : شفى بالشين المعجمة والفاء المشددة ، أي قطع منه الأغصان الخ .. راجع الحاشية .

أهل ما يراه حاكم من نحو شهر أو ثلاثة ، ولا يملك بأحياء غيره زمن مهلة وبعدها يملك .

والامام لا غيره قطاع موات لمن يحويه ، ولا يملكه بالاقطاع بل كمتجبره ، ولا يقطع إلا ما قدر على إحيائه ، فان زاد استرجعه .
وله إقطاع غير موات مطلقاً تملكاً وانتفاعاً للمصلحة (ويعم) حيث لا أرباب له ، أو أقطع لأربابه وإنه في التملك ينقل لورثته ملكاً *
فلو فقدت المصلحة فله استرجاعه .

وله إقطاع جلوس بطرق واسعة ، ورحاب مساجد غير محوطة ، ما لم يضيق على الناس ، ولا يملكه بقطع ، بل يكون أحق به ، ما لم يعد الامام في إقطاعه ، وإن لم يقطع فالسابق أحق ، ما لم ينقل قاشه عنه فان أطاله ازبل ، وله أن يستظل بغير بناء بما لم يضر كبارية^(١) وكساء وليس له الجلوس بحيث يمنع جاره رؤية المماثلين ، أو يضيق عليه في كيل ووزن وأخذ وعطاء .

وإن سبق اثنان فأكثر لذلك ، أو إلى خان مسبل أو رباط أو مدرسة أو خانكاة ، ولم يتوقف فيها الى تنزيل ناظر أقرع .
والسابق الى معدن أحق بما يناله ما دام يعمل ، ولا يمنع اذا طال مقامه ، وإن سبق عدد وضاق المحل عن الأخذ جملة أقرع .

(١) البارية : الحصر كذا في «شرح الاقناع» ز

فان حفره آخر من جانب آخر فوصل الى النيل لم يمنع .

والسابق الى مباح ، كصيد وغنر وحطب ولقطة ولقيط وثمر ومنبوذ رغبة عنه أحق به ، ويقسم بين عدد بالسوية ، والملك مقصور فيه على القدر المأخوذ ، فلو رأى اللقطة واحد وسبق آخر لا أخذها فهي لمن سبق ، فان أمر أحدهما صاحبه بأخذها فأخذها ، ونوى لنفسه أو أطلق فله ، وإن نوى للآخر فلا أمر ، وإن التقطاه معاً فلهما ووضع اليد عليه كأخذ ، وكذا لقيط .

وللإمام حمى موات لرعي دواب المسلمين التي يقوم بحفظها من صدقة وجزية وضوال ودواب غزاة ، وماشية ضعفاء ما لم يضيق ، وله نقض ما حماه أو غيره من الأئمة ، لا ما حماه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويملك ولا يملك بأحياء ولو لم يحتج إليه ، وكان له صلى الله عليه وسلم فقط أن يحمي لنفسه ولم يفعل .



﴿ فصل ﴾

ولمن في أعلا ماء غير مملوك ، كالأَمْطار والأَنْهر الصغار أن يسقي ويحبسه حتى يصل الى كعبه ثم يرسله الى من يليه ، ثم هو كذلك مرتباً إن فضل شيء ، وإلا فلا شيء للباقي ، فان كان لأرض أحدهم أعلا وأسفل سقى كلاً على حدته ، ولو استوى إثنان فأكثر في قرب ، قسم الماء على قدر الأرض إن أمكن وإلا أفرغ ، فان لم يفضل عن واحد سقى القارع بقدر حقه لا كل الماء لمساواة الآخر له ، بخلاف الأعلى مع الأسفل ، فلا حق للأسفل إلا في الفاضل .

وإن أراد إنسان إحياء أرض يسقيها منه لم يمنع ، ما لم يضر بأهل الأرض الشاربة منه ولا يسقى قبلهم ، ولو أحيأ سابق في أسفله ثم آخر فوقه ثم ثالث فوق ثان ، أسقى المحيي أولاً ثم ثان ثم ثالث .

وإن حفر نهر صغير وسبق ماؤه من نهر كبير مالك وهو بين جماعة على حسب عمل ونفقة ، وإن لم يكفهم وتراضوا على قسمته بساعات أو أيام جاز ، وإلا قسمه حاكمهم على قدر ملكهم ، فتؤخذ خشبة أو حجر مستوي الطرفين والوسط ، فيوضع على موضع مستوي

من الأرض في مصدم الماء ، فيه ثقب متساوية في السعة على قدر حقوقهم ، فلو كان لأحدهم نصفه ولآخر ثلثه ولآخر سدسه ، جعل فيه ستة ثقب ، لرب النصف ثلاثة [ولرب الثلث اثنان]^(١) ولرب السدس واحد يصب ماء كل في ساقيته ، فيتصرف فيه بما أجر من سقي او عمل رحي او دولاب ، لا التصرف بذلك قبل قسمة بلا إذن ، لكن لكل إنسان أن يأخذ من جار مملوك ، او غيره لشربه ووضوئه وغسله وغسل ثيابه والاتقاع به في نحو ذلك مما لا يؤثر فيه بلا إذن مالكه ، إذا لم يدخل اليه في مكان محوط عليه ولا يحل لصاحبه المنع من ذلك ، لا ما يؤثر فيه كسقي ماشية كثيرة ، ومن سقى الى قناة لا مالك لها فسبق آخر الى بعض أفواهاها من فوق او أسفل ، فلكل ما سبق اليه ولمالك أرض منعه من الدخول لها ولو كانت رسومها في أرضه ، ولا يملك تضيق مجرى قناة في أرضه خوف لص ، ومن سدله لحاجة ، فلغيره السقي منه ، ما لم يكن تركه يردده على من سد عنه .



(١) ما بين القوسين من الاقتناع وهو مقتضى السياق . ز

﴿ باب الجعالة ﴾

هي جعل مال معلوم كأجرة ، لا من مال محارب (وينبغي) أو بع ثوبي بكذا فما زاد فلك * لمن يعمل له عملاً مباحاً (وينبغي) لا عبثاً ، كساعٍ يقطع أياماً في يوم ، وكدفع ثقل ومشى على جبل * ولو مجهولاً مع الشخص أو مدة ولو بمجولة ، كمن رد لقطتي أو بني لي هذا الخائط أو أقرضي زيد بجاهه ألفاً ، أو أذن بهذا المسجد شهراً ، فله كذا ، أو من فعله من مدني فهو بريء من كذا ، فمن بلغه قبل فعله استحق به ، وفي أثنائه فحُصِّته تمامه ، إن آتته بنية الجعل ، وبعده لم يستحقه ، وحرم أخذه .

وفي كلام « ابن الجوزي » : إقامة من يأخذ الجعل على إيصال القصص للولاة حرام .

وإن رددت لقطتي فلك كذا ، لم يستحقه من ردها دونه والجماعة تقتسمه ، فمن نقب السور فله دينار ، فنقبوه نقباً واحداً استحقوا ديناراً ، وكل واحد نقباً فلكل واحد دينار ، كمن دخل هذا النقب فله دينار ، فدخله جماعة استحق كل واحد ديناراً ،

ولو جعل لانسان في رد آبق دينار أو لا آخر دينارين ولا آخر ثلاثة فردوه ،
 فلكل ثلث ما جعل له ولو احد معلوماً ولا آخر مجهولاً ، فلب المعلوم
 نصفه وللآخر أجر عمله ، وإن رده من جوعل وآخرا ن معه ، وقالوا :
 معاونة استحق كل الجعل ، وإن قالوا : لناخذ العوض ، فلا شيء لهما وله
 ثلث الجعل .

ولو نادي غير صاحب الضالة : من ردها فله دينار ، فالدينار
 على المنادي لأنه كان ضمن العوض ، لا إن قال : قال فلان من ردها ،
 ويصح الجمع بين تقدير مدة وعمل ، ولو قال : من داوى لي هذا حتى
 يبرأ لم يصح مطلقاً ، ومن رد عبدي فله كذا ، وهو أقل من دينار او
 إثني عشر درهماً اللذين قدرهما الشارع لمن رد آبقاً ، فله الجعل فقط
 عملاً بالشرط - خلافاً له - ويستحق من رده من دون معينة القسط
 ومن أبعد المسمى فقط ، ومن رد أحد آبقين نصفه .

وبعد شروع عامل إن فسخ جاعل فعليه اجرة عمله ، وإن فسخ عامل
 فلا شيء له ، وإن اختلفا في أصل جعل فقول من ينفيه . وفي قدره او مسافة
 فقول جاعل ، وإن حمل ولو المعد لا أخذ اجرة لغيره عملاً بلا إذن او جعل ،
 فلا شيء له إلا في تلخيص مال غيره ، ولو قنأ من بحر او فلاة فأجر
 مثله ، ورد آبق من قن ومدير وام ولد ، إن لم يكن الامام ، فما قدره
 الشارع ، سواء رده من داخل المصر او خارجه ، ما لم يمت سيد مدير او

ام ولد قبل وصول فيعتقا ، فلا شيء له ، او يهرب ويأخذ ما أنفق عليه او على دابته في قوت ، ولو هرب أو لم يستأذن مالكاً مع القدرة ولا يستخدمه بدل نفقه ، ويؤخذ جعل ونفقة من تركه ميت ما لم يتبرع ، وله ذبيح مأكول خيف موته (وينجم)^(١) ويجب * [وكذا يبيع ما استنقذه خوف تلفه]^(٢) (وينجم) وكذا نحو ودبة ورهن * ولا يضمن ما نقص بذبح ، لأنه متى كان العمل في مال الغير إنقاذاً له من التلف جاز ، فلو وقع حريق بدار فهدمها غير ربها بلا إذن على النار خوف سريان ، او هدم قريباً منها خوف تعديها لم يضمن ، وكذا لو رأى السيل يقصد المؤجرة فهدم الحائط ليخرج السيل ، والآبق بيد اخذه أمانة ، ومن ادعاه فصدقه الآبق المكلف أخذه ، فان لم يجد سيده دفعه لنائب إمام ، ولنائب يبعه لمصلحة ، وكذا واجده لضرورة ، فلو قال سيده بعد بيع : كنت أعتقته ، عمل به وبطل بيع .

(١) لفظ الاتجاه في الدوسرية فقط . ز

(٢) ما بين القوسين في الدوسرية فقط . ز

* باب اللفظة *

هي مال او مختص ضائع ، او في معناه لغير حربي .
 فمن أخذ متاعه وترك بدله ، فكقطة يعرفه ويأخذ حقه منه بعد
 تعريفه ، ويتصدق بياق او يدفعه لحاكم ، وصوب في « الانصاف »
 إلا مع قرينة تقتضي السرقة ، وهي مهنة أقسام :

الاولى : ما لا تتبعه همة أو ساط الناس ، كسوط وشسع ورغيف
 وعصا ، فيملك بأخذ ولا يلزم تعريفه ، والأفضل تصدق به . ولا بدل
 له مع تلفه إن وجد ربه ، وإلا لزم دفعه له . وكذا لولقي كناس ومن
 في معناه قطعاً صغاراً متفرقة ولو كثرت .

ومن ترك دابة ، لا عبداً او متاعاً بمهلكة او فلاة ، ترك إياس
 لا نقطاعها او عجزه عن علفها ماكبها أخذها ، وكذا ما يلقي في البحر
 خوفاً من الغرق - خلافاً له - كملقى رغبة عنه .

الثاني : الضوال التي تمتنع من صغار السباع - كشلب وذئب -
 كابل وبقر وخيل وبغال وحمير وظباء ، وطير ممتنع وفهد ونحوه .

فغير الآبق يحرم التقاطه ولا يملك بتعريف ، ولا مام ونائبه أخذه
 ليحفظه لربه ، لا لقطعة ، ولا يلزمه تعريفه ولا يؤخذ منه بوصف بل ببينة ،
 ويجوز التقاط صيود متوحشة ، بحيث لو تركت رجعت للصحراء
 بشرط عجز ربه ، ولا يملكها بتعريف ، وأحجار طواحين وقدم
 ضخمة وأخشاب كبيرة كابل ، وما حرم التقاطه ضمنه أخذه إن
 تلف أو نقص كغاصب ، لا إن تبع دوابه فطرده ، أو دخل داره
 فأخرجه ، ولا كلباً التقطه ومن كتمه فتلف قيمته مرتين ، ويحول
 ضمانه بدفعه لامام أو نائبه ، أو رده الى مكانه بأمره .

فرع : لو وجد ما حرم التقاطه بمهلكة ، كأرض مسبعة أو قريباً
 من دار حرب أو بموضع يستحل أهله أموالنا أو ببرية لا ماء فيها
 ولا مرعى ، فالأولى جواز أخذه للحفظ استنقاذاً لا لقطعة ، وفي
 « الانصاف » : لو قيل بوجوبه إذن لكان له وجه .

الثالث : ما عداها من ثمن ومتاع وغنم وفصلان وعجاجيل وحجار
 جبل وأفلاء وقن صغير ونحو ذلك ، فيحرم على من لا يأمن نفسه عليها
 أخذها ، كما جاز على تفريقها ويضمنها به مطلقاً ، ولا يملكها ولو عرفها
 فان طراً قصد الخيانة لم يضمن ، وإن أمن نفسه وقوى على تعريفها فله
 أخذها ، وألا فضل تركها ولو بمضيعة (ويتبع) عكسه مع ظن

وجود ربها * ومن أخذها ثم ردها بلا إذن إمام أو نائبه الى موضعها
او فرط حرم وضمها ، وينتفع بمباح من كلاب ولا تعرف ،
و[ولا]^(١) يملك قن صغير بتعريف - خلافاً له - فان جهل رقه فحر لقيط .

* فصل *

وما أيسح التقاطه ولم يملك به مائة أُضْرَب :

الاول : حيوان ، فيلزمه فعل الأُصْلَح من أكله بقيمته ، او بيعه
وحفظ ثمنه ، او حفظه وينفق عليه من ماله ، ويرجع إن نوي ، فان استوت
الثلاثة خَيْر . قال «الحارثي» : والاولى ؛ حفظ فيبيع فأكل .

الثاني : ما يخشى فساد ، فيلزمه فعل بيع الأَحْظ من بيعه او أكله
بقيمته او تجفيف ما يخفف كعنب ، ومؤتته منه فيباع بعضه لذلك ،
فان استوت خَيْر ، وقيده جماعة بعد تعريفه بقدر ما لا يخاف
معه فساد .

الثالث : باقي المال ، ويلزمه حفظ الجميع وتعريفه بنفسه او نائبه
فوراً ، نهراً أول كل يوم اسبوعاً ، وفي «الترغيب» ثم مرة كل اسبوع
إلى شهر ، ثم مرة كل شهر ، ثم عادت حوالاً من التقاط بأن ينادي :

(١) ما بين القوسين من الدوسرية . ز

من ضاع منه شيء أو نفقة بجماع الناس، كسوق وحمام وباب مسجد
وقت صلاة وكره داخله، ويكثر منه بموضع وجدانها وفي وقت
التقاطها .

وإن التقط بصحراء عرفها بأقرب البلاد إليها ، وإن كان
لا يرجى وجود رب اللقطة لم يجب تعريفها في أحد القولين ، واجرة
منادٍ على ملتقط ، وإن أخره الحول أو بعضه لغير عذر أثم ، ولم يملكها
به بعد كالتقاط بذية تملك ، أو لم يرد تعريف ، وليس خوفه أن يأخذها
سلطان جائر أو يطالبه بأكثر عذراً في ترك تعريفها حتى يملكها بدونه
فاذا وجد أمناً عرفها حولاً وملكها ، وكذا إذا زال عذر ، نحو مرض
وحبس ونسيان فعرفها بعد - خلافاً له - ومن عرفها حولاً فلم تعرف
دخلت في ملكه حكماً ملكاً مراعى ، ولو عرضاً أو حيوان أو لقطة
الحرم أو بجيش بدار حرب - خلافاً له - أو لم يحتتر أو غنياً أو أخره
لعذر ، أو ضاعت فعرفها الثاني مع علمه بالأول ولم يعلمه ، أو أعلمه
وقصد بتعريفها لنفسه ، فإن عرفها حولاً ملكها لعدم تعديده اذن ، وإذا
جاء ربه أخذها منه ولا يطالب الأول ، ولو علم الثاني بالأول فردها
له فأبى أخذها فله الثاني ، وإن قال : عرفها لي فثأبه . وبيننا فينها .

* فصل *

ويحرم تصرفه فيها حتى يعرف وعاءها (وهو كيسها) ونحوه ،
ووكاءها (وهو ما شذبته) وعفاصها (وهو صفة الشد) وقدرها وجنسها
وصفتها ، وُسُن ذلك عند وجدانها وإشهاد عدلين عليها لا على صفتها ،
ومتى وصفها طالبا لزم دفعها بنائها بلا عَيْن وبلا وصف يحرم ، ولو
ظن صدقه ويضمن ، ومع رق ملتقط وإنكار سيده ، فلا بد من يئنة .
والمنفصل بعد حول تعريفها لو أجدها ، وإن تلفت أو نقصت قبله ولم
يفرط لم يضمنها ، وبعده يضمنها مطلقاً ، وتعتبر القيمة يوم عرف ربها ،
ويرد مثل مثلي ، وأن وصفها ثان قبل دفعها للأول أقرع وتدفع لقارع
بيمينه ، وبعده لا شيء لثان ، ولو أقام أحد يئنة أنها له أخذها من
واصف ، فإن تلفت عنده ضمن ، لا ملتقط ولو أدر كها ربها بعد الحول
مبيعة أو موهوبة ، فليس له إلا البدل ويفسخ زمن خيار ، وترد كبعد
عودها بفسخ أو غيره أو رهنها ومؤنة رد على ربها ، ولو قال ربها بعد
تلفها بحول تعريف : أخذتها لتذهب بها . وقال ملتقط : لأعرفها
وقوله بيمينه .

ووارث فيما تقدم كموروثه ، ومن استيقظ من نحو نوم فوجد
 بثوبه ما لا يدري من صرة فهو له ، ولا يبرأ من أخذ من نحو نائم
 شيئاً ، إلا بتسليمه له بعد إفاقته .

ومن وجد في حيوان نقداً او درة فلقطة لواجده ، ويبدأ
 في تعريف ببائع ، وإن وجد درة غير مثقوبة في سمكة
 ملكها ، فلصياد كطير صاده ولا أثر ملك به ، وغنبر بساحل
 ما لم تصد من عين او نهر لا يتصل بالبحر او به أثر ملك فلقطة له ،
 ومن ادعى ما يبد لص او ناهب او قاطع طريق ووصفه فهو له .



﴿ فصل ﴾

ولا فرق بين ملتقط غني وفقير ، وقن لم ينه سيدة ، مسلم وكافر
عدل وفاسق ، يأمن نفسه عليها .

وإن وجدها صغير او سفيه او مجنون قام وليه بتعريفها عنه لاله ،
فان تلفت يداً أحدهم وفرط ضمن ، وكاتلافه وكتمها عن وليه بتقريط ،
ذكره « القاضي » وبتقريط ولي علم بها ولم يأخذها منه فعليه .

ولو عرفها مميز بنفسه فالأظهر الأجزاء . قال « الحارثي » : فلو لم
يعرفها حتى بلغ لم يملكها (ويتبع) فيه كعذر مرض *

والقن لسيدة أخذها منه وتركها معه ، إن كان عدلاً يتولى تعريفها
وإن لم يأمن سيدة لزمه سترها عنه ، ومتى تلفت باتلافه ففي رقبته مطلقاً ،
وكذا مدبر ومعلق عتقه وام ولد ، لكن إن فرطت فداها سيدة
بالأقل .

ومكاتب كحجر ، ومبعض فيدنه وبين سيدة ، وكذا كل نادرٍ
من كسبه ، كهبة وهدية ووصية وركاز ، ولو أن بينهما مهابة .

* باب اللقيط *

هو : طفل لا يعرف نسبه ولا رقة ، نبذ او ضلَّ الى سن التمييز او
 الاكثر الى البلوغ ، والنقاطه فرض كفاية ، وُسُنَّ إَشْهَاد عليه
 وينفق عليه مما معه ، وإلا فن بيت المال ، فان تعذر اقترض عليه حاكم
 فلو بان له من تلزمه نفقته رجع عليه ، فان تعذر فعلى من علم حاله
 (وينبهم) وكذا كل فرض كفاية * ولا يرجع إذن ويحكم باسلامه
 وحرية ، إلا ان يوجد ببلد حرب ولا مسلم فيه ، او فيه مسلم كتاجر
 وأسير فكافر رقيق ، وإن كثر المسلمون فسلم ، او في بلد إسلام كل
 أهله ذمة فسلم - خلافاً لهما - تبعاً للدار ، وإن عدم أبويه ، وإن كان
 بها مسلم يمكن كونه منه ، فسلم قولاً واحداً ، وإن لم يبلغ من قلنا
 بكفره تبعاً للدار حتى صارت دار إسلام فسلم ، وما وجد معه من
 فراش تحته وثياب او مال بجيبه او تحت فراشه او مدفوناً تحته طرياً
 او مطروحاً قريباً منه ، او حيواناً مشدود بثيابه فله ، وكذا خيمة او
 دار وجد فيها (وينبهم) وجعل مالها * والأولى بحضاته واجده
 إن كان أميناً عدلاً ، ولو ظاهرراً حرراً مكلفاً رشيداً ، وله حفظ ماله

لأنه وليه ، والاتفاق عليه بلا إذن حاكم وندب باذنه ، وكذا قبول هبة ووصية .

ويصح التقاط قن لم يوجد غيره ، وذمي لذمي ، ولو التقط كافر مسلم وكافر فسواء ، واختار جمع المسلم أحق به .

ويقر بيد من التقطه بالبادية مقيماً في حلة أو يريد نقله إلى الحضر ، لا بدوياً ينتقل في المواضع أو من وجد في الحضر فأراد نقله للبادية ، أو مع فسقه أو رقه أو كفره . واللقيط مسلم سلم ، وإن التقطه حضر أمن يريد نقله لبلد آخر أو قرية أو من حلة إلى حلة ، لم يقر بيده ما لم يكن المحل الذي كان به ويثاً « كغور بيسان » ونحوه ، وإن وجد به بفضاء [خال] ^(١) نقله حيث شاء ، وحيث قلنا لم يقر ، فأنما هو عند وجود الأولى به ، فإن لم يوجد فأقراره بيده أولى كيف كان .

ويقدم موسر ومقيم من ملتقطين على ضدهما ، فإن استويا أقرع ، لا ظاهر عدالة أو كريم أو بلدي على ضده ، وإن اختلفا في الملتقط منهما ، فمن له يينة ، فإن عداها فلذى اليد يمينه ، فإن كان يديهما أقرع ، فمن قرع سلم إليه يمينه ، وإن لم تكن لهما يد ، فوصفه أحدهما بعلامة مستورة في جسده قدم ، وإن وصفاه أقرع ، وإن لم يصفاه ولا يد سلمه حاكم لمن يري ولا تخيير للقيط ، ومن أسقط حقه سقط .

(١) كانت في الأصول « قال » و « هلل » والتصويب من « المنتهى » . ز

* فصل *

وإرثه وديته إن قتل لبيت المال (و بنجر) ما لم يستحقه^(١) ملتقطه *

ودية خطئه فيه ، ويخير الامام في عمد بين أخذها او القصاص ، وإن قطع طرفه عمداً انتظر بلوغه ورشده ، إلا أن يكون فقيراً فيلزم الامام العفو على ما ينفق عليه ، وإن ادعى اجني رقه ، او قاذفه رقه بعد بلوغه فكذبها فقولها ، وإن ادعى اجني رقه ، او مجهول نسب غيره وهو يده صدق يمينه ويثبت نسبه مع رقه ، وإلا فشهدت له بينة يده وحلف أنه ملكه او شهد بملك ، او أن أمته ولدته بملكه ، او أنه قنه ولو لم تذكر سبب الملك حكم له به ، وإن ادعاه ملتقط لم يقبل إلا بينة (و بنجر) هذا بعد اعترافه أنه لقيط ، وإلا فلو ادعاه ابتداء قبل كأجنبي * وإن أقره برق لقيط بالغ لم يقبل ولو لم يتقدم إقراره تصرف بنحو بيع ونكاح ، او اعتراف بحرية او صدقه مقرر له ، فأشهدت بينة حكم بها ونقض تصرفه ، وبكفر وقد نطق باسلام وهو مميز يعقله ، او مسلم حكماً تبعاً للدار فترد .

وإن أقربيه من يمكن كونه منه مسلم ولو كافراً او قتلاً ، او اثني ذات زوج او نسب معروف ألحق ولو ميتاً

(١) في الدوسرية يستلحقه . ز

به ، لا بزواج مقرة ، ولا يتبع في رق وكفر ، إلا ان يقيم بينة أنه ولد على فراشه (وينبغي) وكذا لو وطئ مسام وكافر كافرة ، ألحقته بالكافر * وإن ادعاه جمع قدم ذو بينة ، فان تساوا فيها او في عدمها عرض [مع] ^(١) مدع او أقاربه إن مات على القائفة ^(٢) ، فان ألحقته بواحد او اثنين لحق ، فيرث كلاهما إرث ولد ويرثانه إرث أب (وينبغي) لو تزوج أحدهما بنت الآخر قيل فيه : تزوج اخت ابنه نسباً * وإن وصي او وهب له قبلاً ، وإن خلف أحدهما فله إرث أب كامل ونسبه ثابت من الميت ، ولا يمي أبويه مع امه ام نصف سدس ولها نصفه ، وكذا لو ألحقته بأكثر ، وإن لم توجد قافة ولو بعيدة ، او نفته او أشكل او اختلف قائفان او اثنان وثلاثة ضاع نسبه ، ويؤخذ باثنين خالفهما ثالث كبطارين او طبييين في عيب ، ولو رجع عن دعواه من ألحقته قافة به لم يقبل ، ومع عدم إلحاق فرجع أحدهما ألحق بالآخر ، ويكفي قائف واحد هو الحاكم فيكفي مجرد خبره ، وشرط كونه ذكراً عدلاً حراً - خلافاً له - مجرباً في الاصابة ، وكذا إن وطئ اثنان امرأة بشبهة او أمتها في طهر ، او أجنبي بشبهة زوجة او سرية لا آخر وأنت بولد ، يمكن كونه منهما ، ولو لم يدع زوج أنه من واطئ ولا

(١) هذا في الدوسرية ونسخة المانع وبعض النسخ « على » ز.

(٢) القافة جمع قائف وهو الذي يلحق كل انسان بأصله . ز.

قافة وأشكل يلحقها - خلافاً له - (ويتبع) ويزناً فلزوج وسيد^(١) ★ وأنه
في أمتها ، ولا قافة وأشكل ، يلحقها وتعق بموتها ، وليس لزواج
ألق به اللعان .

والقافة لا تختص بقبيلة ، بل من جرب^(٢) في الإصابة فقائف .

فرع : لو ولدت امرأة ذكراً وأخرى أنثى واختلفتا، عرض على
قافة كرجلين ، لكن لا يلحق بأكثر من واحدة ، فإن ألحقه بأثنين
سقط قوله ، فإن لم يوجد قائف اعتبر باللبن ، فلبن الذكر يخالف لبن
الأنثى في طبعه وزنته ، فلبنه أثقل من لبنها .



(١) ليس لهذا الاتجاه نهاية في النسخ التي بين أيدينا وظهر لنا من مراجعة
« الاقتناع والمنتهى » انه هنا فتأمل . ز

(٢) ما بين القوسين من الدوسرية وهي غير واضحة في باقي النسخ .

✽ كتاب الوقف ✽

هو تجبيس مالك مطلق التصرف ماله المنتفع به ، مع بقاء عينه بقطع تصرفه وغيره في رقبته ، يصرف ريعه الى جهة بر تقرباً الى الله تعالى ، فهو سنة .

وأركان اربعة : واقف وموقوف وموقوف عليه ، وما ينفذ به فيصح بإشارة آخرس فهمه ، وبفعل مع دال عليه عرقاً ، كبناء هيئة مسجد مع إذن عام في الصلاة فيه ولو بأذن وإقامة فيه ، أو أسفل يديه وينتفع بسطحه ولو بجماع ، أو علوه أو وسطه ، ويستطرق كما لو باع أو أجر بيتاً من داره ، أو لقضاء حاجة ويتطهر ويشعره ، أو عملاً خاية ماء على الطريق ، أو يجعل أرضه مقبرة ويأذن إذناً عاماً بالدفن فيها (وينبغي) احتمال أو يفرش نحو حصير بمسجد ويأذن إذناً عاماً في الصلاة عليه ، وبقول وصريحه : وقفت وحجست وسبلت ، وكنايته : تصدقت وحرمت وأبدت ، فلا يصحها إلا بنية ، أو قرنها بأحد الألفاظ الخمسة : كتصدقت صدقة موقوفة ، أو محبسة ، أو مسبلة ، أو محرمة ، أو مؤبدة . أو حرمت كذا تحريماً موقوفاً الخ ، أو قرنها بحكم الوقف ،

كصدقة لا تباع او لا توهب او لا تورث ، او تصدقت على قبيلة
او طائفة كذا او مسجد كذا ، او على زيد والنظر لي ، او عليه ثم على
ولده او عمرو ، فلو قال : تصدقت بداري على زيد ، ثم قال : أردت
الوقف وأنكر زيد لم يكن وقفاً ، وعند « الشيخ » لو قال : جعلت هذا
المكان مسجداً او قال : جعلت مالكي مسجداً صح .

﴿ فصل ﴾

وشروط ستة :

الأول : كونه من مالك جائز التصرف او ممن يقوم مقامه .

الثاني : كونه عيناً - لا ما في الذمة - معلومة يصح بيعها ، وأن ينتفع
بها عرفاً كاجارة مع بقائها ولو مشاعاً منها ، ويثبت فيه حكم المسجد
فيمنع منه نحو جنب ، وتتعين القسمة لتعينها طريقاً للانتفاع الموقوف
او منقولاً ، كحيوان وأثاث وسلاح ، او دار لم يذكر حدودها إذا
كانت معروفة ، وكذا حلي على لبس وعارية ، فلا يصح إن أطلق ،
لا مبهم كأحد هذين ، او ما لا يصح بيعه كأم ولد وكلب ، ونحو
أرض مصر ومرهون بلا إذن (وبتمه) فوقف نحو أرض مصر على
مدارس إنما هي إرصاد وإفراز ، ووقفها مساجد يكتفى في المسجدية

بالصورة والاسمية ، فاذا زالت ، عادت الأرض الى حكمها من جواز
 لبث جنب وعدم صحة اعتكاف * أولاً ينتفع به مع بقائه غير ماء ،
 كطمووم ومشمووم يسرع فساده ، ودهن على مسجد - خلافاً للشيخ -
 واثمان ، كقنديل وحلقة من نقد على مسجد فيزكيه ربه ، إلا تبعاً
 كفرس بلجام وسرج مفضضين ، قتباع [الفضة] ^(١) وتصرف في وقف
 مثله لا في نفقته خلافاً له (ويتم) وكذا في وقف دار بقناديل نقد * .
 الثالث : كونه على بر ، كمساكين ومساجد وقناطر ومقابر
 وأقارب ، وكتب علم .

فلا يصح على مباح ومكروه ومعصية ، ويصح من مسلم على ذمي ،
 ولو أجنبي كعكسه ، ويستمر له إذا أسلم ، ويلغو شرطه ما دام كذلك ،
 وكذا ما دام زيد غنياً او متزوجة ، لا على كنائس او بيوت نار او
 بيع ، ولو من ذمي ، بل على المار بها من مسلم ، وذمي لذمي فقط
 - خلافاً له - او جنس الاغنياء والفساق ، او أهل الذمة ولو الفقراء ،
 ولا على كتب نحو توراة ، وكتب بدع ، او حربي او مرتد ، او وقف
 ستور [على] ^(٢) غير الكعبة ، ولا على نفسه - خلافاً لجمع - وينصرف
 لمن بعده في الحال إن كان .

(١) ما بين القوسين من الدوسرية فقط . ز

(٢) ما بين القوسين من الكويبية فقط . ز

ويصح وقف عبده على خدمة الكعبة، وعلى حجرتة صلى الله عليه وسلم، لاخراج ترايبها وإشغال قناديلها وإصلاحها لا لاشغالها وحده، وتعليق ستورها^(١)، ولا على تنوير قبره وبخيره، ولا على من يقيم عنده او يخدمه او يزوره - قاله في الرعاية - ولا وقف بيت فيه قبور مسجد أو من وقف على غيره واستثناء غلته او سكناه، او بعضها له او لولده والاكل او الانتفاع لأهله، او يطعم صديقه مدة حياته او مدة معينة صح، فلو مات في أثناءها فلورثته، ولهم إيجارها للموقوف عليه ولغيره (وبتم) فلو لم يكن ورثة فليت المال لا الموقوف عليه * ومن وقف على الفقراء فافتقر تناول منه، ولو وقف مسجداً أو مقبرة أو بئراً، او مدرسة للفقهاء او بعضهم او رباط للصوفية مما يعم فهو كغيره.

والصوفية؛ هم المشتغلون بالعبادات في غالب الأوقات، المعرضون عن الدنيا، فمن كان منهم جماعاً للمال ولم يتخلق بالأخلاق المحمودة ولا تأدب بالآداب الشرعية لم يستحق شيئاً، ولا يلتفت الى ما أحدثه المتصوفة من التزام شكل مخصوص، ولباسهم خرقة متعارفة عندهم من يد شيخ، بل ما وافق الكتاب والسنة فحق وما لا فباطل.

(١) قال في «شرح الاقناع»: لان ذلك غير مشروع. وقال: ولا يصح وقف ستور وان لم تكن حريراً على غير الكعبة أه. فكيف يصح أن يقوم العبد الموقوف على غير ذلك بهذه الأعمال غير المشروعة !! ز

الرابع : كونه على معين غير نفسه يملك ملكاً ثابتاً ، فلا يصح على مكاتب او مجهول كرجل ومسجد ، او مبهم كأحد هذين ، او لا يملك كقن وأم ولد ومدبر وميت وجن وملاك وحمل أصالة ، كعلى حمل هذه المرأة ، او من سيولد لي او لفلان ، بل تبعاً كعلى أولادي ، ومن سيولد لي (وينعم) إن وقف على شخص اشترط تعيينه ، وعلى جهة فلا بل يشترط تعيين الجهة ، كعلى من يقرأ او يدرس او يؤذن او يقيم ، او يرمي ريحان على القبر^(١) ويقرر الناظر الصالح كذلك * .
وعلى أولاد فلان وفيهم حمل فيستحق بوضع وكل حمل من أهل وقف من ثمر وزرع ما يستحقه مشتر لشجر وأرض من ثمر وزرع ، وكذا من قدم الى موقوف عليه فيه او خرج منه الى مثله ، إلا أن يشترط لكل زمن قدر معين فيكون له بقسطه .

الخامس : أن يقف ناجزاً فلا يصح تعليقه إلا بموته ، كهو وقف بعد موتي ، فهو تبرع مشروط به ويلزم من حين وقفه (وينجم) لزوماً مراعاة بالموت فيعتبر من ثلاثه ، فما زاد فوقوف على إجازة وإرث * .

السادس : أن لا يشترط فيه ما ينافيه ، كشرط نحو بيعه متى شاء او خيار فيه او توقيته ، او تحويله من جهة لأخرى ، لكن لو

(٢) ان مثل هذا الوقف لا يصح عين الموقوف عليه أم لم يعين ، لان ذلك ليس من البر . ز

وقف على ولده نحو سنة ونحوها ثم على المساكين صبح ، وعليهم ثم عليه صبح لهم دونه ، ولا تأثير لشرط بيعه إذا خرب وصرف ثمنه لثله .

* فصل *

ولا يشترط ذكر الجهة - خلافاً له - فوقيت كذا يصح لورثته نسباً ، ولا للزومه إخراجاً عن يده فيلزم بمجرد كعتق ، ولا فيما على معين قبوله ولا يبطل برده .

ويتعين مصرف الوقف الى الجهة المعينة ، فلو سبل ماء للشرب لم يجز الوضوء به (وينجم) ولا يصح لانه غير مباح * .

ولا يركب حبس في غير جمال للمساكين ورفعهم وغيظ عدوهم او في علقه او سقيه ولا يعار او يؤجر إلا لنفقته .

وعنه يجوز إخراج بسط مسجد وحصره لانتظار جنازة ويجوز صرف موقوف على بناء مسجد لبناء منارته ومنبره^(١) ، وشراء سلم لسطح وبناء ظلة ، لا في بناء مرحاض وزخرفة ، ولا في شراء مكانس ومجارف وقناديل .

(١) ويجب ان يكون ذلك في حدود الحاجة ، وان لا يخالف المشروع كزيادة على منبره صلى الله عليه وآله وسلم أو زخرفتها . ز

قال « الحارثي » : وإن وقف على مسجد أو مصالحه جاز صرفه في عمارة ، ونحو مكانس وقناديل ووقود ورزق إمام ومؤذن وقيم .

وفي فتاوى « الشيخ » إذا وقف على مصالح الحرم وعمارته ، جاز صرف لقائم بتنظيف وحفظ وفرش وفتح باب وإغلاقه ونحوه وعند « الشيخ » يجوز تغيير شرط واقف لما هو أصح فلو وقف على فقهاء أو صوفية ، واحتيج للجهاد صرف للجند .

ومنقطع الابتداء ، يصرف في الحال لمن بعده . ومنقطع الوسط لمن بعده . ومنقطع الآخر بعد من يجوز الوقف عليه .

وما وقفه وسكت الى ورثته نسباً ، لا ولاء ونكاحاً على قدر إرثهم وقفاً ، والحبب بينهم كارث ، والغني والفقير سواء ، فلبنت مع ابن ثلث ، ولائخ لام . مع أخ لأب سدس ، وجد وأخ يشتركان ، وأخ وعم فلائخ ، فان عدموا فللفقراء أو المساكين ، ونصه في مصالح المسامين ، ومتى انقطعت الجهة والواقف حي لم يرجع اليه وقفاً - خلافاً لهما - بل كما مر ، ويعمل في صحيح وسط فقط بالاعتبارين ، فيصرف في الحال له ، وبعده لورثة واقف .

فرع : فلو وقف على ثلاثة ثم على المساكين ، فمن مات منهم رجع نصيبه لمن بقي ، فاذا ماتوا فللمساكين ، فان لم يذكر له ما لا يرجع

نصيب ميت لباقي ، لا كمنقطع - خلافاً له - فاذا ماتوا جميعاً
سرف كمنقطع .

ومن وقف على أولاده وعلى المساكين فبين الجهتين نصفين ،
وكذا على مسجد او مساجد ، وعلى إمام يصلي فيه او في أحدها .

* فصل *

والملك فيما وقف على نحو مسجد ، وقرأ الله تعالى ، وفيما وقف
على آدمي معين محصور له ، فينظر فيه هو او وليه حيث لا ناظر
بشرط ، ويتملك زرع غاصب ويلزمه أرش جناية خطئه بالأقل
(وبنعم) لا عمده ، وإنه ليس له تسليمه لولي الجناية لقتل او تملك *
وفطرته وزكاته ، ويقطع سارقه وسارق نمانه إذا كان على معين ، وله
نفعه ونماؤه وغلته ، وجناية ما على غير آدمي معين ، كمسجد في كسبه ،
ولا يتزوج موقوفة عليه ، وينفسخ به نكاحها ، ولا يطؤها ولو أذن
واقف وله ولاية تزويجها ، ويلزم إن بطلت إن لم يشرط لغيره وأخذ
مهرها ، ولو وطء شبهة أولدها مع شبهة بنحو حرة ، ولو من قن حر
وعلى واطيء قيمته يصرف في مثله ، ومن زوج ولا شرط او زناً وقف
ولا حد ولا مهر بوطنه وولده حر ، وعليه قيمته تصرف في مثله وتعق

بموته (و بنعمه) مع بقاء تحريمها * وتجب قيمتها في تركته يشتري بها
 وبقيمة وجبت بتلفها او بمضها مثلها ، او شقص يصير وقفاً بالشراء ،
 ولا يصح عتق موقوف بحال ، غير مكاتب وقف وأدى ، كذا قيل
 (و بنعمه) عتق محرم وقف عليه لا ما على الفقراء وهو فقير * وإن
 قطع موقوف فله القود ، وإن عفى فأرشه في مثله ، وإن قتل ولو عمداً
 فالواجب قيمته ، ولا يصح عفو عنها ، فان قتل قوداً بطل الوقف ،
 لا إن قطع ، ويتولاه كل بطن عن واقفه ، فاذا امتنع البطن الأول
 من اليمين مع شاهد لثبوت وقف فامتنع بعده الحلف ، لأنه
 موقوف عليه .



* فصل *

ويرجع وجوباً لشرط واقف ولو مباحاً غير مكروه (وينبغي) هذا إذا وقف ما يملكه .

فأما وقف الأمراء، والسلاطين فلا يتبع شرطهم إلا إن كان فيه مصلحة للمساكين كدرس كذا، وطالب كذا، وإن من مات عن ولد وهو في رتبته فالوظيفة له، إلا إن لم يمكن مثله أو يقرى للدرس في مدرسته أو على قبره لأنه مجرد غرض للواقف *

ومثله استثناء ومخصص من صفة، وعطف بيان وتوكيد وبدل وجار نحو: على أنه، بشرط أنه، ونحوه، فلو تعقب الشرط جملة عاد إلى الكل وفي عدم إيجاره أو قدر مدته (وينبغي) إن لم يحتج، وإن تعدد عقود كعقد وفي قسمة بتقدير الاستحقاق من تساوي أو تفضيل وفي تقديم بعض أهله، كعلى زيد وعمر وبكر ويبدأ لزيد بكذا، أو على طائفة ويبدأ بنحو الأصلح وفي ترتيب، كجعل استحقاق بطن مرتب على الآخر، فالتقدير ابقاء الاستحقاق للمؤخر على صفته أو له ما فضل وإلا سقط .

و « الترتيب » عدمه مع وجود المقدم :

و « التساوي » جعل ريع بين أهل وقف متساوياً .

و « التفضيل » جعله متفاوتاً ، وفي اخراج من شاء منه أهل الوقف مطلقاً أو بصفة ، وإدخال من شاء منهم أو بصفة كصفة فقراء ، واشتغال بعلم ، أو على زوجته ما دامت عازبة ، أو ان من تزوج من بناته فلا حق له ، فمن اتصف بصفة الاستحقاق فاستحق ، فان زالت زال استحقاقه ، فان عادت عاد لادخال من شاء منه غيرهم ، كشرط تغيير شرط .

ويبطل به وقف ، وفي ناظره وانفاق عليه وسائر احواله كأن لا ينزل فيه فاسق ولا شرير ولا متجوه ونحوه ، بل قال الشيخ : الجهات الدينية كالخوانك والمدارس وغيرها ، لا يجوز أن ينزل فيها فاسق بقول أو فعل ، ولو لم يشترط الواقف . وهو صحيح .

وان خصص مقبرة أو رباطاً أو مدرسة ، أو إمامتها أو خطبتها ، باهل بلد ، أو مذهب أو قبيلة تخصصت ، لا المصلين بها ولا الامامة بذى مذهب مخالف لظاهر السنة^(١) ، أو أن لا ينتفع به ، أو عدم استحقاق مرتكب الخير .

(١) قال في الانصاف ٥٥/٧ : «... مخالفاً لصريح السنة او ظاهرها ، سواء كان لعدم الاطلاع ، او لتأويل ضعيف » ز

قال الشيخ : قول الفقهاء : نصوص الواقف ، كنصوص الشارع . يعني في الفهم والدلالة ، لا في وجوب العمل ، مع أن التحقيق ان لفظه ولفظ الموصي والحالف والناذر وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ، ولفته التي يتكلم بها ، وافقت لغة العرب أو لغة الشارع أو لا .

وقال : الشروط إنما يلزم الوفاء بها إذا لم تفض إلى الإخلال بالمقصود الشرعي ، فمن شرط في القربات ، أن يقدم فيها الصنف المفضل ، فقد شرط خلاف شرط الله ، كشرط في الإمامة تقديم غير الأئمة .

وقال : لو صرح واقف بفعل ما يهواه أو يراه مطلقاً فشرط باطل ، والشرط المكروه باطل اتفاقاً ، وعنده إنما يلزم العمل بشرط مستحب ، وقال : لو شرط الصلوات الخمس على أهل مدرسة بالقدس بها ، كان الأفضل لهاها صلاة الخمس بالأقصى ، ولا يقف استحقاقهم على الصلوات الصلاة بالمدرسة ، وكان يفتي به بن عبد السلام وغيره .

وقال : في واقف مدرسة شرط أن لا يصرف ريعها لمن له وظيفة بجامكية^(١) أو مرتب في جهة أخرى ان لم يكن في الشرط مقصود شرعي خالص أو راجح كان باطلاً ، كما لو شرط عليهم نوع مطعم أو ملابس لا تستجبه الشريعة ، ولا يمنهم الناظر من تناول كفايتهم من جهة أخرى .

(١) الجامكية : مرتب خدام (وموظفي) الدولة . ز

وقال : لو حكم حاكم بمحض لوقف فيه شروط ، ثم ظهر كتاب الوقف بخلافه ، وجب ثبوته والعمل به أو أقر موقوف عليه ، أنه^(١) لا يستحق في هذا الوقف إلا مقداراً معلوماً ، ثم ظهر شرط الواقف أنه يستحق أكثر حكم له بمقتضاه ، ولا يمنع منه الاقرار المتقدم انتهى .

ولو تصادق مستحقوا وقف على شيء من مصارفه ومقادير استحقاقهم فيه ونحوه ، ثم ظهر كتاب الوقف منافياً لما تصادقوا عمل به وألغى التصديق ، أفى به «ابن رجب» وفي «الاحكام السلطانية» يعمل والى المظالم في وقف عام بديوان حاكم أو سلطنة أو كتاب قديم يقع في النفس صحته ، ولو جهل شرط قسم واقف عمل بعادة جارية ، ثم عرف لانه يدل على شرط الواقف أكثر من الاستفاضة ، ثم التساوي .
فرع : أفى الشيخ فيمن وقف على أحد أولاده وجهل اسمه أنه يميز بالقرعة ، وعلى فلان وبني بنيه واشتبه هل المراد ذلك أو بني بنته فلبني البنين ، ولا يشاركهم بنو البنات خلافاً «لابن عقيل» .



(١) كانت في نسخة ابن مانع : إلا أنه ، وفي باقي الأصول : أنه ، فقط . ز .

﴿ فصل ﴾

وأذا لم يشترطوا وقف ناظرًا، أو شرطه لمعين فئات، فنظره لموقوف عليه، فينظر كل على حصته وإلا كعلى فقراء ومسجد، فلحاكم بلد الوقف أو من يقيمه، ومن أطلق النظر للحاكم شمل أي حاكم كان من أي مذهب (وإنهم) ولو تعددوا لأنه للسلطان إذا إذ هم نوابه، -خلافهما تبعاً لجماعة-^(١) فلو ولي كل منها شخصاً صح وقدم السلطان أحقهما، ولو فوضه حاكم لم يجوز لآخر نقضه بل ينظر معه * .

وقال الشيخ : ولا يجوز لواقف شرط نظر لذي مذهب معين دائماً .

ومن شرطه لفلان فان مات ففلان، فعزل نفسه أو فسق فكموته ولا أفضل أولاده، فان أبى فلمن يليه ولو وليه الأفضل، فحدث أفضل منه انتقل إليه، فان استوى اثنان اشتركا ولاثنين من أفاضل ولده، فلم يوجد إلا واحد ضم إليه أمين، وكذا لو جعله لاثنتين غير مستقلتين فئات أحدهما أو انزل .

(١) قال العنقري في « شرح الروض المربع » : إن النظر فيه للسلطان يوليه من شاء من المتأهلين . كذلك نقله ابن قندس في « حواشي الفروع » ولعل المراد : مع المشاحة من الأحكام وإلا فلعل النظر على انفراد اهـ . ز

وشرط في ناظر أجنبي ولايته من حاكم، أو ناظر أصالة: اسلام
وتكليف ورشد وكفاية لتصرف وخبرة به وقوة عليه، ويضم لضعيف
قوي أمين، وعدالة، فإن فسق منصوب حاكم، أو أصر متصرف بخلاف
الشرط عزل، فإن عاد عاد حقه كوصي (وينبغي) ما لم يقرر غيره قبل *
ومن واقف وهو فاسق أو فسق يضم إليه أمين، وإن كان النظر
لموقوف عليه بجملة له أو لكونه أحق لعدم غيره فهو مع رشد أحق
مطلقاً ولو كافراً، وإلا فوليه ولو شرطه واقف لغيره لم يصح عزله له،
إلا إن شرط لنفسه ولاية العزل، ولنفسه ثم جعله لغيره، أو اسنده أو
فوضه إليه فله عزله لانه نائبه، ولناظر بأصالة كوقوف عليه، وحاكم
نصب^(١) عزل (وينبغي) ولو بلا حجة * لأصالة نظره فهو نائبه وللمستنيب
عزل نائبه متى شاء وعليه فلو فوضه حاكم وعزل. جاز لآخر نقضه
— خلافاً لهما فيما يوه —

ولا ينصب ولا يعزل ناظر ناظر أبشرط، ولا يوصى به مطلقاً بلا شرط
واقف، ولو أسند لاثنين لم يصح تصرف أحدهما منفرداً بلا شرط،
وإن شرط النظر لكل منهما أو التصرف لواحد واليد لآخر، أو
عمارته لواحد وتحصيل ريعه لآخر صح، فلو قررا في وظيفة قدم
الاسبق وإلا أقرع.

(١) في «الكويتية» ولحاكم نصب ناظر وعزله . ن

(وينبغي) فلا يجوز اشتراك في وظائف أوقاف حقيقية بل صورية ،
كأوقاف الملوك * ولا نظر لحاكم مع ناظر خاص وفي «الفروع» ويتوجه مع
حضوره فيقرر حاكم في وظيفة خلت في غيبته انتهى . لكن له النظر
العام فيعرض عليه إن فعل ما لا يسوغ ، وله ضم أمين مع تفريطه أو
تهمة ليحصل المقصود .

ولا اعتراض لأهل الوقف على ناظر أمين ، ولهم المطالبة بانتساح
كتاب الوقف ^(١) .

وللناظر الاستدانة عليه بلا إذن حاكم لمصلحة كشرائه للوقف
نسيئة أو بنقد لم يعينه ، وعليه نصب مستوف للعمال المتفرقين إن
احتيج إليه أو لم تتم مصلحة الأبه ، وإذا قام المستوفي بما عليه استحق
ما فرض له .

ولولي الأمر نصب ديوان لحساب أموال الأوقاف كالأموال
السلطانية .

(١) قال الشيخ عبد الله أبو بطين : قوله : ولهم المطالبة بانتساح
كتاب الوقف ، وهذا في وقف محصور ، بخلاف الوقف على المساكين
والصوام فليس لهم ذلك ، لأنه لا يمكن ذلك لكثرتهم ، ولو طالب أحد بقي
الكثير فلا يصح ، والله اعلم . ٥١ من « حاشية الروض المربع » ٤٦٥/٢ . ز

فصل

ووظيفة ناظر [حفظ]^(١) وقف وعمارته وإجارته [وزراعتة]^(٢) وخاصمة فيه وتحصيل ريعه من اجرة أو زرع أو ثمر ، والاجتهاد في تنميته وصرفه في جهاته من عمارة وإصلاح ، وإعطاء مستحق ونحوه ، وله وضع يده عليه والتقدير في وظائفه .

ولا يتوقف الاستحقاق على نصبه الا بشرط والا فلا ، فلو انتصب بمدرسة مدرس او معيد وأذن له بالاستفادة وتأهل لذلك استحق ولم ينازع ، وكذا لو قام بها طالب متفقاً ، وكذا امام مسجد ونحو مؤذنه ، ومع شرط واقف نحو ناظر ومدرس ومعيد وامام لم يحز قيام شخص بالكل ، ولو أمكنه جمع بينهما - خلافاً للشيخ - وفي « الاحكام السلطانية » لا يؤم في الجوامع الكبار إلا من ولاء السلطان او نائبه ويستنيب ان غاب .

ومابناه أهل الشوارع والقبائل من المساجد ، فالامامة لمن رضوه فان تعذر فلرئيس القرية ، وليس لهم بعد الرضى عزله ما لم يتغير حاله ، لكن لا يستنيب ان غاب ، وأقل ما يعتبر في هذا الامام العدالة والقراءة

(١) ما بين القوسين زيادة في جميع النسخ على نسخة «ابن مانع» . ز

الواجبة ، والعلم بأحكام الصلاة قال الحارثي : والأصح أن للامام
النصب أيضاً ، لكن لا ينصب الا برضاء الجيران ، وكذا ناظر خاص
فلا ينصب من لا يرضونه .

ويجب أن يولى في الوظائف وإمامة المساجد الاحق شرعا ،
وليس للناس ان يولوا عليهم الفساق ، ومن تقرر على وظيفة على وفق
الشرع حرم صرفه عنها بلا موجب شرعي ، ومن لم يقم بوظيفته بُدِّل
عن يقوم بها ، ان لم يتب ويلتزم الواجب .

وقال الشيخ : من وقف على مدرس وفقهاء فلناظر ثم حاكم تقدير
أعطيتهم فلو زاد النماء فاهم ، والحكم بتقديم مدرس أو غيره باطل ، لم نعلم
أحداً يعتمد به قال به ، ولو نفذ حاكم لانه إنما يجوز أن ينفذ حكم من
هو أهل لحكمه مساغ ، والضرورة وإن الجأت الى تنفيذ حكم المقلد ،
فإنما هو إذا وقف على حد التقليد ولأنه حكم في غير محل ولاية
الحكم لان النماء لم يخلق ، وإنما قدم القيم ونحو إمام ومؤذن ، لأن
ما يأخذه اجرة .

ولهذا يحرم أخذه فوق أجره مثله بلا شرط ، بخلاف مدرس
ومعيد وفقهاء فاهم من جنس واحد ، وكان القياس أن يسووا بينهم ،
وإن تفاوتوا في النفقة كالجيش في المغنم ، لكن دل العرف على

التفضيل ، ولو عطل مغل مسجد سنة قسّطت أجرة مستغله عليها
وعلى الماضية .

وفي «الفروع» أفتى غير واحد منّا في زمننا فيما نقص عما قدره
الواقف كل شهر : أنه يتمم مما بعده .
وما يأخذه الفقهاء من الوقف فمكرزق من بيت المال للاعانة
على الطاعة والعلم ، لا كجعل واجرة ، وكذا ما وقف على أعمال بر
وموصى به ومنذور .

قال الشيخ : من أكل المال بالباطل ؛ قوم لهم راوتب أضعاف
حاجاتهم ، وقوم لهم جهات معلومها كثير يأخذونه ويستنيبون يسيرون .
قال : والنيابة في مثل هذه الاعمال المشروطة جائزة^(١) ولو عينه
الواقف ، اذا كان النائب مثل مستنيبه ولا مفسدة .



(١) في «الاختيارات العلمية» صفحة ١٧٨ : غير جائزة . والظاهر
أن الذي هنا هو الصواب والجملة هناك مضطربة . ز

* فصل *

ولو أجز ناظر الوقف بانقص من اجرة مثله صح ، وضمن نقصاً لا يتعابن به ولا تنفسخ لو طلب بزيادة ، ومن غرس او بنى فيما هو وقف عليه وحده فهو له محترم ، وان كان شريكاً اوله النظر فقط فغير محترم ويقلع ويتوجه ان اشهد وإلا فللوقف ، ولو غرسه للوقف ، أو من مال الوقف فوق وقف ويتوجه في غرس أجني انه للوقف بنيته ، وينفق على ذي روح مما عين واقف ، فان لم يعين فن غلته ، فان لم يكن فعلى موقوف عليه معين ، فان تعذر بيع وصرف ثمنه في مثله يكون وقفاً ، فان أمكن اجاره كعبد او فرس أو جر بقدر نفقته ونفقته ، ماعلى غير معين كفقراء أو مسجد من بيت المال ، فان تعذر بيع كما تقدم .

وإن كان عقاراً لم تجب عمارته مطلقاً بلا شرط كالملق ، فان شرطها عمل به على حسب ما شرط ، واما نحو مسجد ومدارس فتقدم عمارته على أرباب وظائف مطلقاً ، ما لم يقض الى تعطيل مصالحه ، فيجمع بينهما حسب الامكان (وينبغي) هذا في عماره شرعية كحائط مسجد وسقفه بلا تزويق به او مأذونة مرتفعة ، فلا يجوز من مال وقف او بيت مال ويضمن * ولو احتاج خان مسبل

أو دار موقوفة لسكنى نحو حاج وغزاة الى مرمة أو جر منه بقدر ذلك
(ويتبعه) ان تعذر بيت المال * وتسجيل كتاب الوقف منه .

* فصل *

ومن وقف على ولده او ولد غيره ثم المساكين [دخل موجودون
إذاً (ويتبعه) ولو حمل * لأنثى كذكر لاحداث - خلافاً له -] ^(١) ما لم يقل
ومن يولد لي وولد الموجودين تبعاً وجد واحال الوقف أولاً كوصية
لكن لا يدخل ولد بنات .

ويستحقونه مرتباً وان سفلوا ، كقوله بطناً بعد بطن أو نسلاً
بعد نسل ، أو طبقه بعد طبقه او الاقرب فالاقرب أو الاعلى فالاعلى
او الاول فالاول أو قرناً بعد قرن ونحوه .

وعلى ولدي وولد ولدي يشمل فوق ثلاثة بطون - خلافاً له - .
وعلى ولدي ثم ولد ولدي ثم الفقراء شمل الثالث ومن بعده
- خلافاً « للمبدع » - .

وعلى ولدي لصابي أو أولادي الذين يلونني ، لم يدخل ولد ولد .

(١) ما بين القوسين لفقناه من جميع الأصول التي بين أيدينا ، والاتجاه
لا يوجد في غير نسخة « ابن مانع » والنص فيها كما يلي : أدخل موجود
(ويتبعه) او لو حمل * الأنثى كذكر لا جازت - خلافاً له - . فتأمل . ز

وعلى عقبه أو نسله أو ولد ولده أو ذريته لم يدخل ولد بنات ،
إلا بقرينة ، كمن مات فنصيبه لولده ، أو لولد الانثى سهم وللذكر
سهمان . أو قال : فإذا خلت الارض ممن ينتسب الي من قبل أب
أو أم ، أو قال : على البطن الاول من أولادي ، والبطن الاول
بنات .

أو قال الهاشمي : على أولادي وأولادهم الهاشميين فتزوجن
بهاشمي ، وعلى أولاده ثم أولادهم ، فترتيب جملة علي مثلها ،
لا يستحق البطن الثاني شيئاً قبل انقراض الاول كبطن بعد بطن
ونحوه . فتبقى واحد من البطن الاول ، كان الكل له .

وعند الشيخ :

المرتب بهم إنما يدل على ترتيب الافراد لا البطون ، فيستحق الولد
نصيب أبيه بعده فلو قال : ومن مات عن ولد فنصيبه لولده ، استحق
كل ولد بعد أبيه نصيبه الاصلي والعائد اليه ، وكذا على أن من مات
عن ولد في حياة والد ثم مات الوالد فله ما لأبيه لو كان حياً .

وبالوفاة الاكثر فيستحق الاولاد مع آبائهم ، وعلى أن نصيب من
مات عن ولد لولده فترتيب بين كل والد وولده ، وعلى أن نصيب من
مات عن غير ولد لمن في درجته ، والوقف مرتب فهو لاهل البطن الذي
هو منهم من أهل الوقف .

وكذا ان كان مشتركا بين البطون ، فان لم يوجد في درجته احد فكما لو لم يذكر الشرك فيشترك الجميع في مسألة الاشتراك ويختص الاعلى به في مسألة الترتيب، فيستوي في ذلك كله اخوته وبنو عمه وبنو بني عم أبيه ونحوهم ، الا ان يقول : يقدم الاقرب فالأقرب الى المتوفى ونحوه فيختص بالاقرب ، وليس من الدرجة من هو أعلى أو أنزل ، والحادث من أهل الدرجة بعد موت الآيل نصيبه اليهم كالموجودين حينه فيشاركهم ، وعلى هذا لو حدثت من هو أعلى من الموجودين والوقف مرتب أخذه منهم (ويتبعه) ولا يرجع بما مضى من غلته لانه إنما استحق بوضع ★ وعلى ولدي فلان وفلان، وعلى ولد ولدي وله ثلاثة بنين ، كان على المسمين وأولادهما ، وأولاد الثالث دونه (ويتبعه) ان كان ولد الثالث موجوداً عند وقف ★ وعلى زيد ، فاذا انقرض أولاده فعلى المساكين ، كان بعد موت زيد لأولاده (ويتبعه) وان نزلوا ★ ثم من بعدهم للمساكين ، وعلى أولادي ثم أولادهم الذكور والاناث ، ثم أولادهم الذكور من ولد الظهر ، ثم نسائهم وعقبهم ، ثم الفقراء على أن من مات منهم وترك ولداً وان سفل فنصيبه له ، فأت أحد الطبقة الاولى وترك بنتاً ، ثم ماتت عن ولد فله ما استحقته قبل موتها ، ولو قال : ومن مات من غير ولد وان سفل

فنصيبه لاختوته ، ثم نساهم وعقبهم عم من لم يعقب ، ومن أعقب ثم انقطع عقبه .

فرع : لو رتب أولاً ثم شرك أو عكس فعلى ما شرط ، ولو قال بعد الترتيب بين أولاده ، ثم أنساهم وأعقابهم استحقه أهل العقب مرتباً وصوبه في «الانصاف» .

* فصل *

ومن وقف على بنيه وبني فلان ، فلذلكور خاصة ، فلا يدخل خنثى ، وإن كانوا قبيلة دخل أناث دون أولادهن من غيرهم ، وعلى عترته أو عشيرته فكالقبيلة ، وعلى قرابته أو قرابة زيد ، فلذلكر وأثنى من أولاده وأولاد أبيه ، وجده وجد أبيه فقط ، ولا يدخل مخالف دينه ولا أمه أو قرابته من قبائرها الا بقرينة ، كتفضيل جهة قرابة أب على أم ، أو قوله : إلا ابن خالتي فلانا . وعلى أهل بيته أو قومه أو نسبائه ، أو آله أو أهله كعلى قرابته ، وعلى ذوي رحمه فلكل قرابة له من جهة الآباء والامهات والاولاد ، ممن يرث بفرض أو عصبية أو رحم . والأشراف ؛ أهل بيته صلى الله عليه وسلم .

والشريف كان عند أهل العراق العباسي ، وعند أهل الشام العلوي .

والأيامى والعزاب : من لا زوج له من رجل وامرأة .
والأرامل : النساء اللاتي فارقهن أزواجهن بموت أو حياة .
واليتامى : من لا أب له ولم يبلغ ، ولو جهل بقاء أبيه فالاصل
بقاؤه (ويتيم) الا في غيبة تتزوج فيها نسائه ★ ولا يشمل
ولد زنا .

والحفيد والسبط : ولدا ابن وبنت .

والرھط : مادون العشرة من الرجال . والقوم : للرجال .
وبكر وثيب وعانس وإخوة وعمومة : لذكر وأنثى ، والثيوبة
زوال البكارة مطلقاً ، ولجاعة أو جمع من الاقرب اليه ، فثلاثة ، فان لم
تف الدرجة الاولى تم مما بعدها ، ويشتمل أهل الدرجة وإن كثروا .
وعلماء حملة الشرع ، وقيل من تفسير وحديث وفقه ، وذكر
« ابن رزين » فقهاء ومتفقه ، كعلماء وأهل الحديث من عرفه ،
ولو حفظ أربعين حديثاً لامن سمعه والقراء حفاظ القرآن ، وأعقل
الناس الزهاد .

وقال ابن الجوزي : ليس من الزهد [ترك]^(١) ما يقيم النفس
ويصلح أمرها ويعينها على طريق الآخرة ، بل هذا زهد الجهال ،
وانما هو ترك فضول العيش وما ليس بضرورة في بقاء النفس .

(١) لم تكن في الاصل وأضناها من « شرح الاقناع » . ز

وعلى هذا كان النبي صلى الله عليه وأصحابه .

وعلى مواليه، وله موال من فوق وأسفل تناول جميعهم، ومتى عدم مواليه
فلعصبتهم، ومن لم يكن له مولى فلموالي عصبته. وعلى الفقراء والمساكين
يتناول الآخر، وعلى صنف من أصناف الزكاة لم يدفع لو احد فوق حاجته
وعلى أصنافها فوجد من فيه صفات استحق بها، وعلى سبيل الخير فلمن
أخذ من زكاة حاجة لا مؤلف وعامل وغارم، وعلى جماعة يمكن حصرهم
وجب تعميمهم والتسوية بينهم كما لو أقر لهم، ولو أمكن ابتداء ثم
تعذر كوقف علي - رضي الله عنه - عمن من أمكن وساوى بينهم، وإن
لم يمكن حصرهم ابتداء كما لمساكن وقرش وبنو تميم، جاز التفضيل
والاقتصار على واحد، ويشمل جمع مذكر سالم وضمير الاثنى لا عكسه
وعلى أهل قريته أو قرابته أو اخوته أو جيرانه لم يدخل مخالف دينه
الا بقرينة - كما مر - أو كان موافقه واحد والباقي مخالف .

ووصية كوقف في كل - ما مر - لكنها أعم لصحتها، لنحو
حمل وحربي ومرتد - ويأتي فيها بيان - نحو شيخ وكهل وسكة^(١)
والأقرب .

(١) أي أهل سكة (وهي الطريق) ويأتي في باب الموصى له . ز

* فصل *

والوقف عقد لازم لا يفسخ باقالة ولا غيرها ، ولا يوهب ولا يورث ، ولا يستبدل ، ولا يناقل به نصاً ، ولا يباع إلا إن تعطل منافعه المقصودة بخراب أو غيره ، بحيث لا يرد شيئاً ، أو يرد شيئاً لا يعد نفعاً ، ولم يوجد ما يعمر به ، ولو مسجداً بضيقه على أهله ، أو خراب محلته أو استقذار موضعه ، أو حبساً لا يصالح لغزو ، فيباع ولو شرط عدم بيعه وشرطه فاسد ، ويصرف ثمنه في مثله أو بعض مثله .

ونقل آلة وأتقاض مسجد جاز بيعه لمسجد آخر احتاجها أولى من بيعه ، كتجديد بنائه إصلاحاً نصاً ، ويصح بيع بعضه لإصلاح باقيه إن اتحد [الوقف والجهة]^(١) إن كانا عينين أو عيناً ولم تنقص القيمة ، وإلا بيع الكل ، ولا يعمر وقف من آخر .

وأفتى « عبادة » : يجوز عمارة وقف من ريع آخر على جهته ، ويجوز نقض منارة مسجد وجعلها في حائطه لتحسينه ، واختصار أبنيته وإنفاق الفضل على الإصلاح ، ويبيعه حاكم إن كان على سبيل الخيرات

(١) كذا في الأصل . والجملة في « شرح الاقناع » : ان اتحد الواقف كالجهة . وفي « شرح المنهى » : ان اتحد الواقف والجهة . فتأمل . ز

كمساجد، وإلا فنأظر خاص، والأحوط إذن حاكم له، وبمجرد شراء
البدل يصير وقفاً، كبديل أضحية وزهن أُلِف ، والاحتياط وقفه
وفضل غلة موقوف على معين استحقاقه مقدر يتعين إرصاده .

وقال «الشيخ»: إن علم أن ريعه يفضل دائماً وجب صرفه، لأن
إبقاءه فساد، وإعطاؤه فوق ما قدر واقف جائز، ومن وقف على ثغر
فاختل صرفه في ثغر مثله، وعلى قياسه نحو مسجد ورباط .

ونص في من وقف على قنطرة فأنحرف الماء يرصد، لعله يرجع
وما فضل عن حاجة نحو مسجد، من حصرٍ وزيت ومغل وأنقاض
 وآلة وثمرها، يجوز صرفه في مثله وفقير .

وقال «الشيخ»: وفي سائر المصالح، وبناء مساجد [مساكن]^(١)
لمستحق ريعه القائم بمصلحته .

ويحرم حفر بئر وغرس شجرة بمسجد لغير مصلحة راجحة،
وليس لنفع^(٢) المصلين، فإن فعل طمت وقلعت، فإن لم تقلع فثمرها

(١) في الأصول مساجد وفي «شرح الاقناع» و«الاختيارات»
صفحة ١٨٢ ما ذكرنا . ز

(٢) في نسخة ابن مانع ما ذكرنا . وفي باقي النسخ: وليست
ببيع مصلين . وفي شرح المنتهى: يحرم ... ولو لمصلحة عامة .
فتأمل . ز

المساكينه . وقال « أحمد » : لا أحب الأكل منها ، وإن غرست قبل
بنائه وقفت معه ، فان عين مصرفها عمل به وإلا فكنت قطع .

ويجوز رفع مسجد أراد أكثر أهل محله ، وجعل سفله سقاية
وحوانيت ، لا نقله مع إمكان عمارته دون الأولى ومر - قبيل استقبال
القبلة - حكم تغيير الكعبة ونحوه - وفي الاعتكاف - حكم المساجد .



﴿ باب الرِّبَا ﴾

هو : تملكك جائز التصرف، مالاً معلوماً او مجهولاً تعذر علمه ،
موجوداً مقدوراً على تسليمه ، غير واجب في الحياة بلا عوض بما يعد
هبة عرفاً - بخلاف عارية - ونحو كلب وحمل ونفقة زوجة ووصية ،
ونحو بيع .

ولا تصح هزلاً ولا تلجئة ^(١) بأن لا تراد باطناً ، كلخوف او
منع وارث او غريم حقه ، فمن قصد باعطاء ثواب الآخرة فقط فصدقة ،
وإكراماً او تودداً فهدية ، وإلا فهبة وعطية ونحوه ، ويعم جميعها
لفظ العطية .

وهي مستحبة لمن قصد بها وجه الله تعالى ، كلعالم وصالح وفقير
وصلة رحم .

قال « الشيخ » : والصدقة أفضل من الهبة ، إلا أن يكون فيها

(١) قال في «شرح الاقناع» : وهبة التلجئة باطلة ، بحجب توهب في الظاهر
وتقبض مع اتفاق الواهب والموهوب له على أنه ينزعه منه إذا شاء ، ونحو
ذلك من الحيل التي تجعل طويقاً لمنع الوارث او الغريم حقوقهم . اه قلت
وبعض المتفقيين - ممن لا خلاق لهم - يبيحونها للناس للتخلص من الزكاة
والربا . عليهم من الله ما يستحقون . ز

معنى يقتضي تفضيلها ، وكالاهداء له صلى الله عليه وسلم محبة ، ولقريب
لصلة رحم أو أخ في الله ، والهدية تذهب الحقد وتجلب المحبة .

وتختص بالمنقولات ، فلا يقال أهدي داراً [أو أرضاً]^(١) ، ومن
أهدى ليهدي له أكثر فلا بأس به ، لغير النبي صلى الله عليه وسلم ،
ووعاء هدية كهي مع عرف كقوصرة^(٢) تمر .

وكره رد هبة وإن قلت ، ويكافئ أو يدعو له ندباً فيها ، إلا إذا
علم أنه إهداء حياء وجب الرد (ويتم) أو العوض [وانه يحمل على
بذئ لسان يخاف منه الذم]^(٣) وإنه يحرم أكل نحو طفلي حياء *
[وضيف كذلك]^(٤) .

وفي حديث « أبي داود » : من شفع لأخيه شفاعاً فأهدى له
هدية ، فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا^(٥) .

(١) ما بين القوسين زيادة في الكويتية والدوسرية . ز

(٢) القوصرة - بالتشديد - ما يكنز فيه التمر من البواري . كذا

في الصحاح . ز

(٣) كذا في الأصل ، والحديث عند أحمد وأبي داود عن أبي امامة ونصه :
« من شفع لأخيه شفاعاً فأهدى له هدية عليها فقبلها منه ، فقد أتى باباً عظيماً
من أبواب الربا » . وقال في « فتح الورود » ما معناه : الشفاعة الحسنة
مندوب إليها ، فأخذ هدية المشفوع له يضيع أجرها . ز

قال « أحمد » : لا ينبغي للخاطب إذا خطب القوم أن يقبل لهم هدية .

وإن شرط فيها عوض معلوم فيبيع صحيح ، ومجهوله ففساد ، ومع إطلاق لا يقتضي عوضاً ، ولو أعطاه ليعاوضه أو يقضى له حاجة ، أو من أدنى لأعلى (وينبغي) المعنى بالمعاوضة لا الرجوع ، كزوج وعد ولم يف * وإن اختلفا في شرط عوض فقول منكر ، وفي وهبتي ما يدي ، فقال : بل بعته ولا يئنه حلف كل على ما أنكر ، ولا هبة ولا بيع (وينبغي) احتمال تقديم يئنه بائع * [وتصح وتملك بعقد فيصح تصرف (وينبغي) احتمال ، وقوفاً غير عتيق *] ^(١) قبل قبض وبمعاطاة بفعل فتجهيز بنته (وينبغي) احتمال أو ابنه أو اخته * بجهاز لبيت زوجها تملك .

وهي في تراخي نحو قبول وتقدمه ، واستثناء نفع كبيع . ويصح استثناء حمل أمة وهبة ، وكذا نحو لبن وصوف ، وقبول هنا وفي وصية بقول أو فعل دال على الرضا وقبضها كبيع ، ولا يصح إلا باذن واهب ولو بمناولة وتخليه ، وله الرجوع قبله ويكره ولو بعد تصرفه ويبطل إذن ، لا هي بموت واهب كهي بموت مشب لا بعد قبض وكيله ، ويقوم وارث واهب مقامه في إذن ورجوع ، وتلزم

(١) ما بين القوسين من الدوسرية والكويبية . ز

يقبض رشيد في غير تافه او ولي غيرہ بمجرد عقد فيما يد مهب، ويعتبر لصحة قبض مشاع ينقل إذن شريك، وإن وهب ولي موليه، وكل من يقبل ويقبض هو، ولا يحتاج أب وهب موليه^(١) الصغير (وبنهم) او جنون * الى توكيل في القبول، فيكفي؛ وهبت ذا لولدي وقبضته^(٢) له ويعني قبض عن قبول لاعكس، وعند عدم ولي غير رشيد يقبض له من يليه، من نحو أم وقريب نصاً.

وما أهدي في ختان صبي فلا يه، إلا مع قرينة اختصاص بمختون كثوب، او اختصاص الأم فلها ككون مهد قريبها او معرفتها، وخادم الفقراء الذي يطوف لهم في الأسواق، ما حصل له من صدقة على اسمهم او نيته قبضه لهم لا يختص به.

وما يدفع من صدقة لشيخ زاوية، فالظاهر أنه لا يختص به، وله التفضيل بحسب الحاجة، وما لم تجر عادة بتفريقه لقلته فيختص هو به ذكره «الحارثي».

وهبة محجور ماله باطلة، ولو باذن ولي، وتصح من قن باذن سيد لاله - خلافاً له - ولا لمل، ومن أبري من دينه او وهبه لمدينه، او أحله منه او أسقطه عنه او تركه او ملكه له او

(١) في الدوسرية والكويتية لولده، وفي «شرح الاقناع» اللفظين. ز.

(٢) في الدوسرية والكويتية: وقبلته، وفي «شرح الاقناع»

اللفظين. ز.

تصدق به عليه (ويشبه) صدقة تطوع * او عفا عنه صح ، ولو قبل
حلولة او رد او جهل قدره او اعتقد عدمه ، لا إن علمه مدين فقط
وكتمه خوفاً من أنه إن أعلمه لم يبرئه ، او علقه فان مت فانت في حل
بفتح التاء - تعليق - وبضمها - وصية ، ولا تصح مع إيهام ، كأبرأت أحد
غريمي او من أحد ديني ، فلا يؤخذ ببيان - خلافاً له - ولو تباراء
ولا أحدهما على الآخر دين بمكتوب ، فان ادعى استثناءه قبل يمينه .

* فصل *

وما صح بيعه صحت هبته ، واستثناء نفعه عند إنشائها زمناً معيناً ،
وما لا فلا (ويشبه) غير نحو جلد أضحية * فلا تصح بحمل بيطون
ولبن بضرع وصوف على ظهر ، فان أذن له في جز صوف وحلب فأباحة
فخذ من هذا الكيس ما شئت ، فله أخذ كل ما به ، ومن هذه الدزاهم
ما شئت لم يملك أخذ الكل ، وكذا ما أخذت من مالي فلك ، او من
وجد شيئاً من مالي فله ، حيث لا قصد هبة حقيقية ، كما في هبة الدين
(ويشبه) ولبيع الرجوع قبل تصرف مباح له بناقل ملك ، [ولا يرجع
بعد قبض] ^(١) وإن - باب الاباحة أوسع - وإن مثله من يتصدق جزافاً *

(١) ما بين القوسين في كل الاصول عدا نسخة ابن مانع . ز

ولا هبة مجهول لهما لم يتعذر علمه - بخلاف أعيان - اشتبهت وتعذر
تمييزها - كما مر في في الصلح - فمن وهب أو تصدق أو وقف أو أوصى
بأرض أو باعها احتاج أن يحدها كلها .

قال «أحمد» : ما جاز بيعه جاز فيه الصدقة والهبة والرهن ، وقال :
إذا أوقف أو أوصى بأرض مشاعة احتاج أن يحدها كلها ، وكذا
البيع والصدقة هو عندي واحد .

ولا هبة ما في ذمة مدين لغيره إلا لزامه ، ولا ما لا يقدر على تسليمه ،
ولا تعليقها بغير موت ، ولا اشتراط ما ينافيها كأن لا يبيعها أو يهبها
أو لا يأكلها ونحوه ، وتصح هي ، ولا موقته إلا في العمرى والرقبي
وهما نوعان من أنواع الهبة ، كأعمرتك أو أرقبتك هذه الدار
أو الفرس أو الأئمة ، ونصه [لا يطوؤها وحمل] ^(١) على الورع ، وجعلتها لك
عمرك أو حياتك ، أو عمرى أو رقبى أو ما بقيت ، أو أعطيتكها عمرك
ونحوه فتصح ، وتكون لمعطى ولورثته بعده إن كانوا كتصريحه ،
وإلا فليت المال ، وإن شرط واهب رجوعها في لفظ إرقاب ونحوه
لغيره أو له عند موته ، أو موت متهب أو قبله ، أو شرط رجوعها مطلقاً
إليه أو إلى ورثته ، أو أخرها موت ألغى الشرط وصحت لمعمر وورثته
كالأول ، ومنجته عمرك أو سكناه أو غلته أو خدمته لك ، فعارية

(١) لم تكن واضحة في الأصل والتصحيح من «شرح المنتهى» . ز

وإباحة تلزم في قدر ما قبضه من غلة قبل رجوع .

نفسه: [يصح عد شروط هبة أحد عشر]^(١) ، كونها من جائز التصرف مختار ، جاد بمال ، يصح بيعه ، بلا عوض ، لمن يصح تملكه ، مع قبوله ، أو وليه قبل تشاغل بقاطع ، مع تنجيز ، وعدم توقيت .

* فصل *

يجب على واهب تعديل بين من يرث بقرابة [لا]^(٢) زوجية ، من ولد وغيره في هبة غير تافه ، بكونها بقدر إرثهم ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، لا في نفقة فتجب الكفاية ، وحل تفضيل باذن باق وإلا أثم ، ورجع إن جاز ، أو أعطى حتى يستووا ، فلو زوج أحد إبنه بصداق من عنده وجب عليه إعطاء الآخر مثله ، ولو بمرض موته ، ولا يحسب من الثلث لأنه تدارك للواجب ، أشبه قضاء الدين ، فإن مات قبله^(٣) وليست بمرض موته ثبتت لا أخذ .

(١) لم تكن واضحة في الأصول وما ذكناه ملفقاً منها جميعاً . فتأمل . ز

(٢) ما بين القوسين من النسخة « الدوسرية » فقط . ز

(٣) أي التعديل . كذا في « شرح المنتهى » . ز

وتحرم الشهادة على تفضيل او تخصيص تحملاً وأداء إن علم ،
وكذا كل عقد فاسد عنده^(١) .

ولا يجب على مسلم تسوية بين أولاده [من أهل]^(٢)
الذمة قاله « الشيخ » ، واختار « الموفق » جواز تفضيل
لمعنى حاجة او زمانة او عمى او كثرة عائلة او اشتغال بعلم ، وكذا
لو منعه لفسقه او بدعته او كونه يعصي الله بما يأخذه ، وتباح قسمة
ماله بين ورثته ، ويعطى حادث حصته وجوباً .

وسنّ لو اقف على ورثته أن لا يفضل ذكر على أنثى ، لا لحاجة
عائلة ونحوه ، وقيل « لأحمد » : فان فضل ؟ قال : لا يعجبني على وجه
الاثرة إلا للعيال بقدرهم ، ويصح وقف ثلثه في مرضه على بعضهم ، لا
بزائد على الثلث ، ولو على أجنبي .



(١) في هامش الدوسرية مايلي : عند الشاهد ، كسكاح بلا ولي ويسع
غير مروي ولا موصوف ونحوه إن لم يحكم به من يراه . حرم على حنبلي ان
يشهد به تحملاً وأداء ، قياساً على ما سبق . اه وهو منقول من « شرح
الاقناع . ز

(٢) ما بين القوسين من « الاختيارات » . ز

* فصل *

وحرم ولا يصح رجوع واهب بعد قبض معتبر ، ولو صدقة او هدية ونحلة ، او نقوطاً او حمولة في نحو عرس ، إلا من وهبت زوجها بمسئلته ثم ضرها بطلاق او غيره ^(١) (ويتبع) لا مطلقاً بل بشروط * وإلا الأب [خاصة] ^(٢) ولو صدقة ، او تعلق بما وهب حق كفاس ، او رغبة كتزويج ، إلا إذا وهبه سرية لاعفائه ، ولو استغنى او لم تصر أم ولد ، او إذا أسقط حقه من رجوع ، ولا يمنعه نقص فيرجع في متعب ، وباق من تالف وآبق وجانٍ ، ولا زيادة منفصلة كتمر جذلا قبل ولو نخللاً وأبر - خلافاً له - وهي لولداً اذا حملت أمة وولدت ، فيمنع في الأم ، وتمنعه متصلة تزيد في القيمة ، كسمن وكبر وحمل وتعلم صنعة ، ويصدق أب في عدمها ، ورهن لزم إلا أن ينفك ، وهبة والد لولده إلا أن يرجع هو ويبيعه ، ونحوه مما ينقل الملك إلا أن يرجع اليه بفسخ او فاس مشتري ، لا بنحو شراء ، ولا يمنع الرجوع

(١) أي يصح رجوع زوجة في هبتها اذا سألها . روى ذلك عن الامام احمد . ز

(٢) ما بين القوسين من الدوسرية وفي نسخة ابن مانع : الواحد . ز

غير ناقل للملك ، كاجارة ومزارعة وعقد شركة وتزويج وتدير
 وكتابة وعتق معاق ، وكذا وصية وهبة لم تقبض ، ويملكه مع بقاء
 إجارة وكتابة وتزويج ، لا تدير وتعليق ، ومع عودة لابن حكمها
 باق ، وما قبضه ابن من مهر وكتابة وأرش ومستقر أجرة فله ، ولا
 رجوع فيما أبراه من دين .

ولا يصح رجوع إلا بقول : كرجعت في هبتي او ارتجمتها او
 ردتها ، ونحوه مما يدل لا بتصرفه او غيره ، ولو نوى به الرجوع .

﴿ فصل ﴾

في تلك الاب مال ولده

ولأب خاصة حر ، ولو غير محتاج تملك ما شاء من مال ولده
 تنجيزاً ما لم يضره ، او يعطيه لولد آخر ، او بمرض موت أحدهما ، او
 سريته ولو لم تكن أم ولد ، او مع كفر أب وإسلام ابن ، قاله «الشيخ»
 قال : والأشبه أن المسلم لا يملك من مال ولده الكافر .

ويحصل تملك قبض مع قول او نية ، فلا يصح تصرفه قبل
 قبض بذلك ولو عتقاً ، وحيث تملك ثم انفسخ سبب استحقاق ،
 كفسخ مبيع وطلاق^(١) رجع مستحق على الولد خاصة - خلافاً له -

(١) اي طلاقه ابنته التي تملك صداقها . ز

ولا يملك إبراء نفسه أو غريم ولده ولا قبضه منه ، لأن الولد لا يملكه إلا بقبضه ، [ولو أقر أب بقبضه]^(٢) وأنكر ولد أو صدق - خلافاً للمنتهى - رجع على غريمه والغريم على الأب .

وإن أولد قبل تملك جارية لولده لم يطأها صارة له أم ولده ، وولده حر لا تلزمه قيمته ولا مهر ولا حد ، ويعزر وعليه قيمتها ، وإن كان الابن وطأها ولم يستولدها لم تنتقل للملك أب ، فلا تصير أم ولده ولا حد وولده حر .

ومن استولد أمة أحد أبويه لم تصر أم ولده ، وولده قن وحد بشرطه .

وليس لولد صلب ولا ورثته مطالبة أب ، فلا يملك إحضاره بمجاس حكم بدين أو قيمة متلف ، أو أرش جناية أو غير ذلك مما للابن عليه ، إلا بنفقه الواجبة ويحبسه عليها ، ويعين مال له بيده ، لكن ثبت له في ذمة والده دين ، وقيمة متلف فلا يسقط بموته ، فيؤخذ من تركته ، وكذا أرش جناية مطلقاً ، لكن يسقط بموته ، وينبغي مثله دين ضمان .

وما قضى أب من ذلك في مرضه ، أو وصى بقضائه فمن رأس ماله .

(٢) ما بين القوسين ليس في نسخة ابن مانع . ز

وما وجدته ابن بعد موت أب من عين ماله الذي أقرضه أو باعه
أو غصبه فله أخذه، إن لم يكن الأب دفع ثمنه.

﴿ فصل ﴾

في عطية المريض

وعطية مريض، وهي هبة في غير مرض موت، ولو مخوفاً أو
غير مخوف، كصداع ووجع ضرس وحمى يوم وأسهال ساعة بلا دم
ولو صار مخوفاً ومات به فكصحيح، فتصح في كل ماله، وفي مرض
مخوف، كبرسام وذات الجنب ووجع رئة وقلب ورعاف دائم وقيام
متدارك أو معه دم، وكفالج في ابتداء والسل في انتهاء، أو هاج به
بلغم أو صفراء أو قولنج أو حمى مطبقة.

وما قال عدلان مسلمان من أهل الطب: إنه مخوف. فكوصية
غير أنه ينفذ ظاهراً في الجميع، قاله «القاضي» ولو عتقاً أو عفواً عن
جناية توجب مالاً، ومحابة في نحو بيع لا كتابة وصية بها بمحابة،
ومع إطلاق فقيمة.

والأمراض الممتدة كسل ابتداءً وجذام وفالج انتهاءً وهرم،
إن صار صاحبها صاحب فراش، فخوفة وإفلا.
وكريض مرض موت مخوفاً، من بين الصفين، وقت

التحام حرب مع مكافأة^(١) ، او من مقهورة لا قاهرة ، ومن بلجة عندهيجان ، او وقع طاعون ببلده ، او قدم لقتل أو حبس له ، او عند من عادته القتل او جرح جرحاً موحياً مع ثبات عقله ، وحامل عند مخاض مع ألم حتى تنجو ، ولو وضعت مضغة وثم ألم مخوف .

وكيت^(٢) من ذبح او أيدت حشوته (وهي أمعاؤه) لا خرقتها فقط (وينجم) منه فلا يرث — خلافاً للموفق — قال : لأن الموت زهوق النفس وخروج الروح ولم يوجد *

ولو علق صحيح عتق قنه فوجد في مرضه ، فمن ثلثه ، وكذا لو وهب في الصحة وأقبض في المرض ، ولو ادعى متبهب الهبة او معتوق العتق في الصحة ، فأبكر الورثة فقولهم .

وتقدم عطية اجتمعت مع وصية وضايق الثلث عنهما مع عدم إجازة ، وإن لم يف بتبرعات نجزت بدىء بالأول فالأول مرتبة ، ودفعة فبالخصص ولو عتقا ، لكن إن كانت كلها عتقاً أقرعنا بينهم فكلنا العتق في بعضهم ، وإن أعتقت سعداً فسعيد حر ، ثم أعتق سعداً أعتق سعيد إن خرج من الثلث ، وإن لم يخرج إلا أحدهما عتق سعداً

(٢) اي كانت كل واحدة من الطائفتين مكافئة للآخرى . كذا ملخصاً من « شرح الاقناع » . ز

(٣) اي لا يعتد بكلامه « شرح الاقناع » .

وحده ، ولو رق بعض سعد بعجز الثالث ، فات عتق سعيد فإن
 فضل من الثالث ما يعتق به بعض سعيد عتق بقدره ، وإن
 أعتقت سعداً فسعيد وعمرو حران ، ثم أعتق سعداً ولم يخرج من
 الثالث إلا أحدهم ، عتق سعد وحده ، وإثنان وبعض الثالث أقرع بينهما
 لتكميل الحرية في أحدهما وتشقيص الآخر ، وكذا إن أعتقت سعداً
 فسعيد حر ، أو هو وعمرو حران حال إعتاقي ، وإن تزوجت فعبدي حر
 فتزوج بفوق مهر مثل ، فحياة من الثالث ، فإن لم يف إلا بها أو العبد
 قدمت ، وأرش جنائيه ومعاوضته بثمن مثل ، أو زائد يتعابن به من
 رأس مال ولو مع وارث ، وإن جاني وارثه بطلت في قدرها وصحت في
 غيره بقسطة ، وله الفسخ لتبعض الصفقة في حقه ، لا إن كان له شفيع
 وأخذه من وارثه ، ولو جاني أجنيباً وشفيعه وارث أخذ بها ، إن لم تكن
 حيلة ، لأن المحابة لغيره ، وإن أجر نفسه وجاني المستأجر ، وصح مجاناً
 ويعتبر ثلثة عند موت ، فلو أعتق ما لا يملك غيره ثم ملك ما يخرج من
 ثلثه تبينا عتقه كله ، وإن لزمه دين يستغرقه لم يعتق منه شيء ، ولو قضى
 بعض غرمائه صح وفاز به ، ولو لم تف تركته ببقية ديونه ، وإذا تبرع بمال
 أو عتق ، ثم أقر بدين لم يبطل تبرع وعتق ، ولا يعتبر استيلاد من الثالث
 فانه من قبيل الاستهلاك ، في مهور الانكحة وطيبات الأطعمة ونفائس

التياب والتداوي . وفي «الاتصار» له لبس ناعم وأكل طيب لحاجته
وإن فعله لتفويت الورثة منع .

تفسير : تفارق العطية الوصية في أربعة :

الاول : أن يبدأ بالاول منها ، والوصية يسوى بين متقدمها
ومتأخرها، ومنها كل ما علق بموت، كاذامات فأعطوا فلاناً كذا، او
اعتقوا فلاناً ونحوه .

الثاني : انه لا يصح رجوع في عطية قبضت بخلاف الوصية .

الثالث : انه يعتبر قبول عطية عندها ، والوصية بخلافه .

الرابع : ان الملك يثبت في عطية مراعى ، فاذا خرجت من ثلثه
عند موت تبيننا أنه كان ثابتاً .



﴿ فصل ﴾

ومن أعتق او وهب قنأ في مرضه ، فكسب ثم مات سيده فخرج من الثلث ، فكسب معتق له وموهوب لتهب ، وإن خرج بعضه فلها من كسبه بقدره فلو أعتق قنأ لا يملك غيره فكسب مثل قيمته قبل موت سيده فله كسبه بقدر ما عتق منه ، من حين اعتقه وباقيه لسيده فيزاد به ماله ، وتزداد به حريته لذلك ، ويزداد حقه من كسبه فينقص من ذلك قدر العتق منه ، فيستخرج ذلك بالجبر ، فيقال : عتق منه شيء وله من كسبه شيء وللورثة منه شيء ومن كسبه شيئان ، فصار وكسبه نصفين يعتق منه نصفه ، وله نصف كسبه وللورثة نصفها ، فلو كان يساوي إثنا عشر فكسب مثلها ، عتق نصفه وأخذ ستة والوارث نصفه وستة ، وإن كسب مثلي قيمته صار له شيئان وعتق منه شيء ، وللوارث شيئان فيعتق ثلاثة أخماسه ، وله ثلاثة أخماس كسبه والباقي للوارث ، وإن كسب نصف قيمته فقد عتق منه شيء وله نصف شيء من كسبه ، وللوارث شيئان فيعتق ثلاثة أسباعه وله ثلاثة أسباع كسبه والباقي للوارث .

وفي هبه الموهوب له بقدر ما عتق وبقدره من كسبه ، وإن

أعتق أمة لا يملك غيرها ثم وطئها ، ومهر مثلها نصف قيمتها ، فكما لو كسبته فيعتق ثلاثة أسباعها ، سبع بما ملكته من مهرها لا ولاء عليه ، وسبعان باعتاق المريض .

ولو وهبها لمريض آخر لا مال له فوهبها الثاني للاول ، صحت هبة الاول في شيء ، وعاد اليه بالهبة الثانية ثلاثة ، وبقي لورثة الآخر ثلثا شيء ، ولورثة الاول شيئان ، فاهم ثلاثة أرباعها ولورثة الثاني ربعها .

ولو باع مريض قفيزاً لا يملك غيره ، بقفيز يساوي عشرة ولم تجز الورثة ، فأسقط قيمة الرديء من قيمة الجيد ، ثم انصب الثلث الباقي بعد الاسقاط ، وهو عشرة من عشرين ، تجده نصفها فيصح البيع في نصف الجيد بنصف الرديء ، ويبطل فيما بقي لثلاثين إلى ربا الفضل ولمشتر الخيار .

وإن شئت فاضرب ما حاباه في ثلاثة يبلغ ستين ، ونسبة قيمة جيد اليها نصف ، فيصح بيع نصف الجيد بنصف الرديء .

وإن شئت فقل قدر المحاباة الثلثان مخرجها ثلاثة ، فخذ لمشتر سهمين منه وللورثة أربعة ، ثم انصب المخرج الى الكل بالنصف ، فيصح بيع احدهما بنصف الآخر ، فلو لم يفض الى ربا ، كعبد يساوي ثلاثين بعبد

يساوي عشرة، صح بيع ثلثه بالعشرة والثلاثان كالحبة للمبتاع نصفها، وإن كانت المحاباة مع وارث صح البيع في ثلثه، ولا محاباة، وإن أقال من اسامه عشرة في كر حنطة، وقيمته عند الاقالة ثلاثون صحت في نصفه بخمسة .

وإن صدق امرأة عشرة لا مال له غيرها وصادق مثاها خمسة، فماتت ثم مات فلها بالصادق خمسة وشيء بالمحاباة رجع اليه نصفه بموتها، صار له سبعة ونصف الا نصف شيء، يعدل شيئين اجبرهما بنصفه شيء، وقابل يخرج الى ثلاثة فلورثته ستة، ولورثتها أربعة، وإن مات قبلها ورثته وسقطت المحاباة .

ومن وهب زوجته كل ماله في مرضه فماتت قبله فلورثته أربعة أخماسه ولورثتها خمسة .



﴿ فصل ﴾

في اقرار المريض بالعق

ولو أقر بمرضه انه أعتق نحو ابن عمه في صحته ، أو ملك من يعتق عليه بهبة أو وصية، عتق من رأس ماله وورث ، فلو اشترى نحو ابنه بمائة، ويساوي الفأ فقدر المحاباة من رأس ماله ، ويحسب الثمن وثمن كل من يعتق عليه من ثلثه ويرث ، فلو اشترى أباه بكل ماله، وترك ابنا عتق ثلث الاب بمجرد شراءه على الميت ، وله ولاؤه وورث بثلثه الحر من نفسه ثلث سدس وباقيها الموقوف ، ولاولاء على هذا الجزء وبقية الثلثين تعتق على الابن وله ولاؤها ، وتصح المسألة من سبعة وعشرين ، تسعة منها وهي الثلث تعتق على الميت ، وله ولاؤها وسهم منها يعتق على نفسه لا ولاء عليه ، وهو ثلث سدس الثلثين ويبقى سبعة عشر سهما للابن تعتق عليه ، ولو كان الثمن تسعة دنانير ، وقيمته ستة تحاصا ، فكان ثلث الثلث للبائع محاباة، وثلثاه للاب عتقا يعتق به ثلث رقبته، ويرد البائع دينارين ، ويكون ثلثا الاب مع الدينارين ميراثا ، وان أعتق على وارثه صح وعتق عليه، وان دبر نحو ابن عمه عتق، ولم يرث لان الارث قارن الحرية ولا سبق .

وأنت حر آخر حياتي عتق وورث ، وليس عتقه وصية ، لا أنت حر
 بعد موتى أو معه ، ولو اعتق أمته وتزوجها بمرضه ورثته ، وعتقت ان
 خرجت من الثلث ، وصح النكاح ، والا عتق قدره وبطل النكاح
 ولو أعتقها وقيمتها مائة ، ثم تزوجها وأصدقها مائتين لا مال له سواهما ،
 وهما مهر مثلها ثم مات ، صح العتق ولم تستحق الصداق لثلاثي يفضي الى
 بطلان عتقها ، فيبطل صداقها ولو تبرع بثله ثم اشترى اياه ونحوه من
 الثلثين ، صح الشراء ولا عتق فاذا مات عتق على وارث ، ان كان
 ممن يعتق عليه ولا إرث لانه لم يعتق في حياته .



✽ كتاب الوصية ✽

هو الأمر بالتصرف بعد الموت ، وبمال التبرع به بعد الموت ، ولا
يعتبر فيها القرابة لصحتها لنحو حر بي ومرتد .
وتصح مطلقة كالوصية لفلان بكذا .

ومقيدة كأن مت في بلدي أو مرضي هذا من كل
عاقل لم يعان الموت ، ولو مميزاً يعقلها ، أو كافراً أو فاسقاً أو قناً أو
سفيهاً بمال لا على ولده ، أو أخرس بأشارة تفهم لا معتقلاً لسانه إلا
ان ايس من نطقه ، لا بسكران أو مبرسم .

وتصح بخط ان ثبت أنه خط موسى ، باقرار وارث ، أو بينة
تشهد أنه خطه وإن طال الزمن ، أو تغير حال موسى ، لأن للأصل
بقاؤه لا ان ختمها وأشهد عليها ، ولم يتحقق انها بخطه ، ويستحب أن
يكتب في صدر وصيته :

بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان ، أنه يشهد أن لا إله
إلا الله ، وحده لا شريك له ، وإن محمداً عبده ورسوله ، وإن الجنة حق
وإن النار حق ، وإن الساعة آتية لا ريب فيها ، وإن الله يبعث من في
القبور ، وأوصي من تركت من أهلي أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم

ويطيعوا الله ورسوله ان كانوا مؤمنين، وأوصيهم بما أوصى به ابراهيم
بنيه ويعقوب، يابني ان الله اصطفى لاسمك الدين، فلا تموتن الا وأنتم
مسلمون. وتجب على من عليه حق بلا بينة، فيوصى بالخروج منه .
وتسن لمن ترك خيراً (وهو المال الكثير عرفاً) بخمسه لفقير
قريب، والا فلمسكين وعالم ودين .

وتكره لفقير له ورثة، إلا مع غنام قنبا .

وتصح مما لا وارث له بنحو رحم بجميع ماله، فلو ورثه زوج او
زوجة وردها بالكل بطات في قدر فرضه من ثلثيه، فيأخذ وصي الثلث
ثم ذو الفرض فرضه من ثلثيه، ثم تتم الوصية منها، ولو وصى
أحدهما للآخر فله كله إراثاً ووصية .

وتحرم ولو لصحيح ممن يرثه غير زوج أو زوجة (وبنهم)
أجنبيين ★ بزائد على الثلث لاجني ولوارث بشيء، وتصح ويقف
نفوذ على إجازة الورثة، ولو وصى كل وارث بعين بقدر ارثه، أو
بوقف ثلثه على بعضهم صح مطلقاً، وكذا وقف زائد اجيز، ولو مع
وحدة وارث، ومن لم ينف ثلثه بوصاياه ادخل النقص على كل بقدر
وصيته، كمسائل العول، وان عتقاً وان أجازها ورثة بالفظ إجازة
او إمضاء او تنفيذ لزمّت .

✽ فصل ✽

والاجازة تنفيذ لا تثبت لها أحكام هبة ، فلا يرجع أب أجاز ابنه ، ولا يحنث بها حالف لا يهيب ، وولاء عتق مجاز [لموصى] ^(١) تختص به عصبته ، وما ولدته موصى بعتقها بعد موت فكهي ، وتلزم بغير قبول ^(٢) وقبض ولو من سفيه ومفاس لا غير مكلف ، ومع كونه وفقاً على مجيزه ، ومع جهالة مال أجز ، ويزاحم مجاوز الثلث من لم يجاوزه ، فلذي نصف أجز مع ذي ثلث لم يجز ثلاثة أخماس الثلث ، ولآخر خمسه ، ثم بكل لصاحب النصف بالاجازة ، وفي « الانصاف » تكلم « ابن نصر الله » على هذه المسألة في كراسة بما لا طائل تحته .

لكن لو أجاز مريض فن ثلثه كمحابة صحيح في بيع خياره ، ثم مرض زمنه ^(٣) واذن في قبض هبة لاخذ منه ، والاعتبار بكون من وصي أو وهب له ، وارثاً أو لا عند موت ، وبأجازة أو رد بعده ، ومن أجاز مشاعاً ثم قال : انما أجزت لاني ظننته قليلاً . قبل يمينه .

(١) ليست في نسخة ابن مانع

(٢) اي الاجازة وإن لم يقل المجاز قبلت . ز

(٣) اي الشهر المشروط فيه الخيار . كذا في « شرح المنتهى » ز

فيرجع بما زاد على ظنه ، الا ان يكون المال ظاهراً لا يخفى ، او
تقوم بينة بعلمه قدره ، وان كان عيناً او مبلغاً معلوماً ، وقال ظننت
الباقى كثير لم يقبل .

❖ فصل ❖

وما وصى به لغير محصور أو نحوه كمسجد ، لم يشترط قبوله ،
ولزمتم بمجرد موت والا اشترط .

ويحصل قبول بلفظ وبفعل كأخذ ووطى ، ومحلّه بعد الموت
ويثبت ما لك موصى له في حينه ، ولو قبل اجازة فلا يصح تصرفه
ولا وارث قبله ، ولا زكاة على واحد^(١) ، وما حدث من نماء
منفصل فلوارث ويتبع متصل ، وإن كانت بأمة فأحبها وارث
قبله صارت أم ولد له ، وولد محر لا يلزمه سوى قيمتها [الموصى]^(٢) له ،
كما لو أتلفها إذا قبل .

وان بنى أو غرس وارث قبل قبول فكغرس مشتر شقصاً
مشفوعاً ، وان وصى له بزوجه^(٣) فأحبها ، وولدت قبله لم تصر أم ولد ،

(١) أي لأن الملك فيه غير مستقر بعد . ز

(٢) كذا في الاصول واطنّها للموصى له . ز

(٣) أي الأمة ، شرح المنتهى . ز

وولده رقيق، وبأبيه. مات قبل قبوله فقبل [إبنه] "عتق موسى به حينئذ ولم يرث .

وعلى وارث ضمان عين حاضرة ، يتمكن من قبضها بمجرد موت مورثه ، فما نقص من التركة فعليه لا ينقص به ثلث أوصى به .

قال أحمد : في رجل ترك مائتي دينار وعبدًا بمائة ، فأوصى به لرجل ، فسرقت الدنانير بعد الموت وجب العبد لموصى له ، وذهبت دنانير ورثته .

لا يسقي ثمرة موصى بها .

وان مات موصى له قبل موصي بطلت ، لا ان كانت بقضاء دينه ، وان ردها بعد موته فان كان بعد قبول لم يصح رد مطلقاً ، كرده لساثر أملاكه ، والا بطلت وعاد تركته. ولو خص به الراد بعض الورثة ويحصل رد بنحو لا أقبل ، وان أمتنع من قبول ورد حكم عليه بالرد وسقط حقه ، وان مات بعد موصي وقبل رد وقبول قام ورثته مقامه ، فن قبل منهم او رد فله حكمة ، ويقوم ولي محجور مقامه ليفعل ما فيه الحظ ، وان فعل غيره لم يصح ، فلا يقبل من يعتق عليه ، ان لزمته نفقته وإلا وجب .

(١) في نسخة ابن مانع ، أبيه . ز

﴿ فصل ﴾

« فيما تبطل به الوصية وما لا تبطل به »

وتبطل وصية بقول موسى : رجعت في وصيتي ، او أبطلتها او غيرتها ، او فسختها ونحوه .

فإن قال عن موسى به : هذا لورثتي ، او ما وصيت به لزيد فلعمر و فرجوع ، وإن وصى به لآخر ولم يقل ذلك فينهما ، ومن مات منها قبل موسى ، او رد بعد موته كان الكل للآخر لأنه اشتراك تراحم ، وإن قتل وصي موصياً ولو خطأ بطلت ، لا إن جرحه ثم أوصى له فمات من الجرح ، وكذا فعل مدبر بسيدته (ويتعم) صحت وصيته لو ارثه بعد أن جرحه ، لكونه إذن غير وارث *

ومن أوصى لرجل بعبد ولاخر بثأه فينهما أربعاً ، وإن أوصى به لاثنين فرد أحدهما فلا آخر نصفه ، ولاثنين بثأه ماله فرد الورثة ذلك ، ورد أحد الوصيين وصيته ، فلا آخر الثالث كاملاً ، وإن أقر وارث بوصية لواحد ثم [لاخر بكلام متصل فينهما ، ومن شهد له

بينه بالثلث فأقر وارث [^(١) ذكر عدل به لا آخر فينيهما ، والا
فلذي البينة .

وان باع ما أوصى به او وهبه ولو لم يقبل فيها او عرضه لهما او
رهنه او وصى ببيعه او عتقه او هبته او حرمه عليه او كاتبه او دبره
او خلطه بما لا يتميز ، ولو صبرة بغيرها ، او أزال اسمه كطحن حنطة ،
وخبز دقيق ، وفت خبز ونسج غزل ، وغزل قطن وحشوة بفراس
وتفصيل ثوب وضرب نقرة دراهم ، وذبح حيوان أو بني الحجر أو
غرس النوى ، او نجر الخشبة نحو باب ، او سمر بمسامير او أعاد داراً
انهدمت ، او جعلها نحو حمام ، فرجوع لا ان جحد الوصية ، او أجر
او زوج او زرع او وطأ ولم تحمل ، او لبس او غسل او سكن موصى
به ، او وصى بثلث ماله قتل ، او باعه ثم ملك مالا غيره ، او بقفيز
من صبرة فخلطها ، ولو بخير منها ، وزيادة موصى في دار للورثة ، لا
المنهدم بعدها ، ولو قبل قبول .

وان وصى لزيد ثم قال : ان قدم عمرو فله . فقدم بعد موت
موصى فلزيد ، وان وصى له بثلثه وقال : ان مت قبلي ، او رددته فلزيد ،
فمات قبله او رد فعلي ما شرط ، كأوصيت له بكذا ، إذا مر شهر بعد
موتي ، او لفلانة بكذا إذا وضعت بعد موتي .

(١) ما بين القوسين ليس في نسخة ابن مانع .

ويخرجُ وصي فوارث فحاكم الواجب من رأس المال ، ولو لم
يوص به .

ويجزى إخراج أجني ولا يضمن ، ومن الواجب وصية
بعق في كفارة تخيير ، فإن أوصى معه بتبرع اعتبر الثلث من
الباقى ، وإن أوصى بكفارة أيمان فأقله ثلاثة ، وإن قال : أخرجوا
الواجب من ثلثي بدىء به ، فما فضل منه فلصاحب التبرع
والابطلت .



❧ باب الوصى له ❧

تصح الوصية لكل من يصح تملكه ، من مسلم وكافر معين ولو مرتداً أو حربياً - بغير مصحف وسلاح وقن مسلم - وتبطل بإسلامه قبل قبوله ، ولمكاتبة ومكاتب وارثه بجزء مشاع أو معين ، ولأم ولده كوصية أن ثلث قرينه وقف عليها ، مادامت على ولدها (وينهم) يسقط حقها لو مات ★

وإن شرط عدم تزويجها ففعلت وأخذت الوصية ، ثم تزوجت ردت ما أخذت ، وكذا لو دفع لزوجته مالاً على أن لا تزوج بعده ، ثم تزوجت لزم رده لو ارث ، وكذا لو أعطته أن لا يتزوج عليها فتزوج ، وإذا أوصى بعق أمته على أن [لا] ^(١) تزوج فمات فقالت : لا أتزوج عتقت ، فإن تزوجت لم يبطل عتقها ، ولمدبره فإن ضاق ثلثه عنه وعن وصية بدأ بعقته ، ولقنه بمشاع كثلاثة ، وب نفسه ورقبته ، ويعتق بقبوله إن خرج من ثلثه والا فبقدره (وينهم) وينتظر تكليف غير مكلف ★

(١) ما بين القوسين ليس في نسخة ابن مانع .

وان كان بثله وفضل شيء أخذه ، لا يمين كُتوب ولا لقن غيره
 مطلقاً - خلافاً له - ولا لحمل إلا إذا علم وجوده حينها ، بأن تضعه حياً
 لا أقل من ستة أشهر ، فراشاً كانت أو بائناً ، أو لا أقل منه أربع سنين
 إن لم تكن فرشاً أو كانت ، إلا أنه لا يطاق لمرض أو أسر أو حبس
 أو بعد أو علم الورثة أنه لم يطاق ، أو أقروا بذلك ، وكذا لو وصى به ،
 ويثبت الملك له من حين [قبول الولي له] ^(١) (وينبهم) احتمال بعد
 خروجه * وإن وصى لحمل امرأة من زوج أو سيد صحت له إن لحق
 به لا إن نفى بلمان ، أو دعوى استبراء ، ولحمل امرأة فولدت ذكراً
 أو أنثى تساويها فيها ، إن لم يفاضل ، فإن كان في بطنك ذكر فله كذا ،
 وإن كان أنثى فكذا ، فكانا فلهما ما شرط ولو كان قال : إن كان ما في
 بطنك أنثى فلا ، وخشى كأنثى .

وطفل (من لم يميز) .

وصبي وغلّام ويافع (من لم يبلغ) .

وكذا يتيم ، ولا يشمل ولد زناً .

ومراهق (من قارب البلوغ) .

وشاب وفتى (من بلغ الثلاثين) .

وكهل منها الخمسين ، وشيخ منها لسبعين ، ثم هرم .

(١) ما بين القوسين ليس في نسخة ابن مانع والكويّنة .

وَتَصَحَّ لَصَنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ الزَّكَاةِ وَلِجَمْعِهَا ، وَيُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ
 قَدْرَ مَا يُعْطَى مِنْ زَكَاةٍ ، وَيَكْفِي مِنْ كُلِّ صَنْفٍ وَاحِدٌ ، وَنَدَبُ تَعْمِيمٍ مِنْ
 أَمْكَنَ ، وَلَكُنْ قُرْآنَ وَعِلْمَ وَمَسْجِدَ ، وَيَصْرَفُ فِي مَصْلَحَتِهِ ،
 وَبِعَصْفٍ لِيَقْرَأَ فِيهِ ، وَلِفَرَسٍ حَبِيسٍ (وَبِنْتِهِ) وَنَحْوَهُ * يَنْفَقُ
 عَلَيْهِ ، فَإِنْ مَاتَ (وَبِنْتُهُ) أَوْ خَرِبَ * رَدَّ مَوْصِي بِهِ أَوْ بَاقِيَهُ لِلْوَرَثَةِ ،
 كَوَصِيَّتِهِ بِعَتَقِ عَبْدٍ زَيْدٍ فَتَعَذَّرَ ، أَوْ بِشِرَاءِ عَبْدٍ بِأَلْفٍ ، أَوْ عَبْدٍ زَيْدٍ بِهَا
 لِيَعْتَقَ عَنْهُ فَاشْتَرَوْهُ أَوْ عَبْدًا يَسَاوِيهَا بِدُونِهَا ، وَلَوْ أَرَادَ تَمْلِيكَ مَسْجِدٍ أَوْ
 فَرَسٍ لَمْ تَصَحَّ الْوَصِيَّةُ ، وَإِنْ مَاتَ فَبَيْتِي لِلْمَسْجِدِ ، أَوْ فَأَعْطُوهُ مِائَةَ مِنْ
 مَالِي تَوَجَّهَ صَحْتُهُ .



﴿ فصل ﴾

الوصية في أبواب البر

ومن وصى في أبواب البر، صرف في القرب، ويبدأ بالغزو ندباً ،
وضع ثلثي حيث أراك الله ، فله صرفه في أي جهة من جهات القرب ،
والأفضل صرفه لفقراء أقاربه ، فمحارمه من الرضاع ، خيرانه .

وإن وصى أن يحج عنه بألف صرف من الثلث ، إن كان تطوعاً
في حجة بعد أخرى راكباً او راجلاً يدفع لكل قدر ما يحج به حتى
ينفذ ، ولو لم تكف الألف او البقية حج به من حيث يبلغ ، ولا يصح
حج وصى باخراجها ، ولا حج وارث .

وإن قال : حجة بألف . دفع الكل لمن يحج ، فان عينه فأبى الحج
بطلت في حقه ، ويحج عنه بأقل ما يمكن ، والبقية للورثة في فرض
ونقل ، وإن لم يمتنع أعطى الألف ، وحسب الفاضل عن نفقة مثل في
فرض ، والألف في نقل من الثلث .

ولو وصى بثلاث حجج الى ثلاثة صح صرفها في عام واحد ،
وتلف مال بطريق على موص ، وليس على نائب إتمام حج .
ووصية بصدقة أفضل من وصيته بحج تطوع .

ولو وصى بعق نسمة بألف فاعتقوا نسمة بخمسمائة ، لزهم عتق
أخرى بخمسمائة ، وإن قال : أربعة بكذا جاز الفضل بينهم ، ما لم يُسم
لكل ثمنًا معلومًا ، ولو وصى بعق عبد زيد ووصية له ، فأعتقه سيده
أخذ العبد الوصية ، ويعتق عبد بألفاً اشترى بثلثه إن لم يخرج .

ولو وصى بشراء فرس للغزو بعين ، وبمائة نفقة فاشترى بأقل
منه فباقيه نفقة ، لا إرث .

وإن وصى لأهل سكتة فلا أهل زقاقه حال الوصية ، ولجيرانه
تناول أربعين داراً من كل جانب ، وتقسم على عدد الدور ، ثم تقسم
حصة كل دار على سكانها ، وجيران المسجد من يسمع النداء ، ولا أقرب
قربته أو لأقرب الناس إليه أو أقربهم رحماً ، وله أب وابن ، أو جد
وأخ فهما سواء ، وأخ من أب وأخ من أم لو دخل في القرابة^(١) سواء ،
وكذا جده لأبيه وجده لأمه ، ولكن لا يدخل في القرابة من هو
من جهة الأم ، وولد الابن أحق منهما ، والذكور والانات
فيهما سواء .

(١) في هامش نسخة آل الشطي ما يلي : الصحيح أنه لا يدخل في القرابة
كما تقدم في الوقف .

* فصل *

في الوصية لنحو كنيسة

ولا تصح لكنيسة او نحو بيت نار ، او كتب نحو تورااة او إنجيل ، وسحر وعلم كلام ، ولا ليهود ونصارى ، او أجهل الناس ، او جني او ملك او ميت ، او مبهم كأحد هذين (وينهم) ولا ببناء بيت يسكنه مار من أهل ذمة وحرب - خلافاً له - * ولا لبهيمة إن قصد تملكها ، وتصح لفرس زيد ولو لم يقبله ، ويصرف في [علفه] ^(١) فان مات فالباقي للورثة .

وإن أوصى لمن يعلم موته او لا وحي فللأجنبي النصف ، وكذا لحين ، فات أحدهما ، وله ولملك وحائط بالثلث ، فله الجميع ، والله او الرسول (وينهم) لا غير نبينا * فنصفان ، وما لله او الرسول ففي المصالح العامة ، وبثلثة لوارث وأجنبي ، فرد الورثة فللأجنبي السدس ، وبثلثيه فردوا نصفها (وهو ما جاوز الثلث) فالثلث بينهما ، ولو ردوا نصيب وارث ، او أجازوا للأجنبي فله الثلث ، كإجازتهم للوارث ، وبماله لا بنيه وأجنبي فرداها فله التسع ، وبثلثة لزيد وللفقراء والمساكين

(١) في نسخة ابن مانع عمله .

فله تسع، ولا يستحق معهم بفقر، ولو وصى بشيء لزيد وبشيء للفقراء
او جيرانه، وزيد منهم لم يشار كهم، ولا أحد هذين او لجاره او قريبه
فلان باسم مشترك لم يصح، فغانم جر بعد موتي وله مائة درهم، وله
عبدان بهذا الاسم عتق أحدهما بقرعة ولا شيء له من الدراهم، ويصح
اعطوا ثلثي أحدهما ويلزم وخير ورثة .

ولو وصى ببيع عبده لزيد او لعمر او لأحدهما صح وخير،
وإلا يبعوه^(١) ويطلق .

ولو وصى لشخص بخدمة عبده سنة ثم هو حر، فوهبه الخدمة
او رد، عتق منجزاً لا لبعد سنة - خلافاً له - .

ومن أوصى بعتق عبد بعينه او وقفه لزم، ولم يقع حتى
ينجزه وارثه، فان أبى فحاكم، وكسبه بين موت وتنجيز إرث .
وفي «الروضة» الموصى بعتقة ليس بمدبر، وله حكم المدبر في
كل أحكامه .



(١) في نسخة آل الشطي، وألا يبعوه. وفي هامشها ما يلي : أي لا يصح
ان يوصي أن يبعوه . وفي «شرح المنتهى» ولا تصح الوصية ببيعه
مطلقاً . فتأمل . ز

* باب الموصى به *

يعتبر إيمكانه فلا تصح بدبر (وبنهم) ما لم يقتل سيده ونحوه *
واختصاصه فلا تصح بمال غيره ولو ملكه بعد ، ولا بما لا نفع
فيه ، كهيئة وخمر وخنزير وسباع لا تصلح لصيد (وبنهم) إلا المضطر
لاكلها *

وتصح باناء ذهب وفضة . وبما يعجز عن تسليمه ، ولوصي
السعي في تحصيله ، كآبق وشارد وطير بهواء أو حمل بيطن وابن
بضرع . وبمعدوم وبما تحمل أمته أو شجرته أبداً ، أو مدة معينة ، وبمائة
فان حصل شيء ، أو قدر على المائة أو شي منها عند موت فله ، إلا حمل
الأمة [فقيمته وإلا بطلت كما لو لم تحمل الأمة] ^(٢) حتى صارت حرة .
وبغير مال ، ككلب صيد وماشية وزرع وحراسة بيوت وجرو لذلك
غير أسود بهم ، فان لم يكن له كلب كذلك لم تصح ، وكزيت
متنجس لغير مسجد ، وله ثلثهما لا غير ، ولو كثر المال إن لم تجز الورثة ،
ولا تدخل كلاب في وصية بثلث ماله ، فتختص بها ، وورثة وتقسم بينهم
فان تشاحوا في بعضها أقرع ، وبمبهم كشوب ويعطى ما يقع عليه الاسم ،
فان اختلف بالعرف والحقيقة غلب العرف كاليمين - خلافاً للمنتهى -

(١) الزيادة من نسخة آل الشطي والدوسرية .

فشاة وغنم وبعير وإبل وثور وبقر وفرس وخيل وقن ورقيق لغة
لذكر وأُنثى ، صغير أو كبير .

وعرفاً فالشاة (هي الأنثى الكبيرة من ضأن ومعزة)

والثور والبعير الذكر الكبير .

والدابة لغة مادبّ ، وعرفاً اسم لذكر وأُنثى من خيل وبغال

وحمير .

فإن قال دابة يقاتل عليها أو يسهم لها انصرف لخيّل ، ودابة
ينتفع بظهرها ونسلها خرج ذكر وبغل وحصان وجل وحمار
وعبد لذكر وحجر .

وأتان وناقة وبكرة وقلوص وبقرة لأنثى .

وكبش لكبير ذكر ضأن .

وتيس لكبير ذكر معز .

وتصح بغير معين كعبد من عبده وتعطيه الورثة ماشاءوا منهم ، فإن
ماتوا إلا واحداً تعينت فيه ، وإن قتلوا فله قيمة أحدهم على قاتل ، والخيرة
للورثة . وإن لم يكن له عبد ولم يملكه قبل موته لم تصح ، وإن ملك
واحداً أو كان له تعين ، وإن قال : أعطوه عبداً من مالي أو مائة من
أحد كيسي ، ولا عبد له ، أو لم يوجد فيها شيء ، اشترى له ذلك ،
وبقوس وله أقواس لرمي وبندق وندف ، فله قوس النشاب لأنثى

أظهرها ، إلا مع صرف قرينة الى غيرها ولا يدخل وترها ، وبكلب
او طبل ، وثم مباح كطبل حرب انصرف اليه وإلا بطلت كطبل
لهو وطنبور ومزمار (وينبغي) احتمال الصحة قياساً على أواني نقد *
وبدفن كتب العلم لم تدفن ، ولا يدخل فيها إن وصى بها لشخص كتب
الكلام لأنه ليس من العلم .

ومن وصى باحراق ثلث ماله صح ، وصرف في تجمير الكعبة
وتنوير المساجد ، وفي التراب يصرف في تكفين الموتى ، وفي الماء
يصرف في عمل سفن للجهاد (وينبغي) وفي الهواء ففي نحو سهام ترمى
في الجهاد * . وقال « ابن نصر الله » : يتوجه أن يعمل به باذهنج^(١)
لمسجد ينتفع به المصلون ، قال في « المبدع » وفيه شيء . وتنفذ وصيته فيما
علم من ماله وما لم يعلم ؛ فان وصى بثلثه فاستحدث مالاً ، ولو بنصب
أحولة قبل موته فيقع فيها صيد بعده ، دخل ثلثه في الوصية ، ويقض منه
دينه ، وإن قتل فأخذت دينه فإثارت تدخل في وصيته ، ويقض منها
دينه وتحسب على الورثة إن وصى بعمين قدر نصفها .

(١) البادهنج وفي بعض النسخ البادهنج : هو نافذة يجلب بواسطتها
الهواء من السطوح الى السرايب وغيرها ، وتستعمل كثيراً في العراق وتسمى
— الآث — بادكير . ز

* فصل *

وتصح بمنفعة مفردة وتورث ، كمنافع أمته أبداً او مدة معينة
ويعتبر خروج جميع الأمة من الثلث مطلقاً ، لا إن ذلك في التأيد
وفي المدة تعتبر المنفعة فقط من الثلث - خلافاً له - والمنفعة إن وهبها
صاحبها للقرن أو أسقطها عنه فلورثته الانتفاع به ، وللورثة ولو أن
الوصية أبداً عتقها ، لا عن كفارة ، ويعمها وكتابتها ، ويبقى انتفاع
وصي بحاله ، وولاية تزويجها باذن مالك النفع والمهر له ، وولدها من
شبهة حر ، وللورثة قيمته عند وضع على واطي* ، وقيمتها إن قتلت ،
وتبطل الوصية ، وإن جنت سامها وارث او فداها مسلوقة ، وعليه إن
قتلها قيمة المنفعة للموصي^(١) (وينجم) ويصطلحان ، وإلأفدتها بمجولة* والولي
والموصي استخدامها حضر أو سفرأ ، وإجارتها وإعارتها ، وكذا ورثته
بعده ، وليس له ولا لوارث وطؤها ولا حذبه على واحد منها ، وماتلده
حر وتصيران كأن الواطي* مالك الرقبة أم ولد ، وولدها من زوج او
زنا له ، ونفقها على مالك نفعها ، وكذا كل حيوان موصى بنفعه .

(١) في الكويتية : للموصى له . ز

وإن وصى لانسان برقبته ولا آخر بمنفعتها صح، وصاحب الرقبة كالورثة فيما ذكرنا .

وتصح بخاتم ولا آخر بفصه ، وحرّم تصرف واحد بلا إذن الآخر ، وأيهما طلب قلع فص وجبت إجابته ، ومن وصى له بمكاتب [صح وكان] ^(١) كما لو اشتراة .

وتصح بعال الكتابة او بنجم منها ، فلو وصى بأوسطها او قال : ضعوه والنجوم شفع صرف لشفع متوسط ، كثنان وثالث من أربعة وثالث ورابع من ستة، وضعوا نجماً فما شاء وارث وأكثر ما عليه ومثل نصفه وضع فوق نصفه وفوق ربه وما شاء من مالها ، فما شاء منه لا كله .

وتصح برقبته لشخص ولا آخر بما عليه ، فان أدى او أبرى عتق وبطلت وصية برقبته ، وولاؤه لسيده .

وإن عجز فرقيق لصاحب الرقبة ، وبطلت وصية صاحب المال فيما بقي ، وما كان قبضه فله وبما عليه للمساكين ، ووصى الى من يقبضه ويفرقه ، فدفعه مكاتب ابتداء للمساكين لم يبرأ ولم يعتق .

وإن وصى بدفع المكاتب المال الى غرمائه تعين القضاء منه .

ولا تصح بما على من كوتب فاسداً .

او اشتروا بثلي رقاباً واعتقوها لم يجز صرفه للمكاتبين .

(١) ما بين القوسين في الكويتية . ز .

* فصل *

وتبطل وصية بعين بتلفه قبل قبول لا باتلافه إن قبل ، وإن تلف المال كله غيره بعد موت موصٍ فلموصى له ، وإن لم يقبل حتى غلا او نما قوم حين موت لا قبول^(١) ، فلو وصى بعبد قيمته ثلاثة وله ستة فزادت قيمته بعد موت ستة فهو لموصى له .

وإن كانت قيمته حين موت ستة فله ثلاثة ، وإن نقصت قيمته بعد موت فعليه ، وإن لم يكن لموصٍ سواه إلا دين او غائب فلموصى له ثلث موصى به ، وكلما اقتضى او حضر شيء ملك من موصى به قدر ثلثه حتى يتم ، وكذا حكم مدبر .

ومن أوصى له بثلاث نحو عبد فاستحق ثلاثة ، فله ثلث الباقي إن خرج من الثلاث ، وإلا فله ثلث الثلاث إن لم تجز الورثة ، وبثلاث ثلاثة أعبد فاستحق اثنان او مات فله ثلث الباقي ، وبعبد قيمته مائة ولا آخر بثلاث ماله وملكه غيره مائتان ، فأجاز الورثة فلموصى له بالثلاث ثلث المائتين ، ورب العبد لبسط الكامل من جنس الكسر وضمه اليه ، كمسائل العول ، ولموصى له به ثلاثة أرباعه ، وإن ردوا فلموصى له بالثلاث سدس

(١) أي لا حين أخذه وقبوله .

المائتين وسدس العبد ، ولموصى له به نصفه ، وبالنصف مكان الثلث ؛ وأجازوا فله مائة وثلاث العبد لان له نصفه وللآخر كله ، وذلك نصفان ونصف فيرجع الى ثلث ، ولموصى له به ثلثاه ، وان ردوا فلصاحب النصف خمس المائتين وخمس العبد ، ولصاحبه خمسه ، والطريق فيها ان تنسب الثلث وهو مائة الى وصيتهما جميعاً ، وهما في الاولى مائتان وفي الثانية مائتان وخمسون ، ويعطى كل واحد من وصيته مثل تلك النسبة .

ولو وصى لشخص بثلث ماله وللآخر بمائة ولثالث بتمام الثلث على المائة ، فلم يزد الثلث عن مائة بطلت وصية صاحب التمام ، والثالث مع الرد بين الآخرين على قدر وصيتهما ، لكل واحد خمسون فكأنه أوصى بمائة ومائة ، وان زاد الثلث عنها فأجازت الورثة نفدت على ما قال ، وان ردوا فلكل نصف وصيته .

وان ترك ستمائة ووصى لاجني بمائة ، وللآخر بتمام الثلث فلكل واحد منهما مائة ، وان رد الاول وصيته فالآخر مائة ، وان وصى الاول بمائتين ، وللآخر بباقي الثلث فلا شيء له ولو رد الاول ، ولو وصى لشخص بعبد وللآخر بتمام الثلث عليه ، فمات العبد قبل الموصي قومت التركة بدونه ، ثم القيت قيمته من ثأنها ، كأنه جعل له الثلث الا قيمة العبد فما بقي فهو لوصية صاحب التمام .

﴿ باب الوصية بالانصباء والجزاء ﴾

من وصى له بمثل نصيب وارث معين ، فله مثله مضموما الى المسألة ، فبمثل نصيب ابنه وله ابنان فثلث ، وثلاثة فربع ، فان كان معهم بنت فتسمان ، لان مسألتهم بدونه من سبعة ويزاد عليها نصيبه سهان .

وبنصيب ابنه فله مثل نصيبه ، وبمثل نصيب بنته وليس سواها فله النصف ، وبمثل نصيب ولده وله ابن وبنت فله مثل نصيب البنت .
ولثلاثة بمثل انصباء بنيه الثلاثة ، فينهم على ستة ان أجازوا ، ومن تسعة ان ردوا ، وبضعف نصيب ابنه فثلاثة ، وبضعفيه فثلاثة أمثاله ، وثلاثة أضعافه فأربعة أمثاله وهلم جرا .

وبمثل نصيب من لا نصيب له كمحجوب بوصف او شخص فلا شيء له ، وبمثل نصيب أحد ورثته ولم يسمه فله مثل مالا قاهم ، فمع ابن وأربع زوجات تصح من اثنين وثلاثين لكل زوجة سهم ويزاد للوصي سهم فتصير من ثلاثة وثلاثين .

وبمثل نصيب أكثرهم ميراثا فله في هذه المسألة ثمانية وعشرون تضم للمسألة قبلبلغ ستين ، وبمثل نصيب وارث لو كان فله مثل ماله لو

كانت الوصية وهو موجود ، فلو كانوا أربعة بنين ، فلاموصى له سدس ولو كانوا ثلاثة فخمس ، واثنان فربع ، ولو كانوا أربعة فأوصى بمثل نصيب أحدهم ، إلا مثل نصيب ابن خامس لو كان فقد أوصى له بالخمس إلا السدس بعد الوصية ، فيكون له سهم يزداد على ثلاثين ضرب خمسة في ستة ، فإذا أخذه فالثلاثون لا تنقسم على أربعة ، وتوافق بالنصف فاضرب اثنين في ثلاثين بستين ، فزد عليها سهمين تصح من اثنين وستين ، له منها سهمان ولكل ابن خمسة عشر .

ولو كانوا خمسة فوصى بمثل نصيب أحدهم إلا مثل نصيب ابن سادس لو كان فقد أوصى له بالسدس إلا السبع ، فيكون له سهم يزداد على اثنين وأربعين ضرب ستة في سبعة ، وتصح من مائتين وخمسة عشر لموصى له خمسة ، ولكل ابن اثنان وأربعون .

ولو خلفت زوجاً واختاً وأوصت بمثل نصيب ام لو كانت ، فاموصى له الخمس مضافاً لأربعة ، لان للأم الربع لو كانت .



﴿ فصل ﴾

في الوصية بالاجزاء

من وصي له بجزء او حظ أو نصيب أو قسط أو شيء ، فلورثة
ان يعطوه ماشاؤوا من متمول ، وبسبهم من ماله فله سدس بمنزلة سدس
مفروض ، ان لم تكمل فروض المسألة ، أو كان الورثة عصبية ، وان
كملت أعيلت به كزوج وأخت لأبوين فيعطى السبع ، وان عالت
أعيل معها كما لو كان معها جدة ، فيعطى الثمن ، وبجزء معلوم كثلث
او ربع تأخذه من مخرجه فتدفعه اليه ، وتقسم الباقي على مسألة الورثة ،
إلا أن يزيد على الثلث ولم تجز . فيفرض له الثلث ، وتقسم الثلثين على
مسألة الورثة .

فان لم تنقسم ضربت المسألة أو وفقها في مخرج الوصية فيما بلغ فيمنه
تصح ، وبجزئين أو أكثر تأخذها من مخرجها ، وتقسم الباقي على المسألة ،
فان زادت على الثلث ورد الورثة ، جعلت السهام الحاصلة للأوصياء
ثلث المال ، وقسمت الثلثين على الورثة .

فلو وصى لرجل بثلث ماله ولآخر برבע وخلف ابنين ، اخذت
الثلث والرابع من مخرجيها سبعة من اثني عشر ، يبقى خمسة للابنين ان

أجازا، وتصح من أربعة وعشرين ، وإن ردا جعلت السبعة ثلث المال فتكون من احد وعشرين ، للوصيين الثلث سبعة ، لصاحب الثلث أربعة ، ولصاحب الربع ثلاثة ، ولكل واحد من الابنين سبعة ، وإن أجازا لأحدهما أو أجاز أحدهما لهما أو كل واحد لواحد، فاضرب وفق مسألة الاجازة . وهو ثمانية في مسألة الرد وهي احدى وعشرون، تكن مائة وثمانية وستين ، للذي اجيز له سهمه من مسألة الاجازة. ضروب في وفق مسألة الرد ، وللذي يرد عليه سهمه من مسألة الرد في وفق مسألة الاجازة، والباقي للورثة وللذي أجاز لهما نصيبه من مسألة الاجازة، في وفق مسألة الرد ، وللآخر سهمه من مسألة الرد في وفق مسألة الاجازة ، والباقي بين الوصيين على سبعة ، وإن زادت على المال، عملت فيها عملك في مسائل العول، فنصف وثلث وربع وسدس تأخذها من إثني عشر ، وتعمل الخمسة عشر فيقسم المال كذلك إن أُجيز لهم ، أو الثلث إن رد عليهم .

ولزيد بجميع ماله ولا آخر بنصفه ، فالمال بينهما على ثلاثة ، إن أُجيز لهما، والثلث على ثلاثة مع الرد ، وإن أُجيز لصاحب المال وحده، فلصاحب النصف التسع ، لأنه ثلث الثلث ، والباقي لصاحب المال ، وإن أُجيز لصاحب النصف وحده ، فله النصف ولصاحب المال تسعان ، وإن أجاز أحدهما لهما فسهما بينهما على ثلاثة ، ولا شيء له

وللرّاد ثلث المال ، والثلاثان بين الوصيين على ثلاثة ، وإن أجاز لصاحب المال وحده دفع اليه [كل ما في يده ، فلموصى له بالنصف تسع وللرّاد ثلاثة أتساع ، والباقي لموصى له بجميع المال ، وإن أجاز لصاحب النصف وحده دفع اليه] ^(١) نصف ما في يده ونصف سدسه ، وهو ثلث ما في يده وربعة ، وتصح من ستة وثلاثين .

﴿ فصل ﴾

في الجمع بين الوصية بالأجزاء والانصباء

إذا خلف ابنين ووصى لزيد بثلث ماله ولعمرو بمثل نصيب ابن ، فلكل منهما الثلث مع الاجازة ، والسدس مع الرد ، والابنان بالعكس ، وإن كان لزيد النصف وأجازا ، فهو له ولعمرو الثلث ، ويبقى السدس بين الابنين .

وتصح من إثني عشر ، وإن ردا من خمسة عشر ، لزيد ثلاثة ولعمرو إثنان ، وإن كان لزيد الثلثان صحت مع الاجازة من ثلاثة لزيد سهمان ولعمرو سهم ، ومع الرد يقسم الثلث بينهما على ثلاثة ، وتصح من تسعة .

وإن أوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما ولا آخر بثلث باقي المال ،

(١) ما بين القوسين زيادة في جميع النسخ على نسخة ابن مائع .

فلصاحب النصيب ثلث المال، وللآخر ثلث الباقي تسعان مع الاجازة،
ومع الرد الثلث على خمسة والباقي للورثة ، وتصح من خمسة عشر .

وإن كانت وصية الثاني بثلث ما بقي من النصف فن ثمانية عشر،
فلصاحب النصيب الثلث ستة ، وللآخر ثلث ما يبقى من النصف
سهم ، يبقى أحد عشر للابنين .

وتصح من ستة وثلاثين لصاحب النصيب إثنا عشر ، وللآخر
سهمان ، ولكل ابن أحد عشر ، إن أجازا لهما ، ومع الرد الثلث
على سبعة .

وتصح من أحد وعشرين ، للأول ستة ، وللآخر سهم ،
ولكل ابن سبعة .

وإن خلف أربعة بنين ووصى لزيد بثلث ماله ، إلا مثل نصيب
أحدهم ، فاعط زيدا وابنا الثلث والثلاثة الثلثين ، لكل ابن تسعان
ولزيد تسع .

وإن أوصى لزيد بمثل نصيب أحدهم إلا سدس جميع المال ،
ولعمرو بثلث باقي الثلث بعد النصيب ، صحت من أربعة وثمانين ، لكل
ابن تسعة عشر ، ولزيد خمسة ولعمرو ثلاثة ، لضربك الثلث في عدد البنين
بأثني عشر لكل ابن ثلاثة ويزاد لزيد مثل نصيب ابن ، فاستثن من هذه
الثلاثة اثنين سدس الجميع ، اثنان من اثني عشر ردهما عليهما بأربعة عشر اضربها

في مخرج السدس بأربعة وثمانين، وإن خلف أماً وبناتاً وأختاً وأوصى بمثل نصيب الأم وسبع ما بقي، ولا آخر بمثل نصيب الأخت [وربع] ^(١) ما بقي ولا آخر بمثل نصيب البنت وثلاث ما بقي، فمسألة الورثة من ستة للموصى له، بمثل نصيب البنت ثلاثة وثلاث ما بقي من الستة أسهم، وللموصى له بمثل نصيب الأخت سهماً، ورابع ما بقي سهم، وللموصى له بمثل نصيب الأم سهم، وسبع ما بقي خمسة أسباع سهم، فيكون مجموع الموصى به ثمانية أسهم وخمسة أسباع، تضاف إلى مسألة الورثة تكون أربعة عشر سهماً وخمسة أسباع تضرب في سبعة ليخرج الكسر صحيحاً تبلغ مائة وثلاثة، فمن له شيء من أربعة عشر وخمسة أسباع مضروب في سبعة، فللبنت ثلاثة في سبعة باحدى وعشرين، وللأخت أربعة عشر وللأم سبعة، ولموصى له بمثل نصيب البنت، وثلاث ما بقي أربعة في سبعة ثمانية وعشرين، ولموصى له بمثل نصيب الأخت ورابع ما بقي احدى وعشرون، ولموصى له بمثل نصيب الأم وسبع ما بقي اثنا عشر، وهكذا كل ما يرد من هذا الباب.

وإن خلف ثلاثة بنين ووصى بمثل نصيب أحدهم إلا ربع المال، فخذ المخرج أربعة وزد عليه ربه يكن خمسة، فهو نصيب كل ابن، وزد على عدد البنين واحداً واضربه في المخرج يكن ستة عشر، أعط

(١) في نسخة ابن مانع : وسبع . ز

الموصى له نصيباً، وهو خمسة واستثن منه ربع المال أربعة يبقى له سهم
ولكل ابن خمسة، وإن شئت خصصت كل ابن ربع وقسمت الربع
الباقى بينهم وبينه على أربعة.

وإن قال : إلا ربع الباقى بعد النصيب ، فزد على عدد البنين سهماً
وربماً واضربه في أربعة يكن سبعة عشر ، له سهران ولكل ابن خمسة،
وإلا ربع الباقى بعد الوصية ، فاجعل المخرج ثلاثة وزد واحداً تكن
أربعة فهو النصيب ، وزد على سهام البنين سهماً وثلاثاً واضربه في ثلاثة
يكن ثلاثة عشر ، له سهم ولكل ابن أربعة .



﴿ باب الوصى إليه ﴾

الدخول في الوصية للقوي عليها قرينة ، وتركه أولى في هذه الأئمة .

وتصح إلى مسلم مكلف رشيد عدل ، ولو مستوراً أو عاجزاً - ويضم قوى أمين - أو أم ولد أو قنأ ولو لموصٍ ، ويقبل باذن سيد من مسلم وكافر ، ليست تركته نحو خمر وخزير ، ومن كافر إلى عدل في دينه وتعتبر الصفات حين موت ووصية ، فإن تغيرت بعد الوصية [ثم عادت] ^(١) قبل موت عاد لعمله ، لا إن لم تعد قبله .

ويصح قبول وصية في حياة موصٍ وبعده ، فتى قبل صار وصياً ، وتنعقد : بفوضت أو أوصيت اليك بكذا أو أنت أو جعلتك وصيبي . ولا تصح إلى فاسق أو صبي ولو مرافقاً ، أو سفیه أو مجنون أو كافر من مسلم .

ولا نظر لحاكم مع وصي خاص كفو ، ومن نصب وصياً ونصب عليه ناظراً يرجع الوصي لرايه ولا يتصرف إلا باذنه جاز ، وإن حدث عجز لضعف أو علة أو كثرة عمل ونحوه ، وجب ضم

(١) ليست في نسخه ابن المانع .

أمين والأول هو الوصي فقط ، وتصح لمنتظر ، كذا بلغ أو حضر
أو رشد أو تاب من فسقه أو صح من مرضه أو صالح أمه ، أو إن مات
الوصي فزيد وصيي ، أو زيد وصيي سنة ثم عمرو .

وإن قال الامام : الخليفة من بعدي فلان ، فإن مات في حياتي أو
تغير حاله ففلان صح ، وكذا في ثالث ورابع ، لا للثاني إن قال : فلان
ولي عهدي ، فإن ولي ثم مات ففلان بعده .

وإن علق ولي الأمر ولاية حكم أو وظيفة بشرط شغورها أو
غيره ، فلم يوجد حتى قام غيره مقامه صار الاختيار له ، ومن وصى
زيداً ثم عمرواً مشتركاً ، إلا أن يخرج زيداً ولا ينفرد بتصرف ، وحفظ
غير مفرد بل يصدر عن رأيهما ، ولو لم يوكل أحدهما الآخر أو يباشر
معه ، وإن جعل لكل أن ينفرد بتصرف كفى واحد ولا يوصي
وصي إلا إن يجعل إليه ، وإن مات أحد اثنين لا ينفردان بتصرف أو
تغير حاله أو هما ، أقيم مقامه أو مقامهما ، وليس لحاكم اكتفاء بياق ،
وممن عاد إلى حاله من عدالة أو غيرها عاد إلى عمله بعد عزله بلا عقد
جديد - خلافاً له - (وينبغي) هذا في وصي الميت لا من أقام
الحاكم * وصح قبول وصي وعزله نفسه في حياة موصل وبعد
موته (وينبغي) ولا يعود وصياً بلا عقد * ولموصل عزله متى شاء .

﴿ فصل ﴾

ولا تصح إلا في معلوم يملك فعله ، كامام بخلافة ، وقضاء دين وتفريق وصية ، ورد أمانة وغصب ، ونظر في أمر غير مكلف ، وحد قذف يستوفيه لنفسه لا لموصى اليه ، وبزويج مولاته ، ويقوم وصي مقامه في الاجبار لا المرأة على أولادها ، ولا من لا ولاية له عليهم ، كأولاد ابنه ، ولا باستيفاء دين مع رشد وارثه ، ولو مع غيبة .

ومن وصي في شيء لم يصر وصياً في غيره ، كوصية بتفريق ثلثه أو قضاء دينه أو النظر في أمر أطفاله ، ومن وصى بتفريق ثلث أو قضاء دين فأبى ورثته أو جحدوا أو تعذر ثبوته قضى الدين باطلاً ، وأخرج بقية الثلث مما في يده عما في أيدي الورثة ، إن لم يخف تبعه ، وإن فرقه ثم ظهر دين يستغرقه أو جهل موصى له ، فتصدق هو أو حاكم به ثم ثبت لم يضمن ، ويبرأ مدين بدفع لوارث ووصي معاً وباطناً بقضاء دين بعمله على الميت ، ولمدين دفع دين موصى به لمعين اليه وإلى الوصي وإن صرف أجنبي الموصى به لمعين في جهته لم يضمنه ، وإن شهدت بينة بحق لم يشترط حاكم وكفت عند وصي ، وإن وصى باعطاء مدع عينه ديناً يمينه نفذه من رأس ماله .

وإن أوصى اليه بحفر بئر بطريق « مكة » أو في السبيل فقال :
 لا أقدر . فقال الموصي : إفعل ما ترى . لم تحفر بدار قوم لا بئر لهم ،
 لما فيه من تخصيصهم وبناء مسجد فلم يجد عرصة ، لم يجز شراء عرصة
 يزيد لها مسجد صغير ، ويدفع هذا ليتامى فلان ، فاقرار بقرينة ، والا
 فوصية ذكره (الشيخ) .

وضع ثلثي حيث شئت ، أو أعطه أو تصدق به على من شئت ،
 لم يجز له أخذه - خلافا لجمع - ولا دفعه لأقاربه الوارثين ولو فقراء
 ولا لورثة موص .

وإن دعت حاجة لبيع بعض عقار ونحوه لقضاء دين أو حاجة
 صغار ، وفي بيع بعضه ضرر كتنقص ثمن باع وصي على كبار أبوا أو
 غابوا ، وكذا لو اختصوا بغيراث وأبوا وفاءه .

ومن مات بنحو برية أو بلد ولا حاكم ولا وصي ، فامسلم حضره
 أخذ تركته وبيع ما يراه مما يسرع فساد ، أو كان اصاح ولو إمام
 وتجهيزه منها ، فإن لم تكن فن عنده ويرجع عايتها ، أو على من
 تلزمه نفقته إن نواه أو استاذن حاكما .



﴿ كتاب الفرائض ﴾

هو العلم بقسمة الموارث
وموضوعه التركات لا العدد .

والفريضة نصيب مقدر شرعا لمستحقة .

ومن مات بديء من تركته بمؤنة تجهيزه مقدماً على نحو دين
برهن ، وما بقي ففقضى منه ديونه لله كزكاة وكفارة ، أو آدي
كدين أو أرش جنائية وقيمة متلف ، وما بقي فتنفذ وصاياه من ثلثه
حيث لا إجازة ، ثم يقسم ما بقي على ورثته .

واسباب إرث **مهرية** فقط ؛

رهم وهو (القرابة) .

ونظام (وهو عقد الزوجية الصحيح) فلا إرث في فاسد .

وولاء عنق ولو في شراء فاسد .

وموانه **مهرية** ؛ ١ - رق ، ٢ - قتل ، ٣ - اختلاف دين .

وأرطانه **مهرية** ؛ ١ - مورث ، ٢ - وارث ، ٣ - حق موروث .

- وتركه الأنبياء صدقة لا إرث -

والمجمع على توريثهم من الذكور عشرة ، الابن ، وابنه وان
نزل ، والاب ، وأبوه وان علا ، والاخ من كل جهة ، وابن الاخ لا
من الام ، والعم ، وابنه كذلك ، والزوج والمعتق .
ومن الاناث سبع ، البنت ، وبنت الابن وان نزل والام والجدة
مطلقاً والاخت مطلقاً ، والزوجة والمعتقة .

والوارث مهوراً ؛ ذو فرض ، وعصبة ، ورحم ، ومتى اجتمع
كل الذكور ورث ابن وأب وزوج ، وكل الاناث ورث بنت
وبنت ابن وأم وزوجة وشقيقة ، ويمكن الجمع من الصنفين ورث
أبوان وولدان وأحد الزوجين .

فرع : اسم الاشقاء بني الأعيان ، لائهم من عين ، وللأب بني
العلات (أي الضرات) وللأم بني الاخياف .

والكلالة (اسم للورثة ما عدا الوالدين والمولودين) نصاً - واختار
جمع اسم للميت نفسه - أي الذي لا ولد له ولا والد ، ولا خلاف في
اطلاقه على الاخوة من الجهات كلها .



﴿ باب الفروض ونزولها ﴾

وهم كل الأنثى ، الا المعتقة والاب والجد والزوج والاخ للأم .
والفروض ستة ؛ نصف ، ورابع ، وثمان ، وثلثان ، وثلث ، وسدس .
فالنصف الخمسة ، لزوج حيث لا فرع وارث لزوجته ، ولبنت
وبنت ابن مع عدم ولد صلب ، ولاخت شقيقة ، مع عدم فرع وارث ،
ولاخت لاب ، مع عدم أشقاء .

والربع لاثنتين ، لزوج مع فرع وارث لها ، ولزوجة فأكثر ،
مع عدمه له ومعه فالثمن .

والثلثان لاربعة ، لذوات النصف اذا تعددن .

والثالث لثلاثة لولدي الام فأكثر ، يستوي فيه ذكر واثني
وللجد في بعض أحواله ، والأم حيث لا فرع وارث لميت ، ولا جمع
من اخوة او أخوات ، لكن لو كان هناك أب وأم وزوج او زوجة
كان لها ثلث الباقي ، وإذا لم يكن لولدها أب لكونه ولد زنا او منقياً
بلمان ، او ادعته وألحق بها ، فنقطع تعصيبه ممن نفاه ونحوه ، فلا يرثه
ولا أحد من عصبائه ، ولو التعصيب باخوة من أب إذا ولدت توأمين
ونقياً ، وترث أمه وذو فرض منه فرضه ، وعصبته بعد ابنه وان نزل

عصبة أمه ، لا هي في إرث لا في [نحو]^(١) عقد نكاح وعقل ، ويكون الميراث لأقربهم ، فأُم وخال له الباقي بعد الثلث ومعها أخ لأم أو ابنه له السدس فرضاً ، والباقي تعصيباً لأنه أقرب من الخال ، ويرث أخوه لأمه مع ابنته النصف تعصيباً لاخته لا أمه ، وإن مات ابن ابن ملاعنة وخلف أمه وجدته أم أبيه الملاعنة ، فالكل لأمه فرضاً ورداً ، وإذا كذب ملاعن نفسه لحقه الولد وتقضت القسمة .

﴿ فصل ﴾^(٢)

والسدس لسبعة ؛

الأول : لأم مع فرع وارث ، أو جمع من اخوة أو أخوات .

الثاني : ولو احد من ولدها .

الثالث : ولبنت ابن فأكثر مع بنت صلب .

الرابع : ولاخت لأب فأكثر ، مع شقيقة .

الخامس : لأب .

السادس : أو جد مع فرع وارث .

(١) ما بين القوسين من الكويفية

(٢) جعل حكم السدس بفصل خاص خلافاً لقاعدته في باقي الفروض .

السابع ، ولجدة فأكثر معه اولا مع تساو .
وتحجب قربي بعدى مطلقاً ، ولا يرث أكثر من ثلاث (وبنهم)
في غير لحوق بجمع ★ أم أم ، وأم أب ، وأم أبي أب ، وإن علون
أمومة فلا ميراث لام أبي أم ، ولا لام أبي جدة .
والمتحاذيات ، ام ام ام ، وام ام اب ، وام ابي اب .
ولذات قرابتين ، مع ذات قرابة ثلثا السدس ، وللأخرى ثلثه
فلو تزوج بنت عمته فأنت بولد فجدة ام ام امه ، وام ابي أبيه ، وبنت
خالته فجدة ام ام ام ، وام ام اب ، ولا يمكن ان ترث جدة لجهة مع
ذات ثلاثة ، فلو تزوج هذا الولد بنت خالته فالجدة المذكووة ام ام
ام ام ، وام ام ام اب ، وام ام ابي اب .
فرع : للأب والجد ثلاث حالات ، يرثان بتعصيب فقط ، مع
عدم فرع وارث وبفرض فقط مع ذكوريته وبفرض وتعصب مع
أنوثيته .



﴿ باب العصابات ﴾

النساء كلهن صاحبات فرض ، وليس فيهن عصابة بنفسه الا لمعتقة .

والرجال كلهم عصابات بأنفسهم ، سوى زوج وأخ لام والاخوات مع البنات عصابات ، والبنات وبنات الابن والاخوات الشقيقات ، او لاب كل واحدة منهن مع أخيها عصابة به له مثلاً ما لها .

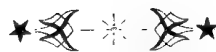
وحكم المعاصب أخذ كل التركة اذا انفرد ، او ما أبقت الفروض وان لم يبق شيء سقط كزوج وأم واخوة لام واخوة لاب او لابوين ، او أخوات لاب او لابوين معهن اخوهن وهو المشؤوم للزوج نصف وللأم سدس ، وللأخوة للام ثلث ، وسقط سائرهم وتسمى مع ولد الابوين « المشتركة » و« الحمارية » ، ولو كان مكانهم أخوات لأبوين او لاب عالت الى عشرة وتسمى « ذات الفروخ » و« الشريحية » — ومتى عذمت العصابة من النسب ، ورث المولى المعتق ولو أنثى ، ثم عصبته الاقرب فالاقرب كنسب ، ثم مولاه كذلك ثم المرد ثم الرحم ، ومتى كان العصابة عمّاً او ابنه او ابن اخ انفرد بالارث دون

أخواته ، ، ومتى كان أحدهم زوجاً أو أختاً لأم أخذ فرضه وشارك
الباقي .

وتسقط أخوة الأم بما يسقطها ، فبنت وابن عم أحدهما أخ لأم
للبنات النصف وما بقي بينهما نصفين .

ومن خلف أخوين لأم أحدهما ابن عم فالثلث بينهما فرضاً ، والباقي
لابن العم تعصياً ، فتصح من ستة ، لابن العم خمسة ، وللآخر واحد .
وان كانوا ثلاثة أخوة أحدهم ابن عم ، فالثلث بينهم على ثلاثة ،
والباقي لابن العم ، وتصح من تسعة ، ومن نكح امرأة وأبوه ابنتها ،
فابن الأب عم وابن الابن خال ، فيرثه مع عم له خاله دون عمه ، لأن
خاله ابن أخيه ، ولو خلف الأب فيها أختاً وابن ابنه هذا ، وهو أخو
زوجته ، ورثه لأنه ابن ابنه ، دون أخيه ويقال فيها زوجة ورثت عن
التركة وأخوها الباقي .

ولو كان الأب نكح الأم فولده عم ولد ابن وخاله .
ولو تزوج رجلان كل منهما أم الآخر فولد كل منهما
عم الآخر .



﴿ باب الحجب ﴾

الحجب بالوصف يدخل على جميع الورثة وبالشخص نقصانا
كذلك وحرمانا فلا يدخل على خمسة الزوجين والابوين والولدين ،
ولا يرث ابعد بتعصيب مع أقرب .

وأقرب العصبية ابن فابنه وان نزل فأب فأبوه وان علا فأخ لابوين
فأب فابن اخ لابوين ، فلا ب وان نزلا وأعمام فأبناءؤهم كذلك ،
فأعمام أب فأبناءؤهم كذلك ، فأعمام جد فأبناءؤهم كذلك فلا يرث بنوا
أب أعلى مع بني أب أقرب منه ، وان نزلت درجاتهم فيسقط كل جد
بأب ، وجد وابن أبعد بأقرب وكل جدة بأم [وكل جدة]^(١) بعدى
بقربى مطلقاً .

ولا يحجب أب امه او ام أبيه ، ويسقط الاشقاء باثنين بالابن
وان نزل وبالأب الاقرب ، والاخوة للاب بالشقيق ايضاً ، وابنهما
بجد وان علا ، والاعمام بابن الاخ وان نزل ، وولد الام بفروع الميت
مطلقاً ، وباصوله الذكور .

(١) ما بين القوسين ليس في نسخة ابن مانع . ز

وَتُسْقَطُ بَنَاتُ الْإِبْنِ يَبْنِي الصُّلْبَ ، مَا لَمْ يَعْصِبْنِ ذَكَرَ بَازَاهُنَّ
أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ وَهُوَ الْمُبَارَكُ .

وَلَا يَعْصِبُ ذَاتُ فَرْضٍ أَعْلَا وَلَا مِنْ هِيَ أَنْزَلَ ، وَهَكَذَا كُلُّ
بَنَاتِ ابْنِ بَنَاتِ ابْنِ أَعْلَى مِنْهُنَّ ، وَكَذَا أَخَوَاتُ لَابٍ مَعَ أَخَوَاتِ لَابَوَيْنِ
إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْصِبُنَّ إِلَّا أَخُوهُنَّ ، وَحَيْثُ عَصَبَ الْبَنَاتُ الْأَخَوَاتُ ،
حُجِبْنَ مِنْ بَعْدِهِنَّ .

وَمَنْ لَا يَرِثُ لَا يَحْجِبُ مُطْلَقًا إِلَّا الْأَخُوَّةُ ، فَقَدْ لَا يَرِثُونَ
وَيَحْجِبُونَ الْأُمَّ أَوْ الْجَدَّ نَقْصَانًا .



﴿ باب الجد والأخوة ﴾

الجد معهم مطلقاً كاخ بينهم ، فإن لم يكن معهم ذو فرض فله خير أمرين ، المقاسمة او ثلث جميع المال .

وضابط كونها خيراً له ان يكونوا أقل من مثليه ، كجد وأخ او أخت او أختين او ثلاث او اخ وأخت ، فزوجة وجد وأخت من أربعة ، وتسمى «مربعة الجماعة» فإن كانوا مثليه استوى له الامران كأخوين او اربع أخوات ، فإن زادوا تعين له الثلث كثلاثة أخوة ، او خمس أخوات .

فإن كان معهم ذو فرض فله خير ثلاثة أمور ؛ المقاسمة ، او ثلث الباقي ، أو سدس جميع المال . هذا كله حيث بقي بعد ذي الفرض أكثر من السدس ، فإن لم يبق غيره كبنتين وأم وجد ، أو بقي دونه كزوج وبنتين وجد ، أو لم يبق شيء كبنتين وزوج وأم وجد فللجد السدس إن كان أو يعال له .

وتسقط الأخوة مطلقاً ، إلا في «الأكدرية» وهي زوج وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب ، للزوج النصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف ، وتعمل لتسعة ثم يقسم نصيب الأخت

والجد بينهما ، أربعة على ثلاثة لا تنقسم وتباين ، فتضرب ثلاثة
في تسعة .

فتصح من سبعة وعشرين ، للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية
وللاخت أربعة .

ولا عول في مسائل الجد ، ولا فرض للاخت معه ابتداء في
غيرها ، والشقيقة وإن فرض لها في المعادة ، فإنما هو بعد المقاسمة .
فإن كان مكان الاخت أخ سقط ، وأخت أخرى أو أخ انحجبت
الأم إلى السدس ، ويبقى لهما السدس ولا عول .

وإن لم يكن في «الأكدرية» زوج ، فللأم ثلث ، فما بقي فبين
جد وأخت على ثلاثة ، وتصح من تسعة وتسمى «الخرقاء» لكثرة
أقوال الصحابة فيها و «المسبعة» و «المسدسة» و «المخمسة» و «المربعة»
و «المثلثة» و «العثمانية» و «الشعبية» و «الحجاجية» .



فصل

فان اجتمع مع الجد والشقيق ولد الأب عده الشقيق على الجد
إن احتاج لعهده ، ثم يأخذ الشقيق ما بيده .

جد وأخ شقيق وأخ لأب فللجد ثلث ، وللشقيق ثلثان .

وزوجة وجد وأخ شقيق وأخ لأب ، للزوجة ربع وللجد ثلث

الباقى ، وللشقيق النصف .

وجد وشقيقة وأخت لأب من أربعة له سهران وللشقيقة سهران ،

ولا شيء لولد الأب ، إلا إن كان الشقيق أختاً واحدة ، وفضل بعد

حصصة الجد أكثر من النصف فتأخذ النصف وما فضل فلولد الأب .

جد وشقيقة وأخ وأخت لأب ، فللجد ثلث ، وللأخت نصف ،

ولولدي الأب سدس على ثلاثة ، فتصح من ثمانية عشر ومن ذلك

الزدييات الأربع العشرية ، وهي جد وشقيقة وأخ لأب ، والعشرينية جد

وشقيقة وأختين لأب ، ومختصرة زيد أم وجد وشقيقة وأخ وأخت

لأب ، وتسعينية زيد ، أم وجد وشقيقة وأخوان وأخت لأب .

﴿ باب أصول المسائل ﴾

متى كانت الورثة كلهم عصبات فأصل المسألة من عدد رؤوسهم ،
فإن كان فيهم أنثى فالذكر برأسين والأنثى برأس ، فإن كان هناك
صاحب فرض فأصل المسألة هو مخرج فرضها أو فروضها .

وأصول المسائل : سبع ، اثنان ، وثلاث ، وأربع ، وثمان ولا
تعول ، وست واثنا عشر ، وأربع وعشرون وتعول ، فغير العائل هو
ما فيه فرض أو فرضان من نوع .

فالنصف والرابع والثلث نوع ، والثلثان والثلث والسدس نوع ،
فنصفان كزوج وشقيقة أو لأب وتسميان « اليتيمتين » ، أو نصف ،
والبقية كزوج وأخ [واب] ^(١) من اثنين وثلثان ، أو ثلث والبقية ،
أو هما من ثلاثة ورابع والبقية ، أو مع نصف من أربعة وثمان والبقية ،
أو مع نصف من ثمانية .

وتسمى المسألة التي لا عول فيها ولا رد « العادلة » لاستواء مالها

(١) في نسخة ابن مانع ، وأخ .

وفروضها ، والتي تعول ما فرضها نوعان فأكثر (والعول زيادة في
السهم ونقص في الأنصباء) .

فاذا اجتمع مع النصف سدس أو ثلث أو ثلثان فن ستة، وتصح
بلا عول ، كزوج وأم وأخوين لأم وتسمى مسألة «الالزام» وتعول
تواليًا الى سبعة ؛ كزوج وأختين لغير أم ، وهذه أول فريضة عالت
في الاسلام .

والى ثمانية كزوج وأم وأخت لغير أم وتسمى «المباهلة» ،
والى تسعة كزوج وولدي أم وأختين لغيرها وتسمى «الغراء»
و «الرواية» .

والى عشرة كزوج وأم وأختين لأم وأختين لغيرها وتسمى
« أم الفروخ » .

وربع مع ثلثين أو ثلث أو سدس من إثني عشر .
وتصح بلا عول كزوجة وأم وأخ لأم وعم ، وتعول أفراداً الى
ثلاثة عشر كزوج وأم وبنتين ، والى خمسة عشر كزوج وبنتين
وأبوين ، والى سبعة عشر كثلاث زوجات وجدتين ، وأربع أخوات
لأم ، وثمان أخوات لغيرها ، وتسمى « أم الأرامل » - ولا بد في
هذا الأصل أن يكون الميت أحد الزوجين - .

وثن مع سدس أو ثلثين أو معها من أربع وعشرين ، وٹصح
بلا عول كزوجة وبنتين وأم .

واثنى عشر أخاً وأختاً وتسمى «الدينارية» و « الركاية » وتعول
الى سبعة وعشرين لا غير ، كزوجة وبنتين وأبوين ، وتسمى «البخيلة»
لقلة عولها و « المنبرية » لأن « علياً » سئل عنها وهو على المنبر فقال :
صار ثمنها تسعاً . ولا يكون الميت فيها إلا زوجاً .



* باب نصيب المسائل *

إذا انقسم سهام فريق عليه ، نظرت بين الفريق وسهامه ، فإن
تباينا كثلاثة وإثنين ، ضربت عدد الفريق ، ويسمى جزء السهم في
أصل المسألة أو مبلغها ، بالعول إن عالت ، فما بلغ فنه تصح .

وإن توافقا كأربع وست ، رددت الفريق الى وفقه ، وضربت
- كما مر - ثم من له شيء أخذه مضروباً في جزء سهمها ، فيصير لكل
واحد من الفريق عدد ما كان له أو وفقه ، ويتأتى الانكسار على فريق
في كل الأصول ، فإن كان على أكثر من فريق نظرت بين كل فريق
وسهامه بالموافقة والمباينة لا غير ، فالموافق ترده لوفقه ، والمباين تبقيه
بحاله ، ثم تنظر بين الرؤوس والرؤوس بالنسب الأربعة المماثلة ،
والمداخلة والموافقة والمباينة ، فإن تماثلت كلها فأحدها جزء السهم ، أو
تداخلت [فأكبرها] ^(١) ، أو تباينت فالحاصل من ضرب بعضها في
بعض ، أو توافقت فالحاصل من ضرب أوقاها .

ويتأتى الانكسار على فريقين ، في غير أصل اثنين ، وعلى ثلاث

(١) في بعض النسخ ، فأكثرها .

إِنَّمَا يَتَأْتِي فِيهَا يَعُول كَجَدَتَيْنِ وَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ لِلْأُمِّ وَعَمِّينَ ، وَعَلَى أَرْبَعَةٍ إِنَّمَا يَتَأْتِي فِيهَا يَعُول فِي اثْنَيْ عَشَرَ ، وَأَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ كَزَوْجَتَيْنِ وَثَلَاثَ جَدَّاتٍ وَخَمْسَةِ إِخْوَةٍ لِلْأُمِّ وَعَمِّينَ ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةٍ فِي غَيْرِ الْوَلَاءِ .
وَمَتَى تَبَايَنْتِ الرُّؤُوسُ وَالسَّهَامُ - كَمَا ذَكَرَ - سَمِيَتْ « صَمَاءٌ »
لَا تَتَمَشَّى عَلَى قَوَاعِدِنَا .

مسألة الامتحان وهي ؛ أَرْبَعُ زَوَاجَاتٍ وَخَمْسُ جَدَّاتٍ وَسَبْعُ بَنَاتٍ [وَتِسْعَةٌ] ^(١) أَعْمَامَ ، لِأَنَّهَا لَا نَوْرَثُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ جَدَّاتٍ .
فَرَعٌ : إِنْ فِي أَكْثَرِ الْمَدَدِينَ بِالْأَقْلِ فَتَدْخُلَانِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْضَحَا إِلَّا
عَدَدُ ثَلَاثٍ غَيْرِ الْوَاحِدِ فَتُؤَافِقَانِ وَلَا عَكْسَ .



(١) فِي نَسْخَةِ ابْنِ مَانِعٍ وَالْكُوَيْتِيَّةِ ، سَبْعَةٌ .

* باب المناسبات *

وهي أن يموت ورثة ميت ، أو بعضهم قبل قسمة تركته ، ولها ثلاث صور ؛

الأول : أن تكون ورثة الثاني يرثونه كالأول ، فيقسم بين من بقي ولا يلتفت للأول أو يجعل كأن الثاني لم يكن ، كيت ترك بنين وبنات ثم مات بعضهم عن بعض ، وكأبوين وزوجة وابنين وبنتين منها ، ماتت بنت ثم الزوجة ثم الابن ثم الأب ثم الأم ، فأنحصر ميراث الجميع بين الابن والبنت الباقيين أثلاثاً .

الثاني : أن يرث ورثة كل ميت غيره كأخوة خلف كل بنيه ، فاجعل مسائلهم كعدد انكسرت عليه سهامه ، وضح - كما ذكرنا في باب التصحيح - فلو خلف أربعة بنين فمات أحدهم عن ابنين والثاني عن ثلاثة ، والثالث عن أربعة ، والرابع عن ستة ، فالمسألة الأولى من أربعة ، ومسألة الابن الأول من اثنين ، والثاني من ثلاثة ، والثالث من أربعة ، والرابع من ستة ، فالاثنتان تدخل في الأربعة ، والثلاثة في الستة ، فاضرب وفق الأربعة في الستة يحصل اثنا عشر ، ثم في المسألة

الأولى يحصل ثمانية وأربعون، الورثة كل ابن إثنا عشر تقسم عليهم .
الثالث : ما عدا ذلك وهو ثلاثة أقسام ؛

الأول : أن تقسم سهام الميت الثاني على مسأله، فتصح المسألان مما صحت منه الأولى ، كرجل خلف زوجة و بنتاً وأخاً ، ثم ماتت البنت عن زوج و بنت وعمها ، فلها أربعة ومسألها من أربعة فصحتها من ثمانية .

الثاني : أن لا تنقسم عليها بل توافقها ، فتضرب وفق مسأله في الأولى ، ثم من له شيء من الأولى أخذه مضروباً في وفق الثانية ، ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في وفق سهام الثاني ، كأن تكون الزوجة أما للبنت ، فتكون ماتت عن زوج و بنت وأم وعم ، فتصح مسألها من اثني عشر توافق سهامها بالربع ، فتضرب ربعا ثلاثة في الأولى تكن أربعة وعشرين .

الثالث : أن لا تنقسم ولا توافق فتضرب الثانية في الأولى ، ثم من له شيء من الأولى أخذه مضروباً في الثانية ، ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في سهام الثاني ، كأن تخلف البنت بنتين ، فتكون ماتت عن بنتين وزوج وأم وعم ، فتعول مسألها لثلاثة عشر ، فاضربها في الأولى تكن مائة وأربعة ، وإن مات ثالث فأكثر جمعت سهامه من الأولتين فأكثر ، وعملت كثنان مع أول .

وربما اختصرت المسائل بعد التصحيح بالموافقة بين السهام ، بأن
يكون بجميعها كسر تتفق فيه جميع السهام ، فتزد المسألة الى ذلك
الكسر ، وترد سهام كل وارث اليه ليكون أسهل في العمل ، كزوجة
وابن وبنت ماتت البنت ، فتصح المسائلتان من اثنين وسبعين ،
للزوجة ستة عشر ، وللابن ستة وخمسون ، وتتفق سهامها بالأثمان ،
فتزد المسألة الى ثمنها تسعة ، وسهام الزوجة لاثنين ، والابن لسبعة .
وإذا ماتت بنت من بنتين وأبوين قبل القسمة ، سئل عن الميراث
الأول ، فان كان رجلاً فالأب جد وارث في الثانية ، ويصحبان من
أربعة وخمسين ، وإلا فأب أم ويصحبان من اثني عشر وتسمى
« المأونة » .



﴿ باب قسمه التركات ﴾

إذا كانت التركة معلومة وأمكن نسبة سهام كل وارث من المسألة بجزء ، فله من التركة بنسبته ، كزوج وأبوين وابنتين ، المسألة من خمسة عشر والتركة أربعون ديناراً ، فلزوج ثلاثة وهي خمس المسألة ، فله خمس التركة ، ثمانية دنانير ، ولكل واحد من الأبوين ثلثا خمس المسألة ، فله ثلثا الثمانية ، ولكل واحدة من البنيتين مثل ما للأبوين ثلثاً .

وان شئت قسمت التركة على المسألة او وفقها — على وفق المسألة — وضربت الخارج بالقسم في نصيب كل وارث ، فما اجتمع فهو نصيبه ، وان شئت قسمت المسألة على التركة ، فما خرج فاقسم عليه نصيب كل وارث بعد بسطه من جنس الخارج ، فما خرج فنصيبه .

وان شئت قسمت التركة في المناسخات على المسألة الاولى ، ثم نصيب الثاني على مسالته وكذا الثالث ، وان قسمت على قراريط الدينار وهي اربعة وعشرون ، فاجعل عددها كتركة معلومة ، واعمل على ما ذكر ، فان كانت السهام كثيرة واردت علم سهم القيراط فاقسم

المسألة على اربعة وعشرون فيما خرج فهو سهم القيراط ، كأن كانت
ستمائة فاقسمها على ستة لانها احد ضلعي القيراط ، يخرج مائة أقسمها
على الضلع الآخر وهو اربعة يخرج خمسة وعشرون وهي
سهم القيراط .

وان قسمت وفق السهام على وفق القيراط ، اخذت سدس
الستمائة ، وهو مائة فتقسم على سدس الاربعة والعشرين وهو اربعة ،
فيخرج خمسة وعشرون، وان اخذت ثمن الستمائة وهو خمسة وسبعون،
وقسمته على ثمن الاربعة وعشرين ، وهو ثلاثة يخرج خمسة وعشرون،
وكذلك كل عدد قسمة على آخر ، فاذا عرفت سهم القيراط ، فكل
من له سهام فاعطه بكل سهم من سهام القيراط قيراطاً ، فان بقي له
من السهام مالا يبلغ قيراطاً فانسبه الى سهم القيراط واعطه مثل
تلك النسبة .

وان كان في سهام القيراط كسر فابسط القيراط الصحاح من
جنس الكسر وضم الكسر اليها ، واحفظ المجتمع ، ثم من له شيء
من المسألة اضربه في مخرج الكسر واحسب له بكل قدر عدد البسط
قيراطاً ، وان بقي مالا يبلغ مجموع البسط فانسبه منه وأعطه مثل
تلك النسبة .

وان كانت سهام التركة دون الاربعة والعشرين فانسبها اليها ،

واحفظ بسط الكسر ثم من له شيء من المسألة فاضربه في مخرج الكسر ، واحسب له بكل قدر عدد البسط قيراطاً ، كزوج وثلاثة اخوة واختين ، تصح من ستة عشر نسبتها للاربعة والعشرين ثلثان ، فمخرج الكسر ثلاثة وبسطه اثنان ، فلزوج ثمانية اضربها في ثلاثة باربعة وعشرين ، احسب له كل اثنين بقيراط يكن اثني عشر قيراطاً وكذا الاخوة .

وان كانت التركة سهاماً من عقار ، كثلث ورابع فاجمعها من قراريط الدينار واقسمها كما ذكر ، فثلث دار ورבעها أربعة عشر قيراطاً ، فاجعلها كأنها دنانير وأعمل كما سبق كزوج وام واختين لاب ، فالمسألة من ثمانية للزوج ثلاثة هي ربعها وثمانها ، واذا قسمت السهام على المسألة ، فللزوج ربع أربعة عشر قيراطاً وثمانها ، وهو خمسة قراريط ورابع من جميع الدار ، وللام سهامان هاربع التركة ، فتعطيها ثلاثة ونصف ، وللاخت مثل الزوج .

وان شئت وافقت بينها وبين المسألة وضربت المسألة ان باينت السهام ، او وفقها ان وافقتها في مخرج سهام العقار ، ثم من له شيء من المسألة اضربه في السهام الموروثة من العقار او وفقها ، فما بلغ فأنسبه من مبلغ سهام العقار فما خرج فهو سهام العقار فما خرج فهو سهام نصيبه ، ففي المسألة المذكورة ليس بين الثمانية والسبعة موافقة ، فاضرب الثمانية

في مخرج السهام ، وهو اثني عشر تكن ستة ويسعين ، للزوج من المسألة ثلاثة مضروبة في سبعة باحد وعشرين ، فانسبها لسته وتسعين تجدها ثمنها وثلاثة أرباع ثمنها ، فله من الدار مثل تلك النسبة ، وللأخت مثله ، وللأم سهان في سبعة بأربعة عشر وهي ثمن الستة وتسعين وسدس ثمنها ، فلها من الدار مثل تلك النسبة .

ومثال الموافقة زوج وأبوان وابنتان ، والتركة ربع دار وخمسها ، فالمسألة من خمسة عشر ومخرج السهام عشرون ، فالمسألة توافق السهام الموروثة من العقار بالثالث لانها تسعة ، فترد المسألة الى ثلثها خمسة ، ثم تضربها في مخرج سهام العقار وهي عشرون تكن مائة ، فللزوج من المسألة الثلث [لانها تسعة فترد المسألة الى ثلثها خمسة ثم تضربها في مخرج سهام العقار ، وهي من المسألة]^(١) ثلاثة في وفق سهام العقار ثلاثة تبلغ تسعة ، انسبها للمائة تكن تسعة أعشار عشر ، ولكل واحد من الابوين سهان في ثلاثة بسبعة ، وهي ستة أعشار عشر الدار ، ولكل بنت أربعة في ثلاثة باثني عشر ، وهي عشر الدار وعشر عشرها .

وان انقسمت سهام العقار على المسألة ، فاقسمها من غير ضرب في شيء ، كزوج وأم وثلاث أخوات مفترقات ، والتركة ربع دار

(١) ما بين القوسين من الدوسرية والكويتة وليس في نسختي ابن مانع وآل الشطي .

وخمسة ، المسألة من تسعة ، ومخرج سهام العقار عشرون ، الموروث منها تسعة منقسمة على المسألة للزوج منها ثلاثة وهي عشر الدار ونصف عشرها ، وللأخت من الابوين مثل ذلك ، ولكل واحدة من الباقيات نصف عشرها .

فرع : لو قيل كم تركت من خلف أربعة بنين ، فأخذ الأكبر دينار وخمس مابقي ، وأخذ الثاني دينارين وخمس مابقي ، وأخذ الثالث ثلاثة دنانير وخمس مابقي ، وأخذ الرابع جميع مابقي ، وكل واحد أخذ حقه من غير زيادة او نقص .

فالجواب ؛ ستة عشر ديناراً .

ولو قال صحيح لمريض أوصى فقال : انما يرثني امرأتاك ، وجدتك ، وأختاك ، وعمتك ، وخالتك .

فالجواب ؛ ان كل واحد منهما تزوج بجدي الآخر أم أمه وأم أبيه ، فأولد المريض كل منهما بنتين ، فهما من أم أبي الصحيح عمات الصحيح ، ومن أم أمه خالته ، وقد كان أبو المريض تزوج أم الصحيح ، فأولدها بنتين وتصح من ثمانية واربعين .

❖ باب الرد ❖

وهو زيادة في الانصباء ونقصان السهام عكس العول حيث لم تستغرق الفروض التركة ولا عاصب ، رد فاضل على كل ذي فرض بقدره ، ولو انتظم بيت المال ما عدا الزوجين فلا رد عليهما ، فان رد على واحد أخذ الكل ، وعلى جماعة من جنس كبنات فسواء ، وان اختلف جنسهم فخذ عدد سهامهم من اصل ستة دائماً ، فجدة وأخ لأم تصح من اثنين ، وأم وأخ لأم من ثلاثة ، وأم وبنت [من اربعة ، وأم وبنتان] ^(١) من خمسة ولا تزيد عليها لانها لو زادت سدساً آخر لا استغرقت الفروض .

فان انكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لافي الستة كأم وثلاثة اخوه لأم ، فتضرب الثلاثة في الثلاثة بتسعة ، وان كان معهم احد الزوجين فاعمل مسألة رد ، ثم زوجية واقسم ما فضل عن فرض الزوجية على مسألة الرد فان انقسم كأم وأخوين لأم وزوجة ، والا فاضرب مسألة الرد في مسألة الزوجية للتباين ، ثم اضرب لذي الزوجية في مسألة الرد ولذي الرد في الفاضل عن مسألة الزوجية ، فزوج وبجدة وأخ

(١) ما بين القوسين من نسخة آل الشطي والدوسرية .

لأنّ تضرب مسألة الرد اثنان في مسألة الزوج اثنان تصح من أربعة ،
ومكان زوج زوجة تضرب مسألة الرد في مسائلها تكون ثمانية ،
وزوجة وشقيقة وأخت لأب من ستة عشر ، وزوجة وبنت وبنت
ابن من اثنين وثلاثين ، ومعهن جدة في أربعين ، وإن حصل انكسار
بعد عمل المسائلتين فالموافق ترده لوفقه ، والمباين تبقيه بحاله .

فزوجة وبنت وثلاث جدات من اثنين وثلاثين ، للزوجة أربعة ،
وللبنت أحد وعشرون ، وللجدات سبعة تباينهن فالثلاث جزء سهمها ،
اضربها في اثنين وثلاثين بست وتسعين ، للزوجة أربعة في ثلاثة باثني
عشر ، وللبنت أحد وعشرون في ثلاثة بثلاثة وستين ، وللجدات سبع
في ثلاث باحد وعشرين .

وأربع زوجات وست بنات وجدتان من أربعين ، للزوجات خمس
تباينهن ، وللجدات سبع كذلك ، وللبنات ثمان وعشرين توافق
بالنصف ، فاضرب وفق رؤوس البنات ثلاثة في رؤوس الزوجات باثني
عشر ، وهي جزء السهم ، فتضربها في أربعين بأربع مائة وثمانين .



باب زوي الأرحام

وم كل قرابة ليس بذی فرض ولا عصبه .

وأصنافهم أحد عشر ؛ ولد البنات لصلب أو لابن ، وولد الأخوات وبنات الأخوة وبنات الأعمام ، وولد ولد الأم ، والعم لأم والعمات ، والأخوال والخالات ، وأبو الأم ، وكل جدة أدلت بأب بين أمين أو بأب أعلى من الجد ، ومن أدلى بهم .

ويورثون بتنزيلهم منزلة من أدلوا به ، فولد بنت لصلب أو لابن وولد الاخت كأم كل ، وبنت أخ وعم وولد ولد أم كآبائهم ، وأخوال وخالات ، وأبو أم كام ، وعم وعمات من أم كاب ، وأبو أم أم وأخواها وأختها وأم أبي جد بمنزلتهم .

ثم يجعل نصيب كل وارث لمن أدلى به ، فان أدلى جماعة بوارث واستوت منزلتهم منه ، فنصيبه لهم ذكر كأثى ، فبنت أخت وابن وبنت لأخرى للأولى النصف وللأخرى وأخيها النصف بالسوية وإن اختلفت جعلت المدلى به كاليت وقسمت نصيبه بينهم على ذلك ، كثلاث خالات مفترقات وثلاث عمات كذلك ، فالثالث بين

الحالات على خمسة، والثلاثان بين العمت كذلك، فاكثف بأحدهما واضربها في ثلاثة تكن خمسة عشر للحالة لأبوين ثلاثة، ولأب سهم ولأم سهم، وللعمة لأبوين ستة، ولأب سهمان ولأم سهمان .
وإن خلف ثلاثة أحوال مفترقين فلذي الأم سدس، والباقي لذوي الأبوين ويسقطهم أبو الأم .

وإن خلف ثلاث بنات عمومة مفترقين، فالكل لبنت ذوي الأبوين، وإن أدلى جماعة بجماعة، جعلت كأن المدلي بهم أحياء، وأعط نصيب كل وارث لمن أدلى به، فثلاث بنات أخت لأبوين، ومثلهن لأب ومثلهن لأم، وثلاث بنات عم، فلأول النصف، وكل من الآخرين السدس، يفضل سدس لبنات العم، ثم تضرب ثلاثة في ستة بثمانية عشر، لبنات الأخت لأبوين تسعة، وللجميع تسعة وهن تسعة، وإن أسقط بعضهم بعضاً عمل به فعمة وابنة أخ المال للعممة .

ويسقط بعيد من وارث بأقرب، كبنت بنت وأخرى أنزل، إلا أن اختلفت الجهة، فينزل بعيد حتى يلحق بوارث سقط به أقرب أولاً، كبنت بنت بنت، وبنت أخ لأم، الكل للأولى، أو حالة أب فأب أبي أم، الكل للثانية .

ولذات الأب سدس ، والأم سدس ، ولبنت الأخ للأم سدس ،
ولأبي الأم سدس عائل .

فرع : مال من لا وارث له معلوم لبنت المال ، وليس وارثاً فانما
يحفظ المال الضائع وغيره ، فهو جهة ومصلحة ، وإن قال بعض الورثة
لا حاجة لي بالميراث اقتسمه بقية الورثة ويوقف سهمه .



﴿ باب ميراث الحمل ﴾

يرث الحمل ويثبت له الملك بمجرد موت مورثه بشرط خروجه حياً .

فمن مات عن حمل يرثه فطلب بقية ورثته القسمة ، وتنف له إلا أكثر من إرث ذكركين ، كزوجة حامل وابن أو [ابنين]^(١) ، كزوجة حامل وأبوين ودفع لمن لا يحجب إرثه كاملاً ، ولمن يحجب حجب نقصان أقل ميراثه ، ولا يدفع لمن يسقط شيء ، كزوجة حامل وأخوة أو أخوات ، فإذا أولد كما فرضنا أخذ الموقوف والارد أو رجع ، وربما يفرض اثني لا غير ، كزوج وأخت لابوين وامرأة أب حامل ، أو ذكر أ كنبنت وعم وامرأة أخ حامل ، ويرث ويورث ابن استهل صارخاً بعد وضعه كله .

(ويجبه) ولو دون ستة أشهر ★ أو عطس أو تنفس وطال زمن التنفس ، أو ارتضع أو وجد منه ما يدل على حياته كحركة طويله (وسعال) لا يسيرة أو اختلاج أو تنفس يسير .

(١) ما بين القوسين ليس في نسخة ابن مانع .

وإن ظهر بعضه فاستهل ، ثم انفصل ميتاً فكما لو لم يستهل ، وإن
 اختلف ميراث توأمين واستهل أحدهما وأشكل أخرج بقرعة ، ولو
 مات كافر بدرانا عن حمل منه لم يرثه للحكم بإسلامه قبل وضعه ،
 وكذا من كافر غيره ، كان يخلف أمة حاملاً من غير أبيه فتسلم قبل
 وضعه (ويتهجر) او يموت أبوه ★

ويرث صغير حكم بإسلامه بموت أحد أبويه ، ومن خلف أماً
 مزوجة وورثة لا تحجب ولدها لم توطأ ، قيل لا ينبغي وقيل يحرم حتى
 تستبرأ ليعلم أحامل أو لا ، فإن وطئت ولم تستبرأ فانت به بعد نصف
 سنة من وطئ لم يرثه ، كما لو لم يطأ وأنت به لفوق أربع سنين .
 والقائلة إن ألد ذكراً لم يرث ولم أرث والا ورثنا ، هي أمة
 حامل من زوج حر قال سيدها : إن كان حملك انثى فانت وهي
 حرتان ، ومن خلفت زوجاً وأماً واخوة لأم وامراً أب حاملاً ، فهي
 القائلة إن ألد انثى ورثت ، لا ذكراً وعكسه امرأة أخ أو ابن
 مع بنتين .



﴿ باب ميراث المفقود ﴾

من انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة كاسرٍ وتجارة وسياحة
وطلب علم ، انتظر به ثمة تسعين سنة منذ ولد ، فان فقد ابن تسعين
اجتهد الحاكم ، وان كان الظاهر من فقدته الهلاك ، كمن يفقد من بين
أهله ، او في مملكة كدرب الحجاز أو بين الصفين حال الحرب ، او
غرقت سفينة ونجا قوم وغرق قوم انتظر به ثمة أربع سنين منذ فقد ،
ثم يقسم ماله بين الاحياء حينئذ ويزكى قبله لما مضى ، وان قدم بعد
قسم أخذ ما وجد به عينه ورجع على من أخذ الباقي ، فان مات مورثه
زمن التربص ، أخذ كل وارث اليقين ووقف الباقي .

فاعمل مسالة حياته ثم موته ثم اضرب احداهما او وقفهما في
الاخرى واجتزىء باحداهما ان تماثلتا وباكثرهما ان تناسبتا ، وبأخذ
وارث منها لا ساقط باحداهما اليقين .

فان قدم أخذ نصيبه والا فحكه كبقية ماله خلافاً له ، فيقضى
منه دينه في مدة تربصه ولباقي الورثة الصلح على ما زاد عن نصيبه ،

فيقتسمونه كاخ مفقود في « الاكدرية » فتكون ماتت عن زوج ،
وأُم وجد وأخت وأخيها المفقود .

فسالة الحياة من ثمانية عشر ومسالة الموت من سبعة وعشرين
والجامعة اربعة وخمسون للموافقة بالاتساع ، فللزوجة ثمانية عشر وللأم
تسعة ، وللجد من مسالة الحياة تسعة وللأخت منها ثلاثة وللمفقود
سنة يبقى تسعة ولهم الصالح على كل الموقوف ، ان حجب أحد او لم
يرث كام وجد وشقيقة وأخت لأب فقدت ، فالحياة من اربعة وعشرين
والموت من تسعة والجامعة اثنان وسبعون للموافقة بالاثلاث ، فلام
اثنا عشر . وللشقيقة ستة عشر وللجد ثلاثون ، يبقى أربعة عشر
موقوفة بينهم لاحق للمفقود فيها .

وكذا لو كان أخاً لأب عصب أخته مع زوج وشقيقة ، فالحياة
من اثنين والموت من سبعة بالعول والجامعة اربعة عشر للتباين ،
للزوج ستة وللشقيقة ستة ويوقف اثنان ، وإن باب المفقود ميتاً ولم
يتحقق أنه قبل موت مورثه فالموقوف لورثة الميت الأول ، ومفقودان
[فاكثر] ^(١) الخناني في تنزيل ، فزوج وأبوان وابتنان فقدتا ، فسالة
حياتهما من خمسة عشر وموتهما من ستة وموت أحدهما من ثلاثة عشر
فتضرب ثلث الستة في خمسة عشر ثم في ثلاثة عشر ، تكن ثلاث مائة

(١) ما بين القوسين ليس في نسخة ابن مانع . ز

وتسعين ثم تعطى الزوج والأبوين حقوقهم من مسألة الحياة مضروبة
في اثنين ثم في ثلاثة عشر وتقف الباقي ، فان كان المفقود ثلاثة عملت
لهم أربع مسائل ، أو أربعة فخمس مسائل ، وهلم جرا .

ومن أشكل نسبه فكففقود ، ومن قال عن ابني أمتيه أحدهما
ابني ثبت نسب أحدهما فيعينه ، فان مات فوارثه^(١) فان تعذر أري القافة
فان تعذر عتق أحدهما إن كان رقيقه بقرعة ، ولا يقرع في نسب ولا
يرث ولا يوقف له ، ويصرف نصيبه لبيت المال .



(١) أي فوارثه يعينه لقيامه مقامه « كشف القناع » .

﴿ باب ميراث الخنثى ﴾

وهو من له شكل ذكر رجل وفرج امرأة، أو ثقب مكان الفرج يخرج منه البول، ويعتبر أمره يبوله فبسببه من أحدهما، وإن خرج منهما معاً اعتبر أكثرها، فإن استويا فشكل، فإن رجي كشفه لصغره أعطي ومن معه اليقين، ووقف الباقي لنظهر ذكوره، بنبات لحيته أو إمناء من ذكره، أو أنوثته بحيض أو تفلك ثدي أو سقوطه أو إمناء من فرج، فإن مات أو بلغ بلا أمانة أخذ نصف إرثه لكونه ذكرًا فقط، كولد أخي الميت أو عمه، كزوج وبنت وولد أخ خنثى تصح من ثمانية، للزوج سهران وللبنت خمسة وللخنثى سهم، أو اثني فقط كزوج وشقيقته وولد أب خنثى وتصح من ثمانية وعشرين، للخنثى سهران ولكل واحد من الآخرين ثلاثة عشر، وإن ورث بهما متساويًا كولد أم فله السدس مطلقاً أو معتق فعصبة مطلقاً، وإن ورث بهما متفاضلاً عملت المسألة على أنه ذكر ثم على أنه أنثى ثم تضرب إحداهما أو وفقها في الأخرى وتجزىء بإحداهما إن تاملتا أو بأكثرهما إن تناسبتا وتضربها في اثنين ثم من له شيء من إحدى المسألتين اضربه في الأخرى في التباين، وفي الوفاق في التوافق،

وتجمع ماله منها إن تماثلتا ، أو من له شيء من أقل العديدين مضروب في نسبة أقل المسألتين إلى الأخرى ثم يضاف إلى ماله من أكثرهما إن تناسبتا ، فابن وبنت وولد خنثى مسألة ذكوره من خمسة وأنوته من أربعة ، فاضرب إحداهما في الأخرى للتباين تكن عشرين ثم في الحاليين تكن أربعين .

للبنات سهم من أربعة في خمسة وسهم من خمسة في أربعة تسعة ، والذكر سهمان في خمسة وسهمان في أربعة ثمانية عشر ، وللخنثى سهم في خمسة وسهمان في أربعة ثلاثة عشر ، وزوج وأم وولد أب خنثى مسألة ذكوره من ستة وأنوته من ثمانية فاضرب ستة في أربعة للتوافق تكن أربعة وعشرين ثم في الحاليين تكن ثمانية وأربعين ، وزوجة وولد خنثى وعم مسألة ذكوره من ثمانية وكذا مسألة أنوته فاجتزىء بإحداهما للتماثل واضربها في الحاليين تكن ستة عشر ، وأم وبنت وولد خنثى وعم مسألة ذكوره من ستة وتصبح من ثمانية عشر ومسألة أنوته من ستة وتصبح منها فاجتزىء بالثمانية عشر للتناسب واضربها في الحاليين تكن ستة وثلاثين .

وإن كانا خنثيين فأكثر نزلتهم بعدد أحوالهم ، فتجعل الاثنين أربعة أحوال وللثلاثة ثمانية والأربعة ستة عشر والخمسة اثنين وثلاثين ، وكلما زادوا واحداً تضاعف عدد أحوالهم ، فما بلغ من

ضرب المسائل اضربه في عدد أحوالهم ، فاجمع ما حصل لهم في
الأحوال كلها مما صحت منه قبل الضرب في عدد الأحوال ، هذا إن
كانوا من جهة واحدة ، كابن وخشيتين ، وإن كانوا من جهات ، كولد
خنشى وولد أخ خنشى وعم خنشى ، جمعت ما لكل واحد في الأحوال
وقسمته على عددها فما خرج فنصيبه .

ولك في عمل مسائل الخنشى طريقة أخرى وهي : أن تنسب
نصف ميراثه الى جملة التركة ثم تبسط الكسور التي تجمع معك من
مخرج يجمعها لتصح منه المسألة ، كأب وولد خنشى ، فلكخنشى في حالة
النصف وفي حالة الثلث ، فله نصفها ربع وسدس وللابن في حال نصف
وفي حال ثلثان ، فله نصفها ربع وثلث ، فابسطها لتصح بلا كسر تكن
إثني عشر ، للابن ربعها وثلثها سبعة ، وللخنشى ربعها وسدسها خمسة .
وإن صالح مشكل من معه على وقف له صحح إن صح تبرعه ،
وكمشكل من لا ذكر له ولا فرج ، ولا ما فيه علامة ذكر أو أنثى .
قال « الموفق » : وجدنا في عصرنا شخصين :

أما هما ليس له في قبله إلا الحمة كالربوة يرشح البول منها على
الدوام وأرسل يسألنا عن التحرز من النجاسة سنة عشر وستمائة .
والثاني ؛ ليس له إلا مخرج واحد فيما بين المخرجين منه يتغوط
ويبول . قال : وحدثت أن بالمعجم شخصاً ليس له مخرج قبل أو دبر ،
وإنما يتقيأ ما يأكله ويشربه .

❖ باب ميراث الفرفى ومن عمى مؤثرهم ❖

إذا علم موت متوارثين معاً ، فلا وارث وإن جهل أسبق أو علم ثم نسي أو جهلوا عينه ، فإن لم يدع ورثة كل سبق الآخر ورث كل ميت صاصبه من تلاد^(١) ماله دون ماورثه من الميت معه ، فيقدر أحدهما مات أولاً ، ويورث الآخر منه ثم يقسم ما ورثه على الأحياء من ورثته ، ثم يصنع بالتالي كذلك .

ففي أخوين أحدهما مولى زيد والآخر مولى عمرو يصير مال كل واحد لمولى الآخر .

وفي زوج وزوجة وابنها خلف امرأة أخرى وأماً وخلفت ابناً من غيره وأباً ، فمسألة الزوج من ثمانية وأربعين لزوجة الميت ثلاثة ، لانيها سدس ، ولابنها الحي ما بقي ترد مسالتها الى وفق سهامها بالثلث اثنين ولايه الميت معه أربعة وثلاثون ، لام أبيه سدس ولاخيه لامه سدس وما بقي لعصبته فهي من ستة توافق سهامه الأربعة وثلاثين بالنصف ،

(١) « المال الثالث » : هو المال القديم الأصلي الذي ولد عندك ، وضده الطارف .

فاضرب ثلاثة في وفق مسألة الام اثنين بستة فاضربها في المسألة الاولى ، وهي ثمانية وأربعون تكن مائتين وثمانية وثمانين ومنها تصح .

ومسألة الزوجة من أربعة وعشرين ، لان فيها زوجاً وأباً وابنين ، فمسألة الزوج منها تقسم على اثني عشر ، ومسألة الابن منها تقسم على ستة ، دخل وفق مسالة الزوج اثنان في مسألة الابن ستة فاضرب ستة في أربعة وعشرين تكن مائة وأربعة وأربعين .

ومسألة الابن من ثلاثة فمسالة أمه من ستة ولا موافقة ، ومسالة أبيه من اثني عشر فاجتزى بضرب وفق سهامه ستة في ثلاثة تكن ثمانية عشر .

وإن ادعوا السبق ، ولا بينة أو تعارضتا تحالفا ولم يتوارثا ، ففي امرأة وابنها ماتا ، فقال زوجها : ماتت فورثناها ثم ابني فورثته ، وقال أخوها مات ابنها فورثته ثم ماتت فورثناها ، حلف كل على إبطال دعوى صاحبه ، وكان خلف الابن لأبيه ، وخلف المرأة لأخيها وزوجها نصفين .

ولو عين ورثة كل موت أحدهما وشكوا هل مات الآخر قبله أو بعده ، ورث من شك في موته من الآخر ، ولو مات متوارثان

عند الزوال أو الطلوع أو الغروب ، أحدهما بالشرق والآخر بالمغرب
ورث من بالشرق لموته قبله ، لأن الشمس وغيرها تزول وتطلع
وتغرب في المشرق قبل المغرب بناء على اختلاف الزوال^(١) وإلا فقد
قال « الامام أحمد » : الزوال في جميع الدنيا واحد لا يختلف ، وأنكر
على المنجمين أنه يتغير في البلدان .



(١) وهذا هو الصحيح من المذهب كما ذكر في الانصاف ٣٤٧/٧ .

﴿ باب ميراث أهل الملل ﴾

لا يرث مباين في دين إلا بالولاء ، وإذا أسلم كافر قبل قسم - ميراث مورثه المسلم ولو مرتدأ ، أو زوجة في عدة وفاة لا زوجاً ولا من عتق بعد ، أو مع موت نحو أبيه قبل القسم ، وإن كان الوارث واحداً ، فتي تصرف في التركة وحازها فهو كقسمها ، وأنت حر آخر - حياتي عتق وورث .

ويرث الكفار بعضهم بعضاً ، ولو أن أحدهما ذمي والآخر حر بي أو مستأمن والآخر ذمي أو حر بي إن اتفقت أديانهم .

وهم ملل شتى ، لا يتوارثون مع اختلافها ولا بنسكاح لا يقرون عليه لو أساموا ، ومخلف كفر ببدعة ، كجهمي ومشبه^(١) إذا لم يتب

(١) الجهمي : من ينسب في عقيدته الى جهنم بن صفوان من أهل الكوفة ، وهم من الجبرية الخالصة ، القائلون بأن الانسان مجبر غير مخير ، فهو كالريشة في مهب الريح . لا يملك من أمره شيئاً . ومذهبهم ضال باطل ، مخالف لأهل السنة والجماعة .

والمشبه : نسبة الى طائفة المشبهة ويسمون بالمجسمة والكرامية ، وهم أصحاب محمد بن كروام ، يثبتون الصفات لله . ولكن ينتهون إلى التجسيم والتشبيه ومذهبهم أيضاً ضال باطل مخالف لأهل السنة والجماعة .

وزنديق ومنافق في ولا يرثون أحداً ، ويرث مجوسي ونحوه أسلم
أو حاكم الينا بجميع قراباته ، وكذا وطء شبهة .

فلو خلف أمه وهي أخته من أبيه وعماً ، ورثت الثلث بكونها أما
والنصف بكونها أختاً والباقي للعم ، فإن كان معها أخت أخرى لم ترث
بكونها أما إلا السدس لأنها انحجبت بنفسها وبالأخرى .

ولو أولد بنته بنتاً بتزويج فخلفها وعماً ، فلها الثلثان والبقية للعم ،
فإن ماتت الكبرى بعده فالمال للصغرى لأنها بنت وأخت ، فإن ماتت
قبل الكبرى فلها ثلث ونصف والبقية للعم ، ولو تزوج الصغرى
فولدت بنتاً وخلف معها عمماً فلبناتها الثلثان وما بقي له ، ولو مات بعد
بنته الكبيرة فللوسطى النصف وما بقي لها وللصغرى بالاخوة فتصح من
أربعة ، للصغرى واحد والباقي للأخرى ، ولو ماتت بعده الوسطى
فالكبرى أم وأخت لأب والصغرى بنت وأخت لأب فالأم السدس
وللبنت النصف وما بقي لهما بالتعصيب ، ولو ماتت الصغرى بعدها فأم
أمها أخت لأب فلها الثلثان وما بقي للعم ، ولو ماتت بعده بنته الصغرى
فللوسطى بأنها أم سدس ولهما ثلثان بأنها أختان لأب وما بقي للعم ،
ولا ترث الكبرى لأنها جدة مع أم .

وإذا مات ذمي لا وارث له من أهل الذمة كان ماله فيثماً ، وكذا
ما فضل من ماله عن إرثه ، كمن ليس له وارث إلا أحد الزوجين .

﴿ باب ميراث الماطقة ﴾

ويثبت لهما في عدة رجعية ، ولها فقط مع تهمته بقصد حرمانها بأن أبانها في مرض موته المخوف ابتداءً وسألته أقل من ثلاث فطلقها ثلاثاً أو علقه فيه على ما لا بد لها منه شرعاً كصلاة وصوم ، أو عقلاً كالكل ونوم ، أو على مرضه أو فعل له ففعله فيه ، أو على تركه فمات قبل فعله ، أو علق إبانة ذمية أو أمة على إسلام أو عتق أو علم أن سيدها علق عتقها بعد فأبانها اليوم أو أقر أنه أبانها في صحته ولم يثبتته .

أو وكل فيها من بينها متى شاء فأبانها في مرضه ، أو قذفها في صحته ولا عنها في مرضه ، أو وطأ عاقل نحو أم زوجته به ولو لم يمت أو يصح منه بل لسع أو أكل ولو قبل الدخول ، أو انقضت عدتها قبل موته ما لم تزوج أو ترد ولو أسلمت أو بانث بعد .

وله فقط إن فعلت بمرض موتها المخوف ما يفسخ نكاحها ولو بردة ما دامت معتدة ، أو انقضت على ما في « الاقناع » إن اتهمت ، وإلا سقط كفسخ معتقة تحت عبد فعتق ثم ماتت ، ويقطعه بينهما إبانتها في مرض الموت المخوف أو فيه بلا تهمة بأن سألته لأجنبي الخلع أو ثلاث أو الطلاق فثلثه ، وبقتل أحدهما الآخر أو علقها على فعل لها

منه بد ككلام أبيها ففعلته عالمة به ، أو في صحته على غير فعله فوجد في مرضه .

(وبنهم) ولا مواطأة* وكانت لا ترث كأمة وذمية ولو عتقت وأسلمت أو فسخت مريضة لعنة ، ومن أكره وهو عاقل وارث ولو نقص إرثه ، أو انتطع امرأة أبيه أو جده في مرضه على ما يفسخ نكاحها لم يقطع إرثها إلا أن يكون له امرأة ترثه سواها أو لم يتم فيه حال الاكراه كمحجوب .

وترث من تزوجها مريض مضارة لنقص إرث غيرها ، ومن جحد إبانة امرأة ادعتها لم ترثه إن دامت على قولها الى موته . ومن خلف زوجات نكاح بعضهن فاسداً وإحداهن بائن وجعل الحال أخرج بقرعة .

وإن طلق متهم أربعاً وانقضت عدتهن وتزوج أربعاً سواهن ورث الثمان بشرطه ، فلو كن واحدة وتزوج أربعاً سواها ورث الخمس على السواء .



❖ باب الإقرار بشارك في الميراث ❖

إذا أقر كل الورثة وهم مكافون ، ولو أنهم بنت أو ليسوا أهلاً
للسهادة بشارك أو مسقط كاخ أقر بأن ممكن للميت ولو من أمته
فصدق ، أو كان صغيراً أو مجنوناً ثبت نسبه ، ولو أنكر بعد تكليفه
إن كان مجهولاً ولو مع منكر لا يرث لما منع وارثه إن لم يقم به مانع ،
ويعتبر إقرار زوج ومولى ورثاً ، وإن لم يكن إلا زوجة أو زوج فقار
بولد للميت من غيره فصدقه نائب إمام ثبت نسبه (وينعم) وإلا أخذ
نصف ما مع مقر *

وإن أقر به بعض الورثة فشهد عدلان منهم أو من غيرهم أنه ولد
الميت أو أقر به في حياته أو ولد على فراشه ثبت نسبه وإرثه ، وإلا
ثبت نسبه من مقر وارث فقط ، فلو كان المقر به أخاً للمقر ومات
المقر به ، أو عنه أو عن بني عم ورث المقر به ، وعنه وعن أخ منكر
فأرثه بينهما ويثبت نسبه تبعاً من ولد مقر أنكره فثبت العمومة .

وإن صدق بعض الورثة إذا بلغ وعقل ثبت نسبه ، فلو مات مقر
به قبل تصديقه لمقر وله وارث غير المقر اعتبر تصديقه وإلا فلا ،

ومتى لم يثبت نسبه أخذ الفاضل بيد المقر إن فضل شيء أو كله
إن أسقطه .

فاذا أقر أحد ابنين بأخ فله ثلث ما بيده وهو سدس المال وبأخت
فخمسه ، وابن ابن بابن فكل ما بيده .

ومن خلف أخاً من أب وأخاً من أم فأقر بأخ لأبوين ثبت نسبه
وأخذ ما بيد ذي الأب ، وإن أقر به الأخ للأب وحده أخذ ما بيده
ولم يثبت نسبه من الميت ، وإن أقر به الأخ للأم وحده أو بأخ سواة
فلا شيء له .

والعمل بضرب مسألة الاقرار في مسألة الانكار وتراعى
الموافقة ، ويدفع لمقر سهمه من مسألة الاقرار في الانكار ، ولمنكر
سهمه من مسألة الانكار في الاقرار ، ولمقر به مافضل .

فلو أقر أحد ابنين بأخوين فصدقه أخوه في أحدهما ثبت نسبه ،
فصاروا ثلاثة تضرب مسألة الاقرار في الانكار تكون اثني عشر ، للمنكر
سهم من الانكار في الاقرار أربعة ، وللمقر سهمين في الاقرار في الانكار
ثلاثة .

والمتفق عليه ان صدق المقر مثل سهمه ، وإن انكر مثل سهم
المنكر ، ولختلف فيه مافضل وهو سهمان حال التصديق وسهم
حال الانكار .

ومن خلف أبناً فأقر بأخوين بكلام متصل ثبت نسبها
[لو كذب أحدهما الآخر ، وبأحدهما بعد الآخر ثبت نسبها]^(١) ان
كانا توأمين ، وإلا لم يثبت نسب الثاني حتى يصدق الاول ، وله نصف
ما يمد المقر وللثاني ثلث ما بقي .

وان أقر بعض ورثة بزوجة للميت فلها ما زاد بيده عن حصته
فلو مات المنكر فأقر ابنه بها كامل إرثها وان مات قبل انكار
ثبت إرثها .

وان قال مكلف مات أبي وأنت أخي ، او مات أبونا ونحن
أبناءؤه ، فقال : هو أبي ولست أخي لم يقبل إنكاره ، ومات أبوك وأنا
أخوك ، قال : است أخي فالكل لمقربه ، وماتت زوجتي وأنت أخوها
قال : لست بزوجها قبل انكاره .



(١) ما بين القوسين ليس في نسخة ابن مائع .

﴿ فصل ﴾

إذا أقر وارث في مسألة عول بمن يزيله ، كزوج وأختين أقرت
إحداهما بأخ ، فاضرب مسألة الاقرار ثمانية في الانكار ، سبعة بسطة
بخمسين واعمل على ماذكر ، الزوج اربعة وعشرون وللمنكر ستة
عشر وللمقر سبعة وللأخ تسعة .

فإن صدقها الزوج فهو يدعي اربعة والأخ يدعي اربعة عشر فاقسم
التسعة على مدعاهما ، الزوج سهان وللأخ سبعة ، فإن كان معهم أختان
لأم ضربت وفق مسألة الاقرار ثمانية في مسألة الانكار ، اثني
وسبعين ، للزوج ثلاثة من الانكار في وفق الاقرار اربعة وعشرون
ولولدي الأم ستة عشر ، وللمنكرة مثله وللمقرة ثلاثة ، يبقى معها
ثلاثة عشر ، للأخ منها ستة يبقى سبعة لا يدعيها أحد .

ففي هذه المسألة وشبهها تقر بيد من أقر ، فإن صدق الزوج فهو
يدعي اثني عشر ، والأخ يدعي ستة يكونان ثمانية عشر فاضربها في
أصل المسألة ، وهي اثنان وعشرون لأن الثلاثة عشر ، لاتقسم عليها
ولا توافقها تبلغ ألفاً ومائتين وستة وتسعين ، ثم من له شيء من اثنين
و [سبعين] ^(١) مضروب في ثمانية عشر ، ومن له شيء من ثمانية عشر
مضروب في ثلاثة عشر وعلى هذا يعمل كل ماورد .

(١) في نسخة ابن مانع (تسعين)

﴿ باب ميراث الفاتل ﴾

لا يرث من انفرد أو شارك في قتل مورثه ولو بسبب ، ان لزم
قود او دية أو كفارة ، فلا ترث من شربت دواء فأسقطت من الغرة
شيئاً ، ولا من سقى ولده ونحوه دواءً ، أو أذبه أو فصدده أو بطء
ساعته لحاجته فمات خلافاً « للموفق » .

ومالا يضمن بشيء من هذا كالقتل قصاصاً أو حداً أو دفعاً عن
نفسه أو بشهادة ، وكقتل عادلٍ لباغٍ وعكسه فلا يمنع الارث .



﴿ باب ميراث المتق بمحض ﴾

لا يرث رقيق ولو مدبراً أو مكاتباً ، أو أم ولد ولا يورث ويرث بمحض ويورث .

ويحجب بقدر جزئه الحر وكسبه وإرثه به لو رثته ، فإن نصفه حر ، وأم وعم حران فله نصف ماله لو كان حراً ، وهو ربع وسدس ، وللأم ربع والباقي للعم .

وكذا إن لم ينقص ذو فرض بمصبة ، كجدة وعم مع ابن نصفه حر فله نصف الباقي بعد إرث الجدة ، ولو كان معه من يسقطه بحريته التامة كأخت وعم حرين فله نصف ، واللاخت نصف ما بقي فرضاً وللعم ما بقي .

وبنت وأم نصفها حر وأب حر ، للبنت نصف مالها لو كانت حرة وهو ربع ، وللأم مع حريتها ورق البنت ثلث وسدس مع حرية البنت ، فقد حجبتها حريتها عن السدس ، فنصفها تحجبها عن نصفه يبقى لها الربع لو كانت حرة ، فإياها بنصف حريتها نصف وهو ثمن والباقي للأب ، وإن شئت نزلتهم أحوالاً كتنزيل الخنثى .

وإذا كان عصبتان نصف كلٍّ حر حجب أحدهما الآخر ، كابن وابن ابن ، أو لا كأخوين وابنين لم تكمل الحرية فيها ، ولهما مع عم أو نحوه ثلاثة أرباع المال بالخطاب والأحوال ، ولابن وبنت نصفهما حر مع عم خمسة أثمان المال على ثلاثة ، ومع أم فلها السدس وللابن خمسة وعشرون من أصل اثنين وسبعين ، وللبنات أربعة عشر ، وللأم مع الابنين سدس ، ولزوجة ثمن .

وابنان نصف أحدهما قن المال بينهما ارباعاً تنزيلاً لهما وخطاباً باحوالهما .

وان هاتين مبعوض سيده أو قاسمه في حياته فكل تركته لورثته^(١) .



(١) اي لورثة المبعوض لأنه لم يبق لسيده معه حق كذا في « شرح المنتهى » .

﴿ فصل ﴾

ويرد على ذي فرض وعصيته إن لم يصبه بقدر حرية من نفسه ،
لكن أيهما استكمل برد أزيد من قدر حرية من نفسه ، منع الزيادة
ورد على غيره ان أمكن وإلا فليت المال ، فليبت نصفها حر ، نصف
بفرض ورد ، ولابن مكانها النصف بعصوبة والباقي فيها لبيت المال ،
ولابنين نصفها حر ان لم يورثها المال كله البقية مع عدم عصيته .
ولبيت وجدة نصفها حر المال نصفان لا بفرض ورد ، ولا يرد
هنا على قدر فرضيهما لتلا يأخذ من نصفه حر فوق نصف التركة ،
ومع حرية ثلاثة أرباعها ، المال بينهما أرباعاً بقدر فرضيهما لفقد الزيادة
الممتعة ، ومع حرية ثلثها الثلثان بالسوية ، والباقي لبيت المال^(١) .



(١) أي حتى لا يأخذ من ثلثه حراً أكثر من ثلث الارث .

* باب الولاء *

هو ثبوت حكم شرعي بعق ، او تعاطي سببه .
 فمن أعتق قنباً او بعضه فسرى لباقي او عتق عليه برحم ، او
 عوض او كتابة او تدبير او إيلاد أو وصية فله عليه الولاء في جميع
 احكام التعصيب .

وعلى أولاده من ولأء زوجة عتيقة وسرية ، وعلى من له أولهم وإن
 سفلوا ولأؤه حتى ولو أعتقه بسائبة ، كاعتقك سائبة او لا ولأء لي
 عليك ، او في زكاته او نذره او كفارته ، إلا إذا أعتق مكاتب رقيقاً
 أو كاتبة فادى فللسيد .

ولا يصح عتقه إلا باذن سيده ، ولا ينتقل ولأء ببيع مكاتب
 وعتقه عند مشترية ، ويرثه ذو ولأء به عدم نسيب وارث ثم عصبة
 بعده الاقرب فالاقرب .

ومن لم يمسسه رق وأحد أبويه عتيق والآخر حر الاصل ، او
 مجهول النسب فلا ولأء عليه ، ومن أعتق رقيقة عن حي بأمره فولأؤه
 لمعتق عنه ، وبدونه أو عن ميت فلمعتق إلا ان أعتقه وارث عن ميت له

تركته في واجب عليه فلميت ، ويصح عتقه ولو لم يتعين :
وان تبرع بعتقه ولا تركه أجزأ كاجني ولتبرع الولاء .
قال احمد في الرجل يعتق عن الرجل : الولاء لمن أعتقه والاجر
للمعتق عنه .

وأعتق عبدك عني أو عني مجانا أو ثمنه علي فلا عليه أن
يجيبه ، وإن فعل ولو بعد فراقه عتق ، والولاء لمعتق عنه ويلزمه ثمنه
بالتزامه ، ويجزئه عن واجب مالم يكن قريبه وأعتقه ، وعلي ثمنه
أو زاد عنك ففعل عتق .

ولزم قاتلا ثمنه وولاؤه لمعتق ويجزئه عن واجب ، ولو قال اقتله
علي كذا فلعنوا .

وإن قال كافر : أعتق عبدك المسلم عني وعلي ثمنه . ففعل ضح^(١) ،
وولاؤه للكافر ، ويرث به ، وكذا كل من باين دين معتقه .



(١) صح لأنه انما ملكه ولا يتسلمه .

﴿ فصل ﴾

ولا يرث نساء بولاء إلا من أعتقن ، او أعتق من أعتقن ، أو كاتبين أو كاتب من كاتبين ، واولادهم ومن جروا ولاؤه .
ومن نكحت عتيقها فهي القائلة ؛ إن ألد أنثى فلي النصف ،
وذكر أ فالثمن وإن لم الد فالجميع .

ولا يرث به ذو فرض غير اب وجد مع ابن سدساً ، وجد . مع
اخوة ثلثاً ، ان كان أحظه له ، وترث عصبه ملاعنة عتيق ابنها .
وعند ابن أبي موسى إن لم يكن للمعتق عصبه ، ورثه الرجال من
ذوي ارحام معتقه فان فقدوا غلبت المال ، كما لو خلف بنت معتقه
ومعتق أبيه فقط .

ولا يباع ولأ ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى به ولا
يورث ، وإنما يرث به أقرب عصبه السيد اليه يوم موت عتيقه ، وهو
المراد بالكبر في حديث «ميراث الولاء للكبير»^(١) من الذكور» فلو
مات سيد عن ابنين ثم أحدهما عن ابن ثم مات عتيقه فارثه لابن سيده ،
ولو ماتا قبل العتيق وخلف أحدهما ابناً والآخر أكثر ، ثم مات العتيق
(١) هو أكبر ولد المعتق . والحديث موقوف على عمر وغيره .

فأرثته على عديم ، ولو اشترى أخ وأخته اباهما ، فملك قنا فاعتقه ثم مات
 ثم العتيق ورثه الابن بالنسب ، دون أخته بالولاء ، وغلط فيها خلق كثير
 ويروى عن مالك سألت عنها سبعين قاضياً فخطأوا ، ولو مات الابن
 (وبنهم) ولا عصبه له * ثم العتيق ورثت منه بقدر عتقها من الأب ،
 والباقي بينهما وبين معتق امها ان كانت عتيقة .

ومن خلف ابناً وعصبه ولها عتيق فولاًؤه وإرثه لابنها ، إن لم
 يحجبه نسيب وعقله وعلى عصبها ، فاذا باد بنوها « وإن سفلوا » فلعصبها
 دون عصبه بنها .

* فصل *

في جزر الولاء ودوره

من باشر عتقاً ، او عتق عليه لم يزل ولاؤه بحال (وبنهم) ما لم
 يرق ثانياً ويعتق * فان تزوج عبد معتقة فولاًؤه من تلد لمولى أمه ، فان
 اعتق الأب سيده جر ولأه ولده ، ولا يعود لمولى الأم بحال (وبنهم)
 ما لم ينقه بلعان * .

ولا يقبل قول سيد مكاتب ميت أنه أدى وعتق ليجر الولاء ،
 وان عتق جد ولو قبل أب لم يجره ، ولو ملك الولد أباه ، عتق وجر
 ولاؤه وولاء اخوته لنفسه ، ويبقى ولأه نفسه لمولى أمه ، فلا يجره

كما لا يرث نفسه ، فلو أعتق هذا الولد عبداً ، ثم أعتق العتيق أبا معتقة
 ثبت له ولأؤه وجر ولاء معتقة ، فصار كل مولى الآخر ، ومثله لو
 أعتق حر بي عبداً كافراً فسبى سيده فاعتقه ، وإن سبى عتيق ، فرق
 ثم أعتق فولأؤه لمعتقة ثانياً (وينبغي) ولو الأول مسلماً - خلافاً له * ولا
 ينجز له ما للأول قبل رقه ثانياً من ولاء ولد وعتيق .
 ولا يصح شراء ولا استرقاق حر مرثد .

واما دونه فكما لو اشترى بنتاً معتقة اباهما نصفين ، فيعتق وولأؤه
 لهما ، وجر كل نصف [ولاء]^(١) صاحبه ، ويبقى نصفه لمولى الأم ،
 فلو ماتت الكبرى ثم الأب ، فللصغرى سبعة أثمان تركته نصف
 بالنسب ، وربع بكونها مولاة نصفه ، والربع الباقي لموالي الميتة
 وهم أختها وموالي أمها ، فللاخت نصفه وهو ثمن ، والثلث الباقي
 لموالي الأم .

فاذا ماتت الصغرى بعد ذلك كان مالها لمواليها وهم أختها الكبرى
 وموالي أمها نصفين ، فاجعل نصف الكبرى لمواليها أختها الصغرى ،
 وموالي أمها بينهم نصفين لكل نصفه وهو الربع ، فهذا الربع خرج من
 مال الصغرى لموالي أختها الكبرى ، ثم عاد اليها لأنها مولاة لنصف
 أختها وهذا هو الجزء الدائر ، فيكون لموالي الأم .

(١) ما بين القوسين غير موجود في بعض النسخ .

ولو اشترى ابن وبنت معتقة اباهما نصفين ، عتق وولأؤه
لهما ، وجر كل نصف ولأء صاحبه ، ويبقى نصفه لموالي أمه ، فان مات
الأب ورثاه ثلاثا بالنسب ، وان ماتت البنت بعده ورثها أخوها به ،
فاذا مات فلموالي أمه نصف ، ولموالي أخته نصف ، وهم الأخ ومولى
الأم ، فيأخذ مولى أمه نصفه وهو الربع ، ثم يأخذ الربع الباقي وهو
الجزء الدائر ، لانه خرج من الأخ وعاد اليه .



* كتاب النوى *

هو تحرير الرقبة وتخليصها من الرق ، ومن أعظم القرب ،
وأفضل الرقاب أنفسها عند أهلها وأغلاها ثمناً ، وفي «الفروع» ظاهره
ولو كافرة وذکر وتعدد أفضل .

وسن عتق وكتابة من له كسب وكرها إن كان لا قوة له ولا
كسب ، أو يخاف منه زنا أو فساد ، وإن علم أو ظن ذلك منه حرم ،
وصح (وبنحوه) ويجزىء في كفارة * [وشرط لصحة عتق كونه من
مالك جائز التصرف وينبغي فلا] ^(١) ولا يصح على الأصح ممن لا يبلغ
خلافاً له *

وصريحه لفظ عتق ، وخرية كيف صرفاً ، غير أمر ، ومضارع ،
واسم فاعل .

ويقع من هازل لا نائم ونحوه ، ولا إن نوى بالحرية نحو عفته
وكرم خلقه ، ويحلف ، وأنت حر في هذا الزمن ، أو البلد
يعتق مطلقاً .

(١) ما بين القوسين سقط من نسخة ابن مانع .

وكنايته مع نيته ، خليتك ، وأطلقتك ، والحق بأهلك ، واذهب
حيث شئت ولا سبيل أو سلطان ، أو ملك ، أو رق ، أو خدمة لي
عليك وفككت رقبتك ، ووهبتك لله ، ورفعت يدي عنك الى الله
وأنت لله ، أو مولاي ، أو سائبة ، وملككت نفسك ، وللأمة أنت
طالق ، أو حرام .

وصريح قوله لمن يمكن كونه أباه : أنت أبي ، أو ابنه : أنت
ابني ، ولو كان له نسب معروف ، لا ان لم يمكن لكبر أو صغرو نحوه ،
ولم ينوبه عتقه ، كأعتقتك ، أو انت حر من الف سنة ، وكأنت بنتي
لعبد ، وأنت ابني لأئمة ، وبمالك لذي رحم محرم بنسب ولو محملاً ،
وأب وابن من زنا ، أو رضاع كاجنبيين ، ويعتق حمل لم يستثن بعق
أمه من حين عتق وان سراية ، ولو لم يملكه ان كان موسراً بقيمة الحمل ،
ويضمن قيمته للمالكة ، ويصح عتقه دونها .

ومن ملك بغير إرث ، جزءاً ممن يعتق عليه ، وهو موسر بقيمة
باقية فاضلة ، كفطرة يوم ماله عتق كله ، وعليه ما يقابل جزء
شريكة من قيمة كله ، والا عتق ما يقابل ما هو موسر به .

وبارث لم يعتق الا ما ملك ولو موسراً ، وبفعل فمن مثل ولو بلا
قصد (وينعم) أو غير جائز التصرف * برقيقه (وينعم) ولو مكاتباً *
فجذع أنفه أو أذنه أو خصاه أو خرق أو حرق عضواً منه ، عتق بلا

حكم وله ولاؤه وكذا لو استكرهه على الفاحشة ، او وطئ من
لا يوطأ مثلاً للصغر فأفضاها ، ولا عتق بخدش وضرب ولعن ، ومال
معتق من فيء بغير أداء عند عتق لسيد (وينجم) ولو حيلة *

* فصل *

ومن أعتق من قن جزءاً مشاعاً كنصف ونحوه ، او معيناً
كأنف ويد لا نحو شعر وظفر وسن ، عتق كله ومن أعتق كل
مشترك ولو أم ولد أو مدبراً أو مكاتباً او مسلماً ، والمعتق كافر
أو نصيبه وهو يوم عتقه موسر كما مر بقيمة باقية عتق كله ، ولو مع
رهن شقص الشريك وعليه قيمته مكانه ، ويضمن شقص من مكاتب
بقيمتهم مكاتباً ، وإلا فما قابل ما هو موسر به ، والمعسر يعتق حقه فقط
ويبقى حق شريكه .

ومن له نصف قن ولا آخر ثلثه وثلث سدسه ، فاعتق موسراً
حقها معاً تساوي في ضمان باق وولائه ، وأعتقت نصيب شريكي
لغو كقوله لقن غيره أنت حر من مالي أو فيه ، فلا يعتق ولو
رضي سيده .

وأعتقت النصيب ينصرف الى ملكه ثم يسري ، ولو وكل

شريك شريكه فأعتق الوكيل نصفه ولا نيّة انصرف لنصيبه ، وأيهما سرى عليه لم يضمّنه .

وان ادعى كل من موسرين ان شريكه اعتق نصيبه عتق المشترك لا اعتراف كل بحريته ، وصار كل مدعياً على شريكه بنصيبه من قيمته ، ويحلف كل للسراية وولاؤه لبيت المال ، مالم يعترف أحدهما بعتق فيثبت له ، ويضمن حق شريكه ويعتق حق معسر فقط مع يسر الآخر ومع عسريتهما لا يعتق منه شيء .

وإن كان عدلين فشهدا فمن حلف معه المشترك عتق نصيب صاحبه ، وأي المعسرين ملك من نصيب شريكه المعسر شيئاً عتق ولم يسر الى نصيبه .

ومن اتفقا على أنهما أعتقا نصيبهما دفعة واحدة فالولاء بينهما ، وإن ادعى كل شخص أنه المعتق وحده أو أنه السابق وتحالفا فالولاء بينهما نصفين ، ومن قال لشريكه الموسر : إن أعتقت نصيبك فنصبي حر فأعتقه عتق الباقي بالسراية مضموناً ، وإن كان معسراً عتق على كل نصيبه ، وإن أعتقت نصيبك فنصبي حر مع نصيبك فقبل عتق عليهما مطلقاً .

ومن قال لأخته : إن صليت مكشوفة الرأس فأنت حرة قبله ، فصلت كذلك عتقت وصحت ، وإن أقررت بك لزيد فأنت حرة قبله

فأقر به له صحح إقراره فقط ، وإن أقررت بك لزيد فأنت حر مع أو
ساعة إقرارى ، ففعل لم يصح .

ويصح شراء شاهدين لمن ردت شهادتهما بعته ، ويعتق كانتقاله
لهما بغير شراء ولا ولا لهما .

ومتى رجع بائع رد ما أخذ واختص بآثره ، ويوقف إن رجع
الكل حتى يصطلحوا ، وإن لم يرجع أحد فليت المال .

﴿ فصل ﴾

ويصح تعليق عتق بصفة ، كأن أعطيتي ألفاً فأنت حر ، ولا
يملك إبطاله ما دام ملكه ، ولا يعتق ببراء ويستمر التعليق ، فإذا أدى
الألف كله عتق وما فضل عنه فلا سيد ، وأنت حر في رأس الحول أو
إلى أن يجيء فلان فحتى يوجد ، وله أن يبطأ ويقف ، وينتقل مالك من
عتق عتقه [بصفة ^(١)] قبلها ، وإن عاد ملكه ولو بعد وجودها حال
زواله عادت .

ويبطل تعليق بموت ، فقلوله : إن دخلت الدار بعد موتى فأنت
حر لنفوى ، ويصح أنت حر بعد موتى بشهر ، فلا يملك وارث يبعه قبله ،
كموص بعته قبله أو لمعين قبوله ، وكسبه بعد موت وقبل انقضاء

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

شهر لورثة ، وكذا اخدم زيداً سنة بعد موتي ثم أنت حر ، فلو أبراه
زيد من الخدمة بعد موته عتق في الحال .

وإن جعلها لكنيسة وهما كافران فأسلم قن قبل خدمته عتق مجاناً ،
وإن خدمت ابني حتى يستغن فأنت حر ، فخدمه حتى كبر واستغنى
عن رضاع عتق ، وإن فعلت كذا فأنت حر بعد موتي ففعله في حياة
سيده صار مدبراً .

ويصح لا من رقيق تعليق عتق قن غيره بملكه (وينبغي) احتمال
وكرقيق غير رشيد ولو ملكه بعد رشد * نحو إن ملكت فلاناً أو
كل مملوك أملكه فهو حر (وينبغي) إذا تعذر عتقه قناً عن كفارة ،
ويحتمل إلا في اعتق عبدك عني * لا بغير ملكه نحو ، إن كلمت عبد
زيد فهو حر ، فلا يعتق إن ملكه ثم كلمه ، وأول أو آخر قن أملكه
أو يطلع من رقيق حر ، فلم يملك أو يطلع إلا واحداً عتق .

ولو ملك اثنين معاً أولاً أو آخرأ أو قال لأمته : أول ولد تلدينه
حر فولدت [حين] ^(١) معاً عتق واحد بقرعة ، وآخر ولد تلدينه حر
فولدت حياً ثم ميتاً ، لم يمتق حي وعكسه يعتق ، وإن ولدتها وأشكل
أخرج بقرعة .

وأول أمة وامرأة لي تطلع حرة أو طالق ، فطاع الكل أو اتننان

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ

معاً عتق وطلق واحدة بقرعة ، لا أنه لا يعتق شي . - خلافاً له - في مسائل متفرقة .

وقال : وإن قام اثنتان فأكثر معاً ثم قامت أخرى وقع بمن قام أولاً ، وآخر قن أملكه حر فلك عبيداً ثم مات فأخرم حر من حين ملكه وكسبه له .

ويحرم وطء أمة حتى يملك غيرها ، وآخر من تدخل الحمام طالق فدخل بعضهم لم يحكم بطلاق واحدة منهم حتى يأس من دخول غيرها بموته أو موتهن ، فيقع بآخرهن دخول من حين موته ، وكذا عتق ، ويتبع معتقه بصفة ولد كانت حاملاً به حال عتقها أو حال تعليقها لا ما حملته ووضعته بينهما .

وأنت حر وعليك ألف يعتق بلا شيء ، وعلى ألف أو بألف أو على أن تعطيني ألفاً أو بعتك نفسك بألف لا يعتق حتى يقبل ، وعلى أن تخدمني سنة يعتقه بلا قبول ، وتلزمه الخدمة ، وكذا لو استثنى خدمته مدة حياته أو نفعه مدة معلومة ، وللسيد بيعها للعبد أو غيره . وإن مات سيد بائناًها رجع ورثة عليه بقيمة ما بقي من الخدمة ، ولو باعه نفسه بمال في يده صح وعتق وله ولاؤه ، وجعلت عتقك اليك أو خيرتك ونوى تفويضه إليه فأعتق نفسه في المجلس عتق وإلا فلا ،

واشترني من سيدي بهذا المال واعتقني ، فاشتراته بعينه لم يصحها ، وإلا
عتق ولزم مشتريه المسمى .

* فصل *

وكل مملوك أو عبد لي ، أو ممالكي أو رقيق حر ، يعتق مدبروه
ومكاتبوه وأمهات أولاده وشقص يملكه وعبيد عبده التاجر ، وعبيد
حر ، أو أمي حرة ، أو زوجته طالق ، ولم ينو معينا عتق وطلق الكل ،
لأنه مفرد مضاف فيعم .

وأحد عبيد أو عبيد أو بعضهم حر ، ولم ينو أو عينه ونسيه ،
أو أدى أحد مكاتبه وجهل أو مات بعضهم أو السيد أقرع ، أو وارثه
فمن خرج فحر من حين العتق ، ومتى بان لناس أو جاهل أن عتيقه
أخطأته القرعة عتق ، وبطل عتق المخرج إذا لم يحكم بالقرعة .

وأعتقت هذا . لا . بل هذا . عتقا ، وكذا إقرار وارث ، وإن أعتق
أحدهما بشرط فإت أحدهما أو باعه أو أعتقه قبل الشرط ثم وجد عتق
الباقى كقوله له ولا تجزي أو بهيمة : أحدهما حر فيعتق وحده ،
وكذا الطلاق .

* فصل *

ومن أعتق في مرضه جزءاً من مختص به أو مشترك أو دبره ومات وثلثه يحتمله كله عتق ، ولشريك ما يقابل حصته من قيمته .

فلو مات قبل سيده عتق بقدر ثلثه ، ومن أعتق في مرضه ستة قيمتهم سواء وثلثه يحتملهم ، ثم ظهر دين يستغرقه بيعوا فيه ، وإن استغرق بعضهم بيع بقدره ما لم يلتزم واردة بقضائه فيهما ، وإن لم يعلم له مال غيرهم عتق ثلثهم ، فإن ظهر له مال يخرجون من ثلثه عتق من أرق من حين العتق ، وتصرفهم كحر ، وإلا جزءاً من ثلاثة كل اثنين جزءاً ، وأقرعنا بينهم بسهم حرية وسهمي رق ، فنخرج له سهم الحرية عتق ورق الباقيون

وإن كانوا ثمانية فإن شاء أقرع بينهم بسهمي حرية وخمسة رق وسهم لمن ثلثاه حر ، وإن شاء جزأهم أربعة وأقرع بسهم حرية وثلاثة رق ثم أعادها لخراج من ثلثاه حر ، وكيف أقرع جاز .

وإن أعتق عشرين ، قيمة أحدهما مائتان والآخرة ثلاثمائة ، جمعت الخمائة فجعلتها الثلث ثم أقرعت ، فإن وقعت على من قيمته مائتان

ضربتها في ثلاثة تكن ستمائة ، ثم تنسب منها الخمسمائة فيعتق خمسة
أسداسه ، وإن وقعت على الآخر عتق خمسة أتساعه ، وكل ما يأتي
من هذا فسيبيله أن يضرب في ثلاثة ، ليخرج بلا كسر .

ومن أعتق بهما من ثلاثة فوات أحدهم في حياته ، أفرع بينه وبين
الحين ، فإن وقعت عليه رقا ، وعلى أحدهما عتق ، إذا خرج من الثالث ،
وإن أعتق الثلاثة في مرضه ، فوات أحدهم في حياته ، أو وصى بعتقهم فوات
أحدهم [بعده وقبل عتقهم أو دبرهم أو بعضهم ، ووصى بعتق الباقي فوات
أحدهم] ^(١) أفرع بينه وبين الحين .



(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

* باب التدبير *

هو تعليق العتق بالموت ، فلا تصح وصية به ، ويعتبر كونه ممن تصح وصيته من ثلثة .

وإن قالوا لعبد هما إن متنا فأنت حر فمات أحدهما عتق نصيبه ، وباقيه بموت الآخر .

وصريحه لفظ عتق ، وحرية معلقين بموته . ولفظ تدبير وما يتصرف منها ، غير أمر ومضارع واسم فاعل ، وكنائيات عتق منجز تكون تدبيراً إذا علقت بالموت .

ويصح مطلقاً كأنت مدبر ، ولا يملك تقيده بعد بخلاف عكسه .

ومقيداً ، كان مت في عامي أو مرضي هذا فأنت مدبر .

ومعلقاً ، كأذا قدم زيد فأنت مدبر .

ومؤقتاً ، كانت مدبراً ليوم أو سنة .

وإن أو متي أو إذا شئت فأنت مدبر ، فشاء في حياة

سيده صار مدبراً ، والا فلا ، كأذا مت فأنت حراً أولاً ، أو ان شئت

بعد موتي فأنت حر .

وإذا قرأت القرآن فأنس مدبر ، فحتى يقرأ جميعه ، بخلاف إذا
قرأت قرآنا .

وليس بوصية فلا يبطل بابطال ورجوع وجود وأسروره ،
فان مات سيد عتق ، وأخذ من تركته قيمته رهنا .

ويصح وقف مدبر وهبته وبيعه ، ولو أمة او في غير دين ، ومتى
عاد بغير وقف عاد التدبير .

وإن جنى بيع ، وان فدي بقي تدبيره ، وان بيع بعضه فباقيه
مدبر ، وإن مات قبل بيعه عتق ، ان وفي ثلثه بها .

وما ولدت مدبرة بعده بمنزلتها ، ويكون مدبر أنفسه ، فلا يبطل
تدبيره بنحو بيع وموت أمه ، فلو قالت ولدت بعده وانكر سيدها
فقوله ، وان لم يف الثلث بمدبره وولدها أقرع ، وله وطؤها وإن لم
يشترطه ، ووطى بنتها إن لم يكن وطى أمها . ويبطل تدبيرها
بايلادها ، وولد مدبر من أمة نفسه ان صح تسرية كهو ، ومن
غيرها كأمه .

ومن كاتب مدبرة او أم ولده ، او دبر مكاتبه صح وعتق بأداء ،
فان مات سيده قبله ، وثلثه تحتمل ما عليه عتق كله ، وإلا فبقدر
ما يحتمله ، وسقط عنه بقدر ما عتق وهو على كتابته فيما بقي وكسبه
ان عتق او بقدر عتقه لسيدة ، لالبسه (وينهم) المعتاد *

ومن دبر شقصاً لم يسر الى نصيب شريكه بمجرد بل
بعوته .

فان أعتقه شريكه سرى الى المدبر مضموناً ، ولو أسلم مدبر او
قن او مكاتب لكافر ، الزم بازالة ملكه ، فان أبى بيع عليه .
ومن أنكر التدبير فشهد به عدلان او عدل وامرأتان او عدل
وحلف مدبر معه ثبت التدبير ، وكذا الكتابة .

وحيث لاينة حلف سيد على البت وورثة على نفي العلم ، فمن
نكل منهم عتق نصيبه ولم يسر ، لان إعتاقه بفعل مدع ، ويطل تدبير
بقتل مدبر سيده (وينبغي) احتمال قتلاً يمنع الارث *



❧ باب الكفاية ❧

هو بيع سيد رقيق نفسه بمال ، في ذمته مباح ، معلوم يصح السلم فيه ، منجم نجمين فصاعداً ، يعلم قدر كل نجم ومدته او منفعته على أجلين ، ولا يشترط أجل له وقع في القدرة على الكسب فيه - خلافاً له -

وتصح على خدمة مفردة او معها مال ، إن كان مؤجلاً ولو إلى أثناء مدة الخدمة ، وتسب لمن علم فيه خير (وهو هنا الكسب والامانة) وتكره لمن لا كسب له .

وتصح لبعض ومميز لا منه ، إلا باذن وليه . ولا من غير جائز التصرف ، او بغير قول . ولا كتابة مرهون ، وهي في المرض من رأس المال ، لا من الثلث - خلافاً لجمع - .

وتنقذ بكاتبك على كذا مع قبوله ، وان لم يقل فاذا أدبت فأنت حر ، ومتى أدى ما عليه وقبضه سيده او وليه ، او أبرأه سيده او وارث موثر من حقه عتق كله ، وإلا فريق على ما بقي عليه درهم .

وإن شرط عليه خدمة معلومة بعد العتق جاز ، وصح اشتراط
عتق عند أداء أول نجم ، وما بقي فدين ، وما فضل بيد مكاتب فله ،
وتنفسخ بموته قبل أدائه ، وما يده لسيده .

ولا بأس بتعجيل مال كتابة ، ولو لوضع بعضه ، ويلزم سيد أخذ
معجل بلا ضرر ، فإن أبي جعله إمام في بيت المال^(١) ، وحكم بعتقه ،
ومتى بارئ - بعوض دفعه - عيب فله أرشه أو عوضه برده ، ولم
يرتفع عتقه .

ولو أخذ سيده حقه ظاهراً ثم قال : هو حر . فإن مستحقاً^(٢) لم يعتق
وإن ادعى سيد تحريره قبل بينة ، وإلا حلف مكاتب ، ثم يجب أخذه
ويعتق به ، ثم يلزمه رده الى من أضافه اليه ، وإن نكل حلف سيده ،
وكذا كل ذي دين ومدين ، ولسيد قبض ما لا يفي [بدينه ودين كاتبه
من دين له على من مكاتبه ، وتعجزه لا قبل]^(٣) ذلك عن جهة الدين ،
والاعتبار بقصد سيد ، وفائده يمينه عند النزاع .

(١) ثم أداء الى السيد وقت حلوله . كذا في « كشف القناع »

(٢) اي مغبوباً ونحوه . كذا في « شرح المنتهى » .

(٣) ما بين القوسين ليس في نسخة ابن مانع .

﴿ فصل ﴾

ويعلمك المكاتب كسبه ونفعه، وكل تصرف يصلح ماله، كبيع وشراء وإجارة واستئجار وأخذ بشفعة واستدانة، وتعلق بذمته يتبع بها بعد عتق، فإن عجزت تعلقت بذمة سيده وصفره كغريم، وله أخذ صدقة، ويلزم شرط تركها كالمقد، فيملك [تعجزه] ^(١) إن خالف، لا شرط نوع تجارة.

وينفق مكاتب على نفسه ورقيقه وولده التابع له كمن أمته، فإن لم يفسخ سيده كتابته لعجزه لازمة النفقة، وليس للمكاتب النفقة على ولده من أمة لغير سيده، ويتبعه من أمة سيده إن شرط.

ونفقة ولده مكاتب من مكاتبه، ولو لسيده على أمه لأنه يتبعها، وله أن يقتص لنفسه من جاب على طرفه، لا من بعض رقيقه الجاني على بعض، ولا أن يكفر بمال أو يسافر لجهاد أو يتزوج أو يتسرى أو يتبرع أو يعير أو يقرض أو يحابي أو يرهن أو يضارب أو يبيع نساء ولو برهن، أو يهب ولو بم عوض، أو يتوسع في النفقة، أو يزوج رقيقه أو يحده، أو يعتقه ولو بمال، أو يكاتبه إلا بأذن سيده.

(١) في بعض النسخ، تعليقه.

والولاء لسيده ، وله تأديب قته وتعزيره وختنه ، وتملك رحمه
المحرم بهبة ووصية ، وشراؤهم وفداؤهم ، ولو أضر ذلك بماله ، وله كسبهم
ولا يبيعهم ، فإن عجز رُقوامعه ، وإن أدى عتقوا معه ، وكذا ولده من
أُمته ، وإن [أعتق] ^(١) صاروا أرقاء للسيد .

وله شراء من يعتق على سيده ، فإن عجز عتق ، وإن أدى فريق .
وولد مكاتبه وضعته بعدها ، يتبعها في عتق بأداء أو إبراء لا باعاقها ،
ولا إن ماتت وولد بنتها كولدها ، لا ولد ابنها .

وإن اشترى مكاتب زوجته انفسخ نكاحها ، وإن استولد أُمته
صارت أُم ولد ، وعلى سيده بجنايته عليه أرشها ، وعليه بحبسه مدة أرفق
الأميرين ؛ من إنظاره مثلها ^(٢) ، أو أجرة مثله .



(١) في بعض النسخ ، أعتقوا . والظاهر أنه تصحيف .

(٢) أي بعد مدة الكتابة « شرح المنتهى »

﴿ فصل ﴾

ويصح شرط وطء مكاتبته لا بنت لها ، فإن وطئها بلا شرط ، أو بنتها التي في ملكه ، أو أمتها أدب عالم تحريم منها ، ولها المهر ولو مطاوعة .

ومتى تكرر وكان قد أدى لما قبله لزمه آخر^(١) ، وإلا فلا ، وعليه قيمة أمتها إن أولدها ، لا نحو بنتها ، لأنه لا يصح لها بيعها ، ولا قيمة ولده من أمة مكاتبه أو مكاتبته ، وتصير إن ولدت أم ولد ، ثم إن أدت عتقت .

وإن مات وعليه شيء سقطت عتقت ، وما بيدها لورثته ولو لم تعجز ، وكذا لو أعتق سيد مكاتبه ، وعتقه فسخ للكتابة ، ولو في غير كفارة .

ومن كانها شريكان ثم وطئها ، فلها على كل واحد مهر ، وإن ولدت من أحدهما صارت أم ولده ، ولو لم تعجز ، ويفرم لشريكه قيمة حصته ، ونظيرها من ولدها ، وإن ألحق بهما صارت أم ولدهما يعتق نصفها بموت أحدهما ، وباقيها بموت الآخر (وينبغي) حيث لا سراية * وليس لسيد إجبار مكاتبته على تزويج .

(١) أي لزمه مهر آخر « شرح المنهى »

﴿ فصل ﴾

ويصح نقل الملك في المكاتب حتى يوقف ، فإذا أدى بطل ،
ولمشت رجل الكتابة رد أو أرش ، وهو كبائع في عتق بأداء ، وله
الولاء ، وعوده قنأ بعجز ، وإن أدى لوارث فالولاء للسيد .

ولو اشترى كل من مكاتبى - شخص أو اثنين - الآخر صح
شراء الأول وحده ، فإن جهل أسبقهما بطلا ، وإن أسر فاشترى فأحب
سيده أخذه بما اشترى به ، وإلا فادى لمشتريه ما بقي من كتابته عتق ،
وولاؤه له . ولا يحتسب عليه بمدة أسر ، فلا يعجز حتى يمضي بعد
الأجل مثلها .

وعلى مكاتب جنى على سيده أو أجني ، فداء نفسه بقيمته فقط
مقدماً على كتابة ، فإن أداها مبادراً وليس محجوراً عليه عتق واستقر
الفداء ، وإن قتله سيده لزمه الأقل ، وكذا إن أعتقه ، وتسقط فيهما
إن كانت على سيده ، وإن عجز عن أرش جنائيه على سيده فله تعجيله ،
وإن كانت على غيره ففداء سيده لم يبع ، وإلا يبع فيها قنأ لا مكاتباً .
ويجب فداء جنائيه مطلقاً بأقل من قيمته أو أرشها ، وإن استدان

تعلق بدمته فقط مقدماً مع حجر على دين كتابته ، فان عجز فليس
لغيره تعجيزه ، بخلاف أرش ودين كتابته فيعجز فيها ، ويشترك رب
دين وأرش بعد موته في تركته بالحصص ، ولغير محجور عليه تقديم
أي دين شاء .

* فصل *

والكتابة عقد لازم لا يدخلها خيار ، ولا يملك أحدهما فسخها ،
ولا يصح تعليقها على شرط مستقبل كبقية العقود اللازمة ، ولا تنسخ
بموت سيد وجنونه وحجر عليه ، ويعتق بأداء الى من يقوم مقامه
أو وارثه .

وإن حل نجم فلم يؤده فليسیده الفسخ بلا حكم ، ولو غائباً بلا إذن
سيده ، وبأذنه فلا ، حتى يرأسه الحاكم ، ويمضي زمن يمكنه ، ويلزم
إنظاره ثلاثاً ، لبيع عرض ولمال غائب دون مسافة قصر يرجو
قدومه ، ولدين حال على مليء أو مودع .

ولم كاتب قادر على كسب ، تعجيز نفسه إن لم يملك وفاء لا فسخها ،
فان ملكه أجبر على أدائه ثم عتق ، فان مات قبله انفسخت ، ويصح فسخها
باتفاقها .

ولو زوج السيد امرأة ترثه من مكاتبه ، ثم مات انفسخ النكاح ،
ويلزم أن يؤدي الى من أدى كتابته ، ولو ذمياً ربمها ، ولا
يلزمه قبول بدله من غير الجنس ، فلو وضع السيد بقدره وهو أفضل
أو عجله جاز .

ولسيد الفسخ بعجز عن ربمها ، وللمكاتب أن يصلح سيده عما
في ذمته بغير جنسه ، بشرط حلول وتقابض ، ومن أبري من كتابته
عتق ، وإن أبري من بعضها فهو على كتابته فيما بقي .

﴿ فصل ﴾

وتصح كتابة عدد بموض ويقسط على القيم يوم العقد ، ويكون
كل مكاتباً بقدر حصته يعتق بادائها ، ويعجز بعجز عنها وحده ، وإن
تضامنوا لم يصح ، ولو شرط في عقد فسد شرط لا عقد ، وإن أدوا
أو اختلفوا في قدر ما أدى كل واحد ، فقول مدع أداء الواجب
لا ما زاد .

ويصح أن يكاتب بعض عبده كنصفه ، فإذا أدى مثلي كتابته
عتق كله ، وشقصاً من مشترك بغير إذن شريكه .
وعليك مكاتب من كسبه بقدره ، فإذا أدى ما كوتب عليه

ودفع الآخر ما يقابل حصته عتق كله، إن كان من كاتبه موسراً،
وعليه قيمة حصة شريكه، وإن أعتقه الشريك قبل أدائه عتق عليه كله
بشرطه، وغرم قيمة ما لشريكه مكاتباً.

ولهما كتابة عبدهما على تساوي وتفاضل، ولا يؤدي اليهما إلا على
قدر ملكيهما، فإن كاتباه منفردين فوفى أحدهما أو أبرأه عتق نصيبه
خاصة، إن كان معسراً وإلا كله.

وإن كاتباه كتابة واحدة، فوفى أحدهما بغير إذن الآخر لم
يعتق منه شيء، ولم يصح القبض، وله أخذ حصته منه، وإن كان باذنه
عتق نصيبه، وسرى بشرطه، وضمن نصيب شريكه بقيمته مكاتباً.

وإن كاتب ثلاثة عبداً فادعى الأداء اليهم، فأنكره أحدهم شاركها
فيما أقر بقبضه، ونصه تقبل شهادتهما عليه، وقياس المذهب لا،
واختاره جمع.

ومن قبل كتابة عن نفسه وغائب صح كتدير، إن أجاز
الغائب، وإلا لزمه الكل وعتق وحده.



* فصل *

وإن اختلفا في كتابة فقول منكر (وبنعم) ويعتق إذا ادعاها السيد كما يأتي في الاقرار- * وفي قدر عوضها أو جنسه أو أجهلها أو وفاء مالها ، فقول سيد .

وإن قال قبضتها إن شاء الله أو زيد عتق ولم يؤثر ولو في مرضه ، ويثبت الأداء ويعتق بشاهد مع امرأتين أو عین .

* فصل *

والفاسد كعلي خمر أو خنزير أو مجهول ، يغلب فيها حكم الصفة في أنه إذا أدى عتق ، لا إن أبرى ، ويتبع ولد لا كسب فيها ولا يجب الايتاء ، ولكل فسخها .

وتنفسخ بموت سيد وجنونه وحجر عليه لیسفه ، وإن وقعت غير منجمة بمباح معلوم . فقال الأكثر : باطلة من أصلها ، وكان الأولى تغليب حكم الصفة أيضاً قاله « ابن رجب » .
وإن كاتب ذمي قته وترافعا إلينا ، فإن كانت صحيحة أقر العقد ، أو فاسدة قبل تقابض أبطلناه .

﴿ باب أم الولد ﴾

من ولدت ولو بتحمل ما فيه صورة ولو خفية من مالك ولو بعضها ، أو مكاتباً أو سيده أو محرمة عليه أو أب مالكةا إن لم يكن الابن وطأها ، وتعتق بموته وإن لم يملك غيرها ، وما في يدها لورثته غير ثياب لبس معتاد .

ولو وطئها وارث عمداً فلا حد ، لأنه لم يرجع عتقها . وإن وضعت جسماً لا تخطيط فيه كمضغة ، لم تصر به أم ولد ، وإن أصابها في ملك غيره بزناً أولاً ، ثم ملكها حاملاً عتق الحمل إن ملكه ، ولم تصر أم ولد ، ومن ملك حاملاً فوطئها ، حرم بيع الولد ويعتقه .

ويصح قوله لأئمة : يدك أم ولدي ، لا لابنها : يدك ابني ، أو هو ابني . إن لم يقل ولدته في ملكي - خلافاً للمنتهى - هنا . وأحكام أم ولد كائنة في إجارة واستخدام ووطء وسائر أمورها ، إلا في تدبير أو ما ينقل الملك ، كبيع غير كتابة ، وكهبة ووصية ووقف أو إيراد له كرهن ، وولدها من غير سيدها بعد إيلادها كهي ، إلا أنه لا يعتق باعتاقها ، أو موتها قبل سيدها بل بموته .

وإن مات سيدها وهي حامل فنفقها لمدة حملها من مال حملها ،
وإلا فعلى وارثه ، وكلها جنت أم ولد ، فداها سيدها بالأقل من أرش ،
أو قيمتها يوم فداء معيبة بعيب الاستيلاد .
ولو اجتمعت أروش قبل إعطاء شيء منها ، تعلق الجميع بربقتها ،
ولزم سيد الأقل من أرش أو قيمة ، فإن لم تف تحاصوا بقدر حقوقهم ،
فإن ماتت قبل فداء لا بفعل سيد فلا شيء عليه .

وإن قتلت سيدها ولو عمداً عتقت ، ولوليه - إن لم يرث ولدها شيئاً
من دمه - القصاص ، فإن عفا على مال لزمها الأقل من قيمتها أو دية كخطأ
ولا حد بقذف أم ولد ، وإن أسامت أم ولد كافر ، منع من
غشيانها ، وحيل بينه وبينها ، وأجبر على نفقتها إن عدم كسبها ، فإن
أسلم حلت له ، وإن مات كافر أعتقت .

وإن وطئ أحد اثنين أمتها أدب ، ولزمه لشريكه من
مهر بقدر حصته ، فلو ولدت صارت أم ولده وولده حر .
ويستقر في ذمته ولو معسراً قيمة نصيب شريكه ، لا من مهر
وولد ، كما لو أتافها ، فإن أولدها الثاني بعد فعله مهرها ، وولده رقيق
إن علم بإبلاذ شريكه ، وإن جهله فحر ، يفديه يوم الولادة .

تم بحمده - تعالى - طبع الجزء الثاني
من كتاب

غاية المنتهى

في

مؤسسة دار السلام للطباعة والنشر

برمق

بتصحيح الفقير لله تعالى

محمد زهير السايدي

وذلك في الخامس عشر من شهر شعبان المعظم سنة ١٣٧٨

فهرس الجزء الثاني

من كتاب

غاية المنتهى

صفحة	صفحة
٧	٠ مقدمة الناشر
٨	٠ وصف المخطوطات
٩	٣ كتاب البيع
١٠	٠ تعريفه
١١	٠ اركانه
١٢	٠ الايجاب
١٣	٤ القبول
١٤	٠ الثمن
١٥	٥ فصل في شروط البيع
١٦	٠ الاول ، التراضي
١٧	٠ الثاني ، أن يكون البائع
١٨	٠ جائز التصرف
١٩	٦ الثالث ، أن يكون المبيع مالا
٢٠	
٢١	
٢٢	
٢٣	
٢٤	
٢٥	
٢٦	
٢٧	
٢٨	
٢٩	
٣٠	
٣١	
٣٢	
٣٣	
٣٤	
٣٥	
٣٦	
٣٧	
٣٨	
٣٩	
٤٠	
٤١	
٤٢	
٤٣	
٤٤	
٤٥	
٤٦	
٤٧	
٤٨	
٤٩	
٥٠	
٥١	
٥٢	
٥٣	
٥٤	
٥٥	
٥٦	
٥٧	
٥٨	
٥٩	
٦٠	
٦١	
٦٢	
٦٣	
٦٤	
٦٥	
٦٦	
٦٧	
٦٨	
٦٩	
٧٠	
٧١	
٧٢	
٧٣	
٧٤	
٧٥	
٧٦	
٧٧	
٧٨	
٧٩	
٨٠	
٨١	
٨٢	
٨٣	
٨٤	
٨٥	
٨٦	
٨٧	
٨٨	
٨٩	
٩٠	
٩١	
٩٢	
٩٣	
٩٤	
٩٥	
٩٦	
٩٧	
٩٨	
٩٩	
١٠٠	

صفحة	صفحة
٢٦ بيع العربون	١٤ الثامن ، خـلو ثمن بـثمن
٢٧ فصل في شرط البراءة من كل عيب	كـمـتـعـاـقـدـين .. الخ
٢٨ فرع يحرم تعايطي عقود فاسدة	١٥ فصل البيع من صبرة أو ثوب .. الخ
٢٩ (باب الخيار)	١٥ البيع مع الوعاء
٢٩ خيار المجلس	١٦ فصل في تفريق الصفقة
٣٠ خيار الشرط	١٧ فصل في البيع في المسجد ، ومن تـأـزـمـه الجمعة .
٣٢ فصل ينتقل ملك في ثمن .. الخ	١٨ بيع ما قصد به الحرام كعنب لمن يتخذ خـمـراً .. الخ
٣٣ خيار الغبن	١٨ حرم بيع على مسلم وشراء عليه .. الخ
٣٣ النجش	٢٠ فصل في من باع نسيئة والعينة والتورق
٣٤ من قال لا خلافة .	٢١ فصل في التسعير والاحتكار
٣٤ خيار التدليس	٢٢ لا يكره إدخار قوت أهله ودوابه .. الخ
٣٥ التصرية	٢٣ (باب الشروط في البيع)
٣٥ خيار العيب	٢٤ اشتراط البائع لنفع ..
٣٦ العيوب التي لا يسلم منها عادة	٢٥ فصل في فاسد الشروط
٣٨ فصل ويخير مشتر في معيب .. الخ	٢٥ الشرط المبطل للبيع
٣٩ تدليس البائع يسقط أرش العيب	٢٥ الشرط الفاسد غير المفسد للبيع
٤٠ كسر ما مأ كوله في جوفه	
٤١ فصل في خيار العيب المتراخ	
٤٢ فصل إن اختلفا عند من حدث العيب .. الخ	
٤٣ من اشترى متاعاً فوجده خيراً مما اشترى .. الخ	

صفحة	صفحة
٥٩ فصل في الصرف	٤٣ خيار التخبير بالثمن
٦١ فصل في الحيلة وأحكام النقود	٤٣ المراجعة والمواضعة
٦٢ الحيل	٤٣ الخطاب بغير العربية
٦٣ أول من ضرب الدراهم	٤٦ خيار لاختلاف المتبايعين
٦٤ فصل في تميز الثمن عن الثمن	٤٨ فصل وإن اختلفا في صفة
٦٥ (باب بيع الاصول والثمار)	ثمن .. الخ
٦٦ بيع ما يحجز مرة بعد أخرى	٤٨ حبس المبيع على ثمنه المعين ..
٦٦ من باع نخلا لم يتشقق فظهر	٤٩ فصل ما اشترى بقليل أو وزن
العكس .. الخ	ملكه ولزمه بالعقد
٦٧ فصل في بيع الفواكه قبل	٥١ فصل ويحصل قبض ما يبيع
نضجها .. الخ	بكيل .. الخ
٦٨ فصل بيع الشجر قبل بدو	٥١ يكره زلزلة الكيل
صلاحها .. الخ	٥٢ قبض الوكيل من نفسه ..
٦٩ ما تلف بجائحة	٥٢ ولا يضمن الحاذق الأمين الخطأ
٦٩ » بصنع آدمي	٥٢ فصل في الاقالة
٧٠ فصل فيما يدخل في البيع	٥٤ (باب الربا والصرف)
تبعاً .. الخ	٥٤ اختلاف الجنس والنوع
٧١ (باب السلم)	٥٥ يبيع دقيق الربوي
٧١ شروطه سبعة	٥٦ فصل في المحاقلة والمزابنة
٧١ الاول ؛ انضباط صفاته	٥٧ يبيع الرطب على النخل (العرايا)
٧٣ الثاني ؛ ذكر ما يختلف به ثمنه	٥٨ فصل في ربا النسئة
٧٧ الثالث ؛ ذكر قدر كيل مكيل	٥٨ يبيع الدين بالدين
٧٨ الرابع ؛ ذكر أجل معلوم	

صفحة	صفحة
٨٧ (باب الرهن)	٧٩ الخامس ؛ غلبة مسلم فيه وقت محله
٨٧ رهن المشاع	٧٩ السادس ؛ قبض رأس ماله قبل تفرق
٨٨ بيع الرهن إذا خيف فساد	٨٠ السابع ؛ أن يسلم في الذمة
٨٨ ما لا يصح بيعه لا يصح رهنه	٨٠ فصل ويشترط ذكر مكان الوفاء .. الخ
٨٩ فصل ، وشرط تنجيز رهن	» هبة الدين للمدين
٨٩ الراهن يضمن التلف	» بيع الدين ونحوه
٩٠ رهن مال اليتيم لفاسق	٨١ الاقالة في السلم
٩٠ فصل ، ولا يلزم إلا في حق راهن .. الخ	٨١ الاذن للغريم في التصديق عنه
٩١ استدامة القبض شرط للزوم	٨٢ ما قبض من دين مشترك
٩٢ ما للراهن فعله بالرهن	» المقاصة
٩٢ نماء الرهن	» نية وفاء الدين
٩٣ فصل ، الرهن أمانة	٨٣ (باب القرض)
» تلف بمض الرهن	٨٧ الصدقة أفضل من القرض
٩٤ لا ينفك بمضه بقضاء بمض	» قرض جهة كمسجد ..
الدين .. الخ	٨٤ قرض المنافع
٩٥ فصل في جعل الرهن يسد ثالث	٨٤ ويتم القرض بالقبول
٩٦ إن استحق رهن يبيع	٨٥ فصل ، يجوز شرط رهن فيه
٩٧ يصح شرط كل ما يقتضيه العقد .. الخ	٨٦ من وفى خيراً مما اقترض ودليله من السنة .. الخ
٩٨ فصل ، وإن اختلفا .. الخ	
٩٩ فصل في الاتفاق بالرهون	

صفحة	صفحة
١١٣ فرع ؛ لو قال : أضمن فلاناً ونحوه .	١٠٠ فصل في جنابة المرهون
١١٤ (باب الحوالة)	١١١ ان كان المجنى عليه رهناً عند آخر .. الخ
» شروطه خمسة	١٠٢ فصل في وطىء المرهونة
» الاول ؛ رضا محيل	١٠٢ رهن جهل ربه
» الثاني ؛ علم محال به عليه	١٠٣ (باب الضمان)
» الثالث ؛ المقاصة	١٠٣ الفاظ الضمان
» الرابع ؛ استقرار محال عليه	١٠٣ فرع في أركانه
١١٥ الخامس ؛ كون محال عليه يصح السلم فيه .. الخ	١٠٦ فصل وشرط رضى ضامن .. الخ
١١٥ فصل ، ولا يشترط رضا محال عليه .. الخ	١٠٦ ضمان السوق
» يبرأ محيل بمجرد الحوالة	١٠٦ ضمان العهدة
» بحث الملىء	١٠٧ الفاظ ضمان العهدة
١١٧ الاحالة على ما في الديوان	» يصح ضمان عين مضمونة .. الخ
١١٨ (باب الصلح)	» فرع ؛ لو خيف غرق سفينة .. الخ
١١٨ الاقرار على جنس الحق	١٠٨ إن قضى الدين ضامن به .. الخ
١١٩ الاقرار على غير جنسه	١٠٩ إن اعترف رب دين بالقضاء
١٢٠ يصح عما تعذر علمه	١١٠ فصل ، في الكفالة
» إن صالح بعض الورثة	١١١ فصل ، ومتى سلم كفيل مكفولاً .. الخ
» الصلح على إنكار	١١٢ كفالة السجان
١٢٢ فصل ، ويصح مع إقرار وإنكار .. الخ	

صفحة	صفحة
الثلث ؛ يلزم حاكم قسم ماله ١٣٥	» إجراء الماء في ملك غيره
أجرة دلال ونحوه ١٣٦	١٢٣ شراء عمر في دار غيره
يلزم الحاكم إجبار مفلس ١٣٧	١٢٤ فصل في حكم الجوار
محترف على .. الخ	» حرم إخراج دكه بطريق ..
الرابع ؛ انقطاع الطلب ١٣٧	١٢٥ فصل ، وحرم أن يحدث بملكه
فصل ومن دفع ماله .. الخ ١٣٨	ما يضر بجاره .. الخ
فك الحجر ١٣٩	١٢٦ يجب دفع تضرر الجيران
الرشد لإصلاح المال ١٣٩	» يحرم تصرف في جدار
فصل وولاية مملوك لسيده ١٤٠	جار .. الخ
سن إكرام يتيم ١٤١	١٢٧ فصل ، ونزير مالك جدار
فصل من فك حجره فسفه ١٤٢	استناد إليه .. الخ
أعيد .. الخ	» الدين والمنفعة التي لا قيمة
فصل ولولي محجور غير ١٤٣	لها .. الخ
حاكم .. الخ	١٢٨ ما يجبر عليه الشريك المؤسر
من ادعى على ولينه تعديا ١٤٤	
فصل لولي سيد ومميز أن يأذن ١٤٤	١٢٩ كتاب الحجر
له أن يتجر .. الخ	» الحجر لحق الغير
من رآه سيده يتجر لم يصير ١٤٥	» الحجر لحق نفسه
مأذونا	١٣٠ مطالبة المفسر
لكل متصرف الصدقة ١٤٦	١٣١ انكار المفسر
(باب الوكالة) ١٤٧	١٣٢ فصل فيما يتعلق بحجر المفلس
لا توكيل إلا لمن يصح ١٤٨	» الاول ؛ تعلق حق غرمائه
تصرفه .. الخ	» الثاني ؛ إن وجد عين ما باعه

١٥٠	فصل تصح في كل حق آدمي	١٦٥	كتاب الشركة
١٥١	فصل وتصح في بيع ماله	»	شركة العنان
كله .. الخ		١٦٧	فصل ولكل التصرف .. مع
١٥٢	من وكل في قبض كان وكيل	الاطلاق	
في خصومة		١٦٨	لو تقاسما ديناً في ذمة
١٥٣	فرع في غياب أحد الوكيلين	١٦٩	فصل الاشتراط نوعان.
١٥٤	فصل العقود الجائزة من الطرفين	١٧٠	كل عقد لازم يجب الضمان
١٥٥	ولا تقبل دعوى موكل	في .. الخ	
الغزل .. الخ		١٧١	فصل في المضاربة
»	ويضمن وكيل ما يمسد	»	المضارب أمين بالقبض
وكيل .. الخ		١٧٢	من دفع لاثنتين مضاربة .. الخ
١٥٦	الوكالة الدورية	١٧٣	فصل تصح المضاربة موقته .. الخ
»	فصل في حقوق العقد	»	وتصح معلقة
١٥٧	لا يصح بيع وكيل لنفسه	١٧٤	فصل وليس لمعامل شراء ..
١٥٩	فصل وليس لو كيل شراء معيب	١٧٥	وحرم أن يضارب لآخر .. الخ
»	اسقاط الوكيل لخيار العيب	»	ولا ربح لمعامل حتى يستوفي
١٦٠	من وكل في قبض لم يصارف	رأس المال .. الخ	
١٦١	فصل الوكيل أمين مطلقاً	»	ويملك عامل حصته .. الخ
١٦٢	فرع لو باع لشريك	١٧٧	فصل وتنفسخ فيما تلف
»	دعوى كل أمين تلفاً .. الخ	١٧٨	فصل والعامل أمين .. الخ
١٦٣	فصل من ادعى أنه وكيل	١٧٩	فرع ؛ يصح دفع دابة لمن
١٦٤	فرع اختلاف الشهود بالوكالة	يعمل .. الخ	

صفحة	صفحة
لا يدخل مزرعة أحد إلا بأذنه ١٨٩	» لا بأس بمحصد زرع وحرم
حرم أن يشترط على الفلاح شيء ١	نخل بسدس .. الخ
(باب الاجارة) ١٩٠	١٨٠ فصل في شركة الوجوه
فصل وشروطها ثلاثة ١	» شركة الأبدان
الأول ؛ معرفة منفعة ١	١٨١ فرع ؛ لا تصح شركة دالين
الثاني ؛ معرفة أجرة كئمن ١٩٢	» الجمع بين شركة أبدان
الأجير والمرضة ١	وعنان .. الخ
إرضاع المسلة الطفل الكتابي ١٩٤	١٨٣ (باب المساقاة)
فصل ، لو قال : احمل لي هذه ١٩٥	» لا تصح مساقاة ما لا يمر له
الصبرة .. الخ	١٨٤ تصح بلفظها ولفظ معاملة .. الخ
الثالث ؛ كون النفع مباحاً ١٩٦	» يملك عامل حصته بالظهور
فرع ؛ في استئجار ناسخ للكتب ١٩٨	١٨٥ فرع ؛ لو ساقاه الى مدة .. الخ
فصل ، والاجازة ضربان ١٩٩	» منع تسمية العنب بالكرم
وشروط المعينة خمسة ١	بحث في « الحاشية »
الاول ؛ صحة بيع ١	١٨٦ فصل ، وعلى عامل ما فيه نمو
الثاني ؛ معرفتها بصفة ١	أو صلاح الثمر .. الخ
الثالث ؛ مقدرة على تسليمها ١	» يتبع في الكلف العرف
الرابع ؛ اشتغالها على النفع ١	١٨٧ الخراج على رب المال
الخامس ؛ كون المؤجر يملك ٢٠٠	» فرع ؛ كراهية الحصاد ليلا
النفع .	» فصل وشروط في المزارعة .. الخ
فصل ، والعين صورتان ٢٠١	١٨٨ فرع ؛ في الالتقاط ، ورعي
أحدهما الى أم ١	الغنم .. الخ

صفحة	صفحة
٢١٨ في إجازة مشاع لشريك	٢٠٢ ثانيها ؛ لعمل معلوم
» فصل إذا انقضت مدة اجازة	» مالا يؤجر إلا لمدة
» من استأجر عبداً للخدمة	٢٠٤ تنبيه ؛ لا تعرف أرض بغير
٢١٩ فرع ؛ كل من قبض المين	مشاهدة
لحظ نفسه	» فصل، الضرب الثاني
٢٢٠ (باب المسابقة)	٢٠٦ وصح استئجار لبناء
» تحريم التردد والشطرنج	» فصل ولستأجر استيفاء نفع
٢٢١ شروط المسابقة خمسة	٢٠٨ فصل ، وعلى مؤجر ما جرت به
» الأول ؛ تعيين المركوبين	العادة .. الخ
» الثاني ؛ اتحادهما	٢٠٩ فصل الاجارة عقد لازم
» الثالث ؛ تحديد المسافة	٢١١ فصل وإن ظهر أو حدث
» الرابع ؛ العوض	بمؤجر .. الخ
» الخامس ؛ الخروج من شبه قمار	٢١٣ فصل والأجير قسمان
٢٢٢ ترتيب الخيل السوابق	» وعلى راعٍ تحري نافع .. الخ
٢٢٣ فصل والمسابقة جمالة	٢١٤ لا يضمن مشترك تبرع
٢٢٤ فصل في شروط المناضلة	بعمله .. الخ
» الأول ؛ كونه ممن يحسن	٢١٥ من استعان بغيره .. الخ
الرمي	٢١٦ فصل وتملك أجرة معينة .. الخ
» الثاني ؛ معرفة عدد الرمي	» ويصح شرط تأخير أجرة
٢٢٥ الثالث ؛ تبين كونه مفاضلة	وتمجيلها .
» الرابع ؛ معرفة قدر الغرض	٢١٧ فصل اذا انقضت أو انفسخت
٢٢٦ كراهية مدح أحد المتبارين	بنحو عيب .. الخ

٢٢٧ كتاب العارية

» تحريم إعاره قن مسلم لكافر
لخدمته

٢٢٨ رجوع المعير قبل الأمد

٢٢٩ فصل ومن أعير أرضاً
لفرس .. الخ

٢٣٠ من حمل السيل الى أرضه بذر
غيره .. الخ

٢٣١ فصل ومستعير في استيفاء منفعة
كمستأجر .. الخ

٢٣٢ من سلم لثريكه نحو دابة

٢٣٣ فصل وإن اختلفا بأجرة أو
إعارة .. الخ

٢٣٤ كتاب الغصب

٢٣٥ فصل وعلى غاصب رد مغضوب

٢٣٦ ومن غصب أرضاً .. الخ

» فرع ؛ في حكم دخول الأرض
المغصوبة

٢٣٧ فصل ، وإن غصب ما خاط به
جرح .. الخ

٢٣٨ فصل ، ويلزم رد مغضوب زاد
بزيادته المتصلة .. الخ

٢٤٠ فصل ، ويضمن نقص مغضوب

٢٤١ وإن خلط المغضوب بماله

٢٤٢ فصل ، وإن وطئ الغاصب

الجارية مع العلم بالتحريم
فعليه الحد .. الخ

٢٤٣ بعض الاحكام المتعلقة بضمان
المال

٢٤٦ فصل ، في تلف المغضوب

» تلف بعض المغضوب

٢٤٨ فصل ، وحرّم تصرف غاصب

» من يبيده غصوب ورهون

لا يعرف أربابها .. الخ

٢٤٩ يجب رد مغضوب فوراً

٢٥٠ فصل فيما يضمن بلا غصب

٢٥١ من أجب ناراً بملكه

» لا يضمن من لم يسد بشره

٢٥٤ فصل في جناية البهائم

٢٥٦ فصل إن اصدمت سفينتان .. الخ

» من قتل صائلاً عليه

٢٥٧ إتلاف آلة السحر وكتب

البدع والكذب .. الخ

صفحة	صفحة
٢٦٩ (باب الودية)	» الدعاء على الظالم
٢٧٠ يلزم علف بهيمة ودعت	٢٥٨ (باب الشفعة)
» لودع يبيع وديعة خاف	» وشروطها
عليها .. الخ	» الأول ؛ أن تكون شقصاً مبيعاً
٢٧١ فصل ، وإن دفعها الى من	» الثاني ؛ أن تكون مشاعاً
يحفظ ماله	٢٥٩ الثالث ؛ طلبها فوراً
٢٧٣ فصل ، والمودع أمين يصدق	٢٦٠ لا تشترط رؤيته
بيمينته	٢٦١ الرابع ، أخذ جميع المبيع
٢٧٦ (باب إحياء الموات)	» هي بين الشفعاء على قدر أملاكهم
٢٧٧ على ذمي خراج ما أحيى	٢٦٢ ولشفيع فيما بيع على عقدين .. الخ
» من حفر بئراً بموات للسابلة	٢٦٣ الخامس ؛ سبق ملك شفيع
٢٧٨ فصل ، وإحياء أرض بمحاط	٢٦٤ فصل ، وتصرف مشتر بعد طلب
منيع .. الخ	شفيع .. الخ
» حریم العين والقناة	» لا تسقط بفسخ لتحالف
٢٧٩ وإن وقع نزاع في طريق .. الخ	٢٦٥ إن قام مشتر شفيعاً .. الخ
٢٨٠ الامام لا غير إقطاع موات	٢٦٦ فصل ويملك الشقص شفيع
٢٨١ السابق الى مباح	بلا حكم .. الخ
» وللامام حمى موات	٢٦١ فصل وتجب الشفعة فيما ادعى
٢٨٢ فصل ، ولن في أعلى ماء .. الخ	شراءه .. الخ
» الاشتراك في نهر	» اذا ورث اثنان شقصاً
٢٨٤ (باب الجمالة)	» لا شفعة لكافر ومبتدع .. الخ
٢٨٧ (باب اللقطة وأقسامها)	» » المضارب على رب المال

صفحة	صفحة
٢٩٩ كتاب الوقف	» الأول ؛ مالا تتبعه همة أوساط الناس
» تعريفه وأركانه	» الثاني ؛ الضوال التي تمتنع
٣٠٠ فصل في شروطه	٢٨٨ فرع ؛ لو وجد ما حرم التقاطه ..
» الأول ؛ كونه من مالك	» الثالث ؛ ما عداها من ثمن ومتاع .. الخ
» الثاني ؛ كونه عيناً	٢٨٩ فصل ما أبيح التقاطه ولم يملك ثلاثة أضرب
٣٠١ الثالث ؛ كونه على بر	» الأول ؛ حيوان
» لا يصح على كتب بدع، وستور على غير الكعبة	» الثاني ؛ ما يخشى فساد
٣٠٣ الرابع ؛ كونه على معين	» الثالث ؛ باقي المال
» الخامس ؛ أن يقف ناجزاً	٢٩٠ الملتقط بصحراء يمرّ بها باقرب البلاد إليها
» السادس ؛ أن لا يشترط فيه ما ينافيه	٢٩١ فصل ؛ ويحرم تصرفه حتى يعرف وعاءها .. الخ
٣٠٤ فصل ولا يشترط ذكر جهة	٢٩٣ فصل ولا فرق بين ملتقط غني وفقير
٣٠٥ يجوز تغير شرط واقف ما هو أصلح	٢٩٤ (باب اللقيط)
» فرع ؛ فلو وقف على ثلاثة ثم على المساكين	٢٩٥ يقدم الموسر والمقيم
٣٠٦ فصل، والملك فيما وقف على نحو مسجد .. الخ	٢٩٦ فصل ؛ في إرث ودية اللقيط
٣٠٨ فصل ويرجع الى شرط واقف	» إن أقرب به من يمكن أن يكون منه .. الخ
» الاستثناء والتخصيص	

صفحة	صفحة
٣٢٥ فصل، والوقف عقد لازم	٣١١ لو حكم حاكم وظهر كتاب
» نقل آلة وأنقاض مسجد آخر.	الوقف يخالفه
» عمارة وقف من ريع آخر	» فرع؛ من وقف على أحد
٣٢٦ ويحرم حفر البئر وغرس	أولاده وجهل أقرع
الشجر في المسجد	٣١٢ فصل، إذا لم يشترط واقف
٣٢٨ (باب الهبة)	ناظراً
٣٣٢ فصل، وما صح بيعه صحت هبته	٣١٣ وشرط في ناظر أجنبي
٣٣٣ العدوى والرقبي	» لا ينصب ولا يعزل ناظر ناظراً
٣٣٤ شروط الهبة أحد عشر	٣١٣ للناظر الاستدانة عليه
» فصل، يجب على واهب عدل بين	٣١٥ فصل في وظيفة الناظر .. الخ
من يرثه بقراءة	✓ يجب أن يولى الأحق شرعاً
٣٣٥ تحرم الشهادة على تفضيل	٣١٨ فصل لو أجرة ناظر الوقف
٣٣٦ فصل، وحرم ولا يصح رجوع	بإتقص .. الخ
واهب	٣١٩ فصل، ومن وقف على ولده
٣٣٧ فصل، في تملك الأب مال ولده	وولد غيره .. الخ
» ويحصل تملك بقبض	٣٢٠ بحث في الترتيب بـ « ثم »
٣٣٩ فصل، في عطية المريض	وبـ « الواو »
٣٤٢ تنبيه؛ تفارق العطية الوصية	٣٢٢ فرع؛ لو رتب ثم شرك أو
في أربعة	عكس .. الخ
٣٤٣ فصل، ومن أعتق أوهب	» من وقف على بنيه فللذكور
قناً .. الخ	خاصة
	٣٢٤ وعلى مواليه ..

صفحة	صفحة
٣٦٠ إن وصى لأهل سكته	٣٤٤ لو باع مريض قفيزاً لا يملك
٣٦١ فصل ، في الوصية لنحو كنيسة	غيره .. الخ
٣٦٣ (باب الموصى به)	٣٤٥ من وهب زوجته كل ماله
٣٦٤ تصح بغير معين	٣٤٦ فصل ، في إقرار المريض بالعتق
٣٦٥ من وصى باحراق ثلث ماله	
٣٦٦ فصل ، وتصح بمنفعة	٣٤٨ كتاب الوصية
٣٦٧ إن وصى لانسان بالرقبة	تصح بالخط
ولا آخر بالمنفعة	٣٥٠ فصل ، والاجازة تنفيذ لا تثبت
٣٦٨ فصل ، وتبطل وصية بتلف	لها أحكام هبة .. الخ
٣٧٠ (باب الوصية بالأنصباء	٣٥١ فصل ، ما وصى به لغير محصور
والأجزاء)	٣٥٢ ويحصل رد بنحو لا أقبل ..
٣٧٢ فصل ، في الوصية بالأجزاء	٣٥٣ فصل ، ما يبطل الوصية وما
٣٧٤ فصل ، في الجمع بين الوصية	لا يبطلها
بالأجزاء والأنصباء	٣٥٤ إن باع ما أوصى به
٣٧٨ (باب الموصى له)	٣٥٥ يخرجها الوصي
لا تصح الى فاسق ..	يجزىء إخراج الأجنبي
لا نظر لحاكم مع وصي خاص	٣٥٦ (باب الموصى له)
كفو	٣٥٨ تصح لصنف من أصناف الزكاة
٣٧٩ ولاية العهد للخليفة	٣٥٩ فصل ، الوصية في أبواب البر
٣٧٩ صح قبول وصي وعزله نفسه.	٣٦٠ لو وصى بعتق نسمة
	لو وصى لفرس للغزو

صفحة	صفحة
٣٩٢ فصل ، في إجتماع الجد والشقيق .. الخ	٣٨٠ فصل ، ولا تصح إلا في معلوم يملك فعله ..
٣٩٤ (باب أصول المسائل)	» ضع ثلثي حيث شئت .. الخ
٣٩٧ (باب تصحيح المسائل)	٣٨١ من مات بنحو بريه ولا حاكم ولا وصي ..
٣٩٨ مسألة الامتحان	
٣٩٩ (باب المناسختات)	
٤٠٢ (باب قسمة التوكات)	
٤٠٦ فرع ؛ تركة من خلف أربعة بنين	» أسباب الارث
٤٠٧ (باب الود)	» موافقه
٤٠٩ (باب ذوي الأرحام)	» أركانه
٤١٢ فرع ؛ مال من لا وارث له معلوم لبيت المال	» تركة الأنبياء صدقة
٤١٣ (باب ميراث الحمل)	٣٨٣ الوارث ثلاثة ؛ ذو فرض ، وعصبة ، ورحم
٤١٥ (باب ميراث المفقود)	٣٨٥ فصل ، والسدس لسبعة
٤١٧ من أشكل نسبه فكيففقود	٣٨٦ فرع ؛ للأب والجد ثلاث حالات
٤١٨ (باب ميراث الغنثى)	٣٨٧ (باب العصبات)
٤٢١ (باب ميراث الغرقى ومن عمي موتهم)	٣٨٩ (باب الحجب)
٤٢٤ (باب ميراث أهل الملل)	٣٩٠ من لا يرث لا يحجب مطلقاً
	٣٩١ (باب الجد والاخوة)

صفحة	صفحة
٤٤٦ ويطلق تعليق عوت	٤٢٥ إذا مات ذمي لا وارث له
٤٤٩ فصل ، وكل مملوك لي حر	٤٢٦ (باب ميراث المطلقة)
٤٥٠ فصل ، ومن أعتق في مرضه جزءاً	٤٢٨ (باب الأقرار بمشاوكة في الميراث)
٤٥٢ (باب التدبير)	٤٣١ فصل ، إذا أقر وارث
٤٥٥ (باب الكتابة)	٤٣٢ (باب ميراث القاتل)
» تصح لمبعض ومميز	٤٣٣ (باب ميراث المعتق بعبه)
٤٥٦ جواز اشتراط خدمة بعد العق	٤٣٥ فصل ، ويرد على ذي فرض وعصبته
» تعجيل مال الكتابة	٤٣٦ (باب الولاء)
» إن دفع مالاً حراماً	٤٣٨ فصل ، ولا يرث نساء بولاء إلا .. الخ
٤٥٧ فصل ، ويملك المكاتب كسبه .. الخ	» ولا يباع ولأه ، ولا يوهب
» نفقة ولده	٤٣٩ فصل ، في جر الولاء ودوره
٤٥٨ ولأه المكاتب لسيدته	٤٢ كتاب المتن
٤٥٩ فصل ، ويصح شرط وطء مكاتبته	» صريحه
» من كاتبها شريكاً .. الخ	٤٤٣ كنايةه
٤٦٠ فصل ، ويصح تقبل المالك في المكاتب	٤٤٤ فصل ، ومن أعتق من قن جزءاً
	٤٤٦ فصل ، ويصح تعليق عتق بصفة

صفحة	صفحة
٤٦٥ (باب أمر الولد)	٤٦٠ جناية المكاتب
» أحكام أمر الولد كأمه في	٤٦١ فصل ، والكتابة عقد لازم
إجارة واستخدام ووطء .. الخ	» لسيده الفسخ إن لم يؤد
٤٦٦ نفقتها مدة حملها	٤٦٢ فصل وتصح كتابة عدد
» إن قتلت سيدها ولو عمداً	٤٦٤ فصل ، وإن اختلفا في كتابة
عتقت	فقول منكر .. الخ
» لا حد بقذف أم ولد	» فصل ، والفساد
» إن وطئ أحد الشركين	» وتنفسخ بموت سيد ..
٤٦٧ خاتمة الجزء الثاني	

تمّ الجزء الثاني ويليه الجزء الثالث وأوله كتاب النكاح



مردول
الخطأ والصواب مع زيادات
العبره الثاني

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب أو الزيادة
٢١	٢	اتفاقاً	اتفاقاً
٢٣	١٨	المقاء	المقاد
٢٥	٣	منه	من
٢٧	٩	باع	باف
٢٨	٣	لاعواض	لاأعراض
٣٠	٥	فبفضاء	فبفضاء
٣١	١	ولا يثبت	ويثبت
٣١	١٠	ولا أحدهما	ولا أحدهما
٣١	١٢	ولو لو كيلين	ولو كيلين
٣٢	٩	لكي	لكن
٢٢	١٤	لانما	لانما
٣٣	١	الهبة	او هبة
٣٣	٤	المالك	المالك

وفي نجش	ويثبت في نجش	١٧	٣١
مرات	مصراة	٦	٣٥
التراضي لعيب	التراخي كعيب	١٠	٣٥
وشامة ومحاج	وشامات ومحاجم	٧	٣٦
لا مثوبة	لا ثيوبة	١٣	٣٦
بيع	بائع	١٥	٣٦
دفس	دخس	٥	٣٧
كورع	كوع	٥	٣٧
مئتي ونصاعليه	شيء ونص على	١٢	٣٨
عبد	عبدأ	٢	٣٩
قيمتة	قيمتة ويرد متصلاً	٦	٣٩
او عتق ولم	أو عتق أو أعتق أو لم	٢	٤٠
وفردى	وفرادى	١١	٤٣
بعرض	بعرض فأخبر بنقد	١٤	٤٤
كلاماً نفيساً	كلام نفيس	١٧	٤٤
مشاهيا	مثلياً	١	٤٥
بائع كنقص	بائع لو كيل كنقص	٨	٤٥
ولزم ما	ولزم ناكلاً ما	١٢	٤٦
أولا حجر	أو لا ، أو حجر	٨	٤٧

من	منه	١٣	٤٨
ومتعة	ومنت	١٨	٥٠
وطلاق وأرش	وطلاق ومهر وأرش	١	٥١
شاهد أكيه	شاهدا كيه	١٠	٥١
وقن	وقف	٤	٥٣
كأ	كأء	٩	٥٧
رده بطل	رده أو تبين نقص بطل	١٦	٥٩
لا من غير	لا من غير جنس السليم ، وبعد المجلس من غير	١٦	٥٩
نير . ز	نير ، وبخط أستاذنا ابن مانع مايلى : أي لكن الذهب المنقلب غير نير ، أو لكن القلب بالخواص والاسرار غير نير أي ظاهر الكل أحد ، ومع هذا لا يظن بالمصنف أنه يقول بجواز عملها ، بل الظاهر أنه بيان للواقع فتأمل . انتهى من شرع ابن العماد .	١٥	٦٣
ثمرته ، بحائجة	ثمرته ، وإن تلف بحائجة	١٦	٦٨

لقطعه	لقطه	١٧	٦٨
تغيب	تغيب	١٤	٦٩
زرع	زرع	٢	٧٠
وطء	ولو طء	١	٧٣
« بختية »	« بختينه »	١١	٧٥
منه من نوعه	منه نوعه	١٣	٧٧
دفعت	دفعه	١٣	٧٧
وذرع في مذرورع	وذرع في مزرورع	١٦	٧٧
تكفي مشاهدته	تفى مضاهدته	١٢	٧٧
لي الفأ في	لي في	٢	٨٢
بعد	تعد	٧	٨٢
لا	إلا	١١	٨٢
علمت	عملت	١٥	٨٥
مقترض	معترض	١١	٨٦
معاراً	معاداً	٧	٨٧
وإن	ورد	٩	٨٧
لم يصح ، لكن	لم يصح ،	٩	٨٩
راهن	رهن	٥	٩١
على نفسه لا على	من نفسه لا من	٩	٩٢

أو لم يعين	أو يعين	١٥	٩٣
فيما مر	فيما مو	١٧	٩٦
علي ، إذ الضمان الالتزام بما عليه	علي .	١٤	١٠٣
كافراً أصلياً	كافراً أصلي	١٨	١٠٤
مطالبة	مطالبته	١٠	١٠٨
حضره	خبره	٢	١٠٩
حالة ومؤجلة	حاله ومؤجل	٤	١١٠
إطلاق فحالة	اطلاق	٥	١١٠
والأخيرة جمعت تعليقاً وتوقيتاً ،	والأخير جمعت	١٦	١١٠
تعليقاً وتوقيتاً وبرأ إن	تعليقاً وتوقيتاً		
	وبراءة		
كفالة فلان	كفالة	٣	١١١
منقطة	منقطعة	١	١١٢
لك	كذا	١٧	١١٢
لا تجزية	لا تجزيه	٤	١١٥
يشترط	يشتر	١٠	١١٥
يحيل المشتري على من أحاله عليه	يحيل محالاً	٤	١١٦
في الاولى ، ولمشتر أن يحيل			
محالاً			

١١٦ ١٠ ادعى ، نحو ادعى عدم استحقاق ما بآءه واعترف
بملكه ، كبائع دار ادعى وقفها
فلا تقبل بيئة ، وإن ادعى نحو

١١٩ ١ صالحاً صالحه
١٢١ ٨ بعينه بعينه
١٢١ ٧ ملك ملكك
١٢٣ ١ كمؤجرة لمؤجرة
١٢٣ ٨ سرأ سواء
١٢٤ ٦ له وهو وهواء
١٢٤ ٨ المسلمين المسلمين (ويتبع) بل للمارة ،
ومسجد المسلمين ، ولكن بعد
طلب حاكم بزواله أو اتفاق
- كما مر -

١٢٥ ٣ ونقل باب في وقتحه وقتحه
١٢٥ ٤ يعوض درب يعوض : ونقل باب في درب
١٢٦ ١ ليس ليسير
١٢٦ ١٧ عوض ، عوض وإن صالحه بشيء جاز
(ويتبعه) ولم يلزم قبل قبض ووضع *
١٢٧ ٩ ماء ماء سطحه

حصّة (ويتبعه) أولاً	حصّة	١٠	١٢٨
ضامنه	ظالم منه	١٢	١٢٩
حال	مال	١٤	١٢٩
إحضاره وزدّه	إحضاره	١٠	١٣٠
نافذ	ناقد	١٣	١٣١
مديناً، أو جبر عليه	مديناً	١٦	١٣٤
« الرعاية » في	« الرعاية »	١٧	١٣٥
عليه لقضائها ،	عليه ،	٦	١٣٧
وبحيض	بحيض	٢	١٣٨
نوزع	توزع	١٣	١٣٩
مشفقة	شفقة	١٠	١٤٠
جنايته	جناية	٩	١٤٥
مطلقة	معلقة	٣	١٤٧
ممن لا	من لما	٧	١٤٨
ومكاتبته	ومعاقبته	٩	١٤٨
البيمة لا يصح	البيمة	٢	١٤٩
زيد	رأى	٩	١٤٩
	فعله عن ميت	١	١٥١
وليس بوكالة	وليس بوكالة		

وثن	ثن	١١	١٥١
النوع	المتاع	١٤	١٥١
وهو غير عالم	وهو عالم	٥	١٥٢
يحرم	لمجرم	١١	١٥٢
أثنى ، وإن	اثنى	١٤	١٥٢
إلا مع	لا مع	١٥	١٥٢
ولا يوصي وكيل	ولا وكيل	٢	١٥٣
تصرفا	تصرف	١٦	١٥٣
مشترا لا بحضرته	مشترا بحضرته	١٠	١٦٠
ونقي تفريط .	ونقي ،	٧	١٦١
شهد	شهر	١	١٦٤
عتق	عتق عتق	٧	١٧٤
نض	نص	٤	١٧٥
بخمسين	بخمسين	٣	١٧٦
ويختص	ويختص	٨	١٨٢
عادته	عاده	١١	١٩٤
استأجر	استأجرا	٢	٢٠٠
البعير واقفاً	البعير واقفاً	٦	٢٠٨
مؤجرة	مؤجرة	١٣	٢١٠

وفى	أوفى	٩	٢١٨
شعر	يشعر	٤	٢٢٠
والمُصَلِّي	والمُصَلَّى	١١	٢٢٢
فسخها	فسجها	٣	٢٢٣
يفرغا	يفراغا	٦	٢٢٤
يرمي	يري	١٥	٢٢٤
سفينة	سفنة	٤	٢٢٨
فلمعير أخذه	فلمعين أخذه	٤	٢٢٩
الانتفاع	الالانتفاع	٤	٢٣١
مضمونة	مضحوبة	١٠	»
وبدونه	ويدونه	١٦	٢٣٢
بنى	بناء	٧	٢٣٥
لغرض	لفرض	١	٢٣٩
من غير غصب	من غصب	٥	٢٤١
دار ونحوه وهب له	لا دار وحب له	١٣	»
فائنة	فآتية	١٢	٢٤٢
وغاصب عليه	وغاصب	١٤	»
وعقد أمانة	وعقد وأمانة	٣	٢٤٣
بقيمة منفعة وغاصب بقيمة عين	بقيمة عين	٨	٢٤٣

ولو لم يعلم	ولو يعلم	٤	٢٤٤
غلا	غلا	٤	٢٤٥
باق	وباقي	١	٢٤٧
في ذمته	ذمة	٥	٢٤٨
يتخرج	يتخير ،	١٣	»
فقيراً	فقير	٢	٢٤٩
ربح	ربح	١٠	«
دينار	ديناراً	١٤	٢٥٠
عموداً	عمود	»	»
سقاه	سقاها	١١	٢٥١
(وبنجم) ولا يضمن	ولا يضمن	٣	٢٥٢
طولب بنقله	طولب	٥	٢٥٣
جناية	حناية	١٠	٢٥٤
لا نهراً مطلقاً إلا	لا نهياً مطلقاً لا	٧	٢٥٥
قول نحو ملاح	قول ملاح	٨	٢٥٦
:الدعاء قصاص ومن	:ومن	١٤	٢٥٧
بصبرة	بصبي	٥	٢٥٨
باطناً	بالمنا	٦	»
البلد	البلد	١٦	٢٥٩

٢٥٩	١٧	يلسره	بسيره
٢٦٠	١٢	او صالحني	أو أكرنيه أو صالحني
»	١٢	الاحد	الاخذ
»	١٤	فالشفيع	فللشفيع
٢٦٤	٨-٧	بيع	بييع
»	١٣	نافع	داقع
٢٦٥	١	بطلب	بطل
»	١٤	صيف	حيث
٢٦٨	٢	وعهدة شفييع على مشتري	وعهدة مبيع على مشتري أقر بالمبيع ، فان أنكر وأخذ الشقص من بائع فعليه كعهدة مشتري ، فان أبي مشتري ^(١)
٢٧٢	٢	ضمها	ضمها
»	٣	نقد	نقدأ
٢٧٣	٩	بينه	بينه
٢٧٤	١٣	موروثه	مورثه
٢٧٥	٨	يمينه	يمينه

(١) أنفردت « الدوسرية » بهذه الزيادة .

وتأول	وتأول	١١	٢٧٥
أحيى	أحيى	٧	٢٧٧
وظيفة	وضيفه	١٠	٢٧٩
إقطاع	قطاع	٣	٢٨٠
أحب	أجر	٤	٢٨٣
تعريفها	تفريقها	١٥	٢٨٨
فعل الأخط	فعل يبع الأخط	٩	٢٨٩
فان لم يعلم بالأول حتى عرفها	فان عرفها	١٤	٢٩٠
فقله	وقوله	١٥	٢٩١
باتلافه أو تفريطه في	باتلافه ففي	١٠	٢٩٣
وعند الأكثر	أو الأكثر	٣-٢	٢٩٤
وتبخره	وتبخره	٣	٣٠٢
المنفعة	النفقة	١٧	٣١٦
مالم يفض	مالم يقض	١٣	٣١٨
مأذنة	مأذونة	١٥	»
فمن	ممن	٣	٣٢٠
الشرط	الشرك	٢	٣٢١
هي	هو	٢	٣٢٨

متعيب	متعب	٨	٣٣٦
وحده ، أو واحد أو بعض آخر	وحده ، وإثنان	٤	٣٤١
عشق سغد وأقرع بين سعيد			
وإثنان			
بالأول فالأول منها	بالأول منها	٤	٣٤٢
بنصف	بنصفه	٨	٣٤٥
لكل	كل	١٣	٣٤٩
موص	موصى	٣	٣٥٣
ولجميعها	ولجميعها	١	٣٥٨
بألف اشترى	بألفاً اشترى	٤	٣٦٠
إن كان	ان كان	١٣	٣٦٦
ثلاثه	ثلاثاه	٦	٣٦٨
ويعمل	ويعممثل	١٥	٣٧٠
يعلمه	يعمله	١٣	٣٨٠
جد	جدة	٤	٣٨٦
المعتقة	لمعتقه	٣	٣٨٧
العاصب	المعاصيب	٧	»
الرد	المرد	١٤	»

والولدين	٣	٣٨٩
ولا تتمشى	٥	٣٩٨
ابتداءً	٣	٤٢٦
وطأ	٩	»
وعقله وعلى	٧	٤٣٩
ينجز	٥	٤٤٠
بنتاً	٧	»
فاصلة	١٤	٤٤٣
لمعين قبل قبوله	١٦	٤٤٦
وفي	٨	٤٥٣
أجلها	٣	٤٦٤
فيه	٢	٤٦٥



مقدمة التاسعة

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ، فهذا هو الجزء الثاني من كتاب « غاية المنتهى » أقدمه الى العلماء وطلبة العلم وكنت قد أخرجت الجزء الأول منه بالاشتراك مع سماحة استاذنا الجليل الشيخ محمد جميل الشطي — مفتي الحنابلة في دمشق — وقد حالت بعض الظروف دون استمرار سماحته في اختصار حاشية جده ، والمشاركة في اخراج هذا الجزء والذي يليه ، فانفردت بإخراجهما مستعيناً بالله عز وجل ، باذلاً ما وسعني من الجهد .

ولم يكن بين يديَّ عند البدء في طبع هذا الجزء غير نسخة أستاذنا الجليل الشيخ محمد بن مانع فاعتمدتها ورجعت في المواضع المشككة إلى شرحي الاقناع والمنتهى . وبعد ان تم طبع عدد من الملائم أمكن الحصول على نسختين أخريين (١) .

ثم تيسر لي أيضاً الرجوع الى نسخة الاستاذ الشطي في مواضع ، ولقد قمت بمقابلة ما سبق طبعه على النسخ الثلاث المذكورة فظهر لي

(١) انظر وصفهما في الصفحتين (هـ - و) من هذه المقدمة .

في هذه النسخ زيادات مهمة في أول كتاب البيع فأعدنا طباعة الملزمة الأولى المشتمة على هذه الزيادات • كما أشرت إلى الزيادات الباقية في جدول الخطأ والصواب •

أما الطريقة في إخراج هذا الجزء فهي نفس الطريقة التي اتبعناها في إخراج الجزء الأول غير أنني لم أدخل في الكتاب أي كلمة أو حرف من غير نسخه وما وجدت من مخالفة أشرت إليه في الحاشية وجميع التعليقات سواء ما ختم منها بحرف (ز) أو لم يختم لكتاب هذه المقدمة إلا زيادات قيمة وجدناها بخط أستاذنا الجليل ابن مانع على هامش نسخته المعتمدة • ونبها إليها بقولنا :

(وبخط أستاذنا ابن مانع ما يلي :)

وختاماً أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وإن يثيبنا من فضله العظيم •
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين •

محمد زهير الشاوش

دمشق ٢٧ رمضان ١٣٧٨

النسخة الدوسرية^(١)

وصلتنا هذه النسخة بعد أن تم طبع قسم كبير من هذا الجزء وإعداده .

كتبت على ورق كبير بقياس 31×21 والكتابة 24×17 بخط كبير واضح ، و « الاتجاهات » و « والفصول » بالجبر الأحمر . وعدد أوراقها ست وعشرون ومثتا ورقة . وفي كل صفحة من صفحاتها تسعة وعشرون سطراً .

ومع الاسف فقد أصيبت جميع صفحاتها بالماء والتلف مما سبب خفاء الكثير من كلماتها . وذهبت صفحتها الأخيرة . مما سبب عدم معرفة الناسخ وتاريخ النسخ ، وفي أولها تملك بخط أحدث من خطها سليمان بن حمد الفداغ سنة ١٢٢٢ وعليها بعض التعليقات من « شرح الإقناع » وغيره لم تتمكن من الاستفادة منها لذهاب أكثرها عند تجليدها ومنها :

آل النبي هم أتباع ملته من الأعاجم والسودان والعرب
لو لم يكن آله الا أقاربه صلى المصلي على الطائي أبي لهب

(١) أرسل لنا هذه النسخة الاخ الفاضل الشيخ عبد الرحمن بن محمد الدوسري - الكويتي - جزاه الله خيراً .

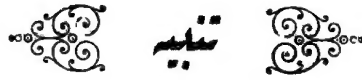
النسخة الكويتية

كتب سنة ١٢٦٣ هـ بقلم محمد بن ناصر بن عبد الله بن وائل • وهي بخط كبير مقروء كثيرة الخطأ • كتبت « الإتجاهات » و « الفصول » فيها بالجبر الأحمر •

وفيهما نقض كراسين من « باب القسمة » الى « باب موانع الشهادة » وعدد الأوراق الموجودة منها ست وثلاثون واربعمئة ورقة بقياس ٢٤ × ١٦ ، والكتابة ١٧ × ١٠ تقريباً وتتراوح سطور كل صفحة من صفحاتها بين أربعة عشر وعشرين سطراً •
أنظر راموز صفحتها الأولى في الصفحة التالية •

(١) ارسل لنا هذه النسخة الأخ الفاضل الشيخ أحمد بن حميس - الكويتي - جزاه الله خيراً .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد من من بحبيبه احمد فاطما الشوك واخره واعلاما الاسلام وجدد
 بين شرايع الاحكام وحدد وقارب فيما امر وسدد ولزأفته مائتة سهل
 وما شدة في كتاب محكم ونشرع مؤيد ودين قيم وحكم موبد وتفقه عليه
 في الاحكام كل موفق مستد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وتابعيهم تهجوا ذلك
 بشرعه بشرعه تعبد ما را عذب مبرر وحن طبر و غرد و نسلم تتلوا وبعد فقد
 اكثر اعتنا بهم الله في الفقه من المصنف ومهدد وقواعد المذهب احسن تهجيد وترصيف
 وقد اتقنا المتأخرون بما ابدوه من التصانيف وكان ممن سلك منهم
 سلك التحقيق والتصحيح والندقيق والترجيح العلامة صاحب النص
 والتفقيح بينه بنفيحه وانصافه الضعيف من الصحيح ثم نخاضه مقلدا
 له صاحب الافناع والمنتهى وزاد من المسائل ما يتردى في النهى فصارت ذلك كتابا لها
 من اجل كتب المذهب ومن انفس ما رغبت في تحصيله ويطلب الا انها يحتاجان لتقيد
 مسائل وتحرير الفاظ يبغيها السائل وجمعها معا بالشهيل النازل فاستخرجت الله
 سبحانه وتعالى في الجمع بين الكتابين في واحد مع ضم ما تيسر جمعها اليهما من الفوائد وما
 اتفق عليه في كتب الائمة من الفوائد ولا احذف منهما الا ما استغني عن



يرجى قبل مطالعة هذا الجزء مراجعة جدول
الخطا والصواب مع زيادات النسخ الاخرى وذلك
في الصفحة ٤٨٧ وما بعدها .